NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

وزارة الداخلية
Ministry of Interior
State of Qatar • دولة قطر

وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology
State of Qatar • دولة قطر

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي
Ministry of Education and Higher Education
State of Qatar • دولة قطر

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولة قطر

الوكالة الوطنية للأمن السيبراني
National Cyber Security Agency

unicef

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني
بالأطفال والنزاع المسلح

المنتدى الوطني الثالث لحقوق الإنسان

حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة
التحديات وآفاق التمكين والحماية

10 - 11 سبتمبر
لو رويال ميريديان الدوحة

QATARNHRC | NHRCQATAR | www.nhrc-qa.org

الشركاء

وزارة الداخليـــــة
Ministry of Interior
State of Qatar • دولـــة قطـــر

وزارة الإتصـــــالات وتكنولوجيـــــا المعلومـــــات
Ministry of Communications and Information Technology
State of Qatar • دولـــة قطـــر

وزارة التربيـــة والتعليـــم والتعليـــم العالـــي
Ministry of Education and Higher Education
State of Qatar • دولـــة قطـــر

وزارة التنميـــة الاجتماعيـــة والأســـرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الوكالة الوطنية للأمن السيبراني
National Cyber Security Agency

unicef

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني
بالأطفال والنزاع المسلح

المشاركون

النيابـــة العامـــة
Public Prosecution
State of Qatar • دولـــة قطـــر

وزارة العـــــدل
Ministry of Justice
State of Qatar • دولـــة قطـــر

وزارة الثقافـــــة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولـــة قطـــر

أكاديمية الأرقم للبنات
Al Arqam Academy For Girls

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية
THE SOCIAL & ECONOMIC SURVEY RESEARCH INSTITUTE

مركز دعم الصحة السلوكية
Behavioral healthcare center

education above all
التعليم فوق الجميع

مدى
نفاذ رقمي للجميع

ALJAZEERA

جامعة حمد بن خليفة
HAMAD BIN KHALIFA UNIVERSITY
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

سدرة للطب
Sidra Medicine

ooredoo

معهد الدوحة للدراسات العليا
DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

United Nations
Human Rights
Training and
Documentation
Centre for
South-West Asia
and the Arab Region

NCCHT
اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

مدرسة قطر للعلوم و التكنولوجيا الثانوية للبنين
Qatar Science & Technology Secondary School for Boys

لتحميل النسخة الإلكترونية من الكتاب
يرجى مسح الرمز

الورقة المفاهيمية للمنتدى الوطني الثالث لحقوق الإنسان حول:"حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة: التحديات وآفاق التمكين والحماية"

تمهيد:

تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منتداها الوطني الثالث حول حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة: التحديات وآفاق التمكين والحماية، بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني، ويكتسي الموضوع أهمية بالغة بالنظر إلى ما يوفره الفضاء الرقمي من فرص لتنمية قدرات ومهارات الأطفال في مجالاتٍ متعددة، وبالنظر إلى المخاطر والتحديات المتصلة به.

أولًا، السياق الدولي للموضوع:

أولت الأمم المتحدة عناية خاصة بحقوق الطفل، وتطوير معايير الحماية المتصلة بها، فبعد دخول الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل حيز النفاذ في العام 1990، تمّ اعتماد البروتوكولين الاختياريين، الأول بشأن منع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية والثاني بشأن حظر اشراكهم في النزاعات المسلحة سنة 2000، ودخلا حيز النفاذ في العام 2002، وفي سنة 2011، دخل البروتوكول الاختياري الثالث بشأن البلاغات الفردية الملحق بإتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ.

وفي سنة 2021، أصدرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل تعليقها العام رقم (25) بشأن حقوق الأطفال في البيئة الرقميّة، بهدف تعزيز معايير حماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي، والاسهام في تجميع الجهود السابقة ذات الصلة بحقوق الطفل في البيئة الرقميّة والواردة في عدد من التعليقات العامة الصادرة من اللجنة الدولية لحقوق الطفل ومن لجان دولية أخرى. فضلًا عن توصيات أصدرتها آلية الاستعراض الدوري الشامل وآلية الإجراءات الخاصة للعديد من الدول بشأن حماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي، ممّا يؤكد جدية التحديات المتصلة بتمكين وحماية الأطفال في الفضاء الرقمي.

ثانيًا: السياق الوطني:

وفيما يتصل بالسياق الوطني فقد اتاحت دولة قطر حيزًا مهمًا لتمكين الأطفال وحماية حقوقهم دستوريًا وقانونيًا، حيث نصت المادة (22) من دستور الدولة الدائم على الآتي " ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدي من التربية السليمة"، كما أعتُمِدّت عدد من التشريعات ذات الصلة بحماية حقوق الأطفال، من ضمنها القانون رقم (14) لسنة 2014، الخاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية، بما يشمل حماية الأطفال من الاستغلال.

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى ضمان وحماية حقوق الطفل من خلال توفير بيئة آمنة وصحية للأطفال، وضمان حصولهم على التعليم عالي الجودة والرعاية الصحية الجيدة وغيرها من الحقوق

1. التعليقات العامة للجنة حقوق الطفل: رقم (2) لسنة 2002، ورقم (5) لسنة 2003 ورقم (7) لعام 2005 ورقم (9) لسنة 2006، والتعليق العام رقم (11) لسنة 2009، ورقم (14) لسنة 2013، والتعليق العام رقم (15) لسنة 2013 ورقم (17) لسنة 2013، ورقم (20) لسنة 2016 ورقم (21) لسنة 2017، ورقم (24) لسنة 2019 = ويدعم التعليق العام رقم (25) تعليقات عامة صدرت عن لجان دولية أخرى مثل التعليق العام رقم (34) والتعليق العام رقم (37) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، فضلًا عن التوصية العامة المشتركة رقم (31) للجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمّييز ضدّ المرأة، وغيرها من التعليقات العامة والملاحظات الختامية والتوصيات التي صدرت من هيئات المعاهدات.

والخدمـات، كمـا تتوخـى اسـتراتيجية قطـر الوطنيـة فـي مجـال الـذكاء الاصطناعـي تحقيـق العديـد مـن الأهـداف بشـأن تمكيـن الأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي.

وفـي سياق الممارسـات فـإنّ وزارة الاتصـالات ووزارة التعليـم والتعليـم العالـي ووزارة الداخليـة ووزارة العدل ووزارة التنميـة الاجتماعيـة والأسـرة والوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني، وغيرهـا مـن الـوزارات والمؤسسـات العامـة قـد اتخـذت عـدد مـن التدابيـر والإجـراءات المتصلـة بالوقايـة والتمكيـن والحمايـة مـن أجـل تمّتـع الأطفـال ببيئـة رقميـة آمنـة، بمـا فـي ذلـك تنظيـم برامـج بهـدف التوعيـة بالحقـوق الرقميّـة والمخاطـر المتصلة بهـا.

ثالثًا: التحديات:

يواجـه العالـم بأجمعـه تحديـات متصلـة بتمكيـن الأطفـال وحمايتهـم فـي العالـم الرقمـي، بالنظـر إلـى التطـورات السـريعة التـي تشـهدها التكنولوجيـا الرقميّـة، وبالنظـر إلـى اتسـاع نطاقهـا وارتباطهـا بمختلـف ضـروب الحيـاة، ممّـا يتطلـب تطويـر مسـتمّر للتدابيـر التشـريعية والسياسـات العامـة والممارسـات والإجـراءات. وعلـى الرغـم مـن محدوديـة الإشـكاليات المتصلـة بتمكيـن الأطفـال وحمايتهـم فـي البيئـة الرقميّـة فـي دولـة قطـر، إلّا أنّ التحديـات العالميـة وتأثيرهـا علـى المسـتوى الوطنـي تفـرض علـى جميـع الجهـات الوطنيـة المعنيـة العمـل علـى تعزيـز وتطويـر تدابيـر الوقايـة والحمايـة اللازمـة لمواجهـة المسـتجدات فـي هـذا الشـأن، مـن ناحيـة أولـى، وللإسـهام فـي معالجـة التحديـات الإقليميـة والعالميـة مـن ناحيـة ثانيـة، ولتعزيـز الوعـي فـي مجـال الحقـوق الرقميّـة للأطفـال مـن ناحيـة ثالثـة.

رابعًا: الأهداف:

1. الهدف العام:

يهـدف المنتـدى إلـى تقديـم مرئيـات لتعزيـز التشـريعات والسياسـات العامـة والتدابيـر الإداريـة والإجـراءات والممارسـات ذات الصلـة، لوقايـة وتمكيـن وحمايـة الأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي اسـتنادًا إلـى نهـج حقـوق الإنسـان.

2. الأهداف الفرعية:

1. بنـاء منصـة حـوار وطنـي بيـن الـوزارات والمؤسسـات العامـة والمجتمـع المدنـي وأوليـاء الأمـور والأطفال حـول المسـتجدات والتحديـات التـي تواجـه حقـوق الطفـل فـي البيئـة الرقميّة.
2. اسـتعراض التشـريعات والسياسـات العامـة والتدابيـر الإداريـة والمبـادرات ذات الصلـة بحقـوق الطفـل فـي الفضـاء الرقمـي.
3. الوقـوف علـى اهـم التجـارب والممارسـات الفضلـى داخـل الدولـة وعلـى المسـتويين الإقليمـي والدولـي.
4. تعزيـز التدابيـر والممارسـات ذات الصلـة بحمايـة حقـوق الطفـل فـي الفضـاء الرقمـي.
5. تعزيـز التدابيـر ذات الصلـة بتمكيـن الطفـل مـن الحـق فـي بيئـة رقميـة فـي سـياق القيـم الإسـلامية والهويـة الوطنيـة.
6. التوعيـة والتثقيـف بأهميـة تمكيـن الأطفـال مـن الوصـول للعالـم الرقمـي، وأهميـة حمايتهـم مـن المخاطـر المحتمّلة.

خامسًا: تاريخ ومكان ومنهجية المنتدى:

يعقـد المنتـدى بالدوحـة يومـي (10 - 11) سـبتمبر 2024 حضوريًـا بفنـدق لـو رويـال مريديـان، وبمشـاركة لبعـض الجهـات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الطفـل. ويتكـون مـن خمـس جلسـات رئيسـية، تُعقـد بشـكلٍ تراتبـي، تتنـاول المحـاور الأساسـية المتصلـة بالمعاييـر الدوليـة لحقـوق الطفـل فـي الفضـاء الرقمـي والحمايـة القانونيـة والسياسـات العامـة والتدابيـر والإجـراءات والتحديـات والممارسـات الفضلـى، وسـتخصص جلسـة مسـتقلة للاطـلاع علـى مبـادرات ومرئيـات وملاحظـات الأطفـال حـول حقوقهـم الرقميّـة، فضـلًا عـن جلسـتي الافتتـاح والختـام.

سادسًا: الجهات الشريكة:

يعقـد المنتـدى بالشـراكة مـع وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، ووزارة الداخليـة، ووزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي، ووزارة التنميـة الاجتماعيـة والأسـرة، والوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني ومؤسسـات عامـة ومنظمـات غيـر حكوميـة ومؤسسـات إعلاميـة ذات صلـة بالموضـوع، فضـلًا عـن مشـاركة الأطفـال وذويهـم.

سابعًا: المخرجات:

يتوخى المنتدى تحقيق المخرجات التالية:

1. التوصيات والمرئيات المقدمة لمختلف الجهات الوطنية المعنية بحقوق الطفل في العالم الرقمي.
2. إنشـاء قسـم مختـص بالـذكاء الاصطناعـي والحقـوق الرقميّـة فـي اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان تأسيسًـا علـى مرئيـات المنتـدى.
3. إصدار كتاب يشمل الأوراق العلمية ومداولات المنتدى الوطني وتعميمه على أوسع نطاق.
4. الإسـهام فـي إبـراز جهـود الدولـة فـي مجـال حمايـة حقـوق الطفـل بصفـة عامـة، وفـي إثـراء مناقشـة الدولـة أمـام آليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل، وأمـام اللجنـة الدوليـة لحقـوق الطفـل، والتـي مـن المحتمّـل أن تكـون خـلال عـام 2024، بصفـة خاصـة.

ثامنًا: برنامج المنتدى:

الوقت	المحور
	اليوم الأول 10 سبتمبر
09:00 - 08:30	تسجيل المشاركين واستقبال الحضور
	الجلسة الافتتاحية
09:30 - 09:00	- **سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية** رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - **سعادة السيدة / مريم بنت علي بن ناصر المسند** وزير التنمية الاجتماعية والأسرة - **سعادة المهندس / عبدالرحمن بن علي الفراهيد المالكي** رئيس الوكالة الوطنية للأمن السيبراني - **سعادة الدكتور / إبراهيم بن صالح النعيمي** وكيل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي - **سعادة السيدة / ريم محمد المنصوري** وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة الرقميّة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - **العميد / علي حسن علي الكبيسي** مدير إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية الإدارة العامة للمباحث الجنائية - وزارة الداخلية - **سعادة السيدة / فيرجنيا غامبا** الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراع المسلح - **السيد / أنتوني ماكدونالد** ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف"، رئيس البرامج والشراكات والعمليات في قطر
09:35 - 09:30	**عرض فيلم بعنوان "البيئة الرقميّة الآمنة للأطفال.. تحديات ومخاطر"**
09:50 - 09:35	**استراحة ودعوة الحضور لجولة على المعرض الفني للأطفال المقام على هامش المنتدى بعنوان "حقوقي بألواني"**

الجلسة الأولى **السياسات والبرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الأطفال في العالم الرقمي.** **يدير الجلسة: سعادة الدكتور / محمد بن سيف الكواري** نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان **مقرر الجلسة: الآنسة / منيرة معيض الأحبابي** كل ورقة عمل في حدود 10 دقائق	
- المعايير الدولية لتمكين وحماية الأطفال في البيئة الرقميّة: المعاهدات واجتهادات اللجان والممارسات الدولية الفضلى. **السيد / ناصر مرزوق سلطان المري - مدير إدارة الشؤون القانونية - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان** - الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الطفل في العالم الرقمي. **السيد / علي خالد الغانم المعاضيد - أخصائي قانوني بإدارة الخبراء - وزارة العدل** - السياسات والبرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الأطفال في العالم الرقمي. **السيدة / ضحى البوهندي - مدير إدارة المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** - المبادرات الدولية بشأن تمكين وحماية حقوق الطفل في العالم الرقمي. **السيد / محمد الحمود - مساعد مسؤول إدارة البرامج مركز الأمم المتحدة الإقليمي للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان** - جهود دولة قطر في استدامة الشراكة الدولية في مجال تمكين الأطفال وحمايتهم في الفضاء الرقمي. **السيد / محمد عبدالله آل خليفة - سكرتير ثالث** **إدارة حقوق الإنسان - وزارة الخارجية** - أفضل الممارسات الدولية بشأن المبادرات التي تركز على حقوق الطفل والإنسان لمنع الجرائم الإلكترونية وحماية الأطفال عبر الإنترنت. **السيد / جوردي مارتن دومينغو - مسؤول منع الجرائم الإلكترونية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**	**10:40 - 09:50**
نقاش عام	**10:50 - 10:40**

الجلسة الثانية الاستراتيجيات والتدابير الوطنية بشأن حماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي. **يدير الجلسة: السيدة / نوف الحداد** - إدارة المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات **مقرر الجلسة: السيد / محمد حيدر فرج ورمزيار** كل ورقة عمل في حدود 10 دقائق	
- استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي ودورها في التمكين الرقمي للأطفال. **الدكتورة / هند علي حمد المريخي - باحث مشارك أول - معهد قطر لبحوث الحوسبة - جامعة حمد بن خليفة** - السياسات والمعايير والضوابط الارشادية المتبعة لحماية الأطفال في البيئة الرقميّة. **السيدة / نور أحمد آل إسحاق - باحث قانوني في المكتب الوطني لحماية خصوصية البيانات الشخصية - الوكالة الوطنية للأمن السيبراني** - برامج حماية الأطفال ضحايا الجرائم الإلكترونية. **السيد / حمد محمد الدوسري - وكيل نيابة مساعد - النيابة العامة** - دور برامج وإجراءات البحث الجنائي في مكافحة الجرائم الإلكترونية ضدّ الأطفال. **النقيب / فهد عمير الشهراني - ضابط مكافحة الجرائم الإلكترونية - إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية وزارة الداخلية** - الدعم النفسي للأطفال ضحايا الإساءة والعنف الرقمي. **البروفيسور / خالد الأنصاري - رئيس قسم طوارئ الأطفال (سدرة للطب) - رئيس الفريق الوطني لحماية الطفل من العنف والإهمال (وزارة الصحة العامة).**	**11:40 - 10:50**
نقاش عام	**11:50 - 11:40**
إستراحة	**12:00 - 11:50**

الجلسة الثالثة تمكين الأطفال في العالم الرقمي: الإجراءات والممارسات الفضلى. **يدير الجلسة: السيد / خالد عبدالله النصر -** مساعد مدير أمن المعلومات الوكالة الوطنية للأمن السيبراني **مقرر الجلسة: السيدة / هبه حسن الطليس** - باحث حقوق إنسان في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر كل ورقة عمل في حدود 10 دقائق	
- المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في تمكين وحماية الأطفال في العالم الرقمي. **السيدة / سارة عبدالرحمن المولوي - مدير أمن المعلومات المؤسسية - (أريدُ قطر)** - تدابير منع استغلال عمالة الأطفال على شبكة الانترنت. **السيدة / فاطمة رجب عبدالله الإسماعيل - اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر - وزارة العمل** - تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من الحق في الوصول للعالم الرقمي: التحديات والفرص. **السيد / عبدالله العمادي - باحث سياسات - مركز التكنولوجيا المساعدة (مدى)** - جهود دولة قطر في مجال تمكين الأطفال رقميًا على المستويين الإقليمي والدولي. **السيد / نور محمد أنصاري - مدير الرصد والتقييم لبرنامج علّم طفلًا - مؤسسة التعليم فوق الجميع** - تأملات في تجارب التعليم الإلكتروني أثناء الجوائح والطوارئ: جائحة كوفيد 19 مثالًا. **السيدة / آلاء الشريف - مدير المشاريع البحثية - معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية والمسحية بجامعة قطر**	**12:50 - 12:00**

13:10 - 12:50	**نقاش عام**
اليوم الثاني 11 سبتمبر	
الجلسة الرابعة نحو بيئة رقمية آمنة: تدابير متعددة لتمكين وحماية الأطفال. **يدير الجلسة: الدكتور / خالد النعمة** - مدير إدارة البحوث والسياسات الأسرية معهد الدوحة الدولي للأسرة - مؤسسة قطر **مقرر الجلسة: السيدة / فاطمة غانم النعيمي** - أخصائي اجتمّاعي مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) كل ورقة عمل في حدود 10 دقائق	
10:00 - 09:00	- التحول الرقمي في مجال التعليم: التحديات والآفاق المستقبلية. **السيدة / خلود عبدالعزيز المناعي - مدير إدارة التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة - وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي** - التوعية وتشجيع ثقافة الإبلاغ عن الإساءة للأطفال في الفضاء الرقمي. **السيد / عبدالرحمن علي الملهية - رئيس قسم التوعية القانونية مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل** - مسؤولية الأسرة والمجتمع في حماية الأطفال من مخاطر العالم الرقمي. **السيد / حسين حسن الحرمي - رئيس قسم الدراسات والرصد مركز دعم الصحة السلوكية (دعم)** - تحديات صناعة المحتوى الموجه للطفل في الإعلام الرقمي. **الإعلامية / روعة أوجيه - المذيعة بشبكة الجزيرة - القطاع الرقمي** - التصدي للتمّييز والقوالب النمطية وخطابات الكراهية والعنف في البيئة الرقميّة. **السيدة / دلال عبدالعزيز العقيدي - مدير إدارة التمّيز السيبراني الوطني - الوكالة الوطنية للأمن السيبراني** - تعزيز المواطنة والهوية الوطنية من خلال الفضاء الرقمي. **السيد/ محمد سعيد البلوشي - خبير تراث ثقافي - إدارة التراث والهوية - وزارة الثقافة**
10:15 - 10:00	**نقاش عام**
10:30 - 10:15	**استراحة**

10:30 - 09:00	- ورش تدريبية لتمكين طلاب وطالبات المدارس المشاركين بالمنتدى من المعلومات والمهارات ذات الصلة بالاستخدام الآمن لشبكة الانترنت. **(قاعة أتيليه)** **يقدمها فريق من موظفي الوكالة الوطنية للأمن السيبراني ممثلًا في إدارة التمّيز السيبراني الوطني (الأستاذة / عائشة محمود عبدالله، والسيدة / ميثة الهاجري، والسيد / عبدالعزيز العبدالله)**
الجلسة الخامسة مشاركة الأطفال في تصميم بيئة رقمية آمنة وتمكينية. " تخصص الجلسة بالكامل للأطفال" **يدير الجلسة: السيدة / وضحى علي المري - استشاري تعليم إلكتروني** **وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي** **مقرر الجلسة: السيدة / عائشة محمد العمادي - وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي** كل ورقة عمل في حدود 10 دقائق	
11:30 - 10:30	- مبادرة طالبات أكاديمية الأرقم للبنات التوعوية حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تحت عنوان "أثر برنامج (واعية) في زيادة وعي طالبات الصف السادس بخطورة كثرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". **الطالبة / المها سلطان الجمّالي.** **الطالبة / خديجة أحمد حسين.** **المشرفة: الأستاذة / أمل عبدالقادر الأمين.**
	- بحث بعنوان "السلامة الرقميّة والاستخدام المتوازن (كيفية تحقيق توازن صحي للأطفال في العصر الرقمي)". **الطالب / عبد الله محمد الشمري** **المشرف: المهندس / أحمد عادل طبيشات** **مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين** - بحث بعنوان " مبادرة المسؤولية الأخلاقية في العالم الرقمي (كيف نبني مجتمّعًا رقميًا آمنًا ومستدامًا)". **الطالب / محمد عبدالله العبيدلي** **المشرف: الأستاذ / عيسى إبراهيم سويدان** **مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين** - بحث بعنوان "تصميم تطبيق سايبر للتوعية بمخاطر الهجمات السيبرانية وكيفية الحماية منها". **الطالبة / الريم سعيد ظافر محمد القحطاني** **مدرسة قطر التقنية** **الطالبة / مياسة بسام نظامي** **مدرسة روضة بنت جاسم الثانوية للبنات** **المشرفة: الأستاذة / ايمان حمدان محمود حمدان** - نقاش مفتوح مع طلاب وطالبات المدارس حول التحديات المتصلة بالعالم الرقمي. - تكريم الطلاب.

الجلسة السادسة والختامية يدير الجلسة: سعادة السيد / سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان	
12:00 - 11:30	- تقارير رؤساء الجلسات عن أعمال ومداولات المنتدى. مقرر الجلسة الثانية: **السيد / محمد حيدر فرج ورمزيار** مقرر الجلسة الثالثة: **السيدة / هبه حسن الطليس** مقرر الجلسة الرابعة: **السيدة / فاطمة غانم النعيمي** رئيس الجلسة الخامسة: **السيدة / وضحى علي المري** - البيان الختامي وتوصيات المنتدى. **سعادة السيد / سلطان بن حسن الجمّالي** **الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان**

الجلسة الافتتاحية

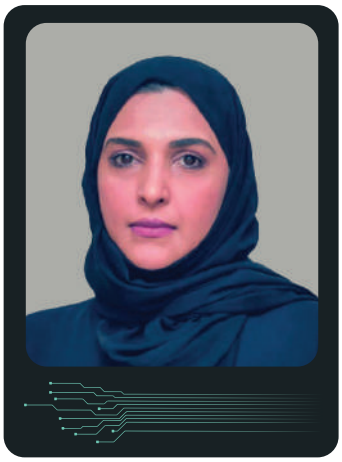

سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية

رئيس اللجنــة الوطنيــة لحقــوق الإنسان بدولــة قطــر، ورئيس التحالــف العالمــي للمؤسســات الوطنيــة لحقــوق الإنسان.

حاصلة على درجة بكالوريوس في الآداب والتربية - جامعة قطر في عام 2000م.

بـدأت بالعمـل فـي اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان منـذ بدايـات التأسـيس وقـد تدرجـت فـي عـدة مهـام وظيفية حيث أنها بدأت كباحثة اجتمّاعية في اللجنة عام 2004م، ثمّ مديرة وحدة العلاقات والإعلام، ثمّ مديرة إدارة البرامج والتثقيف، وبعد ست سنوات من الخبرة والإنجازات في تفعيل برامج اللجنة، لنشر وتثقيف المجتمع بحقوق الإنسان ورفع الوعي بين افراده. تمّ تعيينها أمينًا عامًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 7 اكتوبر 2009م.

ومع استمّرار هذه الإنجازات والإشراف التنفيذي لسير عمل اللجنة تمّ اختيارها عضوًا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2015م.

وفي تاريخ 27 اكتوبر 2021م انتُخِبت سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية رئيسًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

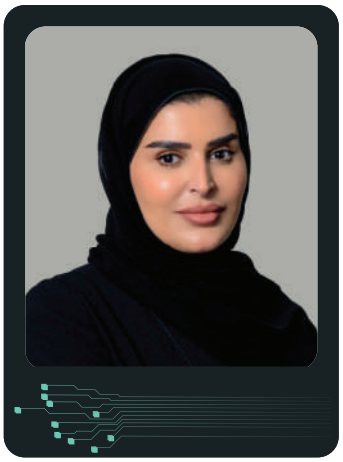

سعادة السيدة / مريم بنت علي بن ناصر المسند

وزير التنمية الاجتماعية والأسرة

حاصلة على ماجستير تنفيذي في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأعمال - جامعة HEC الفرنسية 2014م، وهي إحدى خريجات مركز قطر للقيادات من خلال برنامج "القيادات الشابة".

الإنجازات:

شغلت سعادة الفاضلة مريم بنت علي المسند عددًا من الوظائف في المجال الاجتماعي: حيث كانت عضوًا في "لجنة الطفولة" بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة 2006م، وعملت مديرًا تنفيذيًا بالإنابة للمركز الثقافي للطفولة 2008م، كما عملت مديرًا للإعلام والاتصال بمركز التأهيل الاجتماعي "العوين" 2011م، وكذلك شغلت منصب المدير الإقليمي لإدارة الاتصال وحملات التوعية بمؤسسة "التعليم فوق الجميع" 2013م. ثمّ شغلت سعادتها منصب المدير التنفيذي لمركز رعاية الأيتام "دريمة" 2016م، وفي بداية العام 2021م انتقلت للعمل مديرًا تنفيذيًا للقطاع الإداري والمالي بمعهد الدوحة للدراسات العليا، بالإضافة إلى عضويتها في المجلس الاستشاري لمعهد الدوحة للدراسات العليا (كلية الإدارة العامة). وقد حصلت سعادتها على لقب سفير الأيتام مرتين متتاليتين كأول امرأة خليجية تُمنح هذه الجائزة من قبل اللجنة العليا المنظمة لجائزة السنابل للمسؤولية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، كما حصلت على جائزة التمّيز الدولي في المسؤولية الاجتماعية للعام 2021م. وساهمت سعادتها خلال مسيرة عملها في المجال الاجتماعي في توعية المجتمع بأهم القضايا التي تخص الطفل والمرأة بهدف رفع مستوى الوعي العام في المجتمع المحلي والدولي وتعزيز حماية حقوق هذه الفئات. تمّ تعيينها وزيرًا للتنمية الاجتماعية والأسرة في دولة قطر في أكتوبر 2021م.

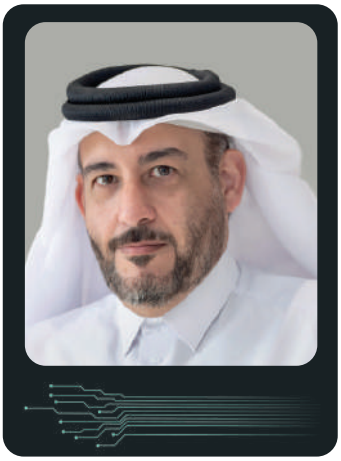

المهندس / عبد الرحمن بن علي الفراهيد المالكي
رئيس الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

تـمّ تعييـن سـعادة المهنـدس / عبـد الرحمـن بـن علـي الفراهيـد المالكـي رئيسًـا للوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني فـي مـارس 2021م.
تولـى خـلال مسـيرته عـددًا مـن المناصـب الفنيـة والإشـرافية، بالإضافـة إلـى العديـد مـن اللجـان الفنيـة. ولعـب دورًا بـارزًا فـي تطويـر منظومـة العمـل بـوزارة الداخليـة.

حاصـل علـى درجـة البكالوريـوس فـي الهندسـة الكهربائيـة مـن جامعـة قطـر والعديـد مـن الـدورات فـي المجـالات الفنيـة المختلفـة.

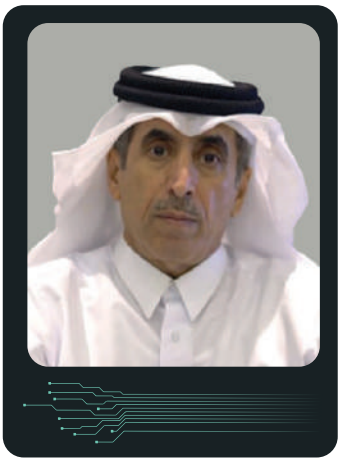

سعادة الدكتور / إبراهيم بن صالح النعيمي

وكيل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

بـدأ حياتـه الأكاديميـة أسـتاذًا مسـاعدًا ثـمّ أسـتاذًا مشـاركًا حتـى أصبـح أسـتاذًا للكيميـاء العضويـة بجامعـة قطـر منـذ عـام 1996.

السيرة المهنية:

- شغل منصب عميد لكلية العلوم (1990 - 1994).
- شغل منصب رئيس لجامعة قطر (1994 - 1999).
- مؤسس ورئيس لجامعة CHN الهولندية في قطر (2000 - 2006).
- رئيس لجنة استقطاب المدارس الأجنبية المتمّيزة (2006 - 2008).
- كُلـف برئاسـة لجنـة تأسـيس كليـة المجتمـع فـي قطـر عـام 2008، وأنشـأ الكليـة فـي عـام 2010 وأصبـح رئيسًا للكليـة منـذ نشـأتها حتـى عـام 2018.
- عُيّن بمرسوم أميري رقم (91) لعام 2017، وكيلًا لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.
- أسّس النادي العلمي القطري وكان رئيسًا له منذ التأسيس عام 1986 حتى 1990.
- يرأس مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان منذ نشأته عام 2007 حتى تاريخه.

التحصيل العلمي:

يحمـل شـهادة البكالوريـوس مـن جامعـة قطـر ضمـن الدفعـة الأولـى فـي عـام 1977، وشـهادة الدكتـوراة فـي الكيميـاء مـن جامعـة جنـوب كاليفورنيـا فـي الولايـات المتحـدة الامريكيـة عـام 1983.

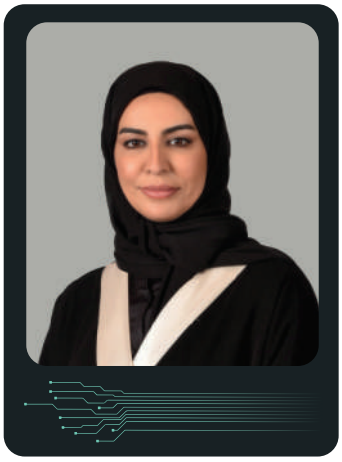

السيدة / ريم محمد المنصوري

وكيـل الـوزارة المسـاعد لشـؤون الصناعـة الرقميّـة - وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات

الخبرات:

أكثـر مـن (20) عامًـا فـي برامـج ومبـادرات التحـول الرقمـي فـي قطـر، تنوعـت خبرتهـا فـي مجـال تطويـر اسـتراتيجيات وتنفيـذ مشـاريع التحـول الرقمـي للمـدن الذكيـة والصناعـة والابتـكار الرقمـي والاقتصـاد الرقمـي مـن خـلال عملها كوكيـل مساعد لقطـاع شـؤون تنمية المجتمـع الرقمي. تعمـل علـى تنفيـذ مبـادرات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات لبنـاء المجتمـع الرقمـي، وتمكيـن قطـاع السـوق الرقمـي للاسـتفادة مـن القـدرات الرقميّـة المحليـة والعالميـة، وتعزيـز الفـرص الاسـتثمارية الرئيسـية مـع شـركاء الابتـكار فـي جميـع أنحـاء العالـم لاسـتقطاب أفضـل الممارسـات والأفـكار إلـى قطـر.

منـذ 2019 تعمـل علـى قيـادة ودعـم التحـول الرقمـي لقطـر الذكيـة، وتُسـهم فـي الارتقـاء لخمسـة قطاعـات رئيسـية (المواصـلات, اللوجسـتية, البيئـة, الصحـة, والرياضـة) للسـعي نحـو مسـتقبل قطـر الذكـي والارتقـاء بمسـتوى الحيـاة لجميـع المواطنيـن فـي قطـر، وأيضًـا دعـم الأعمـال والمجتمـع القطـري لاكتسـاب المهـارات والمعرفـة وإدراك الحاجـة لاسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات بشـكل فعّـال وآمـن مـن أجـل المشـاركة الكاملـة فـي بنـاء اقتصـاد قائـم علـى المعلومـات فـي دولـة قطـر.

العميد / علي حسن علي الكبيسي

مديـر إدارة مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة الإدارة العامـة للمباحـث الجنائيـة
وزارة الداخلية

حاصل على شهادة بكالوريوس قانون.

المناصب التي شغلها:

- رئيس قسم مكافحة الجرائم الاقتصادية - إدارة البحث الجنائي - الإدارة العامة للمباحث الجنائية.
- مساعد مدير إدارة البحث الجنائي - الإدارة العامة للمباحث الجنائية.
- أمين سر اللجنة الوطنية لأمن المعلومات.
- رئيس مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجرائم تقنية المعلومات "الانتربول".

المناصب الحالية:

- مديـر إدارة مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة - الإدارة العامـة للمباحـث الجنائيـة. - نائـب رئيـس اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمّويـل الإرهـاب "مصـرف قطـر المركـزي".
- عضو باللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب "وزارة الداخلية".
- عضو مجلس إدارة هيئة تنظيم الأعمال الخيرية.
- عضو بالفريق الوطني لحماية الطفل من العنف "سدرة".
- خبير ومقيم في مكافحة الفساد.
- عضو باللجنة الدائمة للأمن السيبراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

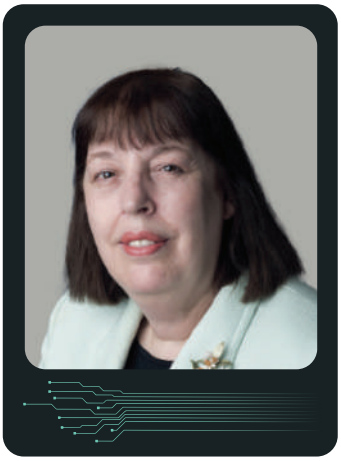

السيدة / فيرجنيا غامبا

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراع المسلح

تعتبر السيدة فرجنيا غامبا من الأرجنتين، الممثلة الخاصة الرابعة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، حيث تمّ تعيينها في هذا المنصب عام 2017.

تمّتلك خبرة تزيد عن (30) عامًا في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن والأمن البشري، حيث شغلت مناصب متعددة، منها أمينة عام مساعد ورئيس آلية التحقيق المشتركة في سوريا، ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ومديرة مكتب شؤون نزع السلاح.

وبين عامي 1996 - 2006 عملت مستشارة للسلام والأمن لدى الإتحاد الأفريقي، ونائبة مدير معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا ومديرة التفاعلات بين البلدان الجنوب في منطقة (أفريقيا أكثر أمانًا).

من عام 2007 إلى عام 2011 عملت كنائب مدير ومنسقة أولى لشؤون السلامة والأمن في المعهد العالي للأمن العام، بوزارة العدل، حكومة مدينة بوينس آيرس المتمّتعة بالحكم الذاتي. تشمل المشاركات السابقة مع الأمم المتحدة العمل كمدير لبرنامج نزع السلاح وحل النزاعات في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف (1992 - 1996).

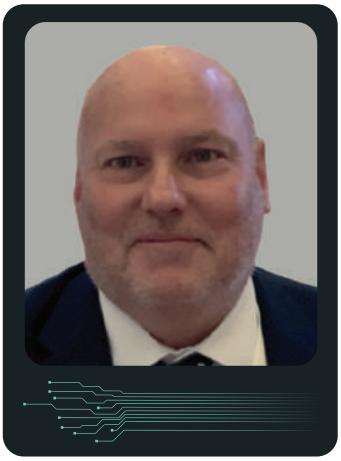

السيد / أنتوني ماكدونالد

ممثّـل منظمـة الأمـم المتحـدة الدوليـة للطفولـة "اليونيسـف"، رئيـس البرامـج والشـراكات والعمليـات فـي قطـر

أنتونـي ماكدونالـد، رئيـس مكتـب اليونيسـيف فـي دولـة قطـر. يتمّتـع بخبـرة تزيـد عـن (20) عامًـا فـي القانـون الدولـي، ويتخصـص فـي حقـوق الإنسـان وحقـوق اللآجئيـن وحقـوق الأطفـال.
عمـل فـي جميـع المناطـق تقريبًـا على مستوى العالم مـع الأمـم المتحدة، بمـا فـي ذلـك المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللآجئيـن.

واليونيسـيف، بـدءًا مـن النزاعـات والمسـاعدات الإنسـانية والتنميـة وفـي البلـدان ذات الدخـل المرتفـع، افتتـح أنتونـي مكتـب اليونيسـيف فـي قطـر وكان يعمـل بشـكل وثيـق مـع كل مـن الشـركاء الحكومييـن وغيـر الحكومييـن فـي الدوحـة علـى مـدى السـنوات الخمـس الماضيـة.

الجلسة الأولى:

السياسات والبرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الأطفال في العالم الرقمي.

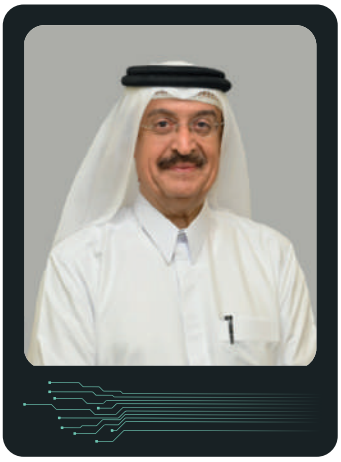

سعادة الدكتور / محمد بن سيف الكواري

رئيس الجلسة

نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية عام 1997 من جامعة القاهرة، انضم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2010، حيث تمّ اختياره عضوًا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وفي عام 2019 تمّ اختياره نائبًا لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

في عام 2018، تمّ اختياره عضوًا في مجلس الحكماء التابع لمنتدى آسيا والباسفيك (APF)، كما تمّ تجديد هذه العضوية في عام 2020.

في عام 2014، منحته الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتمّاعية لقب "سفير دولي للمسؤولية الإجتمّاعية"، والمفوض الأممي للترويج بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعامي 2016 و 2018.

ألّف (16) كتابًا في المجالات العلمية والبيئية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة،وقام بإعداد (12) بحثًا علميًا وفنيًا في مجالات البيئة والتنمية المستدامة والمدن الحضرية الخضراء المستدامة، ومواصفات البناء والتشييد وبعض المجالات العامة، كما قدّم أكثر من (40) محاضرة وعرضًا تقديميًّا في مجالات اجتمّاعية وبيئية وفنية وعامة.

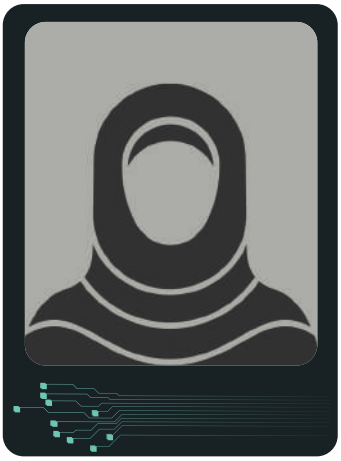

الآنسة / منيرة معيض الأحبابي

مقرر الجلسة

تخرجت بشهادة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية من جامعة قطر عام 2015، وانخرطت في سلك التدريس ضمن مبادرة "علم لأجل قطر" لمدة عامين، لاحقًا انضمت للعمل مع مؤسسة حمد الطبية بوظيفة أخصائية اجتمّاعية ولا تزال تعمل في هذا المجال، كما حصلت على شهادة الماجستير في تخصص حقوق الإنسان من معهد الدوحة للدراسات العليا في عام 2023.

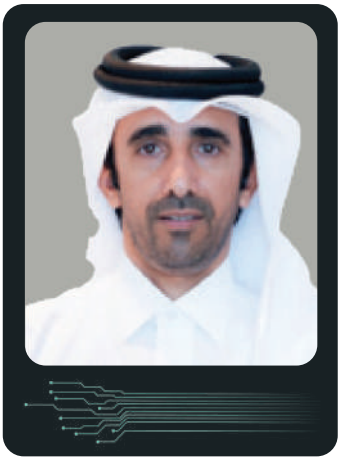

السيد / ناصر مرزوق سلطان المري

مدير إدارة الشؤون القانونية - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

حاصل على درجة الماجستير في الحقوق في القانون المدني من كلية الحقوق لجامعة القاهرة، ويعمل حاليًا دراسة الدكتوراة في القانون المدني.
شغل العديد من المناصب القيادية لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث كان رئيس قسم التحقيقات والاستشارات القانونية، ومساعدًا لمدير إدارة الشؤون القانونية في عام 2019م، ومن ثم مديرًا لإدارة الشؤون القانونية، يتمّتع بخبرة تتجاوز (10) أعوام في المجال القانوني والعمل الحقوقي.

اختير عضوًا في العديد من اللجان الداخلية والخارجية داخل دولة قطر المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، شارك فيها بالعديد من المقترحات والآراء وطرح كافة النجاحات والتحديات التي تختص بوضع حقوق الإنسان في قطر عام تلو عام وذلك بالاقتران مع كافة اتفاقيات حقوق الإنسان المصادقة عليها دولة قطر.

عمل على المشاركة في التنسيق والتدريب والتوعية في العديد من أهم وأبرز المشاريع والمؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بشأن حقوق الإنسان داخل وخارج دولة قطر، مثل مؤتمر التنمية المستدامة الذي عُقد مؤخرًا واختير فيه كعضو في لجنة صياغة المؤتمر.

قام بتأليف عدد من الكتب والمنشورات المتعلقة بالمجال القانوني والحقوقي، وشارك في العديد من المقابلات التلفزيونية القطرية للتوعية في مجال حقوق الإنسان والأزمة الخليجية.

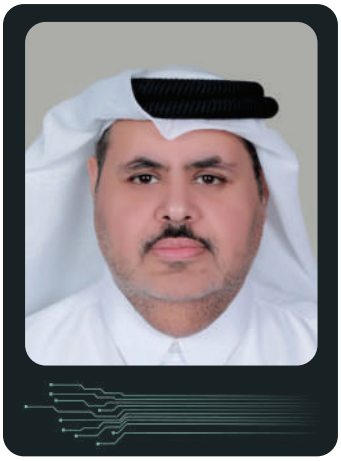

السيد / علي خالد الغانم المعاضيد
أخصائي قانوني بإدارة الخبراء - وزارة العدل

اختصاصي قانوني يمتاز بخبرة واسعة في إدارة الخبراء بوزارة العدل. يتمّتع بمعرفة عميقة بالقوانين واللوائح والقرارات التنظيمية، حيث قدّم إسهامات قيّمة في تصنيف الخبراء والإشراف عليهم، بالإضافة إلى فحص الشكاوي وأعمال الضبط القضائي، وتقديم التوصيات. يحمل شهادات تعليمية مرموقة من جامعة القاهرة وجامعة قطر، مع تفوق في الدراسات الدفاعية والأمنية.

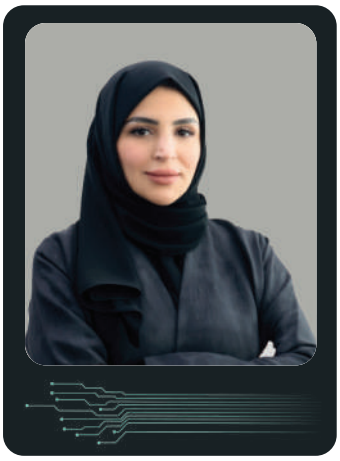

السيدة / ضحى البوهندي

مديـر إدارة المجتمـع الرقمـي والكفـاءات الرقميّـة - وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات.

تتمتع بخبرة كبيرة في مجال التحول الرقمي وريادة الأعمال، وتشغل حاليًا منصب مدير إدارة المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر. وبفضل خبرتها المتنوعة في إدارة الأعمال والاتصالات والابتكار، لعبت دورًا فعّالًا في دفع أجندة قطر الرقميّة إلى الأمام.

بدأت رحلتها في مجال التكنولوجيا بعد تخرجها بدرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال بتخصص الإقتصاد عام 2005. قادها شغفها بفهم ديناميكيات الأسواق والصناعات بالانضمام إلى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث بدأت كمتخصصة في تحليل المنافسة في هيئة تنظيم الاتصالات. في هذا الدور، طورت فهمًا عميقًا لمشهد الاتصالات وأطره التنظيمية.

حرصًا منها على استكشاف آفاق جديدة في قطاع التكنولوجيا، انتقلت إلى تطوير السوق في المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث لعبت دورًا محوريًا في تعزيز الابتكار والنمو في النظام البيئي الرقمي في قطر. أدى تفانيها ورؤيتها الاستراتيجية إلى مشاركتها في إنشاء أول مركز حضانة في قطر لريادة الأعمال الرقميّة في عام 2011، تحت إشراف وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أثناء إدارة مركز الحضانة الرقميّة، تابعت تعليمها العالي، حيث قامت بدراسة في جامعة قطر من عام

2015 إلى عام 2017. وخلال هذا الوقت، وسّعت معرفتها وخبرتها في مجال ريادة الأعمال الرقميّة، ممّا وضع الأساس لمشاريعها المستقبلية.

في عام 2017، تخرجت بدرجة الماجستير في إدارة الأعمال، مع التركيز على الابتكار وريادة الأعمال، ممّا عزز من مؤهلاتها كقائدة في المجال الرقمي. وبفضل خلفيتها الأكاديمية القوية وسنوات الخبرة العملية، واصلت إحراز تقدم كبير في قطاع التكنولوجيا في قطر.

في عام 2022، نالت منصب مدير إدارة المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بفضل سجلها المتميّز وتفانيها في تعزيز الكفاءات الرقميّة. وفي هذا الدور، تقود مبادرات تهدف إلى تعزيز الثقافة الرقميّة، وتشجيع الابتكار، وضمان تزويد مواطني قطر بالمهارات اللازمة للنجاح في العصر الرقمي.

وبجانب عملها في القطاع العام تمّتد روحها الريادية والتزامها بالابتكار إلى ما هو أبعد من مساعيها المهنية ممّا يعكس نهجها المتعدد الأوجه لدفع التغيير الإيجابي في المجتمع.

وبصفتها قائدة ذات رؤية ورائدة أعمال ومدافعة عن التمكين الرقمي، تواصل ضحى البوهندي إلهام وتشكيل مستقبل قطر الرقمي، تاركة بصمة لا تمّحى على المشهد التكنولوجي في البلاد.

السيد / محمد الحمود

مساعد مسؤول إدارة البرامج - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان.

عمل سابقًا مع مكاتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بغداد ومكتب سوريا، يحمل درجة الماجستير في حقوق الإنسان. كما عمل مع منظمات ترعى حقوق الطفل في لبنان.

السيد / جوردي مارتن دومينغو

مسؤول منع الجرائم الإلكترونية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

عالم اجتمّاع إسباني حاصل على درجتي ماجستير في إدارة مشاريع التنمية الدولية وحقوق الإنسان، ويعمل في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كمسؤول عن منع الجرائم الإلكترونية في المركز الإقليمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية في الدوحة. لديه أكثر من (15) عامًا من الخبرة في منع الجرائم الإلكترونية ومشاريع البحث الاجتماعي والتعليم وإدارة مشاريع التعاون الدولي التي تركز على الأشخاص المعرضين للخطر في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

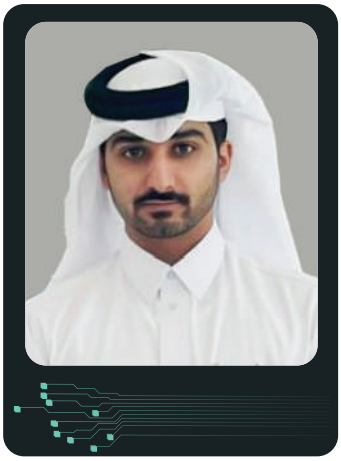

السيد / محمد عبدالله آل خليفة

سكرتير ثالث - إدارة حقوق الإنسان
وزارة الخارجية

حاصل على بكالوريوس من جامعة أوريغون الولايات المتحدة الامريكية (Oregon State University).

سكرتير ثالث بإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية من العام 2020.

الجلسة الثانية:

الاستراتيجيات والتدابير الوطنية بشأن حماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي.

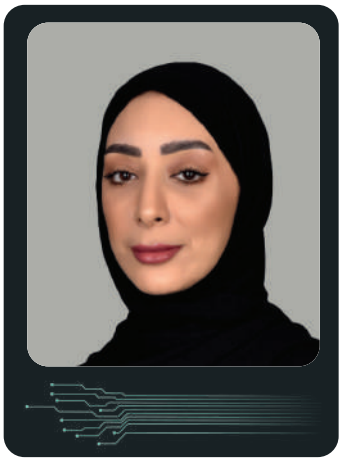

السيدة / نوف الحداد

رئيس الجلسة

إدارة المجتمـع الرقمـي والكفـاءات الرقميّـة - وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات

خبيـر فـي تنسـيق المشـاريع والإدارة الاسـتراتيجية، مـع خبـرة تزيـد عـن (11) عامًا. تشغل حاليًا منصب منسق مشاريع أول في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر. حصلت على درجة الماجستير في إدارة الوحدات الاستراتيجية من HEC Paris، ودرجة البكالوريوس في الإدارة ونظم المعلومات الإدارية من جامعة قطر. تتمتع نوف بمهارات قوية في إدارة المشاريع والإشراف عليها، خاصة في مجالات المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة، ولديها خبرة واسعة في التواصل مع أصحاب المصلحة وقيادة الفرق. كما شاركت في العديد من الفعاليات الوطنية والدولية كمتحدثة، مسلطة الضوء على دورها في مجالات التعليم الرقمي والتكنولوجيا.

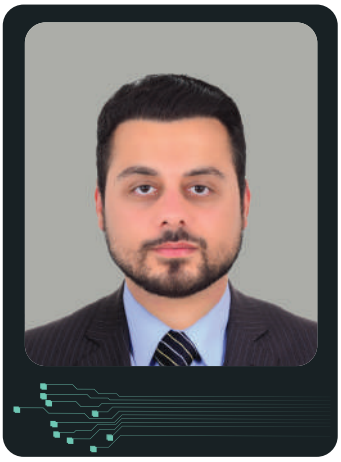

السيد / محمد حيدر فرج ورمزيار

مقرر الجلسة

طالـب ماجسـتير (سـنة ثانيـة) فـي حقـوق الإنسـان فـي معهـد الدوحـة للدراسـات العليـا قطـر. محامـي بخبـرة ثـلاث سـنوات فـي المحاكـم العراقيـة. حاصـل علـى بكالوريـوس قانـون بتقديـر امتيـاز مـن جامعـة السـليمانية فـي العـراق. باحـث مسـاعد فـي المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات.

الدكتورة / هند علي حمد المريخي

باحـث مشـارك أول فـي معهـد قطـر لبحـوث الحوسـبة جامعـة حمـد بـن خليفـة

التعليم:

- بكالوريوس علوم الحاسوب، جامعة قطر، 2012
- ماجستير علوم الحاسوب، بامتياز، جامعة قطر، 2015
- دكتـوراه فـي علـوم وهندسـة الحاسـوب، مـع مرتبـة الشـرف، جامعـة حمـد بـن خليفـة، 2022

البحث:

يركـز البحـث الحالـي علـى دمـج الـذكاء الاصطناعـي (AI) لتعزيـز تعليـم اللغـة العربيـة، مـع التركيـز علـى الأدوات المدعومـة بالـذكاء الاصطناعـي التـي تدعـم كلًا مـن المتعلميـن والمعلميـن. يتضمـن هـذا العمـل الجمـع بيـن معالجـة اللغـة الطبيعيـة (NLP) والتكنولوجيـا التعليميـة لإنشـاء تجـارب تعلـم مخصصـة ومتكيّفـة تلبـي إحتياجـات الطـلاب الفرديـة بشـكل فعّـال.

السيدة / نور أحمد آل إسحاق

باحث قانوني في المكتب الوطني لحماية خصوصية البيانات الشخصية - الوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

مختصة في مجال حماية خصوصية البيانات الشخصية الذي يتفرع منه حقوق الأفراد في حماية بياناتهم الشخصية تطبيقًا للقانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية والدستور الدائم لدولة قطر.

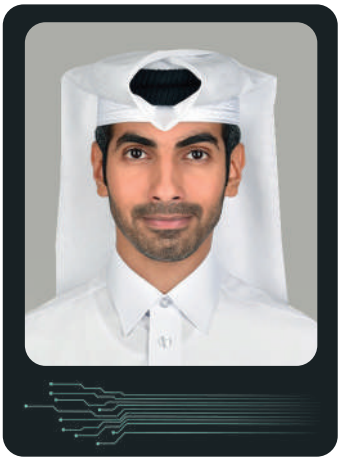

السيد / حمد محمد الدوسري

وكيل نيابة مساعد - النيابة العامة

حاصل على درجة البكالوريوس في القانون العام، باحث في برنامج الماجستير لمكافحة الجريمة الإلكترونية.
مزاول للعمل القضائي بعدد من النيابات مثل (نيابة تنفيذ الأحكام والشيكات - نيابة غرب العاصمة - نيابة المخدرات - نيابة الأحداث والأسرة).

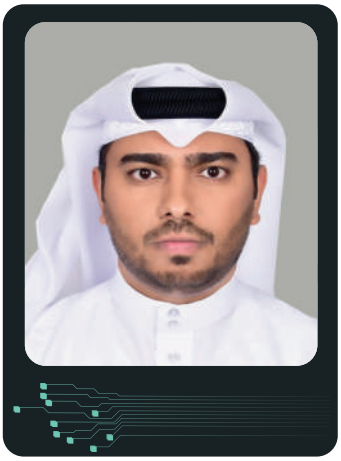

النقيب / فهد عمير الشهراني

ضابـط مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة - إدارة مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة - وزارة الداخليـة

عمـل علـى مـدار (14) سـنة فـي مجـالات التحقيقـات فـي الجرائـم الإلكترونيـة تضمنـت المشـاركة فـي عـدة عمليـات إقليميـة لمكافحـة الاحتيـال الإلكترونـي بالتعـاون مـع منظمـة (الانتربـول)، ومحقـق معتمّـد فـي قضايا استغلال الأطفـال المرتبطـة بقاعـدة البيانـات الدولية بالإضافـة إلـى تخصصـه فـي جمـع وتحليـل الأدلـة الرقميّـة المسـتخدمة فـي ارتـكاب الجرائـم الإلكترونيـة بمختلـف أنواعهـا وتقديـم تقاريـر الخبـرة الفنيـة ذات الصلـة، وعضـو فـي فريـق الاسـتجابة لحـوادث الاختراقـات السـيبرانية.

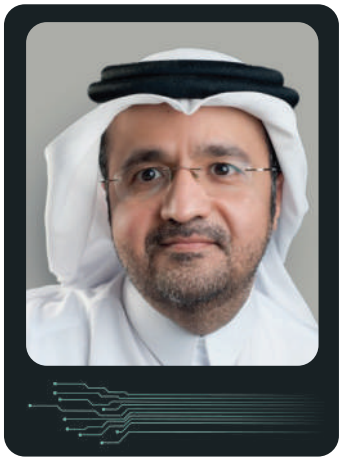

البروفيسور / خالد الأنصاري

رئيـس قسـم طـوارئ الأطفـال (سـدرة للطـب) - رئيـس الفريـق الوطنـي لحمايـة الطفـل مـن العنـف والإهمـال (وزارة الصحـة العامـة)

يعمل أيضًا رئيسًا لبرنامج الإنعاش في مستشفى سدرة للطب.
إن خبرتـه الواسـعة فـي طـب الطـوارئ والرعايـة الطبيـة الحـادة سـاعدته علـى تحسـين تقديـم خدمـات طـوارئ الأطفـال إلـى المرضـى فـي دولـة قطـر. يعمـل أسـتاذًا فـي كليـة طـب وايـل كورنيـل وجامعـة قطـر. ويركـز فـي مجـال اهتمامـه البحثـي علـى الأمـراض التنفسـية الطارئـة والتهابـات المعـدة والأمعـاء.

قبـل انضمامـه لسـدرة للطـب، عمـل أسـتاذًا مسـاعدًا ومديـرًا طبيًـا لخدمـات طـوارئ الأطفـال فـي مؤسسـة حمـد الطبيـة لمـدة (17) عامًـا.

وهـو رئيـس مجلـس المراجعـة المؤسسـية التابـع لمؤسسـة قطـر (بيوبنـك)، ورئيـس الفريـق الوطنـي لحمايـة الأطفـال مـن العنـف والإهمـال بـوزارة الصحـة العامـة وعضـو اللجنـة الوطنيـة لإدارة الكـوارث.

الجلسة الثالثة:
تمكين الأطفال في العالم الرقمي: الإجراءات والممارسات الفضلى.

السيد / خالد عبدالله النصر

رئيس الجلسة

مساعد مدير أمن المعلومات - الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

خبير في مجال الأمن السيبراني، مهتمّ في التكنولوجيا الناشئة الحديثة ومتخصص في الحوكمة والمخاطر والامتثال. يشغل حاليًا منصب مساعد مدير أمن المعلومات بالوكالة الوطنية للأمن السيبراني

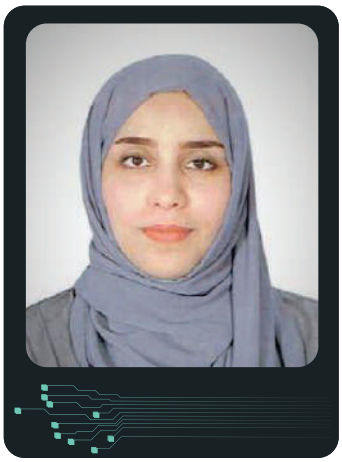

السيدة / هبه حسن الطليس

مقرر الجلسة

باحث حقوق إنسان في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر

حاصلة على ماجستير حقوق الإنسان من معهد الدوحة للدراسات العليا، عضو في قسم التشريعات والدراسات والأبحاث لدى اللجنة، عضو في قسم الرصد والتوثيق باللجنة، عضو في اللجنة القانونية لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. مشاركة في إعداد العديد من الدراسات والأبحاث الحقوقية، نسقت العديد من الدورات التدريبية المختلفة والمؤتمرات على الصعيدين المحلي والإقليمي، وباحثة مشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات والورشات والدورات التدريبية المحلية والدولية.

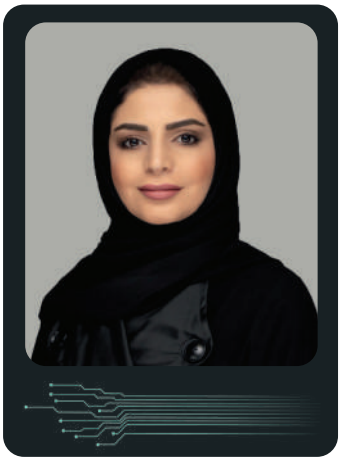

السيدة / سارة عبد الرحمن المولوي

مدير أمن المعلومات المؤسسية - (أريدُ قطر)

مديـرة أمـن المعلومـات فـي شـركة (أريـدُ قطـر)، وتغطـي مسـؤولياتها الحوكمـة والمخاطـر والامتثـال (GRC)، وتخطيـط وهندسـة أمـن الشـبكة، ومركـز العمليـات الأمنيـة، وخصوصية وحماية البيانات للبنى التحتية للشركة وشـبكات الاتصـالات الخاصـة بأريـدُ.

تعمـل فـي مجـال أمـن المعلومـات منـذ أكثـر مـن (17) عامًـا فـي القطاعيـن الحكومـي والخـاص. قـادت جاهزيـة عمليـات الأمـن السـيبراني لأريـدُ خـلال كأس العالـم FIFA قطـر 2022 وقـادت العديـد مـن المشـاريع والمبـادرات الأمنيـة الاسـتراتيجية.

هـي مهندسـة اتصـالات حاصلـة علـى درجـة الماجسـتير فـي الأمـن السـيبراني وحاصلـة علـى شـهادات مهنيـة دوليـة مثـل CISSP، CISM، CRISC و CDPSE وهـي عضـو فـي منظمـة (ISC) وعضـو ذهبـي فـي منظمـة ISACA.

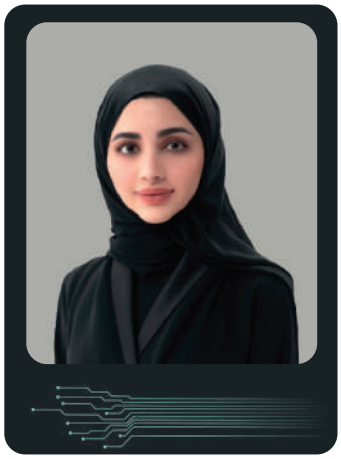

السيدة / فاطمة رجب عبدالله الإسماعيل

اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر - وزارة العمل

خريجة عام 2021 من كلية الشؤون الخارجية بجامعة جورج تاون، تحمل شغفًا عميقًا بالعمل الإنساني وحقوق الإنسان والعدالة، ومكرسة لدعم جهود دولة قطر في خلق عالم أكثر أمانًا وسلامًا

السيد / عبد الله أحمد العمادي

باحث سياسات - مركز التكنولوجيا المساعدة (مدى)

باحث متخصص في السياسات لأكثر من ثلاث سنوات من الخبرة في تطوير سياسات النفاذ الرقمي. شغوف بالتكنولوجيا ودورها في تمكين ومساعدة الأفراد.

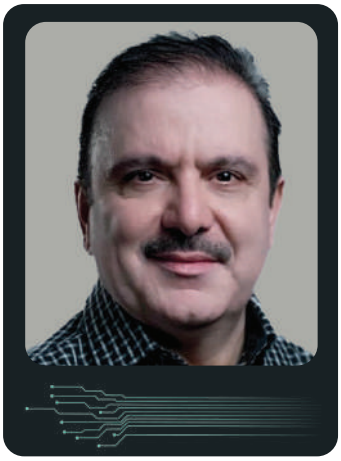

السيد / نور محمد أنصاري

مديـر الرصـد والتقييـم لبرنامـج علّـم طفـلًا - مؤسسـة التعليـم فـوق الجميـع

متخصـص متميّـز فـي التنميـة يتمّتـع بسـجل حافـل يمتـد لأكثـر مـن (25) عامًـا فـي تطبيـق أسـاليب البحـث والتقييمـات الاجتماعيـة المتطـورة عبـر مجـالات متنوعـة مثـل التعليـم والرعايـة الصحيـة والحوكمـة المحليـة وتقديم الخدمـات العامـة والقضايـا المتعلقـة بالنـوع الاجتماعـي.

خـلال مسـيرته المهنيـة المتميّـزة، أظهـر قـدرات قياديـة ملحوظـة، حيـث عمـل باسـتمّرار علـى تعزيـز الحـوارات المثمـرة وتنميـة العلاقـات مـع العمـلاء والمسـتفيدين والشـركاء والزمـلاء وأصحـاب المصلحـة علـى الجبهـات المحليـة والوطنيـة والدوليـة.

وبفضـل خبرتـه الواسـعة فـي التعـاون مـع أنظمـة الحكومـة السـائدة، لعـب دورًا محوريًـا فـي تشـكيل وتعزيـز المؤسسـات، وتزويدهـا بقـدرات التخطيـط القائمـة علـى الأدلـة، ونشـر الأدلـة بشـكل فعّـال لدفـع الإجـراءات التشـاركية فـي العديـد مـن البلـدان فـي جميـع أنحـاء العالـم.

بصفتـه خبيـر أول، يتخصـص فـي الرصـد والتقييـم والبحـث والتدقيـق الاجتماعـي التكراري واسـع النطاق وإنشـاء أنظمـة مراقبـة ومعلومـات قائمـة علـى السـكان. تشـمل محفظتـه الرائعـة العمـل كمحقق مشـارك فـي تجربة عشـوائية محكومـة عمليـة مهمـة (RCTs) والمشـاركة فـي تأليـف العديـد من المقـالات المنشـورة في مجلات مرجعيـة تمّـت مراجعتهـا مـن قبـل الأقران.

نـور ليـس فقـط ممّارسًـا بـل هـو أيضًـا معلـم مخلص، حيث شـارك بمعرفته كأسـتاذ ومشـرف علـى دورات الدبلوم والماجسـتير حـول "التدقيـق الاجتماعـي للتخطيـط القائـم علـى الأدلـة". تكتمّـل نظرتـه العالميـة بالطلاقـة فـي أكثـر مـن سـبع لغـات دوليـة ووطنيـة، ممّـا يعـزز التواصـل والتعـاون الفاعليـن عبـر سـياقات ثقافيـة متنوعة.

حصـل نـور علـى درجـات الماجسـتير فـي التنميـة الريفيـة والعلاقـات الدوليـة والاقتصـاد، وصقـل مهاراتـه مـن خـلال التدريبـات المهنيـة فـي المكسـيك وبوتسـوانا وباكسـتان ونيجيريـا، وتخصـص فـي علـم المسـاحة الوبائـي ورسـم الخرائـط الجغرافيـة والمراقبـة فـي الوقـت الفعلـي باسـتخدام تكنولوجيـا الهاتـف المحمـول. يظـل هـذا المحتـرف متعـدد الأوجـه بمثابـة القـوة الدافعـة فـي تشـكيل مسـتقبل التقييـم، ممّـا يجعلـه أصـلًا قيمًـا لمؤتمر التقييـم 2023.

السيدة / آلاء الشريف

مديـر المشـاريع البحثيـة - معهـد البحـوث الإجتمّاعيـة والإقتصاديـة والمسـحية بجامعـة قطر

حاصلـة علـى درجـة البكالوريـوس فـي علـم الاجتمـاع، وتعمـل حاليًـا مديـر مشـروع فـي معهـد البحـوث الإجتمّاعيـة والإقتصاديـة (SESRI) فـي جامعة قطـر. تتركـز إهتمّاماتهـا البحثيـة حـول قضايـا المـرأة، وشـؤون الأسـرة، والسياسـات والتنميـة الإجتمّاعيـة مـن خـلال التركيـز علـى فهـم التغيـرات الإجتمّاعيـة. كمـا سـاهمت فـي مشـاريع بحثيـة متنوعـة تهـدف إلـى تعزيـز المعرفـة وتوجيـه السياسـات الخاصـة فـي هـذه المجـالات.

الجلسة الرابعة:
نحو بيئة رقمية آمنة: تدابير متعددة لتمكين وحماية الأطفال.

الدكتور / خالد النعمة

رئيس الجلسة

مديـر إدارة البحـوث والسياسـات الأسـرية - معهـد الدوحـة الدولـي للأسـرة - مؤسسـة قطـر

عمـل مـع مركـز السـيطرة علـى الأمـراض فـي وزارة الصحـة العامـة، مع التركيـز علـى السياسـات المتعلقـة برعاية الأسـرة والصحة الجنسـية.
حاصـل علـى مؤهـل دراسـات عليـا فـي علـم النفـس التطبيقـي مـن جامعـة ليفربـول فـي المملكة المتحدة، حيث تمّ نشـر رسـالة الماجسـتير الخاصـة بـه فـي المجلـة الدوليـة للتكنولوجيـا والإدارة، وهـو حاصـل علـى درجـة الدكتـوراه فـي علـم النفـس مـن جامعـة هدرسـفيلد فـي المملكـة المتحـدة. تـمّ نشـر ملصـق علمـي لأطروحـة الدكتـوراه الخاصـة بـه فـي جامعـة نايـف للعلـوم الأمنيـة خـلال المؤتمـر الدولـي الخامـس للجمعيـة العربيـة لعلـوم الأدلـة الجنائيـة والطب الشـرعي.

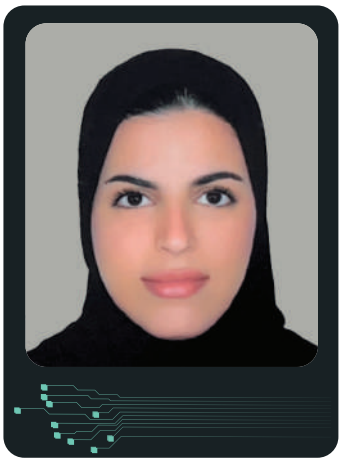

السيدة / فاطمة غانم النعيمي

مقرر الجلسة

أخصائي اجتمّاعي - مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)

خريجـة جامعـة قطـر - كليـة الأداب والعلـوم - تخصص خدمـة اجتمّاعية، موظفـة بمركز الحمايـة والتأهيل الاجتماعـي (أمان).

السيدة / خلود عبدالعزيز المناعي

مدير إدارة التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة
وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

قائدة تربوية ذات خبرة تزيد عن (17) عامًا, وتشغل حاليًا منصب مديرة إدارة التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة في وزارة التعليم والتعليم العالي، و هي القائد الوطني للبرنامج الاستراتيجي "التعلم الرقمي" المعني بتمكين منظومة التعليم الإلكتروني وتعزيز المهارات الرقميّة للمعلمين والمتعلمين. تحمل درجة ماجستير في القيادة التنفيذية من جامعة جورج تاون و درجة الماجستير في المناهج وطرق التدريس والتقييم من جامعة قطر.

السيد / عبد الرحمن علي الملهية

رئيس قسم التوعية القانونية - مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل

تخرج من كلية القانون بجمهورية مصر العربية. يتمّتع بخبرة واسعة في تنظيم وإدارة الندوات وورش العمل القانونية، مع التركيز على تطوير مبادرات التوعية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم ورش تعليمية للأطفال في المراحل الدراسية المختلفة، مساهمًا في تعزيز الوعي القانوني بين الأجيال الناشئة.

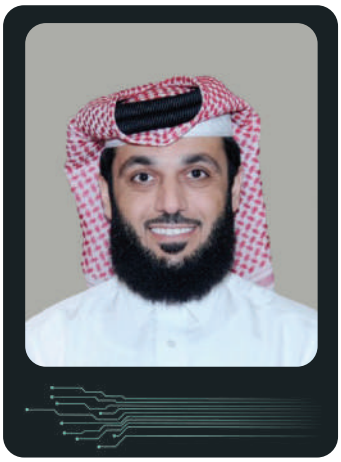

السيد / حسين حسن الحرمي

رئيس قسم الدراسات والرصد بمركز دعم الصحة السلوكية (دعم)

حاصل على بكالوريوس في علوم الإحصاء من جامعة قطر، وله خبرات عملية بالوزارات والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية، وله مساهمات عديدة كباحث في مجموعة من الدراسات الميدانية التي تناولت المجتمع القطري.

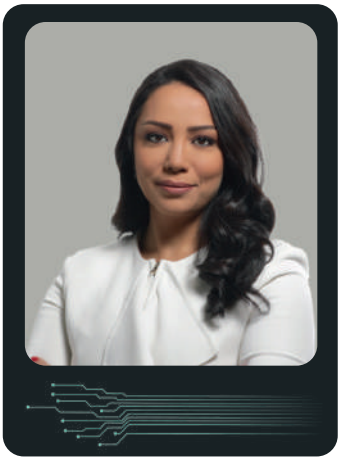

الإعلامية / روعة أوجيه

المذيعة بشبكة الجزيرة - القطاع الرقمي

رئيسة تحرير ومقدّمة بودكاست الأخبار اليومي "بعد أمس" لمنصة أثير. أعدّت وأنتجت سلسلة "ضحايا وأبطال" وثائقيات عن الأطفال في مناطق الحروب لمنصة (AJ360). أعدّت وقدّمت برنامج "بكسر التاء" لقناة الجزيرة حيث عملت أيضًا كمذيعة أخبار.

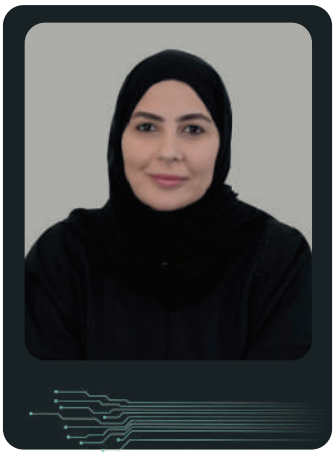

السيدة / دلال عبد العزيز العقيدي

مديـر إدارة التمّيـز السـيبراني الوطنـي - الوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني

شخصية قيادية وخبيرة في مجال الأمن السيبراني، حقّقت نجاحًا ملحوظًا على المستوى الأكاديمي والمهني.
على المستوى الأكاديمي تحمل شهادات عدة في تخصصات مختلفة؛ فهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الاتصال الجماهيري، ودرجة الماجستير في السياسة العامة، كما أنها حاصلة على ثلاث درجات دبلوم في الأمن السيبراني، وهذا التنوع في الشهادات العليا مكّنها من العمل والتمّيز في مجال عملها.

على المستوى المهني تشغل منصب مدير إدارة التمّيز السيبراني الوطني في الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، وفي هذا المجال تقود فريقًا من المتخصصين في الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات؛ تؤمن بأن الإبداع والتمّيز ركيزتان رئيستان من ركائز العمل الناجح، ومدخل رئيس لتحقيق الأهداف، لذلك تسعى جاهدةً لتعزيز مؤشرات الإبداع والتمّيز في مجال الأمن السيبراني، وتقدم الدعم والتوجيه لفريق عملها، وتسعى لنشر ثقافة التمّيز عبر مختلف المبادرات والمشاريع والأنشطة التي تشرف عليها وتشارك في تنظيمها.

تنطلق فلسفة عملها، ومنهجية تفكيرها من أن أيّ استثمار قائم على احتمّالية الربح والخسارة إلا الاستثمار في الإنسان، فهو استثمار ناجح دائمًا، وتكرّس هذه العقيدة المهنية من خلال دعمها الكبير ودورها الريادي في إنجاح مشروع مناهج الأمن السيبراني التعليمية، والذي يهدف لرفد المجتمع بجيل مؤهّل سيبرانيًا ومتمّكن تكنولوجيًا، من خلال محتوى توعوي سيبراني رائد وحديث.
كما أنها مُخطِّط ومُنفِّذ رئيس لمشروع الزيارات الميدانية للمدارس "سايبر إيكو" 'والذي يزوّد الطلبة بالتأهيل السيبراني' لتمكينهم من التعامل بكفاءة وأمان مع عناصر الفضاء السيبراني، بما ينعكس إيجابًا على مؤشرات الأمن السيبراني على مستوى الدولة والمجتمع، وفي ذات الصدد تستثمر خبرتها في دعم برنامج التدريب السيبراني الوطني، وما يتفرع عنه من مشاريع ومبادرات، مثل الورش التوعوية بالأمن السيبراني، وتُواصل جهودها في التخطيط لمشاريع ومبادرات جديدة تقدّم قيمة سيبرانية مضافة لمجتمّعها ووطنها.

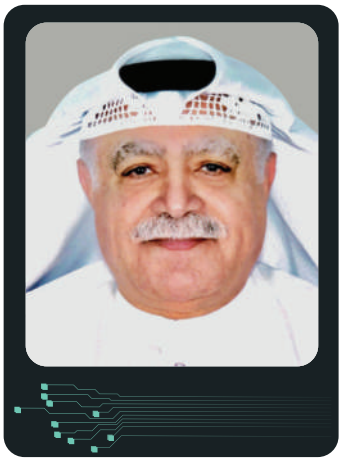

السيد / محمد سعيد البلوشي

خبير تراث ثقافي - إدارة التراث والهوية

وزارة الثقافة

خبير التراث في إدارة التراث والهوية - وزارة الثقافة، وكاتب متخصص، حاصل على شهادة ليسانس آثار وفنون كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الآثار والفنون - الجامعة اللبنانية، وشارك في عدد من الدورات التدريبية والورش التكوينية، والندوات العلمية والمشروعات الميدانية، وأسهم في توثيق عناصر ومفردات من التراث الثقافي القطري، ونشر عددا من الدراسات والمقالات المتخصصة، وأصدر عددًا من الكتب المهمة التي أثرت المكتبة التراثية القطرية والعربية.

الجلسة الخامسة:
مشاركة الأطفال في تصميم بيئة رقمية آمنة وتمكينية.

السيدة / وضحى علي المري

رئيس الجلسة

استشـاري تعليـم إلكترونـي - وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي

حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب من جامعة قطر. أكثر من (20) عامًا من الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني، عملت بالوزارة كمعلم ثم منسق للمشاريع الإلكترونية بالمدارس، ومدرب معتمّد للبرامج الإدارية والتقنية، شاركت في العديد من الجلسات الحوارية والمؤتمرات.

حاصلة على لقب (رائدة التنمية في مجال التعليم) على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2022م وذلك عن المشاركة في جائزة الشيخة حصة سالم الصباح للريادة التربوية في دولة الكويت.

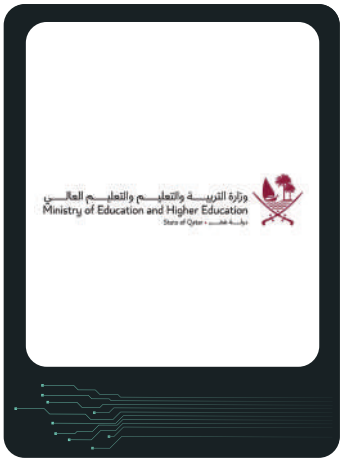

السيدة / عائشة محمد العمادي

مقرر الجلسة

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

عملـت بـإدارة نظـم المعلومـات بجامعـة قطـر، ثـم بـوزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي كمنسـق للمشـاريع الإلكترونيـة فـي المـدارس، ثـم خبيـر تعليـم إلكترونـي بـإدارة التعليم الإلكترونـي والحلول الرقميّة ومدير لمشـروع "حوكمـة التعليـم الإلكترونـي" بالـوزارة.

كمـا شـاركت كخبيـر فـي مشـروع التوعيـة الرقميّـة (Safe Space) التابـع لـوزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات.

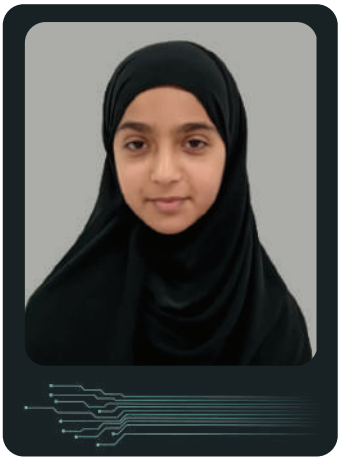

الطالبة / المها سلطان الجمّالي

أكاديمية الأرقم للبنات

طالبـة تبلـغ مـن العمـر إثنـي عشـر عامًـا, هوايتهـا السـفر. شـاركت فـي مسـابقة حفـظ القـرآن الكريـم، تطمـح إلـى أن تكـون معلمـة لغـة عربيـة تعلـم أجيـال المسـتقبل.

مميزة بتفوّقها الدراسي وحبها لممّارسة الرياضة.

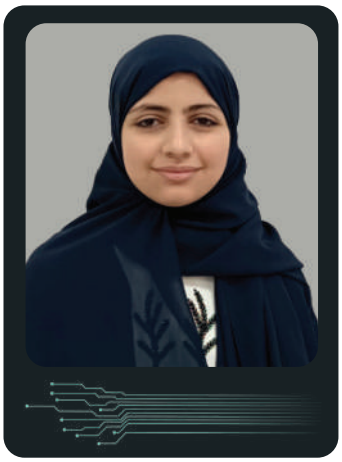

الطالبة / خديجة أحمد حسين

أكاديمية الأرقم للبنات.

طالبة تبلغ من العمر إثني عشر عامًا وهي من الطالبات المتميّزات التي حققت العديد من الإنجازات. فقد مثّلت مدرستها في مبادرة الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، وساهمت بشكل كبير في فوز المدرسة بدرع من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. كما حصلت على جائزة "أفضل مشروع" في هذه المبادرة، وذلك بفضل مشروعها المتميّز عن السلامة الرقميّة.

حصلت على العديد من شهادات التطوع من مركز قطر الخيرية، حاصلة على شهادة تدريب موثقة. وهي أيضًا تحب القراءة والكتابة بكلتا اللغتين العربية والانجليزية، ولديها شغف كبير بالإلقاء والشعر. كما أنها حفظت أكثر من نصف القرآن الكريم.

من طموحاتها أن تكون مؤثرة في المجتمع، وأن تترك بصمتها في كل مكان تذهب إليه. كما تطمح أن تصبح صحفية في المستقبل، لتنقل الصورة الحقيقية للعالم.

الأستاذة / أمل عبدالقادر الأمين

معلمة تربية إسلامية "للصف السادس"
أكاديمية الأرقم للبنات

حاصلة على بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص دراسات إسلامية - كلية التربية - جامعة قطر.

تعمل بالتدريس منذ التخرج من جامعة قطر بدءً من العام الدراسي (97 / 98).

- تشارك سنويًا في مسابقة البحث العلمي التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي منذ ما يقارب (12) عامًا مع عدد من الأبحاث المتميّزة.
- حاصلة على تقدير ممتاز في الغالبية العظمى من السنوات " تدريس جميع صفوف المرحلة الإبتدائية".
- ممّارسة للتدريس بلا انقطاع مع اكتساب مهارات عالية في التواصل والمشاركات الداخلية والخارجية.
- الكثير من الإنجازات خلال سنوات العمل وقامت ببرامج متميّزة بالإضافة لتنظيم العديد من المسابقات والأنشطة التي تميّزت بها طالباتها.

الطالب / عبد الله محمد الشمري

مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين

يتمّتع بمهارات متميّزة في الإلقاء والتقديم والمشاركات المجتمعية، واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. يقدّر أهمية استخدام التكنولوجيا في التعليم، كان له شرف تمّثيل دولة قطر ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي القطرية في النموذج الدولي الثالث لليونسكو في دولة كازاخستان سنة 2024م الخاص بالذكاء الاصطناعي، ممّا أضاف له خبرات ومعارف.

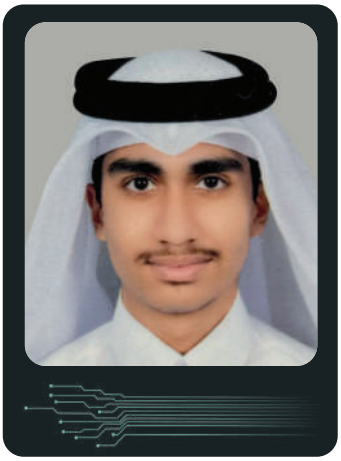

الطالب / محمد عبدالله العبيدلي

مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين

لديـه اهتمامـات عديـدة منهـا الرياضيـات وقـراءة الشـعر والرياضـة. وقـد مثّـل دولـة قطـر فـي أولمبيـاد الرياضيـات علـى المسـتوى الدولـي فـي عـام 2024 وكانـت أول مشاركة لدولـة عربيـة فـي هـذه المسـابقة. لديـه مشاركات كثيـرة فـي قـراءة القـرآن فـي احتفـالات التكريـم. مـن أبـرز القيم التـي يمتـاز بهـا الإخـلاص فـي العمـل والتفكيـر الناقـد.

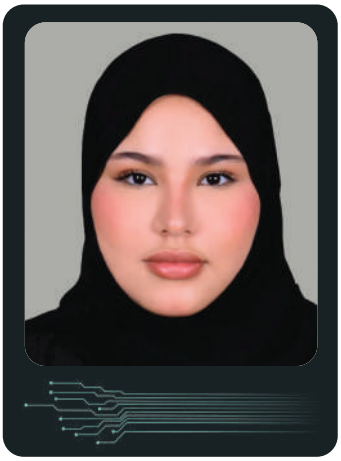

الطالبة / الريم سعيد ظافر محمد القحطاني

مدرسة قطر التقنية

طالبـه فـي الصـف الحـادي عشـر فـي مدرسـة قطـر التقنيـة تخصـص (EC). تحـب التعلـم والاستكشـاف والمشـاركة فـي المسـابقات العلميـة التـي تزودهـا بالمعلومـات الجديـدة والهامـة والشـيقة كمـا انهـا شـاركت فـي عـدة نـوادي علميـة منهـا مسـابقة الفلـك والبحـث العلمـي لثـلاث مـرات. تريـد أن تصبـح يومًـا مـا مهندسـة ذكاء اصطناعـي لأنهـا تؤمـن بـأن التكنولوجيـا والتطـور شـيء مهـم جـدًا ويفيـد المجتمـع فـي عـدة أمـور لا حصـر لهـا.

ممتنـة جـدًا لمعلمتهـا الفاضلـة ايمـان وزميلتهـا مياسـة وعائلتهـا الكريمـة علـى دعمهـم وتشـجيعهم لهـا كمـا أنهـا جـدًا فخـورة وسـعيدة لتمّثيلهـا مدرسـتها فـي هـذا المنتـدى وتطلـع لتعلـم أشـياء جديـدة مـن المشـاركين.

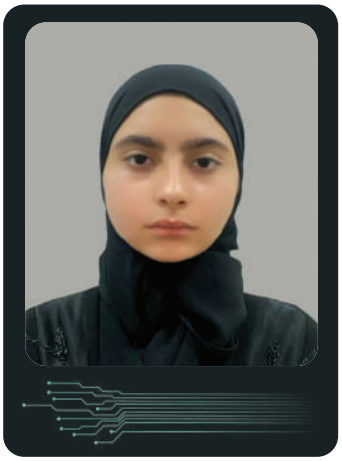

الطالبة / مياسة بسام نظامي

مدرسة روضة بنت جاسم الثانوية للبنات

طالبة في الصف الحادي عشر علمي بمدرسة روضة بنت جاسم الثانوية للبنات. تتمتع بشغف عميق بالتعلم ونقل المعرفة التي أكسبتها للآخرين. وتسعى للمشاركة بفاعلية في المبادرات والأنشطة المتنوعة. هدفها المستقبلي هو دراسة الأمن السيبراني لحماية نفسها ومجتمّعها من التهديدات التكنولوجية المتزايدة.
تشعر بامتنان عميق للدعم الهائل الذي تتلقاه من المحيطين بها والذي كان له تأثير بالغ على مسيرتها التعليمية ونموها الشخصي.
وعلاوةً على ذلك، فإنها تشعر بسعادة لا توصف لتمّثيل مدرستها الحبيبة في هذا المنتدى المرموق. وتتطلع بشغف إلى اغتنام هذه الفرصة الثمينة لتوسيع آفاقها واكتساب مهارات وخبرات قيّمة من خلال المشاركة والتفاعل مع الخبراء والمشاركين الآخرين.

مقرري الجلسات

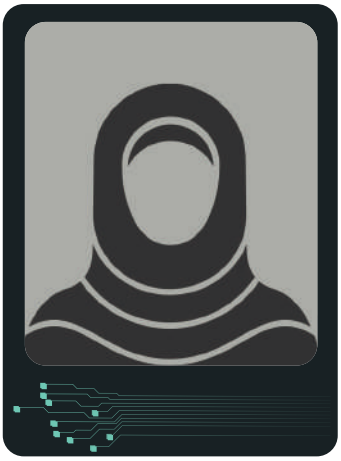

الآنسة / منيرة معيض الأحبابي

مقرر الجلسة الأولى

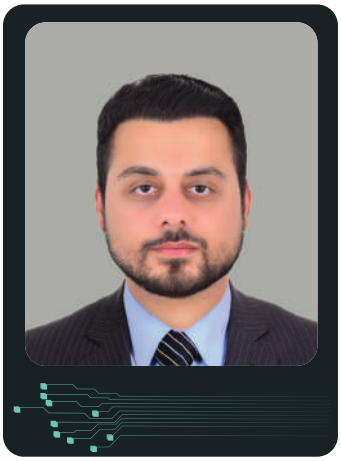

السيد / محمد حيدر فرج ورمزيار

مقرر الجلسة الثانية

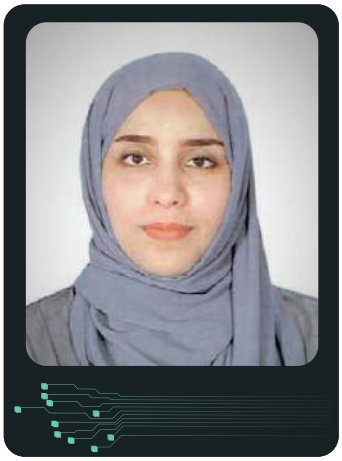

السيدة / هبه حسن الطليس

مقرر الجلسة الثالثة

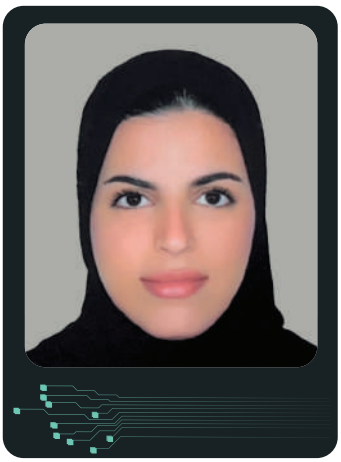

السيدة / فاطمة غانم النعيمي

مقرر الجلسة الرابعة

أخصائي اجتمّاعي - مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)

السيدة / عائشة محمد العمادي

مقرر الجلسة الخامسة

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

الجلسة السادسة والختامية

سعادة الأستاذ / سلطان بن حسن الجمّالي
الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.

يشغل حاليًّا منصب الأمين العام لكلٍّ من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي حوزته شهادتين، الأولى بكالوريوس في العلوم من جامعة قطر (1998) والثانية ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية (2013).
يتمتّع بمسيرةٍ مهنية حافلة تميّزت بالأدوار الوظيفية المختلفة التي تولّاها والتي استطاع من خلالها اكتساب خبراتٍ عملية ومهنيةٍ مهمّة. تبقى إدارة التخطيط وتنمية القوى العاملة في ديوان الخدمة المدنية من أبرز محطّاته المهنية بالإضافة إلى المناصب العديدة التي شغلها كمدير إدارة الموارد البشرية ونُظُم العمل ونائب رئيس لجنة شؤون الموظفين في المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية. كما تمّ تعيينه كمنسّق عام للاتفاقيات الدولية في وزارة البيئة وشغل منصب مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ليصبح فيما بعد الأمين العام المساعد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إضافةً إلى شغله منصب المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك قبل أن يشغل منصبه الحالي كأمين عام لكلٍّ من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أنّه كان أيضًا عضوًا في لجنة المسؤولية المجتمعية الدولية ولجنة الأزمات خلال فترة جائحة كورونا.

شهدت فترة عمله تحقيق العديد من الإنجازات والمكاسب العملية التي ساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي بها داخل المجتمع والمؤسسات، ولعلّ أهمّها إنشاء الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وتطوير اللوائح والإجراءات ونُظُم العمل في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من جهة، والجهود الفعّالة التي بذلها في سبيل إنجاح العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات التي نظّمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان داخل دولة قطر وخارجها من جهةٍ أخرى. ساهم في دعم إنشاء مؤسساتٍ وطنية جديدة في الوطن العربي وفي حصول مؤسساتٍ أخرى على التصنيف (أ) من قبل اللجنة الفرعية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك عبر عمله في الشبكة العربية، كما عمل على تنمية علاقات الشبكة العربية مع العديد من المؤسسات والهيئات الحقوقية الأممية والإقليمية والدولية وعلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم والشراكات على الصعيدين المحلي والدولي.

أوراق العمل وكلمات المشاركين

اليوم الأول
الجلسة الإفتتاحية

الجلسة الافتتاحية

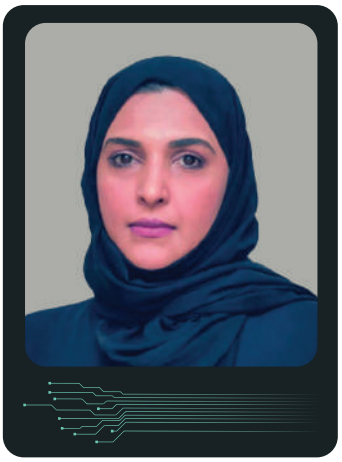

كلمة
سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية

رئيس اللجنــة الوطنيــة لحقــوق الإنسان بدولــة قطــر، ورئيس التحالــف العالمــي للمؤسســات الوطنيــة لحقــوق الإنسان.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم
أصحاب السعادة، السيدات والسادة الكرام، أطفال قطر الأعزاء الحاضرين معنا اليوم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنَّه من دواعي سرورِنا، أنْ تكون النسخة الثالثة من أعمال المنتدى الوطني لحقوق الإنسان لهذا العام، مُخصَّصةً لمناقشة حماية حقوق أطفالنا في البيئة الرقميّة، سيما وأنَّ هذا الموضوع يُعدُّ من أهمِ شواغلِ حقوقِ الإنسان المستجدَّةِ عالميًا. ونحنُ في قطر جزءٌ من هذا العالم، نتأثرُ بالتغيرات التي تطرأُ عليه، ونُدركُ أهمية تطوير سُبلِ حماية أطفالنا؛ انطلاقًا من أنَّ التكنولوجيا الرقميّة غيَّرت مناحي الحياة. نعم، لقد عزَّزت التكنولوجيا الرقميّة فرصَ وصولهم إلى حقوقهم، لكنَّها - في الوقت ذاته- أنشأتْ مخاطرَ جديدةً عليها، بلْ إنَّ بعضَ هذه المخاطر تتركُ آثارها السلبية على مدى حياتهم.

السيدات والسادة الكرام،

أعتقدُ أنَّكم تُشاطروني التفكير بأنَّنا في حاجةٍ إلى تطوير نظامٍ رقمي أكثر قدرة على حماية حقوق أطفالنا ومصلحتهم الفضلى، بشكلٍ يواكب النمو السريع والمتغير في العالم الرقمي. كما إنَّ علينا اشراكَ القطاع الخاص في تعزيز المساحات الرقميّة الآمنة للأطفال ومعالجةِ التأثيرات السلبية عليهم وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان والأعمال التجارية. وبالتأكيد، علينا العمل أيضًا مع الآباء والمعلمين وغيرهم، بشأن تثقيف أطفالنا على السلوك المسؤول في البيئة الرقميّة، بما في ذلك تطوير مهاراتهم في التعامل مع المحتوى الرقمي.

وهنا، قد يكونُ من المفيدِ أنْ نُسلط الضوءَ على كيفيَّة التأكُّدَ من الموافقة المستنيرة للأطفال في سياق التصميم الرقمي المناسب للعمر، وكيفيَّةِ تحقيقِ التوازن المناسب بين حماية حقوق الأطفال وخصوصيتهم واحترام قدرتهم على الاستقلالية والمشاركة، وفيما إذا كانت الأطر التنظيمية في العديد

مـن الـدول، وكذلـك الممارسـات التـي نفَّذتهـا الشـركات فـي تلـك التجـارب، قـد تَمكَّنـت مـن توفيـر البيئـة الرقميّـة الآمنـة والصديقـة للأطفـال. إنَّهـا تسـاؤلات برسـم إجابـة المنتـدى.

الحضور الكريم:

نتفـقُ جميعًـا علـى أنَّ الدولـةَ تبقـى المسـؤول الأول عـن حمايـة حقـوق أطفالنـا الرقميّـة، واغتنم هـذا المنتدى لأدعـو الجهـات المعنيـة؛ إلـى أنْ يأخُـذَ المشـهدَ الرقمـي فـي مشـروع قانون حمايـة الطفل الـذي يعتـزمُ إصداره قريبًـا، بمـا فـي ذلـك توفيـر طـرق التمّـاس الإنصـاف فـي حـالِ حـدوثِ انتهـاكٍ للحقـوق الرقميّـة. وأدعـو أيضًـا إلـى اتبـاعِ نهـجٍ يُركّـز علـى الطفـل فـي التشـريعات الرقميّـة الأخـرى. كمـا أُقـدّرُ الجهـود القطريـة فـي مجـال إعـداد مشـروع إتفاقيـة مكافحـة الجرائـم السـيبرانية، بوصفهـا أولَ خطـوةٍ دوليـةٍ في مجـال منع جرائـم الانترنت، وبالـذات تلـك الواقعـة علـى الأطفـال، وأدعـو إلـى المصادقـة عليهـا فـور إقرارهـا مـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة.

إنَّ الواجـبَ يُحتِّم علينـا أنْ نبـادرَ إلـى وضـع مدونـةٍ توجيهيـةٍ لاحتـرام وحمايـة حقـوق الطفل فـي البيئـة الرقميّة، ويُمكـنُ أن تُلهـمَ هـذه المدونـة الجهـود الخليجيـة والعربيـة فـي وضـع مدونـات نظيـرة، وهـو مـا نتعهـدُ أيضًـا بالحـوار بشـأنه علـى مسـتوى التحالـف العالمـي للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان. وأعتقـدُ أنَّ الوقـت قـد حـان أيضًـا، للمبـادرة بإعـداد دليـلٍ وطنـيٍ حـول احتـرام حقـوق الإنسـان فـي سـياق اسـتخدام الإنترنـت، وجعـلِ حقـوقِ الأطفـال إحـدى ركائـزه الرئيسـية.

بناتي - أبنائي الأحبة، أطفال قطر الأعزاء:

نحـنُ نُوفـرُ لكـم صوتًـا فـي المنتـدى؛ بوصفكـم أصحـابَ الحقـوقِ الرقميّـةِ وفقًـا لمواثيـق حقـوق الإنسـان، فمن حقِّكـم المشـاركة فـي القـرارات التـي تُؤثّـرُ عليكـم، ونحـن فـي حاجـةٍ لرؤيتكـم وتجاربكـم ومشـاركتكم فـي تشـكيل البيئـة الرقميّـة الآمنـة لكـم. وبذلـك، نضمـنُ أنْ تكـونَ عدسـتِكُم كفيلـةٌ بتوفيـرِ أقـوى حمايـةٍ لكـم، بمـا فـي ذلـك حمايتكـم مـن التنمـر والاحتيـال والعنـف، والتعـرض للمحتـوى الضـار والمعلومـات المزيفـة وخطـاب الكراهيـة والتطـرف. فَأنْتُم الجيـلُ الـذي سـيكبرُ كمواطنيـن في ظل اقتصـادٍ وبيئـةٍ رقميةٍ مشـبعةٍ بالمعلومات، وهـو مـا يتطلَّـبُ تمكينَكـم مـن اتخـاذ القـرارات المسـتنيرة التـي تعـزز ثقتكـم ومشـاركتكم فـي المجتمـع.

أصحاب السعادة، الحضور الكريم

كلمـةٌ أخيـرة، أطفالنـا هـم نـواة مُسـتقبلنا، وإذا أردنـا أنْ نُحقِّـقَ أهـداف التنميـة المسـتدامة لعـام 2030 بشـأن عالـمٍ لا يتسـامحُ مـع العنـف ضـدّ الأطفـال، وبنـاءِ مجتمّعـاتٍ رقميـةٍ شـاملةٍ ومنصفـةٍ ومزدهـرةٍ، فـإنَّ عدسـةَ حقـوق الإنسـان مـن شـأنِها أنْ تكفـلَ ذلـك. وأنـا علـى يقيـن؛ بـأنَّ العمـل معكـم مـن شـأنه أنْ يُسـخرَ التكنولوجيـا الرقميّـة لحمايـة كرامتنـا وحقوقنـا، وهـذا هـو المجتمـع القطـري الـذي نُريـد أن نَعيـشَ فيـه ونورِّثـه لأجيالنـا القادمـة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

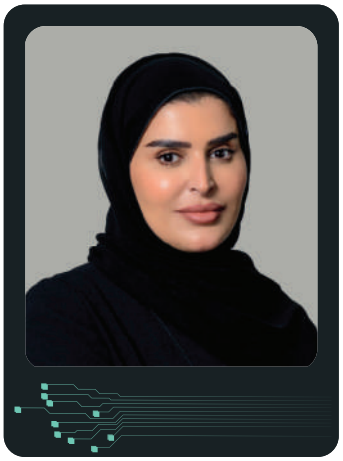

كلمة
سعادة السيدة / مريم بنت علي بن ناصر المسند
وزير التنمية الاجتماعية والأسرة

أصحاب السعادة الوزراء, السيدات والسادة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني في البداية اللقاء معكم في هذا المنتدى الهام، الذي نجتمّع فيه معًا في ظل التقدم التكنولوجي السريع والمتلاحق.
إذ نجد أطفالنا أمام مفترق طرق يتطلب منهم الاختيار ومن الحكمة في التوجيه، إما بتسخير هذا التقدم نحو خدمة الإنسانية وتقدم المجتمعات، أو الانجرار إلى التعقيدات التقنية الخطيرة التي تهدد أخلاقياتنا وتخل بتوازن مجتمّعاتنا ونهجها التنموي. إن التحديات التي تفرضها الطفرة الرقميّة الأخيرة وعالم الذكاء الاصطناعي تجبرنا على إعادة النظر في كيفية استخدامنا لهذه الأدوات التكنولوجية، والانتباه الدائم بشأن المحتوى الذي تقدمه للأطفال خلال استخدامهم تلك التقنيات، وتحتمّ علينا بما لا يدع مجالًا للتهاون إلى استحداث آليات حماية جديدة ومبتكرة لحماية الأطفال واليافعين، وسد الثغرات أمام تسلل مخاطر الذكاء الاصطناعي إلى البيئة الرقميّة لأطفالنا.

فإن أخر التقديرات الأممية تشير إلى أن الأطفال في جميع أنحاء العالم يستخدمون الذكاء الاصطناعي بشكل يومي تقريبًا، ويتعرضون للتقنية الحديثة بصورة متنامية تؤثر على تكوينهم العقلي والنفسي والأخلاقي، إذ تشير الدراسات إلى أن (40٪)من الطلبة يمكن تصنيفهم على أنهم ضحايا التنمر الإلكتروني، كذلك لوحظ أن التنشئة الوالدية المتساهلة تسهم في وقوع الأبناء ضحايا لهذا النوع من التنمر والعنف الإلكتروني.وتظهر دراسات واسعة أن المحتوى الذي يتمّ إنشاؤه رقميًا وبواسطة الذكاء الاصطناعي يعزز الصور النمطية ويشجع الأكاذيب الرائجة. والتي من شأنها أن تهدد نشأة أطفالنا ومستقبل مجتمّعنا الهوياتي والأخلاقي، بحيث أنها تتحكم في طريقة تفكير الأطفال وتعزز من بعض القناعات العالمية التي لا تناسب مجتمّعنا و مرجعيتنا الأخلاقية الإسلامية.

الحضور الكريم

إن مسـؤوليتنا اليـوم تتمّثـل فـي التكاتـف وتوحيـد الجهـود بيـن مؤسسـات الدولـة وقطاعاتهـا الحكوميـة والخاصـة، لتفعيـل الوعـي وإطـلاق المبـادرات الفعالـة والمبتكـرة لتطويـر حلـول وآليـات تمّكننـا مـن التحـول نحـو مسـارات إيجابيـة، نسـتغل فيهـا رقمنـة الحيـاة دون أن تسـتغلنا.

ومـن هـذا المنطلـق فقـد اتخـذت دولـة قطـر منـذ وقـت مبكـر خطـوات كبيـرة فـي حمايـة حقـوق الطفـل بالعمـل علـى المسـتويين الوطنـي والدولـي لتبنـي التشـريعات والسياسـات الهادفـة لتعزيـز تلـك الحمايـة، فعلـى المسـتوى الوطنـي نـص دسـتور الدولـة علـى أن "ترعـى الدولـة النـشء وتصونـه مـن أسـباب الفسـاد وتحميـه مـن الاسـتغلال وتقيـه شـر الإهمـال البدنـي والعقلـي والروحـي، وتوفـر لـه الظـروف المناسـبة لتنميـة ملكاتـه فـي شـتى المجـالات، علـى هـدى مـن التربيـة السـليمة". ولتطبيـق هـذه المبـادئ الدسـتورية علـى أرض الواقـع أصـدرت الدولـة قانـون مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة وهـو قانـون شـامل مخصـص لحمايـة الأطفال وجميـع فئـات المجتمـع مـن كافـة أشـكال الاسـتغلال.

وفـي إطـار التوافـق مـع المعاييـر الدوليـة لحمايـة حقـوق الطفـل صادقـت دولـة قطـر علـى إتفاقيـة حقـوق الطفـل كمـا صادقـت علـى البروتوكولين الاختياريـين الإضافييـن الملحقيـن بالإتفاقيـة.
وأخيـرًا فإننـا نؤكـد بـأن الوقـت قـد حـان لبنـاء جسـر متيـن بيـن التطـور التكنولوجـي والأخـلاق، يحفـظ أمـن أطفالنـا ويسـهم فـي تقـدم مجتمّعاتنـا، حيـث أن الأسـرة هـي خـط الدفـاع الأول لحمايـة الأطفال، و هـي مصدر الأمـان والتوجيـه الحكيـم والحمايـة مـن المحتـوى الإلكترونـي غيـر اللائـق أو العنـف والتنمـر الرقمـي.

والسلام عليكم ورحمة الله

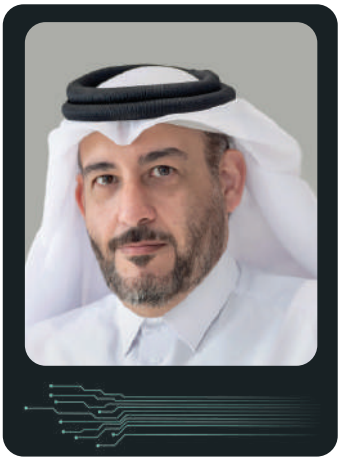

كلمة
المهندس / عبد الرحمن بن علي الفراهيد المالكي
رئيس الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أصحاب السعادة, السيدات والسادة, الحضور الكريم

يسرّني أن ألتقي بكم اليوم في المنتدى الوطني لحقوق الأطفال في البيئة الرقميّة، والذي يهدف لمناقشة التحديات التي يواجهها الأطفال في الفضاء السيبراني، واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعقدها هذا المنتدى الهام، وأود أن أؤكد على الاهتمام البالغ الذي توليه الوكالة الوطنية للأمن السيبراني لمحاور وأهداف المنتدى، ونأمل أن نحقّق من خلال مشاركتنا به قيمةً مضافةً وفائدة للجميع.

السادة الحضور:

في ظل التطور المتسارع الذي يشهده الفضاء السيبراني، ورغم الإيجابيات العديدة لهذا التطور إلّا أنّها تتزامن مع ازدياد حدة المخاطر والتحديات التي تُواجه الدول والمؤسسات والأفراد، وهذه التهديدات لم تَعُد تقتصر على البنية التحتية التكنولوجية فحسب، بل تعدَّت ذلك لتستهدف بنية المجتمع بالكامل، من خلال التهديدات التي تَستهدف الأطفال في العالم الرقمي.

الحضور الكريم:

إنّ الوكالة الوطنية للأمن السيبراني تولي اهتمامًا كبيرًا للتصدي للتهديدات التي يواجههما الأطفال في العالم الرقمي نظرًا لأهمية هذا الأمر وأثره المباشر والكبير على المجتمع، وتسعى جاهدة لحمايتهم من هذه التهديدات من خلال إنفاذ القوانين والتشريعات مثل قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية الذي صنف بيانات الأطفال ضمن البيانات ذات الطبيعة الخاصة التي لا يمكن معالجتها أو جمعها إلا

بعـد الحصـول علـى الموافقـة مـن الجهـة المختصـة المتمّثلـة بالمكتـب الوطنـي لحمايـة خصوصيـة البيانـات الشـخصية.

كمـا تعمـل الوكالـة علـى تنفيـذ المبـادرات والمشـاريع التـي تسـتهدف عبرهـا الأطفـال والمعلميـن والأسـر، وتقـوم مـن خلالهـا بتقديـم محتـوى توعـوي وإرشـادي مخصـصٍ للوقايـة مـن المخاطـر الرقميّـة، ومـن هـذه المبـادرات مشـروع مناهـج الأمـن السـيبراني التعليميـة، ومشـروع الزيـارات الميدانيـة للمـدارس "سـايبر إيكـو"، بالإضافـة إلـى المبـادرة الوطنيـة للسـلامة الرقميّـة؛ والتـي تسـتهدف شـرائح المجتمـع كافـة، والأطفـال خاصـة.

الحضور الكريم:

إن المواجهـة الفعَّالـة للمخاطـر التـي قـد يتعـرَّض لهـا الأطفـال فـي العالـم الرقمـي، تبـدأ مـن الوقايـة، ولا يتـمّ ذلـك إلا مـن خـلال تحصيـن الأطفـال ضـدّ هـذه المخاطـر، عبـر توفيـر الأطـر القانونيـة التـي مـن شـأنها حمايتهـم، بالإضافـة إلـى توعيتهـم وتأهيلهـم للتعامـل الفعَّـال والمناسـب مـع مختلـف التحديـات والمخاطـر التـي يمكـن أنْ تواجههـم علـى الإنترنـت وهـذا مـا تحـرص عليـه الوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني.

وفي الختام، نتمّنى لهذا المنتدى النجاح، ونأمل بأن يحقّق جميع أهدافه وغاياته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

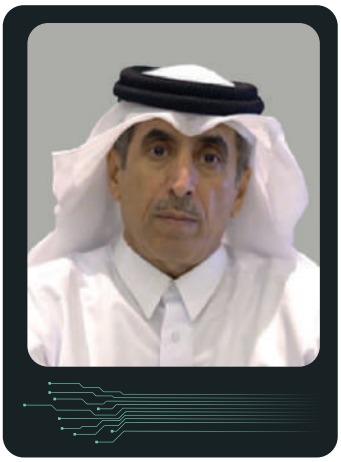

كلمة
سعادة الدكتور / إبراهيم بن صالح النعيمي
وكيل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم
السيدات والسادة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني اليوم أنْ أشارككم افتتاح منتدى "حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة"، وأسمحوا لي بأن أتوجه بالشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيم هذا المنتدى بالغ الأهمية في ظل معطيات واقعنا الحالي، وقد شهدنا بالأمس اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات الذي يقام هذا العام تحت عنوان (التعليم في خطر: التكلفة الإنسانية للحرب) وهو يوم مهم لحماية أطفال العالم من مآسي وويلات الحروب، واليوم في مؤتمرنا هذا نناقش قضية لا تقل أهميّة ألا وهي حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة وكلاهما هامين لتنشئة أطفال العالم تنشئة سليمة ليكونوا مواطنين صالحين يخدموا أوطانهم في بيئة آمنة مستقرة. إذ بات توفير بيئة آمنة لهم هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا في عصر رقمي متسارع التغير والتحديث. وفي واقع أصبحت التكنولوجيا جزءًا من حياتنا وحياة أطفالنا.

الحضور الكريم،

إنّ التكنولوجيا اليوم تلعب دورًا هامًا كأداة تعليمية رئيسية تمكّن أطفالنا من الوصول إلى عالم مليء بالمعرفة والفرص، ولكننا نعي جميعًا بأن هذا العالم الرقمي ليس خاليًا من المخاطر، فقد يواجه الأطفال تهديدات عديدة تتمثل في مواجه المحتوى غير اللائق و التنمر الإلكتروني وانتهاك الخصوصية، وكذلك الاستغلال عبر الإنترنت، وغيرها من التحديات التي لا ندركها حاليًا وقد تظهر مستقبلًا، ممّا يتطلب منّا اتخاذ خطوات جدية وفعالة لضمان حماية حقوق الأطفال ورعايتهم.

السيدات والسادة

إنّ التعليم والتوجيه هما الركيزتان الأساسيتان لتمكين الأطفال من استخدام التكنولوجيا بأمان ووعي. و قد أولت استراتيجية وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي 2024-2030 أهمية بالغة لذلك، وقد ركزت

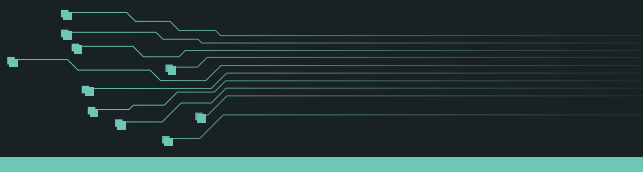

على تمكين منظومة التعليم الإلكتروني، من خلال تعزيز المهارات الرقميّة للمعلمين والطلبة ورقمنة وإدارة المحتوى التعليمي لجميع المواد والمراحل الدراسية بطريقة تفاعلية وجاذبة لتطوير طرق التعليم والتعلم ورفع دافعية الطلبة. إلى جانب تطوير جودة حياة المتعلمين وسلامتهم وثقافتهم وتعزيز مشاركتهم المجتمعية، وتشجيع مشاركة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم و بناء القيم والعادات والسلوكيات الإيجابية.ولا يتحقق ذلك إلا بتطوير سياسات تعليمية متكاملة تهدف إلى تعزيز الوعي الرقمي لدى الطلاب، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات التي قد يواجهونها عبر الإنترنت. وتعزيز ثقافة المسؤولية في استخدام الفضاء الرقمي.

ولكن المسؤولية لا تقع على عاتق التعليم وحده. فالتعاون بين جميع الأطراف هو المفتاح. هنا يأتي دور أولياء الأمور كشركاء لنا لتوفير بيئة تربوية متكاملة في المنزل، ومع القطاع الخاص كذلك لتطوير أدوات تقنية آمنة. كما يجب أن نواصل العمل على تحديث التشريعات والسياسات الوطنية لضمان بيئة رقمية آمنة تتمّاشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، بالإضافة إلى أدوار المؤسسات الدينية و الإعلامية.

السيدات والسادة،

في هذا المنتدى، نلتقي لمناقشة الحلول والابتكارات التي يمكن أنْ تعزز من حماية حقوق الأطفال في البيئة الرقميّة. حيث يتوجب علينا أنْ نركز على تطوير شراكات قوية بين الحكومات و المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لأنّ هذه التحديات تتطلب استجابة شاملة ومتكاملة.
إن هدفنا من هذا المنتدى هو الوصول إلى توصيات عملية وفعالة من شأنها تمكين الأطفال من الاستفادة من التكنولوجيا، مع تعزيز الحماية اللازمة لهم. كما نسعى لتعزيز وعي المجتمع بأهميّة التربية الرقميّة والمسؤولية المشتركة في حماية الأطفال من المخاطر الإلكترونية، وعلينا العمل معًا لتحقيق ذلك الهدف بصورة أكثر تنسيقًا.
ختامًا، أودّ أنْ أشكر كل من ساهم في تنظيم هذا المنتدى الهام، وأتمّنى أنْ تكون مناقشاتكم اليوم حافلة بالأفكار البناءة والتوصيات التي تساعدنا جميعًا في تعزيز حقوق الأطفال في البيئة الرقميّة وضمان حمايتهم ورفاههم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

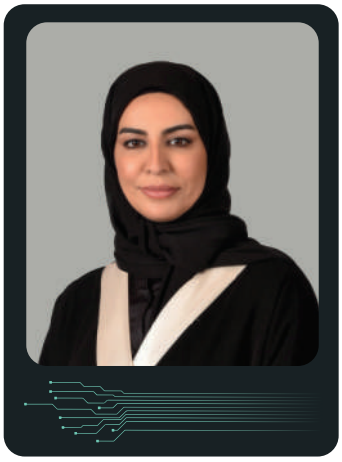

كلمة
السيدة / ريم محمد المنصوري

وكيـل الـوزارة المسـاعد لشـؤون الصناعـة الرقميّـة - وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات

أصحاب السعادة, السيدات والسادة, الحضور الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم بكل خير.

يسعدني أن أشارككم اليوم هذا الحدث الهام الذي يجمعنا لنناقش قضيةً حيوية تُعدّ من أهم التحديات التي تواجهنا في عصرنا الرقمي، وهي حماية أطفالنا في بيئة رقمية آمنة. إن أطفالُنا هم جيل المستقبل، ولذا فإن حمايتهم في العالم الرقمي ليست مجرد واجب، بل مسؤولية أخلاقية واستثمارٌ في مستقبلٍ أفضل.

لقد أصبحت التقنيات الناشئة ومنصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ورغم ما تقدمه من فوائد كبيرة، فإنها تأتي أيضًا بتحديات، خاصةً فيما يتعلق بسلامة الأطفال. تتطلب هذه التحديات إلى نهج منسق لزيادة الوعي وتثقيف جميع فئات المجتمع حول الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، وإشراك جميع الأطراف المعنية من الجهات الحكومية وخبراء الصناعة الرقميّة والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لحماية الأطفال في البيئة الرقميّة ومعالجة هذه التحديات بشكل شامل.

وتمّاشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030، التي تنصّ على تطوير مجتمّع عادل وآمن مستندًا على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية. وتركيزًا على الأجندة الرقميّة 2030، التّي تنصّ على "تمكين المجتمع في العصر الرقمي"، فإننا نسعى جاهدين لتوعية وحماية الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها في العالم الرقمي وتمكينهم بالمهارات اللازمة لإستخدام الأدوات الرقميّة بطريقة أمنة وفعالة. وبناءً على ذلك، تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تطوير برامج وسياسات وإرشادات تسهم في خلق بيئة رقمية آمنة للأطفال.

الحضور الكريم.. السيدات والسادة

من هذا المنطلق، أطلقت الوزارة منصة "سيف سبيس" منذ عام 2010، بهدف رفع نسبة توعية المجتمع باستخدام التقنيات الناشئة ومنصات التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية. حيث تسعى المنصة إلى

غـرس ثقافـة الأمـن والسـلامة الرقميّـة بيـن كافـة أفـراد المجتمـع القطـري والعربـي، بمـا فـي ذلـك المعلميـن والطـلاب وأوليـاء الأمـور. حيـث توفر المنصة أكثـر من (500) مـادة تعليمية توعوية باللغتين العربيـة والإنجليزية، تُغطـي مواضيـع حيويـة وتوعيـة لتثقيفهـم عـن الأمـن السـيبراني والتنمـر الإلكتروني وحقـوق الأطفـال وحماية الخصوصيـة الرقميّـة. حتـى الآن، نجحـت المنصـة فـي تمكيـن أكثـر مـن (250) ألـف مشـارك، ونعمـل باسـتمّرار علـى زيـادة هـذا العـدد مـن خـلال تعزيـز وجودنـا علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي والتوسـع فـي شـراكاتنا المحليـة والدوليـة. كذلـك، تعمـل المنصـة علـى تقديـم ورش عمـل مخصصـة للمعلميـن والطـلاب علـى مـدار العـام بهـدف تقديـم نصائـح تعليميـة ورؤى متجـدّدة عـن أبـرز الموضوعـات التـي تهـدد الأمـن والخصوصيـة. أمـا فـي مجـال التفاعـل مـع الجمهـور، حققـت حملاتنـا علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي نجاحًـا ملحوظًـا، حيـث تجـاوزت الانطباعـات (44) مليـون، ممّـا يـدل ان المنصـة تقـدم محتـوى يمـس الحيـاة اليوميـة للأفـراد والمجتمع.

نـدرك أن حمايـة الأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي مسـؤولية مشـتركة لا يمكـن تحقيقهـا دون تضافـر الجهـود. حيـث ينبغـي ترسـيخ الثقافـة الرقميّـة فـي مرحلـة مبكـرة مـن حيـاة الطفـل، والاسـتمّرار بتعزيـز هـذه الثقافـة فـي كل مراحـل النمـو، ممّـا يعـزز علـى غـرس ثقافـة المسـؤولية الرقميّـة والوعـي الجماعـي. لذلـك، حرصنا على توسـيع نطـاق تعاوننـا ليشـمل أكثـر مـن (10) جهـات مـن القطاعيـن العـام والخـاص، إلـى جانـب المؤسسـات الأكاديميـة، لضمـان توفيـر بيئـة رقميـة آمنـة وفعّالـة للأطفـال.

ومـن ضمـن جهودنـا لتعزيـز الثقافـة الرقميّـة، أطلقـت الـوزارة مبـادرة (ميثـاق الأخـلاق فـي العالـم الرقمـي) الـذي يُعـرف القيـم الأساسـية للسـلوك الأخلاقـي عبـر الإنترنـت، ومـن بينهـا حملـة "أخلاقـي قطـر"، التـي تشـكل منـارة للسـلوك الأخلاقـي فـي العالـم الرقمـي. تهـدف هـذه المبـادرة إلـى تعزيـز التفاعـلات الإيجابيـة عبـر التقنيـات الناشـئة ومنصـات التواصـل الاجتماعـي، وتوجيـه الأطفـال نحـو فهـم تأثيـر بصمتهـم الرقميّـة، مـع التركيـز علـى توعيـة الأطفـال بالمخاطـر المرتبطـة بالمحتويـات الإلكترونيـة غيـر اللائقـة. تُعتبـر مبـادرة "أخلاقـي قطـر" نموذجًـا رائـدًا يعكـس التـزام وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات بتعزيـز الوعـي الرقمـي عبـر نشـر المبـادئ التوجيهيـة لتوعيـة الجيـل الناشـئ.

الحضور الكريم.. السيدات والسادة

أختَتمّ حديثـي اليـوم بالتأكيـد علـى مسـؤوليتنا المشـتركة فـي حمايـة أطفالنـا فـي العالـم الرقمـي. فحمايـة أبنائنـا فـي هـذا الفضـاء الافتراضـي ليسـت مهمـة فـرد أو مؤسسـة واحـدة، بـل هـي واجـب جماعـي. رسـالتي إلـى أوليـاء الأمـور والمعلميـن هـي أن يبقـوا قريبيـن مـن أبنائهـم، مـن خـلال الحـوار المسـتمّر والتوجيـه الدائـم، لتعزيـز وعيهـم بأخلاقنـا وقيمنـا الإسـلامية والوطنيـة. وعلـى المعلميـن دور محـوري فـي تعليـم الأطفـال كيفيـة اسـتخدام التكنولوجيـا بأمـان، ليكونـوا جيـلًا واعيًـا قـادرًا علـى تسـخير التكنولوجيـا لبنـاء مسـتقبل مشـرق وآمـن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة
العميد / علي حسن علي الكبيسي

مديـر إدارة مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة الإدارة العامـة للمباحـث الجنائيـة
وزارة الداخلية

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية, سعادة السيدة / مريم بنت علي بن ناصر المسند, السيدات والسادة, الحضـور الكريـم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن التطـور التقنـي المتسارع أوجـد بيئات افتراضية وفتح أبـواب واسعة للمعرفـة والتواصـل ويسـر الخدمـات والمعامـلات وفـي مقابـل ذلـك استغل مجرمـو الانترنـت هـذ التطـور لتحقيـق وارتـكاب جرائمهـم بمـا فيهـا التعـدي واسـتغلال الفئـات المسـتضعفة مـن الأطفـال وإن وزارة الداخليـة اسـتنبأت بضـرورة حمايـة النشـئ مـن مخاطـر الانترنـت والاسـتغلال وكان لنـا الشـرف بالمشـاركة فـي صياغـة مسـودة قانـون مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة رقـم (14) لسـنة 2014 وإفـراد مـادة خاصـة ضـدّ مستغلي الأطفـال عبـر الانترنـت.
ونعكـف حاليًـا علـى تعديـلات تشـريعية لقانـون مكافحـة جرائـم تقنيـة المعلومـات يتوافـق والتطـور التقنـي وتـمّ تشـديد العقوبـة لمـن تسـول لـه نفسـه المسـاس بهـذه الفئـة مـن المجتمـع.

الحضور الكرام:

لا يخفـى عليكـم الطبيعـة المصاحبـة لهـذه الجريمـة العابـرة للحـدود الأمـر الـذي يتطلـب معـه التظافـر الدولـي والتعـاون للحـدّ مـن تلـك الجريمـة.
وبـادرت دولـة قطـر فـي اسـتضافة قاعـدة بيانـات الانتربـول لحمايـة الأطفـال ضـدّ الاسـتغلال كأول دولـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا وحققـت تلـك القاعـدة العديـد مـن النجاحـات فـي ضبـط المجرمين مستغلي الأطفـال علـى مستوى العالـم.

ختامًـا:

نشـكر اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان علـى المبـادرة المميـزة لحمايـة أطفالنـا مـن الاسـتغلال عبـر الانترنـت والشـكر موصـول لمـن سـاهم وسيسـاهم فـي إثـراء هـذا المنتـدى لتحقيـق المصلحـة الوطنيـة وحمايـة هـذا النشـئ مـن مخاطـر الانترنـت

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

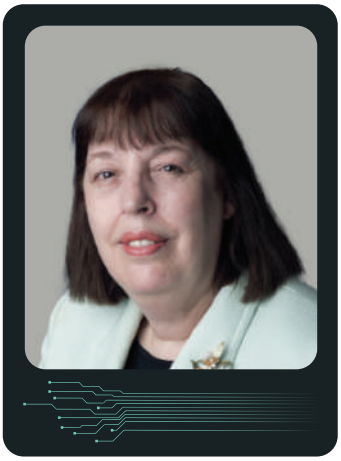

كلمة
السيدة / فيرجنيا غامبا

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراع المسلح

الضيوف الكرام، والزملاء الكرام، والمشاركون

صباح الخير

إنه لشرف لي أن أنضم إليكم اليوم في المنتدى الوطني الثالث لحقوق الإنسان، حيث نتناول قضية حاسمة تؤثر على الأطفال على مستوى العالم - حماية حقوقهم في البيئة الرقميّة.

بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، فإن ولايتي هي الدعوة لحماية ورفاهية الأطفال الذين يتمّ استخدامهم وإساءة معاملتهم، في الصراعات المسلحة ومن أجلها ومن قبلها. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن التحديات التي يواجهها الأطفال اليوم تمّتد إلى ما هو أبعد من المخاطر الجسدية؛ فالعالم الرقمي، على الرغم من أنه يوفر فرصًا هائلة، إلّا أنّه يفرض أيضًا مخاطر كبيرة على سلامتهم ورفاهيتهم، وخاصة في حالات الصراع المسلح.

تعمل الأمم المتحدة على تعزيز حقوق الأطفال منذ صدور الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام 1990. وتشمل المعالم الرئيسية البروتوكولات الاختيارية لعام 2000 التي تتناول استغلال الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد من قبل الأطراف المتحاربة. كما عزز بروتوكول عام 2011 الحماية من خلال الاتصالات الفردية.

في عام 2021، أصدرت لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم (25)، الذي يركز على حقوق الأطفال في العصر الرقمي. ويسلط هذا التحديث الضوء على الحاجة إلى حماية الأطفال من المخاطر عبر الإنترنت، وخاصة أولئك المتأثرين بالصراع المسلح.
على المستوى الوطني، أظهرت قطر التزامًا قويًا بحقوق الأطفال من خلال رؤيتها الوطنية 2030. تهدف هذه الرؤية إلى خلق بيئة آمنة وتوفير تعليم جيد وتقديم الخدمات الأساسية للأطفال، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الحقوق الرقميّة وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

فـي وقـت سـابق مـن هـذا العـام، اختتـمّ مكتبنـا حملـة اسـتمّرت ثلاثـة أشـهر تهـدف إلـى إنشـاء مسـاحات رقميـة آمنـة للأطفـال المعرضيـن لخطـر المعانـاة مـن التجنيـد والاسـتخدام فـي حـالات الصـراع المسـلح. لقـد وصلـت هـذه الحملـة، التـي اسـتمّرت مـن مـارس إلـى مايـو 2024 وأُجريـت بالشـراكة مـع الاتحـاد الأفريقـي، إلـى (14) مليـون شـخص وولـدت مشـاركة كبيـرة. وشـملت جهودنـا مقطـع فيديـو يسـتهدف الشـباب الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن (12 و18) عامًـا، لتثقيفهـم حـول مخاطـر التجنيـد مـن خـلال وسـائل التواصـل الاجتماعـي. كانـت الاسـتجابة لمحتـوى الوسـائط المتعـددة لدينـا، المتـاح باللغـات العربيـة والإنجليزيـة والفرنسـية، إيجابيـة بشـكل سـاحق، ممّـا يعكـس إلحـاح رسـالتنا.

إن موضـوع هـذا المنتـدى - "حمايـة حقـوق الأطفـال فـي بيئـة رقميـة آمنـة: التحديـات وآفـاق التمكيـن والحمايـة" - فـي الوقـت المناسـب وضـروري. لدينـا مسـؤولية مزدوجـة: حمايـة الأطفـال مـن المخاطـر الرقميّـة مـع تمكينهـم مـن التنقـل والاسـتفادة مـن هـذه المسـاحة. يجـب علـى الحكومـات إنشـاء حمايـة قانونيـة قويـة، بمـا فـي ذلـك الإبـلاغ الإلزامـي للمنصـات عبـر الإنترنـت والتطبيـق الصـارم لقوانيـن حمايـة الطفـل. كمـا أن التعـاون عبـر الوطنـي أمـر حيـوي لمعالجـة اسـتغلال الأطفـال عبـر الإنترنـت. إن تحسـين التشـريعات لضمـان تجريـم أولئـك الذيـن يتـمّ ضبطهـم وهـم يحاولـون تجنيـد الأطفـال عبـر الإنترنـت يشـكل أيضًـا رادعًـا حيويًـا لوقـف هـذا الاسـتخدام والإسـاءة للأطفـال فـي حـالات النـزاع المسـلح.

التعليـم هـو المفتـاح. ينبغـي للمـدارس أن تدمـج محـو الأميـة الرقميّـة فـي مناهجهـا، وتعليـم الأطفـال كيفيـة البقـاء آمنيـن علـى الإنترنـت، وتدريـب المعلميـن علـى ممّارسـات الحمايـة. ويجـب أن تتضمـن المنصـات عبـر الإنترنـت ميـزات الأمـان مـع مراعـاة حقـوق الأطفـال، ويجـب تضميـن أصـوات الأطفـال فـي تطويـر السياسـات.

وقـد أكـدت المناقشـات الأخيـرة داخـل مجلـس حقـوق الإنسـان ولجنـة الأمـم المتحـدة لحقـوق الطفـل علـى أهميـة خلـق بيئـة رقميـة آمنـة وشـاملة للأطفـال. وسـتكون نتائـج هـذا المنتـدى مفيـدة فـي تشـكيل مسـتقبل حقـوق الأطفـال الرقميّـة، علـى المسـتويين الوطنـي والعالمـي.
إننـي أشـعر بالتشـجيع بشـكل خـاص للاقتـراح بإنشـاء قسـم مخصـص للـذكاء الاصطناعـي والحقـوق الرقميّـة داخـل اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان. وتسـلط هـذه الخطـوة الضـوء علـى أهميـة الاهتمـام المتخصـص بهـذه التحديـات المتطـورة.

وفـي الختـام، لا يقتصـر عملنـا هنـا علـى حمايـة الأطفـال مـن المخاطـر الرقميّـة فحسـب، بـل ويتعلـق أيضًـا بتمكينهـم مـن اسـتخدام الأدوات الرقميّـة بمسـؤولية وثقـة. كمـا يتعلـق الأمـر بمعاقبـة أولئـك الذيـن يحاولـون تجنيـد الأطفـال للصـراع العنيـف. ومـن خـلال ردع الأفعـال الخاطئـة وخلـق بيئـة رقميـة آمنـة، فإننـا نسـتثمر فـي مسـتقبل أطفالنـا، وبالتالـي، فـي عالمنـا.

وفـي حيـن نواجـه التحـوّل العالمـي إلـى عالـم رقمـي، مـع مـا يصاحبـه مـن تهديـدات للأطفـال، أدعـو هـذا المنتـدى إلـى إنشـاء منصـة دوليـة مخصصـة لتوفيـر مسـاحة آمنـة للأطفـال وبـدء مناقشـة حـول أفضـل السـبل

لتنفيذ التدابير الموصى بها لمنع العنف ضدّ الأطفال وخاصة في البيئة الرقميّة. ومكتبي على استعداد لتعزيز ودعم هذه المبادرة.

شكرًا لكم على التزامكم بهذه القضية الحيوية. أتطلع إلى المناقشات والتعاون المثمر الذي سينشأ عن هذا المنتدى.

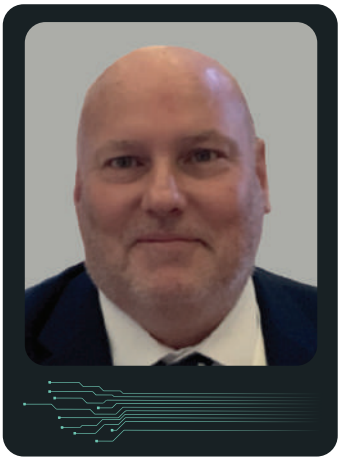

كلمة
السيد / أنتوني ماكدونالد

ممثـل منظمـة الأمـم المتحـدة الدوليـة للطفولـة "اليونيسـف"، رئيـس البرامـج والشـراكات والعمليـات فـي قطـر

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، الضيوف الكرام.

أشـكر اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ورئيسـتها سـعادة السـيدة / مريـم بنـت عبـدالله العطيـة علـى هـذه الدعـوة للتحـدث فـي هـذا المنتـدى المهـم وفـي الوقـت المناسـب وحـول موضـوع بالـغ الأهميـة اليـوم. فـي حيـن نقـف عنـد تقاطـع التقـدم التكنولوجـي السـريع وحقـوق الأطفـال، يقـدم العالـم الرقمـي فرصًـا غيـر مسـبوقة للتعليـم والاتصـال والابتـكار.

ومـع ذلـك، فـإنّ هـذه الفـرص مصحوبـة بمخاطـر كبيـرة. فـي قطـر، مثـل العديـد مـن البلـدان حـول العالـم، حيـث انتشـار الإنترنـت مرتفـع ومحـو الأميـة الرقميّـة آخـذ فـي النمـو، يجـب أن نضمـن أن يكـون نهجنـا تجـاه سـلامة الأطفـال علـى الإنترنـت اسـتباقيًا وقويًـا وشـاملًا.

دعوني أركز على بعض المجالات المحددة في إطار زمني:

أولاً: المشهد العالمي والجهود المبذولة

لقد غيرت التكنولوجيا الرقميّة بشكل كبير مشهد حماية الطفل:

- هنـاك طـرق جديـدة لارتـكاب العنـف (علـى سـبيل المثـال، البـث المباشـر للاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال، والإسـاءة القائمـة علـى الصـور) وتضخيـم أشـكال العنـف الحاليـة (علـى سـبيل المثـال، مـواد الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال)
- ركـزت اليونيسـف علـى سـبيل المثـال علـى معالجـة أشـكال العنـف الجنسـي المرتكبـة علـى البيئـة الرقميّـة ومـن خلالهـا.
- تشـمل أشـكال العنـف الأخـرى التنمـر الإلكترونـي، والعـدوان الإلكترونـي، وخطـاب الكراهيـة، والعنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي، والاسـتغلال الاقتصـادي، والاتجـار بالأطفـال.

وغنـي عـن القـول أن وتيـرة التغييـر فـي البيئـة الرقميّـة كانـت سـريعة. تشـير أرقـام الاتحـاد الدولـي للاتصـالات

لعـام 2022 إلـى أن مـا يقـدر بنحـو (5.3) مليـار شـخص مـن سـكان الأرض البالـغ عددهـم (8) مليـارات نسـمة يسـتخدمون الإنترنـت فـي عـام 2022 (66%) مـن سـكان العالـم. وفـي الوقـت نفسـه، يمتلـك ثلاثـة أربـاع السـكان الذيـن تبلـغ أعمارهـم (10) سـنوات فأكثـر هاتفًـا محمـولًا. وقـد أدى هـذا إلـى تغييـر كبيـر فـي مشـهد حمايـة الطفـل.

الرسـالة الرئيسـية: مـع تزايـد تشـابك التكنولوجيـا فـي جميـع جوانـب حياتنـا، وتقاطعهـا بشـكل متزايـد مـع أشـكال مختلفـة مـن العنـف ضـدّ الأطفـال، يتعيـن علينـا دمـج ذلـك فـي برامـج حمايـة الطفـل الحاليـة لدينـا. العمـل الـذي تقـوم بـه مكاتبكـم فـي تحسـين اسـتجابات العدالـة الجنائيـة للجرائـم ضـدّ الأطفـال، والإصـلاح التشـريعي، وحمايـة ودعـم الضحايـا والشـهود، وتعزيـز قـوة العمـل فـي الخدمـة الاجتماعيـة، وإدارة قضايـا حمايـة الطفـل، ومـا إلـى ذلـك. يجـب أن تكـون هـذه القـدرات الأساسـية موجـودة للاسـتجابة بفعاليـة لتحديـات العصـر الرقمـي.

لعقـود عديـدة، كان المجتمـع العالمـي يعمـل علـى مكافحـة تـداول مـواد الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال عبـر الإنترنـت. واليـوم، يسـتخدم الجُنـاة التكنولوجيـا الرقميّـة للاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال واسـتغلالهم بطـرق واسـعة النطـاق. ويشـمل ذلـك البـث المباشـر للاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال، وإنشـاء "محتـوى ذاتـي التوليـد" بالإكـراه، والابتـزاز الجنسـي، والمشـاركة غيـر الموافقـة للمحتـوى الجنسـي، والتحـرش الجنسـي، والملاحقـة الإلكترونيـة، والخـداع الإلكترونـي، والإعـداد عبـر الإنترنـت.
هنـاك أيضًـا أشـكال أخـرى مـن العنـف تؤثـر علـى الأطفـال مثـل الاعتـداء الإلكترونـي، والتنمـر الإلكترونـي، وخطـاب الكراهيـة، والعنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي، والاسـتغلال الاقتصـادي، والاتجـار بالأطفـال.

المشـهد العالمـي: تعمـل العديـد مـن المنظمـات فـي هـذا المجـال وقـد أثبتـت اليونيسـف نفسـها بـدور فريـد ومحـوري:

- شراكات وتعاونات عالمية استراتيجية.
- الدعوة العالمية ووضع المعايير.
- الاستراتيجية والتنسيق التنظيمي.

نحـن وكالـة حمايـة الطفـل الرائـدة التـي تنفـذ برامـج لمكافحـة الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال وإسـاءة معاملتهـم عبـر الإنترنـت.

على المستوى العالمي، لدينا العديد من الشراكات العالمية الاستراتيجية في هذا العمل، وأبرزها مع:

لجنـة حقـوق الطفـل: توفـر البيئـة الرقميّـة فرصًـا هائلـة للتعلـم والإبـداع والاتصـال. ومـع ذلـك، فإنهـا تقـدم أيضًـا مخاطـر كبيـرة، كمـا ذكرنـا سـابقًا. كان المجتمـع الدولـي، بقيـادة لجنـة حقـوق الطفـل، فـي طليعـة معالجـة هـذه التحديـات.
يوفـر التعليـق العـام رقـم (25) للجنـة حقـوق الطفـل بشـأن حقـوق الطفـل فـي البيئـة الرقميّـة إطارًا شـاملًا لحمايـة الأطفـال عبـر الإنترنـت. تؤكـد هـذه الوثيقـة علـى ضـرورة احتـرام حقـوق الأطفـال فـي الخصوصيـة والحمايـة مـن الأذى والوصـول إلـى المعلومـات فـي العالـم الرقمـي تمامًـا كمـا هـي الحـال فـي العالـم المـادي. كمـا تؤكـد

على أهمية تمكين الأطفال بالمهارات والمعرفة اللازمة للتنقل في المشهد الرقمي بأمان.
ومع ذلك، هذا ليس كافيًا، لذا قامت اليونيسف بتنويع شراكاتها لمعالجة هذه المسألة. وتشمل بعض الشراكات الأخرى:

تحالف WeProtect العالمي - أكبر تحالف عام خاص يعمل على معالجة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت - (100) حكومة و(65) شركة (بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى) و(87) منظمة من المجتمع المدني و9 منظمات حكومية دولية والعديد من البلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - https://www.weprotect.org/alliance/governments/ -
الإنتربول - الذي أبرمنا معه إتفاقية وقعها مديرنا التنفيذي وأمين عام الإنتربول للعمل معًا لتحسين استجابات العدالة الجنائية للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت بما في ذلك تعزيز الخدمات والدعم للضحايا https://www.unicef.org/press-releases/interpol-and-unicef-sign-cooperation-agreement-address-child-sexual-exploitation-and-
على المستوى العالمي، نحن أيضًا نشطون في الدعوة للتأثير على الأطر المعيارية. كانت هناك تطورات رئيسية في السنوات القليلة الماضية بما في ذلك التعليق العام رقم (25) للجنة حقوق الطفل الذي يوضح كيف ينبغي للدول تنفيذ إتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقميّة. https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC/C/GC/25&Lang=en
الأمر المهم: يجري التفاوض حاليًا على معاهدة دولية بشأن الجرائم الإلكترونية، ومن المرجح أن تشمل الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت. كما أننا نمر بنقطة تحول حاسمة مع طرح مقترحات تشريعية رئيسية لتنظيم الصناعة في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ومجموعة لا حصر لها من المقترحات في الولايات المتحدة.
أودّ هنا أيضًا أن أذكر فريق العمل الداخلي المتعدد الأقسام المعني بحماية الأطفال عبر الإنترنت والذي يرأسه فريق برنامج حماية الطفل. يجمع فريق العمل هذا زملاء من Innocenti (مركز أبحاث اليونيسف العالمي) - بما في ذلك كل من ذراع البحث والاستشراف، والزملاء في حقوق الطفل والأعمال التجارية، وPFP، وNatComs، والاتصالات والدعوة وغيرها لتنسيق وتسهيل التأييد والإجماع حول القضايا الناشئة المتعلقة بحماية الأطفال عبر الإنترنت https://unicef.sharepoint.com/teams/PD-ICTCOP
سأضع موقع SharePoint الخاص بنا في الدردشة لاحقًا ويمكنك أيضًا الاطلاع على إطارنا الاستراتيجي العالمي لحماية الأطفال عبر الإنترنت والذي تمّ تطويره في عام 2020. نحن بصدد تحديث ذلك هذا العام نظرًا للتحولات الهائلة داخليًا وخارجيًا في هذا المجال.
بعض السلع العالمية - حماية الطفل في البيئة الرقميّة من خلال الوقاية والحماية والمشاركة (CPPT التي طورتها اليونيسف) والتي يمكن للجميع الوصول إليها. موارد عملية لمساعدة البلدان.

- الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم عبر الإنترنت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

- تأطير المستقبل
- التشريع للعصر الرقمي - دليل عالمي
- حماية الطفل في التعليم الرقمي - موجز السياسة والمذكرة الفنية

وقريبًا - نموذج WeProtect لنضج الاستجابة الوطنية وأداة التقييم الذاتي. (يرجى الاطلاع أدناه تحت الخلفية لمزيد من التفاصيل حول العديد من هذه الموضوعات)
من المهم أيضًا تسليط الضوء على أهمية المشاركة مع القطاع الخاص والشركات فيما يتعلق بدورها في حقوق الطفل والأعمال التجارية في البيئة الرقميّة (بعض الملاحظات)... من الواضح أن مجال حماية الأطفال عبر الإنترنت يتطلب المشاركة مع الصناعة. لدى اليونيسف مسار عمل مهم بشأن حقوق الطفل والأعمال التجارية. يعتمّد هذا العمل على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية مع التركيز على دمج حقوق الطفل في عمليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان.
أنتجت اليونيسف مجموعة من أدوات الصناعة والإرشادات لشركات التكنولوجيا، والتي تشمل مراعاة حقوق الحماية. يتضمن ذلك: أداة تقييم ذاتي لمشغلي الهاتف المحمول، وتوصيات لصناعة الألعاب عبر الإنترنت لتقييم التأثير على الأطفال.
بعض المنشورات ذات الصلة: (يمكنك الوصول إليها بالتأكيد عبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو الاتصال باليونيسف في الدوحة).
أداة التقييم الذاتي لتأثير حقوق الطفل لمشغلي الهاتف المحمول: https://www.unicef.org/reports/mo-cria-child-rights-impact-self-assessment-tool-mobile-operators
توصيات لصناعة الألعاب عبر الإنترنت لتقييم التأثير على الأطفال: https://sites.unicef.org/csr/css/Recommendations_for_Online_Gaming_Industry.pdf

أنواع أخرى من الدعم الذي نقدمه:
توليد الأدلة والبحث وتطوير السياسات (3) مجالات رئيسية - راجع الروابط الموجودة تحت الخلفية أدناه

- تصميم ودعم البحوث متعددة البلدان حول استخدام الأطفال للتكنولوجيات الرقميّة؛ الوصول والمهارات والفرص والمخاطر
- مشروع Disrupting Harm الذي ينتج أدلة عالية الجودة حول الاستغلال الجنسي وإساءة معاملة الأطفال من خلال التكنولوجيا
- توصيات سياسية في مجالات بالغة الأهمية بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وحوكمة بيانات الأطفال والواقع المعزز

أخيرًا - بعض التوصيات التي يجب مراعاتها للمضي قدمًا:

تؤكد استراتيجية الأمم المتحدة واليونيسيف العالمية بشأن حماية الأطفال على الإنترنت على نهج قائم على حقوق الطفل فيما يتعلق بالسلامة الرقميّة. وتمّاشيًا مع هذه الاستراتيجية والإطار الدولي، يوصى

بأن تركز الجهود حول ثلاثة ركائز أساسية:

1. تعزيز الأطر القانونية والسياسية: لقد قطعت قطر خطوات كبيرة في التشريعات التي تدعم حماية الطفل. ومع ذلك، مع تطور المشهد الرقمي، يجب أن تتكيف سياساتنا. من المهم مراجعة وتعزيز القوانين والسياسات الحالية لمعالجة المخاطر الناشئة، مثل التنمر الإلكتروني والاستغلال عبر الإنترنت وخصوصية البيانات. وسيتطلب هذا التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإنشاء إطار قانوني شامل يحمي حقوق الأطفال على الإنترنت.
2. تعزيز محو الأمية الرقميّة وتمكينها: يعد تمكين الأطفال ومقدمي الرعاية لهم بالمعرفة والأدوات اللازمة للتنقل في العالم الرقمي بأمان أمرًا بالغ الأهمية. في قطر، هناك فرصة فريدة للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والموارد التعليمية لتعزيز محو الأمية الرقميّة، وهو أمر تلتزم به قطر وتحقق تقدمًا جيدًا. من خلال دمج تعليم السلامة الرقميّة في المناهج المدرسية والبرامج المجتمعية، تستطيع قطر، مثل العديد من البلدان، أن تزود الأطفال بالمهارات اللازمة للتعرف على المخاطر عبر الإنترنت والاستجابة لها، مع تشجيعهم أيضًا على الاستفادة من الإمكانات الإيجابية للإنترنت.
3. تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين: لا يمكن أنْ تكون حماية الأطفال في الفضاء الرقمي مسؤولية جهة واحدة فقط. بل إنها تتطلب جهدًا منسقًا من جميع قطاعات المجتمع. وفي هذا الصدد، نوصي بمواصلة بناء وتعزيز الشراكات عبر الوزارات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ومع الأمم المتحدة بما في ذلك اليونيسف. ستضمن هذه الشراكات نهجًا شاملًا لحماية الأطفال على الإنترنت، حيث يتمّ حشد الخبرة والموارد الجماعية لخلق بيئة رقمية أكثر أمانًا لكل طفل.

مع تقدمنا، من الضروري أن نحافظ على نهج يركز على الطفل في جميع أعمالنا. يجب أن تكون أصوات الأطفال والشباب في قلب مناقشاتنا وقراراتنا. سترشدنا رؤاهم في تطوير حلول ذات صلة وفعالة في معالجة التحديات الفريدة التي يواجهونها في العالم الرقمي.
وفي الختام، أود أن أكرر الدعوة العالمية لإعادة تأكيد التزامنا بحماية الحقوق الرقميّة للأطفال. ومن خلال العمل معًا - عبر القطاعات والحدود - يمكننا ضمان أن تصبح البيئة الرقميّة مساحة لتمكين وتعليم ونمو لكل طفل، خالية من الإساءة والأذى والاستغلال.

أشكركم مرة أخرى وأكرر التزام اليونيسف بدعم الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في قطر، وخاصة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والعمل بشكل وثيق معهم في هذا الصدد.

انتهى.

روابط وبعض المعلومات الأساسية للمتابعة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إذا كانت مفيدة (ليست جزءًا من الخطاب)

- الـدروس المستفادة والممارسات الجيدة فـي إنهاء الاستغلال الجنسـي للأطفال وإساءة معاملتهم عبـر الإنترنـت في البلـدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخل: يستعرض هـذا التقريـر عمـل اليونيسـف لمعالجـة الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال وإسـاءة معاملتهـم عبـر الإنترنـت. وهـو مخصـص لصنـاع السياسـات والممّارسـين لإعـلام السياسـات والممارسـات فـي هـذا المجـال. استنادًا فـي المقـام الأول إلـى تحليـل اسـتجابات المسـح مـن 29 مكتبًا قطريًـا لليونيسـف بمـا فـي ذلـك 6 مـن ECAR، يحـدد التقريـر المسـتوى الحالـي لتنفيـذ نمـوذج WeProtect للاسـتجابة الوطنيـة، والفجـوات والتحديـات فـي البلـدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخـل، والممارسـات الواعـدة والـدروس المسـتفادة. بلـدان مـن منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا - مصـر والأردن والجزائـر
- تأطير المستقبل: عملت اليونيسـف علـى هـذا الاسـتعراض نيابـة عـن تحالـف WeProtect العالمـي. وهـو يلتقـط مجموعـة واسـعة مـن الخبـرات فـي 42 دولـة - تشـمل البلـدان ذات الدخـل المرتفـع وكذلـك البلـدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخـل. لقـد اسـتطلعنا آراء الحكومـات ووثقنـا الممارسـات الجيـدة والـدروس المسـتفادة. لقـد أفـاد التقريـر إطـار الاسـتجابة الوطنيـة النموذجيـة المحـدث لـ WeProtect.
- التشـريع للعصـر الرقمـي: دليـل حـول تحسـين الأطـر التشـريعية لحمايـة الأطفـال مـن الاسـتغلال الجنسـي والإسـاءة عبـر الإنترنـت: يهـدف هـذا التقريـر إلـى تقديـم إرشـادات حـول كيفيـة تعزيـز الأطـر التشـريعية لحمايـة الأطفـال مـن الاسـتغلال الجنسـي والإسـاءة عبـر الإنترنـت وفقًـا للاتفاقيـات الدوليـة والإقليميـة والتعليقـات العامـة والمبـادئ التوجيهيـة لهيئـات المعاهـدات والقوانيـن النموذجيـة والممارسـات الجيـدة. لقـد اسـتخدمناه فـي مناصرتنـا الدوليـة للتأثيـر علـى بعـض التشـريعات الرئيسـية التـي تخضـع للتفـاوض حاليًـا. كمـا يسـتخدمه مكاتبنـا فـي البلـدان لدعـم العمليـات المحليـة.
- موجـز سياسـة التعليـم الرقمـي والمذكـرة الفنيـة: لقـد أصدرنـا للتـو موجـز سياسـة ومذكـرة فنيـة حـول حمايـة الطفـل فـي التعليـم الرقمـي. علـى مـدى العقـد الماضـي، تبنـت المـدارس بشـكل متزايـد اسـتخدام تكنولوجيـا التعليـم، أو EdTech، لتسـهيل التعلـم والتدريـس داخـل المـدارس. يهـدف موجـز السياسـة هـذا والمذكـرة الفنيـة المصاحبـة إلـى مسـاعدة الحكومـات فـي ضمـان أن يـؤدي تقديـم واسـتخدام أدوات التعلـم الرقميّـة فـي المـدارس إلـى تعزيـز التعليـم المتسـاوي والمتـاح لجميـع الأطفـال وضمـان حمايـة الأطفـال مـن المخاطـر التـي قـد تفرضهـا التكنولوجيـا أو تضخمهـا.
-

الروابط بين الأبحاث والأدلة والبيانات والسياسات:

- مـن خـلال مكتبنـا العالمـي للأبحـاث والسياسـات، تصمـم اليونيسـف وتدعـم أبحاثًـا متعـددة البلـدان حـول اسـتخدام الأطفـال للتقنيـات الرقميّـة. بحـث رائـد حديـث بعنـوان "تعطيـل الضـرر"، بدعـم مـن صنـدوق إنهـاء العنـف وأجرتـه اليونيسـف ومنظمـة ECPAT والإنتربـول، يتنـأول علـى وجـه التحديـد تجـارب الأطفـال فـي الاسـتغلال الجنسـي والإسـاءة عبـر الإنترنـت فـي 13 دولـة فـي شـرق وجنـوب إفريقيـا وجنـوب شـرق آسـيا. المرحلـة الثانيـة مـن هـذا المشـروع قيـد التنفيـذ فـي دول إضافيـة بمـا فـي ذلـك منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا
- نحـن نعمـل أيضًـا علـى تعزيـز التوصيـات السياسـية للحكومـة والقطـاع الخـاص فـي مجـالات بالغـة الأهميـة بمـا فـي ذلـك الـذكاء الاصطناعـي وحوكمـة بيانـات الأطفـال وفـي الأسـبوع الماضـي فقـط، عالـم الميتافيـرس والواقـع الممتـد.
- بعض المنشورات ذات الصلة:
- مشروع أبحاث الإضرار بالأطفال https://www.end-violence.org/disrupting-harm
- الذكاء الاصطناعي والأطفال https://www.unicef.org/globalinsight/featured-projects/ai-children
- الحوكمة الجيدة لبيانات الأطفال https://www.unicef.org/globalinsight/reports/better-governance-childrens-data-manifesto
- العالم الافتراضي والواقع الممتد والأطفال https://www.unicef.org/globalinsight/reports/metaverse-extended-reality-and-children.

اليوم الأول
الجلسة الأولى

الجلسة الأولى:
السياسات والبرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الأطفال في العالم الرقمي.

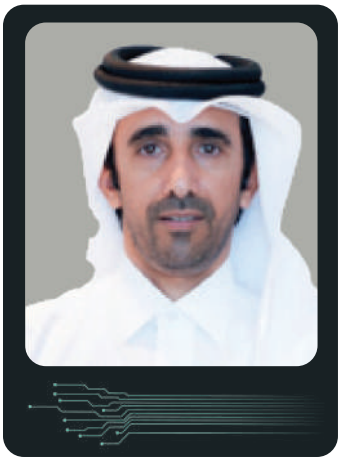

ورقة عمل
السيد / ناصر مرزوق سلطان المري
مدير إدارة الشؤون القانونية - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

حول "المعايير الدولية لتمكين وحماية الطفل في البيئة الرقميّة مع إشارة خاصة لوضع المسألة في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"

المقدمة

- تُعدّ ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، أو ما يسمى بالثورة الرقميّة إحدى سمات الحداثة، وأبرز إيجابيات العولمة، إذ نقلت العالم من قرية صغيرة إلى شاشة صغيرة لاغية حكم الجغرافية، مستجيبة لنداء الاجتماع البشري، ملبية حاجة الجميع إلى التواصل والتبادل الثقافي والفكري والمعلوماتي، ناهيك عن دعم التنمية عبر توظيف تقنية المعلومات في قطاعات حيوية من قبيل (الاقتصاد والصحة، والتعليم، والثقافة، والبحث العلمي وغيرها).
- وإذا ينظر إلى (الثورة الرقميّة) كونها منجزًا حضاريًا وإنسانيًا انتصر لقيم العدالة والحرية والكرامة، حيث أسهمت البيئة الرقميّة في إعمال حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات وتعزيز حق الأفراد والجماعات في المشاركة الشعبية ومراقبة وتقويم أداء السلطات العامة، وهو ما يمكن الوقوف عليه وتلمسه في فعالية وحضور وحيوية وسائل التواصل الاجتماعي على هذا الصعيد.
- فإنّ وسائل وشبكات تقنية المعلومات أصبحت بالمقابل ميدانًا مفتوحًا للإضرار بحقوق الأفراد في الخصوصية والملكية والأمن والكرامة، بل وتحول الفضاء الرقمي إلى مرتع للجريمة الإلكترونية وانتهاكات حقوق الإنسان بمظاهرها وأشكالها وتجلياتها المتعددة.
- مع العرض بأنّ معظم الدراسات والوثائق الأممية تشير إلى أن الأطفال انما يمثلون الفئة الأكثر تأثرًا بالبيئة الرقميّة وبالتطورات السريعة التي أصابت المشهد الرقمي، بل ومكونًا من مكونات العالم الرقمي والأكثر التصاقًا به وذلك بضوء حقيقة مفادها أن واحدًا من كل ثلاثة أشخاص من مستعملي الانترنت هو طفل دون سن الثامنة عشر من العمر.

- ومن ثم فإنهم أكثر عرضة للتجاوزات والانتهاكات التي ترتكب في الفضاء الرقمي، وبخاصة في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتنوع مصادر هذه الانتهاكات من (عصابات إجرامية منظمة، وجماعات إرهابية مسلحة، وأفراد، وشركات تقنية معنية بتقديم الخدمات والمنتجات الإلكترونية إلى الأطفال أنفسهم وأطراف أخرى).
- الأمر الذي يتطلب استجابة عالمية وإقليمية وعلى مستوى الدول والمنظمات الدولية و المجتمعات الوطنية نحو استثمار أمثل للبيئة الرقميّة لصالح خير وتقدم الإنسانية وحقوق الإنسان، وفعالية أشد لمواجهة ضريبة هذا المنجز الحضاري من تحديات ومخاطر وهو ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي جاء تحت عنوان (خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي) وذلك حين نوه (بأن التكنولوجيا الرقميّة باتت تشكل معالم التاريخ متسائلًا وهل ستزيد كرامة وحقوق الإنسان أم إلى تراجعها؟ وهل ستؤدي إلى تعزيز مستوى الأمان الذي نعيشه أم سيقل؟ وعلى حد تعبيره فإن الجواب على هذه الأسئلة يتوقف على قدرتنا على العمل معًا، حيث تقع علينا مسؤولية جماعية بتوجيه تلك التكنولوجيا نحو تعظيم فوائدها وتحجيم عواقبها الوخيمة واستخداماتها الكيدية).
- وهكذا فإن الوصول إلى هذه الغاية يندرج ضمن مسؤولية الدول والمنظمات الدولية والمجتمعات الوطنية، والأفراد، والأسر، والشركات، والمجتمع المدني، والمؤسسات، حكومية وغير حكومية، ومستقلة) بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- الأمر الذي يفسر دون عناء مغزى عقد المنتدى الوطني الثالث للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحت شعار (حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة... التحديات وآفاق التمكين والحماية) خلال: يومي (11-12) سبتمبر 2024، مشاركة في أعماله بورقة عمل تحت عنوان (المعايير الدولية لتمكين وحماية الأطفال في البيئة الرقميّة) مع إشارة خاصة لوضع المسألة في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر نموذجًا).

المحور الأول:
حول الاهتمام الدولي بحقوق الطفل.. وثائق، مبادرات، ومنعطفات تاريخية:

- يمكن استقراء أولى المؤشرات على اهتمام المجتمع الدولي بالطفولة وذلك في إطار اهتمام عصبة الأمم والتي باشرت نشاطها الفعلي في العام 1920 بالمسائل ذات الطبيعة الاجتماعية، حيث لم تنشأ الأخيرة لحفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الأهداف السياسية المنصوص عليها في عهدها فحسب، وإنما تبنت العديد من الأهداف الاجتماعية المبينة في 2023م من هذا العهد.
- وقد كان من بين انشغالات العصبة، السعي لتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، فضلًا عن إبرام إعلان جنيف الصادر عن جمعيتها العامة عام 1924 بشأن حقوق الطفل الذي يعد بمثابة الخطوة الأولى التي عبر فيها المجتمع الدولي عن اهتمامه بحماية الطفل ورعايته.
- وثمة محطة مهمة على صعيد الاهتمام الدولي بالطفولة يجد تعبيره في قيام الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة الصادر عام 1946 بإنشاء منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) لتقديم الخدمات الإنسانية للأطفال ضحايا الحروب والتي اتسع نشاطها فيما بعد ليشمل حياة الطفل من غذاء ورعاية صحية وتعليم وثقافة وعمل.

- فيما كان مؤتمر العمل الدولي الجهاز التشريعي لمنظمة العمل الدولية قد أصدر جملة واسعة من الاتفاقيات الدولية، والتوصيات التي تتعلق بشكل مطلق بحماية صغار العمال أو العمال الأطفال، ومن بينها، الإتفاقية الدولية المتعلقة بسن الاستخدام، وتلك المعنية بأسوأ أشكال عمل الأطفال.
- ليحفل كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأحكام مهمة تخص الطفل والأسرة والأمومة بعناية لافتة وتغطي جملة من حقوق الطفل بما في ذلك حمايته من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، وحقه في اكتساب جنسية، وحقوقه في إطار العدالة الجنائية.
- وفي إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في طهران في 13 مايو/ آيار/1968 يرد في البند (16) منه (بأن تطلعات الجيل الناشئ إلى عالم أفضل هو من تكون فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية منفذة على الوجه الأكمل مع وجوب أن تولى أعلى درجات التشجيع).
- ولم يغفل الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من العام 1969 الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي عن شموله الأسرة والطفل بالاهتمام، حيث نصّ في المادة (4) منه على ما يلي (تمّنح الأسرة بوصفها وحدة المجتمع الأساسية والبيئة الطبيعية لنمو ورفاه جميع أفراده ولاسيما الأطفال والأحداث مساعدة وحماية تمّكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها داخل الجماعة). (3)
- ويشكل كل من الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة لعام 1974 وقواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) لعام 1985، والإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الأطفال ورعايتهم المقدمات الموضوعية والخطوات التمهيدية المباشرة لإبرام الإتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل التي اعتمّدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من عام 1989 حيث توجت الأسرة الدولية من خلالها اهتمامها الشامل بالطفولة عبر إقرار حزمة من حقوق الطفل في المجالات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية والقانونية والجنائية).
- وإذ ينظر إلى المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا "يونيو/حزيران عام 1993" بوصفه علامة بارزة في تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عنه قد أكّد في الفقرة (21) منه على (ضرورة تصديق الدول على إتفاقية حقوق الطفل وأن يكتمّل التصديق عليها بحلول العام 1995 وتنفيذها الفعلي من قبل الدول الأطراف بما يلزم من تدابير تشريعية وإدارية وغيرها).
- جدير بالذكر أنه تمّ تعزيز إتفاقية حقوق الطفل بعد دخولها حيز النفاذ في العام 1990 باعتماد البروتوكولين الاختياريين، الأول بشأن منع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية والثاني بشأن حظر اشراكهم في النزاعات المسلحة وذلك خلال عام 2000، حيث دخلا حيز النفاذ في العام 2002، في حين دخل البروتوكول الاختياري الثالث بشأن البلاغات الفردية الملحق بالإتفاقية حيز النفاذ في العام 2011. (4)
- وعلى صعيد متصل لعل من الملائم الإشارة إلى مظاهر أخرى من اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الطفولة وحقوق الطفل بما في ذلك:

- صدور البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال عام 2000.
- الترابط القائم بين أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة الأمم المتحدة لعام 2030 والحقوق المعلنة بإتفاقية حقوق الطفل، والالتزام الوارد في صميم الخطة (بألاّ يتخلف عن الركب أحد بما في ذلك الأطفال).
- اهتمام المجتمع الدولي ممثلًا بالجمعية العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومجلس حقوق الإنسان بأوضاع الطفولة في سياقات الهجرة، واللجوء والأزمات العامة وحالات الطوارئ والأوبئة العامة.
- هذا بجانب ذات الاهتمام بحماية الطفل في الفضاء الرقمي وذلك في ظلّ تنامي تأثيرات منجزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة بما في ذلك ما ترتب عليها من فرص ومزايا، أو تهديدات وتحديات.
- وذلك من قبيل:

- انعقاد مؤتمر القمة العالمية لمجتمّع المعلومات واستعراض نتائجه في الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، فضلًا عن توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وذلك في العام 2021.
- وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان ذات الصلة بما في ذلك التقرير المتعلق بحقوق الإنسان وعمليات وضع المعايير التقنية للتكنولوجيا الرقميّة الجديدة والناشئة.
- وصولًا إلى ما انتهت إليه لجنة الأمم المتحدة المختصة بالتفاوض على إتفاقية لمكافحة الجريمة السيبرانية، بشأن إقرار نص هذه الإتفاقية علمًا بأن اللجنة تضم ممثلي كافة الدول الأعضاء وذلك بتاريخ (8) أغسطس 2024، ومن المأمول عرضها على الجمعية العامة واعتمّادها.

المحور الثاني:
حقوق الطفل في البيئة الرقميّة.. آفاق التمكين، (الفرص)، والتحديات (المخاطر المحتمّلة):

أولًا: البيئة الرقميّة.. المفهوم وآفاق التمكين:

1. البيئة الرقميّة.. المفهوم:

- يشهد العالم تحولات متسارعة في مجال توظيف التكنولوجيا الرقميّة، وفي حين يجلب العصر الرقمي للمجتمّع الكثير من الفوائد بما في ذلك ما يتيحه من آمال عريضة وآليات وأدوات تساعد وتمّكن من التمّتع بحقوق الإنسان إلّا أن هذه التكنولوجيا المتقدمة قد تنجم عنها مخاطر جسيمة من قبيل (اتساع الفجوات الرقميّة، والتهديدات الإلكترونية، وانتهاكات للحقوق الفردية والجماعية).
- وما دمنا بصدد حقوق الطفل في البيئة الرقميّة فإنه ولضرورات منهجية ينبغي التنويه بدءًا، بمفهوم البيئة الرقميّة وذلك بحسب التعليق العام رقم (25) لعام 2021 للجنة المعنية بحقوق الطفل حيث تشمل :
- (التكنولوجيات والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك الشبكات الرقميّة، والمحتوى، والخدمات

والتطبيقات والأجهزة المتصلة والبيئات، والواقع الافتراضي والمعزز، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الروبوتية، والنظم الآلية والتشغيل، والخوارزميات، وتحليل البيانات، والاستدلال البيولوجي، وتكنولوجيا الشرائح الدقيقة).

- مع ملائمة الإشارة إلى أن هذا التعليق العام قد استند إلى الخبرة المتحصلة لدى اللجنة من العديد من المصادر بما في ذلك:
-

- تقارير الدول الأطراف
- توصيات مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للمجلس.
- جولتين من المشاورات المكثفة مع الخبراء وأصحاب المصلحة.
- فضلًا عن مشاورات على نطاق دولي مع (759) من الأطفال الذين يعيشون في ظروف واسعة التباين في (28) بلدًا في مناطق عدة في العالم.

2. المبادئ العامة لضمان حقوق الطفل (آفاق التمكين):

- توضح لجنة حقوق الطفل في هذا التعليق مبادئ عامة محددة تراها بمثابة دليل لتحديد التدابير اللازمة لضمان إعمال حقوق الطفل فيما يخص البيئة الرقميّة بما في ذلك ما يلي:

- **عدم التمّييز:** بمعنى أن تكفل الدول الأطراف حصول جميع الأطفال على إمكانية الوصول الفعلي إلى البيئة الرقميّة بصورة مفيدة ومجانية وآمنة في الأماكن العامة والمخصصة لذلك، هذا فضلًا عن تأمين حصول (جميع الأطفال بتكلفة ميسورة على التكنولوجيا الرقميّة في البيئات التعليمية، والمجتمعات المحلية والمنازل، واستخدامهم اياّها على بصيرة، واتخاذ ما يلزم من التدابير الاستباقية لمنع الاستبعاد الرقمي ضدّ الأطفال على أساس الجنس، أو الإعاقة، أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، أو القومي، أو اللغة، أو الدين، أو العرف، أو أية أسباب أخرى.
- **مصالح الطفل الفضلى:** ينبغي ان تكفل الدول الأطراف في جميع إجراءات توفير البيئة الرقميّة وتنظيمها وتصميمها وإدارتها واستخدامها أن تكون مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول، بمعنى أن تراعي جميع حقوق الطفل في سياق هذه الإجراءات والعمليات بما في ذلك حقه في التمّاس المعلومات وتلقيها ونقلها وفي حمايته من الضرر، وضمان الشفافية في تقييم هذه المصالح.
- **تأمين مشاركة الأطفال:** ضرورة أن تكفل الدول الأطراف إتاحة الفرص للأطفال لإسماع أصواتهم في المسائل التي تؤثر فيهم وأن تجري عمليات تصميم وتنظيم التكنولوجيا الرقميّة على نحو يساعد على تحقيق هذه المشاركة، وتعزيز ذلك بتوفير التدريب للأطفال أسوة بالبالغين حتى يتمّكنوا من الدفاع عن حقوقهم بشكل فردي أو جماعي.
- **التعاون مع المجتمع المدني:** ينبغي أن تشرك الدول الأطراف المجتمع المدني بصورة منهجية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل، والمنظمات المعنية بالبيئة الرقميّة في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم القوانين والسياسات والخطط والبرامج المتعلقة بحقوق

الطفل، كما ينبغي أن تضمن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أنشطتها المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقميّة.

- **مراعاة مجتمّع الأعمال لحقوق الطفل في البيئة الرقميّة:** ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة بوسائل منها وضع التشريعات واللوائح، والسياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها لضمان التزام الشركات بمنع استخدام شبكاتها أو خدماتها أو منتجاتها الإلكترونية بطرق تتسبب في انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الأطفال أو تسهم فيها بما في ذلك حقهم في الخصوصية والحماية.

3. نماذج من حقوق الطفل التي تمّكن البيئة الرقميّة من إعمالها:

إذا بات من المسلّم به أهمية البيئة الرقميّة في حياة الطفل لإعمال الحقوق الأساسية المكرسة في إتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، فإنه من الملائم لإيضاح هذه الحقيقة استعراض نماذج من هذه الحقوق لبيان مدى تأثير البيئة الرقميّة في التمّتع بها ومن ذلك ما يلي:

- **حرية التعبير والحصول على المعلومات:** تتيح البيئة الرقميّة للأطفال مجالات واسعة للتعبير عن أفكارهم وأراءهم، فضلًا عن حرية التمّاس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها باستخدام أي من الوسائط من اختيارهم، إضافة لما تيسره التكنولوجيا الرقميّة من تفاعل وتبادل للرأي مع الآخرين من أقرانهم أو مع صانعي القرارات أو ممن يشاركونهم ذات الاهتمامات.
- **تسجيل المواليد والحق في الهوية:** تساعد البيئة الرقميّة على استخدام نظم تجديد الهوية الرقميّة التي تمّكن جميع الأطفال حديثي الولادة من تسجيل ولادتهم والاعتراف الرسمي بهم من قبل السلطات الوطنية، وذلك من أجل تيسير وصولهم إلى الخدمات بما فيها الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.
- الأطفال ذوي الإعاقة: تفتح البيئة الرقميّة سبلًا جديدة أمام الأطفال ذوي الإعاقة للانخراط في علاقات اجتمّاعية مع أقرانهم، والوصول إلى المعلومات والمشاركة في صناعة القرارات العامة المتعلقة بهم، وذلك من خلال تقديم المحتوى بأشكال ميسرة يمكنهم الوصول اليها.
- **الصحة والرعاية:** يمكن للتكنولوجيا الرقميّة أن تيسر على الأمهات والمواليد الجدد والأطفال الحصول على الخدمات الصحية وتحسين خدمات التشخيص والعلاج المتعلقة بالصحة البدنية والعقلية، وفي حالات الطوارئ العامة أو الأزمات الصحية، وقد يصبح الوصول إلى الخدمات والمعلومات الصحية عن طريق التكنولوجيات الرقميّة هو الخيار الوحيد.
- **الخدمات التعليمية:** يمكن أنْ تتيح البيئة الرقميّة فرصًا كثيرة لوصول الأطفال إلى التعليم الشامل عالي الجودة وتوفير الموارد الملائمة والموثوقة للتعلم الرسمي، وغير الرسمي والتعلم من الأفراد والتعليم الذاتي، كما يمكن للتكنولوجيا الرقميّة أن تعزز التفاعل ما بين المعلم والطالب وفيما بين المتعلمين من الأطفال، وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في مناطق نائية يمكن لتكنولوجيا التعليم الرقمي أن تتيح التعليم عن بعد أو التعليم المتنقل.
- **الحق في الثقافة والترفيه:** يمكن للبيئة الرقميّة أن تعزز حق الأطفال في الثقافة والترفيه واللعب وهو أمر ضروري لرفاههم ونمائهم، وقد أفاد الأطفال الذين تمّ إدماجهم في المشاورات الواسعة

مـع لجنـة حقـوق الطفـل لأغـراض تعليقهـا العـام، ومـن جميـع الأعمـار بأنهـم شـعروا بالمتعـة والاهتمـام والاسـترخاء، مـن خـلال التعامـل مـع مجموعـة واسـعة مـن المنتجـات والخدمـات الرقميّـة التـي يختارونهـا، ناهيـك أن الأشـكال الرقميّـة للثقافـة والترفيـه مـن شـأنها أن تعـزز هويـة الطفـل وروح الانتمّـاء للجماعـة الوطنيـة والتلاحـم الاجتماعـي.

ثانيًا: البيئة الرقميّة.. التحديات والمخاطر:

يمكـن درج التحديـات والمخاطـر المرتبطـة (بالبيئـة الرقميّـة) بضـوء التعليـق العـام للجنـة حقـوق الطفـل آنفـة الذكـر وقـرارات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة ومجلـس حقـوق الإنسـان وتقاريـر الأميـن العـام والأدبيـات الأمميـة الأخـرى ذات الصلـة بنجـو مجمـل ومركـز كمـا يلـي:

1. **الفجـوات الرقميّـة:** مـا بيـن الـدول الصناعيـة المتقدمة والـدول النامية بشـأن القـدرات والمـوارد المتعلقة بالتكنولوجيـا الرقميّـة، الأمـر الـذي ينعكـس سـلبًا علـى واقـع اسـتفادة الأفـراد والجماعـات مـن هـذه التكنولوجيـا لصالـح حقـوق الإنسـان بعامـة، وحقـوق الطفـل علـى وجـه الخصـوص.
2. **أوجـه التفـاوت والتمّييـز:** فـي الوصـول إلـى خدمـات وفوائـد التكنولوجيا الرقميّـة في إطـار المجتمعات الوطنيـة وانعكاسـاتها علـى الأطفـال ممـن ينتمّـون إلـى مناطـق محرومـة أو إلـى فئات مهمشـة وضعيفة، أو الأطفـال فـي ظـروف الهجـرة واللجوء، والتشـرد والنـزوح وغيرهم.

3. **التهديدات التي تطال الأطفال:** بفعل التوظيفات غير المشروعة للتقنيات الرقميّة ومن ذلك:

- خطـر تعـرض الأطفـال بمـن فيهـم المراهقـون لضـروب شـتى مـن العنـف وأشـكال الإسـاءة والاسـتغلال الجنسـي مـن قبيـل التسـلط السـيبراني، والتحـرش الجنسـي، واستمّالة الأطفـال لأغـراض جنسـية، وتعرضهم للقمـار والاسـتغلال الاقتصـادي، بمـا فـي ذلـك عمـل الأطفـال وتشـجيع إيـذاء النفـس والتحريـض علـى الانتحـار.
- الاتجـار بالأطفـال وتجنيدهـم للمشـاركة فـي الأعمـال الإجراميـة والإرهابيـة، إضافـة إلى تعرضهـم للمحتوى المتطـرف وخطـاب الكراهيـة وجميـع أشـكال التمّييـز بمـا فـي ذلـك علـى سـبيل المثـال لا الحصـر.... الخ.

بمـا فـي ذلـك علـى سـبيل المثـال لا الحصـر الوصـم والعنصريـة والتمّييـز العنصـري وكراهيـة الأجانـب ومـا يتصـل بذلـك مـن تعصـب علـى أسـاس الديـن والمعتقـد.

4. **الوتيـرة غيـر المتكافئـة:** للتحـول الرقمـي وإمكانيـة الوصـول إلـى التكنولوجيـا الرقميّـة علـى أسـاس الجنـس التـي تشـمل القوالـب النمطيـة والأعـراف الاجتماعيـة السـلبية التـي تقـوض قـدرة الفتيـات والنسـاء فـي بعـض البلـدان مـن الوصـول إلـى التكنولوجيـات الرقميّـة وشـبكة الانترنـت واسـتخدامها بشـكل آمـن، هـذا بجانـب الفجـوة الرقميّـة بيـن الجنسـين والمتمّثلـة بغيـاب تكافـؤ الفـرص فـي التوافـر علـى المعـدات ومهـارات الإلمـام بالتكنولوجيـات آنفـة الذكـر.
5. **المظاهـر النوعيـة المسـتحدثة:** بالغـة الخطـورة لتعـرض الأطفـال للاسـتغلال الجنسـي والاعتـداء الجنسـي

عبر الإنترنت من حيث الحجم والأسلوب وذلك بفعل تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي طمست الخطوط الفاصلة بين ما هو واقعي وما هو نتاج التزييف والتضليل من خلال توليد آلاف الصور وتوظيفها لإنشاء المحتوى المقصود المؤذي، وهي تطبيقات أربكت القدرات الوطنية على تمّييز هذا المحتوى عن الأطفال الحقيقيين الذي يحتاجون إلى الحماية العاجلة وذلك يعني أن هذه التطورات قد حملت معها تحديات لمؤسسات انفاذ القانون وللجهات المعنية بالتشريع في مجال التصدي للجرائم الواقعة ضدّ الأطفال على شبكة الانترنت.

6. **اختراق الخصوصية:** توظف البيانات الشخصية للأطفال وتجري معالجتها من أجل تمكينهم من مزايا الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من المزايا، وقد تنشأ تهديدات لخصوصية الأطفال من جانب المؤسسات العامة أو الشركات أو المنظمات الأخرى، أو بفعل أنشطة إجرامية لسرقة الهوية لأغراض الابتزاز أو الاحتيال، ويتاح لهذه التهديدات أن تأخذ مداها الواسع في حال غياب التشريعات التي توفر ضمانات الرقابة والشفافية، وتأمين الوصول إلى سبل الانتصاف، واشتراط الموافقة المستنيرة للطفل في سياق معالجة بياناته الشخصية.

المحور الثالث:
دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان بيئة رقمية آمنة للطفل (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نموذجًا).

أولًا: حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان بيئة رقمية آمنة للطفل:

- لعل من الملائم هنا الإشارة إلى مكانة (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) في معايير التمكين المعتمّدة أمميًا، والمتعلقة بضمان بيئة رقمية آمنة تشكل عامل دعم في إعمال ما ورد من حقوق في إتفاقية حقوق الطفل، وذلك بحسب التعليقات العامة للجنة المعنية بحقوق الطفل وقرارات الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من الوثائق الأممية ذات الصلة.
- وبقصد إيضاح هذه المسألة نفيد بأنّ المادة (4) من إتفاقية حقوق الطفل قد ألزمت الدول الأطراف بأن (تتخذ كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الإتفاقية)، وفي هذا السياق تندفع إلى الواجهة أدوار ومسؤوليات الأجهزة والمؤسسات الوطنية حكومية وغير حكومية في تنفيذ هذه التدابير، وباعتراف لجنة حقوق الطفل فإنّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقف في الصدارة بين هذه الأجهزة والمؤسسات وتعتبر (أن إنشاء مثل هذه الهيئات إنما يقع في إطار الالتزام الذي تتعهد به الدول الأطراف عند التصديق على الإتفاقية لضمان تنفيذها والنهوض بالإعمال العالمي لحقوق الطفل)، ولذا فقد رحبت اللجنة بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات المستقلة المشابهة المعنية بتعزيز ومراقبة تنفيذ الإتفاقية.
- وكان سبق لمؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في العام 1993 أن أكد على الدور الهام والبنّاء الذي تنهض به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما وشجع إنشاء مثل هذه المؤسسات وهو ما دعت إليه الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان بصورة متكررة وفي مناسبات مختلفة.

- ويثار التساؤل هنا عن مغزى هذا الاهتمام الأممي بأهمية الدور الذي تنهض به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل في البيئة الرقميّة وتكمن الإجابة هنا في مبادئ باريس لعام 1993 التي تحكم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والاختصاصات الرئيسية لعملها.
- وفيما يتعلق بالاختصاصات فلعلّ من الملائم أن نشير هنا إلى أهمية الاتجاهات الأساسية لعمل هذه المؤسسات في مجالات (الرصد، والانتصاف إلى حقوق المتضررين وتأمين وصولهم إلى العدالة، وكذا على صعيد إذكاء الوعي الحقوقي ونشر ثقافة حقوق الإنسان)، وهي مجالات على قدر بالغ من الأهمية في تعزيز وتنفيذ إتفاقية حقوق الطفل وكذا ضمان حقوق الطفل في البيئة الرقميّة على وجه الخصوص.
- وفي هذا الاطار نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن الرصد المستقل لأوضاع حقوق الإنسان في البيئة الرقميّة، انما يعد واحدًا من أهم الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي أشير إليها صراحة في التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم (25) لسنة 2021 لتعزيز حقوق الإنسان في هذه البيئة، حيث أكدت اللجنة على ضرورة دمج (حقوق الطفل في البيئة الرقميّة) ضمن ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك بقصد تعزيز وحماية هذه الحقوق من خلال الرصد المستقل، وكذا سلطة تلقي الشكاوي من الأطفال وممثليهم والتحقيق فيها ومعالجتها.
- وعلى صعيد متصل فإنه يقع في نطاق اختصاصات المؤسسات المذكورة سلطة دعم الأطفال الذين يرفعون دعاوى أمام المحاكم بفعل ما يتعرضون له من انتهاكات، بما في ذلك تلك التي تقع عبر الإنترنت، وتقديم المساعدة والمشورة القانونية اللازمة لهم، وقد يرتقي هذا الدور إلى رفع دعاوى تتعلق بقضايا الأطفال باسم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذاتها، أو المبادرة في التدخل بشأن دعاوى منظورة أمام القضاء لإحاطة المحاكم المختصة بمدى الآثار المترتبة على حقوق الأطفال المرتبطة بهذه الدعاوى.
- كما يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم الاستشارات المناسبة إلى البرلمانات بشأن سن تشريعات لضمان حقوق الطفل في البيئة الرقميّة أو عقد جلسات تكفل مشاركة الأطفال والاستمّاع إلى أراءهم وشواغلهم فيما يتعلق بتعاملهم مع شبكات الإنترنت وما قد يتعرضون له من تهديدات ومخاطر محتمّلة في هذا السياق وكيفية الوقاية منها.
- ذلك فضلًا عما تتيحه ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من إمكانات استعراض الأدوات التشريعية ذات الصلة وتقييم مدى موائمتها مع إتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدولية لحماية الطفل في البيئة الرقميّة، هذا بجانب الحث على انضمام الدولة لاتفاقيات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الطفل.
- كما ويمكن للجانب الاستشاري في عمل المؤسسات المذكورة أن يشمل التقارير النوعية التي ترفع إلى الحكومة حول واقع الأداء الوطني في إدارة الفضاء الرقمي وحوكمته وترشيده وتقديم الحلول الملائمة على هذا الصعيد، هذا علاوة على إعداد الأدلة الارشادية والمدونات التوجيهية التي تستهدف الشركات ووسائل التواصل الاجتماعي ومقدمي الخدمات الإلكترونية وأصحاب المصلحة والأطفال وأباءهم أو الأوصياء عليهم من أجل (بيئة رقمية آمنة للطفل).

- وفيما يتعلق بمبادئ باريس لعام 1993 الناظمة لمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والموجهة لعملها والمتمّثلة (بالاستقلالية، والتعددية، والشفافية) فإنّ ميزة الاستقلالية انها تمّنح اختصاص اللجنة في مجال رصد حقوق الطفل في البيئة الرقميّة منعة، وقوة ودرجة عالية من الشفافية والمصداقية.
- كما أن من شأن (التعددية) ان تمّنح منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المعنية بالطفل فرصة مشاركة المؤسسات المذكورة سياساتها وبرامجها واجراءاتها في تعزيز وحماية حقوق الطفل وتقاسم الخبرات والتجارب على هذا الصعيد، وإرساء الرؤى المشتركة بشأن عموم التحديات والمشكلات الناجمة عن استخدام الفضاء الرقمي وتأثيراتها على الأسرة والطفل والمجتمع.

ثانيًا: دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في ضمان (بيئة رقمية آمنة للطفل):

- ينظر إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها (هيئة وطنية مستقلة) معنية بمتابعة ضمان إعمال حقوق الإنسان في دولة قطر وذلك من خلال ممّارستها لاختصاصاتها المحددة بموجب قانون تنظيمها رقم (17) لسنة 2010 على الأصعدة (القانونية والاستشارية والرقابية والتوعوية ودعم منظمات المجتمع المدني وتوطيد التعاون وإرساء الشراكات المحلية والإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان).
- وإذ تراكمت لدى (اللجنة) منذ تاريخ إنشاءها بموجب القانون رقم (38) لسنة 2002 ولحد الوقت الحاضر حزمة من الممارسات الفضلى والخبرات الرصينة ذلك فضلًا عن التزامها بمبادئ باريس التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام 1993 فقد حصلت على الاعتماد من الدرجة الأولى من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للدورات الثلاث 2010، 2015، 2021، حيث تظلّ الأخيرة سارية لغاية 2025.
- علمًا بأنّ حقوق الطفل قد شغلت حيزًا مهمًا وحيويًا في اتجاهات عملها الأساسية، واستراتيجيات عملها وذلك من منطلق أن حقوق الفئات الأولى بالرعاية بما في ذلك حقوق الطفل، تحتل الأولوية في سلم اهتمامات وانشغالات (اللجنة)، حيث حققت على هذا الطريق عددًا وفيرًا من الأنشطة والمبادرات البناءة التي تتوزع على الجوانب التالية:

1. الجانب القانوني: ويتمّثل بما يلي:

- مقاربة أحكام القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان للطفل التي تصدر سنويًا ومن ذلك:
- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014 وبخاصة (الأحكام المتعلقة بالمصلحة الفضلى للطفل والمعاقبة على جرائم المحتوى التي ترتكب ضدّ الطفل بدلالة المادة (7) التي وردت بالقول (يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على (500,000) خمسمائة ألف ريال كل من أنتج مادة إباحية عن طفل بواسطة وسائل تقنية المعلومات أو استورد أو باع أو عرض للبيع أو الاستخدام أو تداول أو نقل أو وزع أو أرسل أو أتاح أو بث مادة إباحية عن طفل بواسطة وسائل تقنية المعلومات).
- ما رصدته (اللجنة) من أحكام إشكالية أو فجوات في القوانين القائمة تنعكس سلبًا على أوضاع

الطفولـة وحقـوق الطفـل ومـن ذلـك:

- إشكالية عـدم منح المـرأة القطرية المتزوجـة مـن أجنبـي الجنسية لأولادهـا فـي قانـون تنظيـم الجنسية رقـم (38) لسـنة 2005.
- الفجوات ذات الصلة في قانون العقوبات.
- عدم تجريم الإساءة العقلية ضدّ الطفل.
- عـدم تجريـم الإهمـال أو الاسـتغلال أو الاضـرار بالطفـل مـن قبـل والديـه أو الأوصيـاء القانونيين عليـه كوقائع جنائيـة مستقلة، وإنمـا جـرى اعتبارها ظروفًا مشـددة.
- غياب معالجة مسألة الإبلاغ عن الإساءة للطفل.
- التشريعات الخاصة ذات الصلة بالطفل التي أوصت اللجنة بسنها وتمّت الاستجابة لتوصياتها من قبيل:
- قانـون مكافحـة الاتجـار بالبشـر رقـم (15) لسـنة 2011 وتعديلاتـه/ (الأحـكام المتعلقـة بحمايـة ضحايـا الاسـتغلال الجنسـي، والسـخرة مـن الأطفـال وغيرهـا).
- قانـون تنظيـم دخـول وخـروج الوافديـن واقامتهـم وتعديلاتـه رقـم (21) لسـنة 2015/ الأحـكام الخاصـة التـي أتاحـت للزوجـة تغييـر جهـة اسـتقدامها عنـد انتهـاء العلاقـة الزوجيـة لأيّ سـبب كان المـادة (17).
- قانـون الإقامـة الدائمـة رقـم (10) لسـنة 2018 بشـأن الإقامـة الدائمـة / الـذي منـح أولاد المـرأة القطريـة المتزوجـة مـن أجنبـي الحـق فـي الإقامـة الدائمـة اسـتثناء مـن المـادة (1) مـن القانـون.
- التشريعات التي أوصت اللجنة بسنها ومن ذلك:
- مشروع قانون مكافحة العنف الأسري.
- مشروع قانون للطفل.
- الاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلـة بحمايـة الطفـل والتـي سـبق للجنـة أن أوصـت بالانضمـام إليهـا بمـا فـي ذلـك:
- إتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الإختياريين الملحقين بها.
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر.
- العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمّييز ضدّ المرأة (سيداو).

2. الجانب المتعلق بالانتصاف لحقوق المتضررين:

وبضمنهـم الأطفـال، وذلـك لجهـة أن الشـكاوي التـي تـرد إلـى (اللجنـة) مـن عمـوم المواطنيـن والمقيميـن إنمـا ينعكـس أمـر معالجتهـا بالتنسـيق مـع الجهـات المعنيـة فـي الدولـة إيجابًـا علـى أوضـاع الأسـر المعنيـة واسـتقرارها وأمنهـا الاجتماعـي والإنسـاني ويعـود بالفائـدة علـى الطفولـة وحمايتهـا.

- ويتأكـد هـذا الاتجـاه فـي عمـل اللجنـة ويـزداد وضوحًـا وفعاليـة لصالـح الطفـل، وذلـك مـن خـلال النهـج المعـزز لمعالجـة الشـكاوي وبحثهـا، وهـو المتمّثـل بدعـم الفئـات الأولـى بالرعايـة والأسـر ذات الدخـل المحـدود، ومـن خـلال تقديـم المسـاعدة القانونيـة لهـم وتكليـف مكاتـب محامـاة متعاونـة مـع اللجنـة للترافـع بشـأن قضاياهـم أمـام القضـاء مجانًـا، وذلـك بواقـع مـا يزيـد علـى (40) مكتبًـا، إضافـة إلى شـمولهم

بالدعم المادي بالتعاون مع صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني ذات الطابع الخيري والإنساني.

- مع ملاحظة أنّ (اللجنة) لم تتلق عل مدى السنين الفائتة أي شكاوى من قبل الأسر تتعلق بانتهاكات ضدّ أطفالهم عبر الإنترنت.
- مع ملاحظة أن دليل قواعد وإجراءات الشكاوي المعتمّد في اللجنة والذي يحدد الأساس القانوني والمبادئ والخطوات الإجرائية لعمل اللجنة على هذه الصعيد، مؤهل للتعامل مع أيّ شكاوى عن أي انتهاكات يحتمّل أن تقع على الطفل عبر وسائل تقنية المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار بحث إمكانات تطوير هذا الدليل بقصد أن يكون أداء اللجنة في هذا المجال مواكبًا لأي إحتياجات مستجدة تفرضها موجبات حماية حقوق الطفل في البيئة الرقميّة.

3. الجانب التوعوي:

ويتمّثل بدمج حقوق الطفل ومرجعيتها القانونية الدولية والوطنية في أنشطة (اللجنة) الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال آلياتها التوعوية من ورش تدريبية، وحملات إعلامية، وأدلة إرشادية، ومؤتمرات دولية ولعل من الملائم هنا الإشارة إلى جانب منها بنحو مجمل ومركز بما في ذلك:

- الورش التدريبية التأسيسية والتخصصية التي تستهدف نشر المعرفة بإتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن (بيع الأطفال وإستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية) المصادق عليها.
- المؤتمر الدولي حول وسائل التواصل الاجتماعي... التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشطاء المنعقد في فبراير / 2020، ذلك أن طبيعة أهداف المؤتمر وموضوعاته حتمّت التطرق إلى ضرورات حماية حقوق الإنسان لعموم فئات المجتمع بما في ذلك الأسرة والطفل من الانتهاكات المحتمّلة في البيئة الرقميّة.
- الحملات التوعوية التي استهدفت الأسرة والمجتمع ومدارس الجاليات في دولة قطر، التي عرضت من بين عدة أمور للمسائل المتعلقة بمخاطر البيئة الرقميّة على خصوصية الأسرة وأعضاءها من أطفال ونساء.
- حرصت (اللجنة) على نشر مبادئ حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، والتي تندرج ضمن مفهوم (التربية على حقوق الإنسان) وإصدار الأدلة الإرشادية التوجيهية بهذا الخصوص و منها:
  - الدليل الإرشادي لحقوق الإنسان في التعليم والدور التعليمية / 2014.
  - دليل التربية على حقوق الإنسان للمراحل التعليمية (الابتدائية والإعدادية والثانوية).

4. الجانب المتعلق بالرصد:

درجت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إصدار تقارير سنوية لرصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر وتقييم الأداء الوطني بشأن تعزيزها وحمايتها وقد كرس حيز ملائم لرصد حقوق الفئات الأولى بالرعاية ومنهم الأطفال في هذه التقارير، حيث تستعرض اللجنة الممارسات الفضلى التي تحققت لهذه الفئة من المجتمع، وما يصادف الأداء الوطني في هذا المجال من تحديات وسواء أكانت، (تشريعية، إجرائية، إدارية،

اجتمّاعية، أو مؤسسية) واقتراح البدائل والمعالجات المناسبة لمواجهتها ومن بينها:

- إصدار قانون الطفل.
- تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الطفل واستثمار أطر الثقافة والإعلام والاتصال في هذا الاتجاه.
- تطوير خدمات الصحة النفسية المقدمة للأطفال في المدارس ومراكز الرعاية.
- رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية وفقًا للمعايير المقبولة دوليًا.
- تشجيع التدابير غير الاحتجازية في حالة الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم.

5. الجانب المتعلق بالشراكات: مع الجهات المعنية في الدولة لتعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وبضمنها:

- مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ (21) فبراير ما بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة لتوطيد التعاون بينهما في المجالات البحثية والقانونية والتوعوية وعلى مستوى بناء القدرات لتعزيز حماية حقوق الإنسان في نطاق التنمية الاجتماعية والفئات الأولى بالرعاية ومنها (الأطفال)، حيث يمثل انعقاد المنتدى الوطني الثاني المقام بالتعاون ما بين (الوزارة) و (اللجنة) حول (حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. حماية وتمكين) خلال عام 2023، باكورة التعاون ما بين الطرفين.
- مع العرض بأن البيان الختامي للمؤتمر قد تضمن توصيات ذات صلة بالطفولة المعاقة بما في ذلك:
- التوصية (15): تجنب الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما فيهم (الأطفال ذوي الإعاقة) من خلال اشراكهم في تطوير الأنظمة الذكية ووضع السياسات المتعلقة باستخدامها والاعتراف بحقهم في الموافقة الحرة على استخدامها.

6. تمّثيل (اللجنة) في اللجان التنسيقية الوطنية ذات الصلة ومن ذلك:

- عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل والأشخاص كبار السن وذوي الإعاقة.
- عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

حيث تساهم اللجنة من خلال عضويتها في اللجنتين المذكورتين بمناقشة ما تمّ إعداده في إطارهما من استراتيجيات ومشروعات وقوانين وخطط بشأن تعزيز وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، وبخاصة ما يتعلق بأوضاع الطفولة وحقوق الطفل، والتهديدات التي تطال فئة الأطفال عبر الانترنت، والتي يصل البعض منها إلى مستوى الاتجار بالأطفال من خلال الفضاء الرقمي.

استخلاصات أساسية

1. أن الطبيعة العالمية والعابرة للحدود الوطنية للإنترنت والتقدم المتسارع في التكنولوجيا الرقميّة، بقدر ما تُشكل قوة دفع لتعجيل وتائر التنمية المستدامة وتمّكين التمّتع بحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل، فإن البيئة الرقميّة بالمقابل وفي ظل هذه التطورات يمكن أنْ تصبح عامل هدم

ومصدر تهديد لهذه الحقوق وتقويض استقرار المجتمع وتمّاسك الأسرة ومصلحة الطفل الفضلى.

2. أن الحفاظ على سلامة البيئة الرقميّة ليس مسؤولية أمنية وقانونية فحسب، بقدر ما يتطلب الأمر جهدًا توعويًا وقائيًا معززًا بالمعايير والضوابط الأخلاقية، والمبادئ التوجيهية التي تستهدف عقلنة وترشيد وحوكمة سلوك المؤسسات العامة والأفراد والشركات وغيرهم من الأطراف الفاعلة في الفضاء الرقمي.
3. إن الطبيعة القانونية الخاصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كونها تقف في منتصف الطريق بين السلطات العامة من جهة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع من جهة أخرى، إضافة لما تتمتع به من (إستقلالية) إنما يمنح هذه المؤسسات القدرة والمكنة لأن تمّارس تأثيرها الخلاق في استقطاب مكونات الفضاء المدني (المجال العام) من نخب وقادة رأي ووسائل إعلام وأطر ثقافية وتربوية وغيرها لصالح إرساء بيئة رقمية آمنة لعموم فئات المجتمع بوجه عام، والأسرة والطفل على نحو خاص.
4. إن التفاوت في الموارد والقدرات والإمكانات التقنية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقميّة بين دول الشمال والجنوب ممّا ينعكس سلبًا على وصول فئات عريضة من السكان إلى الفضاء الرقمي يحتمّ توسيع نطاق التعاون الدولي فيما بين الدول، وما بين الدول والمنظمات الدولية المتخصصة لسد هذه الفجوة.
5. إن نطاق الحماية والتمكين للطفل في البيئة الرقميّة لا يقف عند حمايتهم من ضروب الاستغلال كافة، وتبصيرهم بأساليبها وكيفية الوقاية منها فحسب، وإنما يمتد لتطوير مهارات وإمكانات الأطفال والناشئة في استثمار البيئات والأدوات الرقميّة وتشكيل العالم الرقمي على نهج حقوق الإنسان ومنظومة القيم الوطنية والاعتزاز بالهوية الثقافية، والتعامل معهم بوصفهم مبتكرين وأصحاب حقوق جديرة هي الأخرى بالحماية طبقًا لقوانين وقواعد الملكية الفكرية.

التوصيات

بضوء المعطيات والحقائق المتعلقة بحقوق الإنسان للطفل في البيئة الرقميّة التي جرى عرضها في سياق هذه الورقة ترى اللجنة ملائمة الأخذ بالتوصيات المبينة في الآتي:

1. دمج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط العامة المتعلقة، بالبيئة الرقميّة، وذلك لضمان أن تكون حقوق الإنسان بما في ذلك المصلحة الفضلى للطفل في المقام الأول في جميع إجراءات توفير البيئة الرقميّة وتنظيمها وتصميمها وإدارتها واستخدامها.
2. تطوير آليات الرصد العام في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر دمج الجوانب المتعلقة بحماية الطفل في البيئة الرقميّة ضمن الحيز المخصص لحقوق الطفل في التقارير السنوية للجنة، أو تكريس حيز في الأخيرة حول حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي بما في ذلك حقوق الطفل، والتنسيق مع الجهات المعنية لتزويد اللجنة بما يلزم من بيانات ومعلومات لأجل رصد الأداء الوطني وتقييمه من منظور حقوق الإنسان في هذا المجال.
3. إضافة إلى دليل قواعد وإجراءات الشكاوى الذي اعتمّدته اللجنة في التعامل مع الشكاوى والالتمّاسات والبلاغات بحيث يشمل الشكاوى المحتمّل أن ترد إلى اللجنة من ضحايا الانتهاكات

(الفئات الهشة والأولى بالرعاية بما فيهم الأسر وأطفالهم) والمرتبطة بالبيئة الرقميّة، وآليات معالجتها في سياق من (السرية واحترام الخصوصية والأمان لهذه الفئات).

4. تحديث الأدلة الإرشادية التي أعدتها (اللجنة) بشأن نشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية للمراحل المختلفة، وذلك بقصد دمج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في البيئة الرقميّة في هذه الأدلة.
5. دمج (حقوق الإنسان في البيئة الرقميّة) وعموم المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الجرائم الإلكترونية في البرامج التدريبية التي تقيمها (اللجنة) للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وإقامة العدل (أعضاء قوة الشرطة، أعضاء النيابة العامة، القضاة).
6. ملائمة تبني (اللجنة) مشروعات أدوات تشريعية تكفل منع توظيف الذكاء الاصطناعي في اتجاهات غير مشروعة بما في ذلك (الاعتداءات الجنسية ضدّ الأطفال عبر الانترنت) وذلك من خلال:

- إجراء تعديلات على قانون العقوبات وذلك بتضمينه احكامًا خاصة للمعاقبة على هذا النمط الجديد من الجرائم.
- أو إجراء تعديل على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014 لهذا الغرض.
- أو إصدار قانون خاص بتنظيم الذكاء الاصطناعي لضمان سلامة تطبيقاته ومشروعية أهدافها.

7. إرساء أفق عريض من الشراكة يشمل عموم أصحاب المصلحة (جهات حكومية، وغير حكومية، ومنصات التواصل الاجتماعي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومقدمي الخدمات عبر الانترنت، وشركات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووسائل الإعلام على اختلافها ومنظمات المجتمع المدني، والمبادرات الوطنية المعنية بالمسؤولية الاجتماعية، وغيرها من روابط وتجمعات وجهات ذات صلة)، بشأن مواجهة التوظيف الغير مشروع للتقنيات الحديثة في الفضاء الرقمي ضدّ الأسرة والأطفال.
8. اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية واجتمّاعية ونفسية وطبية بشأن جبر الضرر الذي يلحق الأطفال ضحايا الانتهاكات عبر الانترنت والذي يشمل (رد الحقوق، التعويض، إعادة التأهيل، الترضية وضمانات عدم التكرار).
9. السعي لابتكار الآليات والوسائل التي تضمن مشاركة الأطفال شواغلهم واهتماماتهم في البيئة الرقميّة، والاستمّاع إلى آرائهم بشأن التهديديات المحتمّلة في هذه البيئة، والتشاور معهم عند وضع التشريعات والسياسات والبرامج والخدمات المتعلقة بضمان أمن وحقوق الطفل في الفضاء الرقمي.
10. تشجيع إنشاء منظمات مجتمّع مدني معنية بالبيئة الرقميّة وبناء قدراتها في رصد وتقييم القوانين والسياسات والخطط والبرامج المتعلقة بحقوق الطفل عبر شبكة الانترنت.
11. إرساء معايير صارمة تلزم الشركات بأن تتقيد باحترام خصوصية الأطفال وسلامتهم وعدم انتهاك حقوقهم فيما توفره من خدمات ومنتجات الكترونية وسواء في تصميم هذه الخدمات أو تشغيلها أو تسويقها وأن تراعي مبدأ الشفافية والخضوع للمساءلة في هذا الإطار وتشجيع الشركات على توفير الارشادات الملائمة للطفل في التعرف على التهديدات الإلكترونية وكيفية الوقاية منها.
12. تيسير وصول الأطفال المتضررين ضحايا الانتهاكات في البيئة الرقميّة إلى آليات الانتصاف القضائية والحكومية والمستقلة وتبصير الأطفال بلغة يفهمونها بآليات الإبلاغ والتظلم التي يجب أن تكون آمنة وسرية ومجانية ومن خلال طرق ووسائل يمكن الوصول إليها.

13. تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من استخدام التكنولوجيا الرقميّة بفاعلية من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لذلك، وضمان حمايتهم من أشكال الإساءة والاستغلال والتنمر والتمّييز، وبخاصة لجهة أن الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للمخاطر على شبكة الانترنت.
14. صياغة وتطوير مؤشرات وطنية بشأن حماية وتمكين الفئات الهشة في المجتمع بما في ذلك الأطفال في البيئة الرقميّة وتحديد ما يقتضيه ذلك من متطلبات قياس مدى فعالية الأداء الوطني في هذا المجال.
15. الإعداد لمدونة مبادئ توجيهية بشأن ضبط المحتوى الرقمي على نهج حقوق الإنسان بما في ذلك مصلحة الطفل الفضلى واحترام الخصوصية والهوية الثقافية للمجتمّع القطري في مواجهة القيم السلبية الوافدة فضلًا عن إمكانات توظيف المحتوى لأغراض تبصير الأطفال بالانتهاكات التي تقع عبر شبكة الانترنت وكيفية الوقاية منها.

آملين أن تحقق هذه الورقة الفائدة العلمية والعملية المرتجاة من إعدادها

وأن تساهم في تأكيد حقيقة (أن المعايير الرقميّة الآمنة... وعد التكنولوجيا المعاصر من أجل حقوق الإنسان ورفاه الطفل).

أهم المراجع

المؤلفات:

1. د. محمد منصور الصأوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1984).
2. لواء د. حسنين المحمدي بوادي، حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.

الدراسات:

3. د. أسامة ثابت الآلوسي/ الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون القطري/دراسات أمنية/ دورية نصف سنوية تعنى بالأبحاث والدراسات العلمية والشرطية/ وزارة الداخلية/دولة قطر/أغسطس 2019/ العدد (4) يونيو 2011.
4. د. أسامة ثابت الآلوسي/ التجربة الأمنية القطرية وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الجرائم الإلكترونية مع إشارة لوضع المسألة في القانون والممّارسة/ دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للمسؤولين عن حقوق الإنسان بوزارات الداخلية في الدول العربية / تونس 29-28.
5. كريمة بوفلاقة / سلامة الطفل في البيئة الرقميّة الدولية، أية مخاطر وأية حلول/ دراسة تحليلية لأهم النصوص التشريعية الدولية في مجال حماية الطفل من المحتويات الرقميّة غير اللائقة/ التعليق الأممي العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل نموذجاً/ جامعة الجزائر/ 30/06/2023/ مجلة التشريع الإعلامي. https/www.asip.cerist.dz/en/presentationRevenue/868

التشريعات الوطنية:

6. قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2014.
7. قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 15 لسنة 2011 وتعديلاته.
8. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014.
9. قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم وتعديلاته رقم 21 لسنة 2015 وتعديلاته.
10. قانون تنظيم الجنسية رقم 38 لسنة 2005.
11. قانون الإقامة الدائمة رقم 10 لسنة 2018.

الوثائق الدولية لحقوق الإنسان

معاهدات، إعلانات:

12. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
13. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
14. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
15. إعلان طهران الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان / عام 1968.
16. الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالتقدم والإنماء الاجتماعي لعام 1969.
17. إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام 1993.
18. إتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم لمتحدة عام 1989.
19. البروتوكول الاختياري الملحق بإتفاقية حقوق الطفل بشأن منع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية لعام 2000.
20. قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) لعام 1985.
21. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة جرائم الاتجار بالبشر المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة بمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام 2000.

التعليقات العامة للجان التعاهدية:

22. التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم 25/ 2021 بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقميّة.
23. التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم (2) (الدورة الحادية والثلاثون - 2002 حول دور المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الطفل.
24. التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم 34/ المادة 19 حول حرية الرأي والتعبير.

قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة:

25. قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول (حقوق الطفل) بدورتها الثامنة والسبعون البند 67 من جدول الأعمال / 19 كانون أول / ديسمبر / 2023.
26. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول (تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التكنولوجيا الرقميّة)، بدورتها الثامنة والسبعون البند 71 من جدول الاعمال / 19 كانون أول / ديسمبر / 2023.

تقارير الأمين العام للأمم المتحدة:

27. تقرير الأمين العام: خارطة طريق من أجل التعاون الرقمي.

وثائق خاصة:

28. القمة العالمية لمجتمّع المعلومات - الوثيقة الختامية للاجتمّاع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض العام لنتائج القمة/ قرار الجمعية العامة 70/25.
29. توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والأربعون، باريس 249 تشرين الثاني/نوفمبر2021/المجلد الأول القرارات، الملحق السابع.
30. موجز السياسة العامة / الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقميّة.. أهمية الحماية والتمكين / الإتحاد الدولي للمواصلات / أكتوبر / 2021.
31. اليونسيف والاتحاد الدولي للاتصالات/ "المبادئ التوجيهية للصناعة بشأن حماية الأطفال على الانترنت. -2014https://www.itu.int/en/cop/Documents/bD_Broch_INDUS TRY_0909.PDF

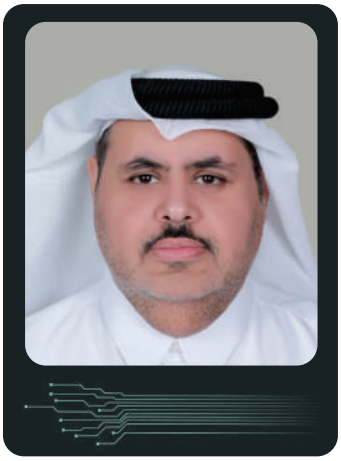

ورقة عمل
السيد / علي خالد الغانم المعاضيد
أخصائي قانوني بإدارة الخبراء - وزارة العدل

حول "الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الطفل في العالم الرقمي"

مقدمة:

مع دخول العالم في عصر التحول الرقمي، أصبح للعالم الافتراضي تأثير كبير على الأطفال، حيث يتفاعلون مع التكنولوجيا منذ سن مبكرة، سواء عبر الألعاب الإلكترونية، أو استخدام الإنترنت، أو التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما يوفر العالم الرقمي فرصًا للتعلم، وهذا التوسع في استخدام التكنولوجيا جلب معه العديد من الفرص، ولكنه أيضًا حمل تحديات كبيرة تتعلق بحماية حقوق الأطفال في هذا العالم الجديد المرتبطة بانتهاك الخصوصية والتعرض للمحتوى الضار والتحرش والاستغلال الإلكتروني عبر الإنترنت.
لقد كفلت العديد من الدول حول العالم حقوق الطفل ضمن دساتيرها بهدف حماية الأطفال من كافة أشكال الإساءة والاستغلال، وتعتمّد على تشريعات وطنية لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي تشمل قوانين وقواعد تتعلق بجمع البيانات، وخصوصية الأطفال، ومنع الاستغلال الجنسي، وضمان أن المحتوى المتاح للأطفال آمن وملائم وفق الاتفاقيات الدولية التي تضع إطارًا عامًا لحماية حقوق الأطفال وإرشادات للدول حول كيفية حماية حقوق الأطفال في العالم الرقمي.
وقد أولت دولة قطر اهتمامًا كبيرًا بحقوق الطفل ونمائه ورعايته، وتجسد ذلك في اتخاذ العديد من التدابير التشريعية والقانونية والإدارية لإعمال تلك الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة للأسرة وأفرادها. وقد استند هذا الاهتمام على نصوص الدستور الدائم لدولة قطر وعلى مرجعيات وطنية وعلى رأسها رؤية قطر الوطنية 2030.
واتساقًا مع ذلك، قامت دولة قطر بتطوير استراتيجية متكاملة لضمان حماية الأطفال وتوفير بيئة رقمية آمنة ومستدامة للأطفال وحمايتهم من المخاطر التي قد تنشأ من استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وضمان حقوقهم في استخدام الإنترنت والتكنولوجيا بطريقة آمنة ومسؤولة. وقد تمّثلت تلك الاستراتيجية في:

أولًا: سن قوانين لحماية خصوصية الأطفال على الإنترنت وضمان أن تكون بياناتهم الشخصية آمنة ومحمية من الاستغلال.
ثانيًا: إدراج التعليم الرقمي في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي الرقمي لدى الأطفال، وتعليمهم كيفية استخدام الإنترنت بطريقة آمنة ومفيدة، حتى يُمكنهم التعلم والتطور مع حماية حقوقهم خلال تفاعلهم في العالم الافتراضي.
ثالثًا: تنفيذ حملات توعية تستهدف الأسر والمعلمين والأطفال حول المخاطر المحتمّلة لاستخدام الإنترنت وكيفية تجنبها، مع التركيز على تعزيز السلوكيات الآمنة عبر الإنترنت.
رابعًا: توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للأطفال الذين يتعرضون لمخاطر أو حوادث رقمية، وذلك لضمان التعامل مع أي قضايا تنشأ بطريقة تدعم حقوق الطفل وتحميه.

تلقي هذه الورقة الضوء على الحماية الدستورية لحقوق الطفل في الدستور القطري، يعقبها بيان الحماية القانونية للأطفال في التشريعات القطرية، ثم مبادرات توعية الأطفال والنشء بآليات الاستخدام الآمن للبيئة الرقميّة، ونختتمّها بالإجراءات والسياسات المتبعة في قطر لحماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي.

أولًا: الحماية الدستورية لحقوق الطفل في العالم الرقمي في دولة قطر

يضمن الدستور القطري حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق الأطفال. ويتمّ تفسير هذه الحقوق في سياق العالم الرقمي لضمان حماية الأطفال من التهديدات عبر الإنترنت. وتأتي دولة قطر في مقدمة الدول التي تُولي اهتمامًا كبيرًا برعاية الطفل وتنميته، ومن مظاهر هذا الاهتمام ما نصتْ عليه المادة (21) من الدستور الدائم لدولة قطر على أنَّ الأسرة أساس المُجتمّع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وكذلك ما نصّت عليه المادة (22) من الدستور على أن ترعى الدولة النشء، وتصونهُ من أسبابِ الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر لهُ الظروف المُناسبة لتنمية ملكاته في شتَّى المجالات، على هدى من التربية السليمة.

ثانيًا: الحماية القانونية لحقوق الطفل في العالم الرقمي في دولة قطر

تولي دولة قطر اهتمامًا مُتزايدًا بمسألة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وضمان التنفيذ الشامل لأحكام إتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها دولة قطر في الثالث من أبريل لعام 1995 التي تسعى لحماية حقوق الطفل ووضعت التدابير والبرامج التي تعزز عمل هذه الاتفاقيات وتوفر إطارًا لحماية الأطفال من المخاطر الرقميّة مثل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والتنمر الإلكتروني، والوصول إلى المحتوى الضار. كما تتعاون قطر مع المنظمات الدولية لتعزيز حماية حقوق الأطفال في العالم الرقمي، مثل التعاون مع الأمم المتحدة واليونيسيف لتعزيز التشريعات والممارسات الفضلى في هذا المجال.
وقد تضمنت التشريعات الوطنية أحكامًا تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الطفل وفقًا للمواثيق الدولية المنصوص عليها، وتعكس التشريعات القطرية التزام الدولة بحماية حقوق الأطفال في العالم الرقمي.

وتعمـل قطـر علـى توفيـر إطـار قانونـي متكامـل لحمايـة الأطفـال مـن المخاطـر الرقميّـة، وتسـتند الحمايـة القانونيـة لحقـوق الطفـل فـي العالـم الرقمـي فـي دولـة قطـر إلـى عـدة قوانيـن وتشـريعات تهـدف إلـى حمايـة الأطفـال مـن المخاطـر المرتبطـة بالبيئـة الرقميّـة. مـن أبـرز هـذه القوانيـن:

1. **قانـون رقـم (14) لسـنة 2014 بشـأن مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة:** تضمَّـن أحكامًـا لحمايـة الأطفـال مـن الاسـتغلال لإنتـاج مـواد إباحيـة ونشـرها بواسـطة وسـائل تقنيـة المعلومـات. حيـث نصّـت المـادة (7) منـه علـى: «يعاقـب بالحبـس مـدة لا تجـاوز خمـس سـنوات، وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (500,000) خمسـمائة ألـف ريـال، كل مـن أنتـج مـادة إباحيـة عـن طفـل بواسـطة وسـائل تقنيـة المعلومـات، أو اسـتورد أو بـاع أو عـرض للبيـع أو الاسـتخدام أو تـداول أو نقـل أو وزع أو أرسـل أو نشـر أو أتـاح أو بـث مـادة إباحيـة عـن طفـل بواسـطة وسـائل تقنيـة المعلومـات.

ويعاقـب بالحبـس مـدة لا تجـاوز سـنة، وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (250,000) مائتيـن وخمسـين ألـف ريـال، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتيـن، كل مـن حـاز مـادة إباحيـة عـن طفـل.

ولا يُعتد في الجرائم المعاقب عليها في هذه المادة برضا الطفل.

ويعتبر طفلًا في حكم هذه المادة كل من لم يتمّ من العمر ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة

ويفـرض القانـون عقوبـات صارمـة علـى الأشـخاص الذيـن يرتكبـون جرائـم ضـدّ الأطفـال عبـر الإنترنـت، ويشـمل ذلـك أي شـكل مـن أشـكال الاسـتغلال أو الإيـذاء.

2. **قانـون مكافحـة الاتجـار بالبشـر رقـم (15) لسـنة 2011:** يحمـي هـذا القانـون الأطفـال من أي شـكل مـن أشـكال الاسـتغلال عبـر الإنترنـت، بمـا فـي ذلـك الاسـتغلال الجنسـي أو الإتجـار بهـم. ويعـزز القانـون التعـاون الدولـي لمكافحـة الجرائـم المتعلقـة بالاتجـار بالبشـر وحمايـة الأطفـال مـن المخاطـر الرقميّـة. يعـد مرتكبـاً جريمـة الاتجـار بالبشـر إذا كانـت هـذه الأفعـال بقصـد الاسـتغلال أيّ كانـت صـوره بمـا فـي ذلـك الاسـتغلال فـي أعمـال الدعـارة أو غيرهـا مـن أشـكال الاسـتغلال الجنسـي واسـتغلال الأطفـال فـي ذلـك وفـي المـواد الإباحيـة.
3. **قانـون العقوبـات رقـم (11) لسـنة 2004م:** لضمـان حمايـة فئـة الأطفـال مـن العنـف والاسـتغلال الجنسـي أورد المشـرع القطـري بعـض الاسـتثناءات التـي تهـدف لحمايـة هـذه الفئـة من الاسـتغلال والعنف الجنسـي، ومـن ذلـك مـا ورد فـي قانـون العقوبـات الصـادر بالقانـون رقـم (11) لسـنة 2004م الـذي لـم يعتـد بعنصـر الرضـا فـي الجرائـم الجنسـية التـي تقـع علـى الأطفـال، بـل جعـل هنـاك تشـديد للعقوبـة إذا تمّـت فـي مواجهـة حـدث.
4. **المرسـوم رقـم (36) لسـنة 2010:** انضمـام دولـة قطـر إلـى إتفاقيـة حقـوق الطفـل التـي أقرتهـا الجمعيـة العامـة الأمـم المتحـدة عـام 1989، والتـي تركـز علـى حمايـة حقـوق الطفـل في جميـع المجالات بمـا فـي ذلـك العالـم الرقمـي. وتكـون لهـا قـوة القانـون وفقـاً للمـادة (68) مـن الدسـتور وتعمـل دولـة قطـر علـى تعديـل وتطويـر تشـريعاتها الوطنيـة لضمـان توافقهـا مـع المعاييـر الـواردة فـي هـذه الإتفاقيـة.
5. **تعديـل بعـض أحـكام المرسـوم رقـم (15) لسـنة 2003:** لضمـان حمايـة النشـء مـن العنـف الجنسـي ضـدّ الأطفـال فقـد صادقـت دولـة قطـر علـى البروتوكـول الاختيـاري (الثانـي) الملحـق بإتفاقيـة حقـوق الطفـل بشـأن بيـع الأطفـال واسـتغلالهم فـي البغـاء وفـي المـواد الإباحيـة ويكـون لـه قـوة القانـون،

وفقًا للمادة (68) من الدستور.

6. **قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية:** أصدرت دولة قطر قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية، التي تشمل حماية البيانات المتعلقة في البيئة الرقميّة، بما ذلك الأطفال بما يتمّاشى مع المعايير الدولية، حيث نصّت المادة (16) منه على أن البيانات الشخصية للأطفال تعد ذات طبيعة خاصة، لذا يتعين فرض احتياطات إضافية لغرض حمايتها.
7. **مشروع قانون حماية الطفل:** تعقد لجنة الشؤون القانونية والتشريعية بمجلس الشورى، حاليًا اجتمّاعات لمناقشة مشروع قانون حقوق الطفل، الذي ينص على حماية حقوق الأطفال في جميع المجالات، بما في ذلك الحق في الحماية من أي شكل من أشكال الإساءة أو الاستغلال. سواء في البيئة الواقعية أو الافتراضية. ويوفر القانون إطارًا لحماية الأطفال في البيئة الرقميّة، ويعزز من دور الجهات المختصة في متابعة ومراقبة المحتوى الرقمي لحماية الأطفال من الوصول إلى محتوى غير مناسب.

ثالثًا: التعليم والتوعية بالاستخدام الآمن للوسائل الرقميّة والعالم الافتراضي

تتبنى دولة قطر برامج تعليمية تتوافق مع المعايير الدولية لتعليم الأطفال كيفية استخدام الإنترنت بأمان، مع التركيز على تعزيز الوعي بحقوق الطفل في البيئة الرقميّة. وتعمل المؤسسات التعليمية في قطر على دمج مفاهيم حقوق الطفل في المناهج الدراسية، بما يعزز من فهم الأطفال لحقوقهم وكيفية حمايتها.

علاوة على ذلك، تعمل دولة قطر على تنفيذ برامج توعية وتدريب للأطفال والأسر حول الاستخدام الآمن للإنترنت. وتشمل هذه المبادرات التعاون مع المدارس والمؤسسات التعليمية لنشر الوعي حول أخطار الإنترنت وكيفية تجنبها، وهو الدور الذي تقوم به وزارة العدل كما سيرد تفصيله في ورقة العمل المقدمة من مركز الدراسات القانونية والقضائية في الجلسة الرابعة إن شاء الله.

رابعًا: المبادرات والإجراءات والسياسات المتبعة لحماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي

تجسد اهتمام دولة قطر بحقوق الطفل وحمايتها من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية حقوق الطفل، وتنفيذ كل ما يتعلق به من أحكام الاتفاقيات الدولية، بمفهومها الشامل غير القابل للتجزئة، فضلًا عن أن رؤية قطر الوطنية 2030 التي تنطوي على محاور مهمة تتعلق بالطفل وخاصة في مجال التعليم، وتنمية القدرات. وقد أطلقت الحكومة القطرية عدة مبادرات لتعزيز سلامة الأطفال في البيئة الرقميّة، ونفذت ذلك على أرض الواقع بإجراءات وسياسات عدة لخدمة الهدف منها بحماية الطفل من شتى الجوانب.

1. **تطوير البنية التحتية القانونية والمؤسسية:** تعمل دولة قطر على تعزيز البنية التحتية القانونية والمؤسسية لضمان تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل في العالم الرقمي. وهذا يشمل تطوير قدرات الأجهزة القضائية والأمنية للتعامل مع الجرائم الإلكترونية التي تستهدف الأطفال.

2. **الرقابة الإلكترونية:** تستخدم قطر تقنيات متقدمة للرقابة على المحتوى الإلكتروني لحماية الأطفال من الوصول إلى محتويات غير ملائمة أو ضارة. وهناك تعاون بين الجهات الحكومية والشركات التقنية لضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال.
3. **مؤسسات التنشئة الاجتماعية:** تشجع السياسات القطرية دور الأسرة والمدرسة في توعية الأطفال حول الاستخدام الآمن للإنترنت، وضمان وجود رقابة وإشراف على أنشطتهم الرقميّة. وتؤمن دولة قطر بما يقوم به التعليم من دور حيوي وأساسي في حماية الأطفال، وتمكينهم من إدراك حقوقهم والتحول إلى صانعي قرار فاعلين، من خلال بناء القدرات اللازمة لحصولهم على فرص العمل في المُستقبل.
4. **مراكز الدعم النفسي والمراقبة:** توفر دولة قطر مراكز ومؤسسات لدعم الأطفال وأسرهم، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية والنفسية للأطفال الذين تعرضوا لأذى عبر الإنترنت. ومن هذه المؤسسات المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة التي تقوم بحماية المرأة والطفل من الممارسات المنحرفة ومعالجة المشاكل الناجمة عن هذه الممارسات وتأمين الإطار القانوني لحقوق المرأة والطفل وضمان تطبيق الاتفاقيات الدولية والعربية والإقليمية بشأن حماية المرأة والطفل ورعايتهما وخلق وعي مجتمّعي.

خاتمة

في الختام تؤكد هذه الورقة على اهتمام دولة قطر بتعزيز الجهود لحماية حقوق الطفل في العالم الرقمي، من خلال تطوير التشريعات، وزيادة التوعية، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية. ورغماً عن ذلك تستمّر التحديات والتهديدات التي تُعزى إلى الطبيعة العابرة للحدود للبيئة الإلكترونية ولن تتمّ حماية الأطفال والأجيال القادمة وتمكينهم من الازدهار في البيئات الرقميّة إلا من خلال استجابة عالمية وتعاونًا دوليًا، واتباع نهج منسق وتعاوني لضمان بيئة رقمية آمنة تمّكن الأطفال من النمو والتعلم دون تهديد لحقوقهم المتمّثلة في الحماية من الاستغلال والاعتداء وحماية بياناتهم الشخصية والحصول على معلومات ملائمة وآمنة، والحق في التعليم الرقمي وأن تكون لديهم القدرة على التحكم في المعلومات التي يشاركونها عبر الإنترنت، والتعبير عن آرائهم والمشاركة في الحياة الرقميّة بشكل آمن، بما في ذلك التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في المجتمعات الرقميّة.

ومن هذه الورقة سوف أركز على الإجراءات والسياسات المتبعة في قطر لحماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي.

أولـت دولـة قطـر خـلال السـنوات الماضيـة اهتمامًـا متزايـدًا بحقـوق الطفـل ونمائـه ورعايتـه، حيـث اتخذت العديـد مـن التدابيـر التشـريعية والقانونيـة والإداريـة لإعمـال تلـك الحقـوق وتوفيـر الوسـائل الكفيلـة بتأصيلهـا وتطويرهـا وتحديثهـا فـي إطـار التنميـة الاجتماعيـة المتكاملـة للأسـرة وأفرادهـا. وقـد اسـتند هـذا الإهتمّـام علـى مرجعيـات وطنيـة وعلـى رأسـها رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030.

الحماية الدستورية لحقوق الطفل في العالم الرقمي في دولة قطر

- الإطار الدستوري
- التشريعات الوطنية
- المبادرات الحكومية
- التعاون الدولي
- مؤسسات التنشئة الاجتماعية

الحماية القانونية لحقوق الطفل في العالم الرقمي في دولة قطر

- **قانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية**

يفـرض القانـون عقوبـات صارمـة علـى الأشـخاص الذيـن يرتكبـون جرائـم ضـدّ الأطفـال عبـر الإنترنـت، ويشـمل ذلـك أي شـكل مـن أشـكال الاسـتغلال أو الإيـذاء.

- **قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (15) لسنة 2011**

يحمي هذا القانون الأطفال من أي شكل من أشكال الاستغلال عبر الإنترنت

- **قانون العقوبات رقم (11) لسنة 2004م**

الـذي لـم يعتـد بعنصـر الرضـا فـي الجرائـم الجنسـية التـي تقـع علـى الأطفـال، بـل جعـل هنـاك تشـديد للعقوبـة إذا تمّـت فـي مواجهـة حـدث

- **قانون حماية الطفل**

يعـزز مـن دور الجهـات المختصـة فـي متابعـة ومراقبـة المحتـوى الرقمـي لحمايـة الأطفـال مـن الوصـول إلـى محتـوى غيـر مناسـب

- **المبادرات التوعوية والتربوية**

وتشـمل هـذه المبـادرات التعـاون مـع المـدارس والمؤسسـات التعليميـة لنشـر الوعـي حـول أخطـار الإنترنـت وكيفيـة تجنبهـا.

- **مراكز الدعم والمراقبة**

لضمـان تطبيـق الاتفاقيـات الدوليـة والعربيـة والإقليميـة بشـأن حمايـة المـرأة والطفـل ورعايتهمـا وخلـق وعـي مجتمّعي .

- **الرقابة الإلكترونية**

هناك تعاون بين الجهات الحكومية والشركات التقنية لضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال.

إدماج المعايير الدولية لحقوق الطفل في العالم الرقمي في التشريعات الوطنية

- المرسوم رقم (36) لسنة 2010
- تعديل بعض أحكام المرسوم رقم (15) لسنة 2003
- التشريعات الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية
- التعاون الدولي والإقليمي
- التعليم والتوعية
- التشريعات الخاصة بحماية البيانات
- تطوير البنية التحتية القانونية والمؤسسية
- التقارير والمراجعات الدولية

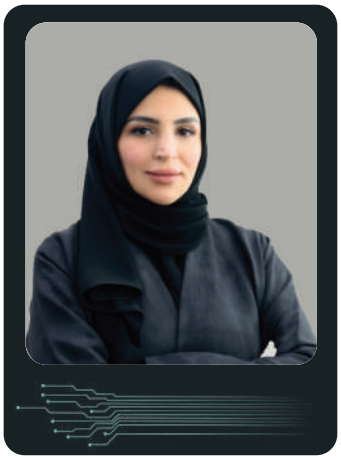

ورقة عمل
السيدة / ضحى البوهندي
مديـر إدارة المجتمـع الرقمـي والكفـاءات الرقميّـة - وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات.

حول "السياسات والبرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الطفل في العالم الرقمي"

المقدمة:

فـي ظـلّ المشـهد الرقمـي المتسـارع اليـوم، يتعـرض الأطفـال بشـكل متزايـد لمجموعـة واسـعة مـن المحتويات والتطبيقـات عبـر الإنترنـت، والتـي قـد تكـون ضـارة أو غيـر ملائمـة. إن غيـاب الإشـراف والمراقبـة علـى هـذه البيئـات الرقميّـة يشـكل مخاطـر كبيـرة علـى سـلامتهم وخصوصيتهـم ورفاههـم. فالأطفـال هـم الفئـة الأضعف فـي مجتمّعنـا، ويتعرضـون بشـكل متزايـد لمخاطـر مثـل المحتويـات غيـر المناسـبة، والتنمـر الإلكترونـي، وانتهـاك الخصوصيـة. لذلـك، مـن الضـروري وضـع برامـج وتدابيـر وطنيـة لحمايـة الأطفـال مـن هـذه التحديـات.
كجـزء مـن دور وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، ووفقًـا للقـرار الأميـري رقـم (47) لسـنة 2022، تختـص إدارة المجتمـع الرقمـي والكفـاءات الرقميّـة بتعزيـز المعرفـة والمهـارات اللازمـة للاسـتغلال الأمثـل لتكنولوجيـا الاتصـالات الرقميّـة، وتنميـة ثقافـة الاسـتخدام الآمـن للإنترنـت لـدى فئـات المجتمـع. تسـتعرض هـذه الورقـة بعـض البرامـج والتدابيـر التـي تقـوم بهـا وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، مـع التركيـز علـى دورهـا فـي حمايـة رفـاه الأطفـال وضمـان وجودهـم فـي بيئـة آمنـة علـى الإنترنـت.
البرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الطفل في العالم الرقمي.
تُعتبـر البرامـج الوطنيـة المصممـة لحمايـة الأطفـال مـن مخاطـر الإنترنـت ضروريـة لمواجهـة المخاطـر التـي تهـدد السـلامة الرقميّـة. حيـث تلعـب وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات دورًا مهمًـا فـي توعيـة جميـع أفـراد المجتمـع وتمكينهـم مـن اسـتخدام الانترنـت بشـكل آمـن وفعّـال. وبنـاءً عليـه، تعمـل الـوزارة علـى العديـد مـن البرامـج والتدابيـر مسـتندة إلـى ثلاثـة محـاور أساسـية وهـي: التعليـم والتوعيـة، تعريـف أطـر القيـاس، السياسـات والارشـادات.

1. التعليم والتوعية:

قامـت إدارة المجتمـع الرقمـي والكفـاءات الرقميّـة بإطـلاق منصـة "سـيف سـبيس" فـي عـام 2010، بهـدف رفـع نسـبة توعيـة المجتمـع باسـتخدام الإنترنـت بطريقـة آمنـة وصحيحـة. حيـث تهـدف المنصـة إلـى غـرس ثقافـة

الأمـن والسـلامة الرقميّـة بيـن كافـة أطيـاف المجتمـع القطـري والعربـي مـن المعلميـن والطـلاب والشـباب والآبـاء والأطفـال وغيرهـم؛ مستندةً إلـى ثلاثـة مبـادئ أساسـية وهـي: الوقايـة، الحمايـة، والتمكيـن.

تُلبّـي منصـة "سـيف سـبيس" إحتياجـات السـلامة علـى الإنترنـت لـكلٍ مـن الأطفـال واليافعيـن والشـباب ومقدّمـي الرعايـة التربويـة مـن المعلميـن والمربّيـن وأوليـاء الأمـور وكبـار السـن، وتشـمل باقـة واسـعة مـن المعلومـات والمـوارد القيّمـة حـول السـلامة الرقميّـة، والتعامـل الآمن مـع أدوات اسـتخدام الإنترنـت، كما توفّر نصائح تعليميـة ورؤى متجـدّدة عـن أبـرز الموضوعـات التـي تهـدّد الأمـن والخصوصيـة علـى الإنترنـت مثـل التنمّـر الإلكترونـي، بهـدف مسـاعدة أوليـاء الأمـور والمعلّميـن علـى حمايـة الأطفـال مـن تلـك التهديـدات وتقديـم الإرشـادات المناسـبة للتعامـل معهـا. كمـا تحتـوي المنصـة حتـى اليـوم علـى أكثـر مـن (500) محتـوى تعليمـي توعـوي باللغتيـن العربيـة والإنجليزيـة حـول عـدة مواضيـع، منهـا: احتـرام الخصوصيـة علـى الإنترنت، والاسـتخدام السـليم للإنترنـت، وتطويـر آداب السـلوك والتعامـل بلباقـة علـى الإنترنـت، وتوعيـة المسـتخدم بحقوقـه علـى الإنترنـت وحمايـة المعلومـات الرقميّـة والقيـم والواجبـات الأخلاقيـة وكيفيّـة اسـتخدام الهويّـة الرقميّـة.

حصـدت منصـة "سـيف سـبيس" حتـى اليـوم أكثـر مـن (250) ألـف مشـارك، وتهـدف إلـى مواصلـة زيـادة عـدد المشـاركين مـن خـلال اسـتخدام منصـات التواصـل الاجتماعـي وجهـود التوعيـة بالتعـاون مـع الشـركاء. كمـا يجـري التخطيـط لتطويـر تطبيـق خـاص بالمنصـة بالتعـاون مـع القطاعيـن العـام والخـاص. إضافـةً إلـى جهـود الـوزارة، تسـعى هيئـة تنظيـم الاتصـالات إلـى زيـادة الوعـي المجتمعـي حـول حقـوق وواجبـات الأفـراد المسـتهلكين لخدمـات الاتصـالات مـن خـلال الحمـلات الإعلاميـة علـى منصـات التواصـل الاجتماعـي، وفـي صـدد زيـادة ورشـات العمـل التوعويّـة حـول المواضيـع المختلفـة التـي تجنـب المسـتخدمين المخاطـر.

تعمـل منصـة "سـيف سـبيس" علـى تطويـر ونشـر محتـوى يهـدف إلـى تعزيـز التغييـرات الإيجابيـة المرجـوة لسـلوكيات الفئـات المجتمعيـة المسـتهدفة وتمكينهـم مـن المشـاركة الفعالـة فـي الفضـاء الرقمـي. حيـث تـمّ تغييـر السـلوكيات السـلبية للأفـراد علـى الانترنـت عـن طريـق تحليـل الفئـات العمريـة والمجتمعيـة وتحديـد السـلوكيات التـي تؤثـر سـلبًا علـى سـلامة الأفـراد الرقميّـة. ومـن خـلال هـذا التحليـل يمكـن تخطيـط رحلـة التطـور للفئـات المختلفـة وعـرض المحتـوى التعليمـي المناسـب للتقليـل مـن المخاطـر التـي يتعرضـون لهـا علـى الانترنـت.

ويقـوم مشـروع دعـم السـلامة الرقميّـة عـن طريـق منصتـه "سـيف سـبيس" بنشـر إثنـا عشـر نوعًـا مـن المحتـوى الـذي يتبـع نهـج التغييـرات الإيجابيـة المرجـوة لسـلوكيات الفئـات المجتمعيـة المختلفـة. وهـذه بعـض مـن أمثلـة المحتـوى:

مسلسـل رسـوم متحركـة: يمثـل المسلسـل طريقـة مشـوّقة لرفـع الوعـي بالمخاطـر الرقميّـة لـدى الأطفـال وسـيتمّ عرضـه فـي رمضـان القـادم بالتعـاون مـع قنـوات تلفزيونيـة ويوتيـوب علـى قنـاة "سـيف سـبيس".

الفيديوهـات التوعويـة (ثنائيـة الأبعـاد): تتمّيـز هـذه السلسـلة بكونهـا قصيـرة واخباريـة بطريقـة تخاطـب المجتمـع عـن المخاطـر المتكـررة ممّـا يجعـل عرضهـا أسـهل فـي الفعاليـات والـورش والمـدارس. يتـمّ انتـاج (12) فيديـو كل عـام ويتـمّ عرضهـا فـي منصـة "سـيف سـبيس" وفـي مواقـع التواصـل الاجتماعـي أيضًـا.

إصـدارات التربيـة الرقميّـة: عبـارة عـن كتيّـب يحتـوي علـى أهـم أسـس التربيـة الرقميّـة مـن جانـب الحصـول علـى المعلومـات وكيفيّـة اتباعهـا علـى أرض الواقـع، يعمـل هـذا الكتيـب علـى توفيـر محتـوى تربـوي رقمـي مناسـب

لثقافة دولة قطر ويتمّ إنتاجه سنويًا.
معلومات مصوّرة عن مواضيع السلامة الرقميّة المختلفة: تهدف إلى توفير أهم المعلومات عن جانب من جوانب السلامة الرقميّة بشكل مختصر ومصوّر. يتمّ انتاجها بمعدل (4) منشورات كل شهر ويتمّ نشرها باللغتين العربية والإنجليزية وتُعرض في منصة "سيف سبيس".
مقالات: يتمّ إنتاج مقال شهري نافذ رقميًا، يحتوي على عدّة مواضيع تحت فكرة رئيسيّة واحدة ويُنشر أيضًا في منصة "سيف سبيس". مرفق مع كل مقال سلسلة من الإختبارات لتحديد مستوى المعرفة بمواضيع السلامة الرقميّة وتوجيه القارئ للمحتوى المناسب.
مجلات كرتونية: تستخدم الشخصيات من سلسلة الرسوم المتحركة لخلق الترابط في ذهن الأطفال مع تحفيزهم للقراءة باللغة العربية. يتمّ إنتاجها ونشرها على كل من المنصات الرقميّة؛ "سيف سبيس" ومواقع التواصل الاجتماعي، ويتمّ طباعتها لتصل إلى أصحاب المصلحة.
ألعاب تعليمية: تدور هذه الألعاب حول التوعية بالسلامة الرقميّة وتهدف لإثراء المحتوى التوعوي عن طريق اللعب وتقليل الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات للحفاظ على صحتهم. سيتمّ طباعتها وتحميلها على تطبيق "سيف سبيس" عند إطلاقه. تُنتج الإدارة أربعة ألعاب تعليمية كل عام.

2. تعريف أطر القياس:

تقف دولة قطر في طليعة دمج التكنولوجيا لتعزيز الرفاهية المجتمعية والقدرة التنافسية الاقتصادية. وعند القيام بأيّ عمل مهم على البنية التحتية، فمن المهم إشراك المجتمع بأكمله في الرحلة الرقميّة. لذلك، تعمل الوزارة على تطوير مؤشر الشمول الرقمي الذي سوف يوفر تقييمًا شاملًا للتقدّم الذي أحرزته الدولة نحو تعزيز نظام بيئي رقمي شامل.
تمّ إدراج الشمول الرقمي كمكوّن رئيسي في الأجندة الرقميّة 2030، والتي تمّ تسليط الضوء عليها بشكل خاص في الركيزة السادسة، والتي تتصور مجتمّعًا رقميًا رائدًا في المستقبل. يعمل مؤشر الشمول الرقمي كأداة تقييم حاسمة، فهو يقيم مدى إمكانية الوصول إلى التقنيات الرقميّة وتبنيها واستخدامها عبر شرائح مختلفة من المجتمع.
يهدف مؤشر الشمول الرقمي إلى توفير تقييم محلي متعمق لحالة الشمول الرقمي في الدولة، مع تسليط الضوء على المجموعات الديموغرافية التي تتطلب تدخلات مستهدفة، والتي تتضمن الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال والنساء وذوي الإحتياجات الخاصة بحيث يقيس المؤشر عناصر رئيسية مثل الوصول إلى الإنترنت والاستخدام والسلامة السيبرانية، وغيرها من ركائز الشمولية الرقميّة.

ونحن ندرك أن محو الأمية الرقميّة سوف يصبح ضرورة للجميع (وليس فقط لمجموعات مستهدفة محددة) إذا لم يواكب المجتمع التقنيات الناشئة وإطلاق الخدمات الذكية. علاوةً على ذلك، يوفر مؤشر الشمول الرقمي أداة دورية لقياس نجاح مبادرات الشمول الرقمي الوطنية بالإضافة إلى منظور عالمي من خلال مقارنة أداء الشمول الرقمي في قطر مع الدول الأخرى. تمّ تطوير مؤشر الشمول الرقمي في قطر لتحقيق العديد من الأهداف الحاسمة، من ضمنها:

إنشاء خط أساس شامل لأداء الشمول الرقمي الحالي في قطر، وتقديم نظرة عامة مفصلة على نقاط القوة والمجالات التي تتطلب التحسين.

مقارنة أداء قطر في الشمول الرقمي بالدول الأخرى، ممّا يوفر تقييمًا دقيقًا وموضوعيًا لمكانة الدولة الرقميّة في العالم.

العمل كخريطة طريق للحفاظ على مكانة قطر الرائدة في الشمول الرقمي وتحديد المبادرات المحتمّلة لمزيد من التحسين.

يتمّ العمل حاليًا على أول تقرير لأداء الشمول الرقمي في دولة قطر، وسيتمّ إطلاقه في الأيام المقبلة.

3. السياسات والإرشادات:

تلعب السياسات والإرشادات الحكومية دورًا حيويًا في خلق بيئة رقمية آمنة للأطفال، حيث تضمن البرامج الوطنية تطوير وتطبيق قوانين وسياسات تحمي الأطفال من المحتوى الضار وتضمن مسؤولية المنصات الإلكترونية. تعمل الوزارة على تطوير السياسات والارشادات التي تعزز سلامة الأطفال عبر الإنترنت، ومن أبرزها:

ميثاق "أخلاقي قطر" هي مبادرة أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر بهدف تعزيز مفهوم الأخلاق بين طلاب المدارس. تهدف المبادرة إلى نشر ثقافة الأخلاق الحميدة سواء عبر الإنترنت أو في الحياة اليومية، بالإضافة إلى تعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت لتجنب المواقف التي قد يواجهها الطلاب في العالم الرقمي. يتمّ تنفيذ المبادرة من خلال المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، وتتوفر محتويات المبادرة في دليل المسؤولية الأخلاقية على الإنترنت عبر موقع "Safe Space". يركز الدليل على ثلاث قيم أساسية للسلوك الأخلاقي على الإنترنت، ويشمل أيضًا ثلاث قيم فرعية إضافية. أما القيم الأساسية فهي النزاهة، الصبر، الاحترام، اللباقة، الحياء، والخصوصية، وتهدف المبادرة إلى التأثير الإيجابي على سلوك الطلاب عبر الإنترنت وفي حياتهم اليومية.

تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تطوير سياسة شاملة تستهدف تعزيز سلامة الأطفال على الإنترنت. تهدف هذه السياسة إلى حماية الأطفال من المخاطر المختلفة التي قد يواجهونها عبر الإنترنت، بما في ذلك التعرض للمحتوى غير المناسب، والتنمر الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية. ومن خلال تنفيذ هذه السياسة، تسعى الوزارة إلى خلق بيئة رقمية أكثر أمانًا للأطفال، وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لاستخدام الإنترنت بشكل مسؤول وآمن. ستتضمن المبادرة تعاونًا مع المدارس وأولياء الأمور والمنصات الرقميّة لضمان اعتماد واسع وفعالية عالية لهذه السياسة.

4. التوصيات المقترحة:

في ضوء ما ذكر، نود أن ندعو الجهات ذات الصلة إلى التعاون معنا لتحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز المصلحة العامة. إن تحقيق التغيير الإيجابي يتطلب تضافر الجهود وتكامل القدرات بين مختلف الأطراف. لذا، نوجه دعوة مفتوحة للمؤسسات الحكومية، والهيئات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص للانضمام إلينا في تحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمّع رقمي آمن. نحن نؤمن بأن التعاون البناء بين

جميع هذه الأطراف سيسهم بشكل كبير في تحسين النتائج وتحقيق الفوائد المرجوة للمجتمّع.

من ضمن أوجه التعاون والتوصيات العامة ما يلي:

- دعم الاستثمار في البحث والتطوير: تمّويل البحوث والدراسات: يجب توفير تمّويل مناسب للبحوث والدراسات التي تهدف إلى فهم المخاطر الناجمة عن استخدام التكنولوجيا، سواء كانت هذه المخاطر تتعلق بالخصوصية، الأمن السيبراني، الصحة النفسية والجسدية، أو أي جوانب أخرى ذات صلة. يمكن أنْ تشمل هذه البحوث دراسات ميدانية، استطلاعات رأي، وتحليلات معمقة للبيانات.
- تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا الآمنة: ينبغي تشجيع الابتكار وتطوير تقنيات وأدوات جديدة تساهم في تعزيز الأمان الرقمي. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الشركات الناشئة، تخصيص منح للباحثين والمبتكرين، وتنظيم مسابقات وحاضنات تكنولوجية وورشات عمل تركز على تطوير حلول للأمان الرقمي.
- تعاون مع الجامعات ومراكز البحوث: يتعين تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث لتطوير برامج أكاديمية ومشاريع بحثية تركز على الأمان الرقمي وحماية المستخدمين. يمكن أنْ تشمل هذه البرامج شراكات مع شركات تكنولوجيا عالمية لتبادل المعرفة والخبرات.
- إنشاء منصات ومعامل ابتكار: ينبغي إنشاء منصات ومعامل ابتكار مخصصة لتطوير واختبار حلول تكنولوجية جديدة. هذه المنصات يمكن أنْ تعمل كبيئات تجريبية حيث يمكن للباحثين والمطورين اختبار تقنياتهم في ظروف آمنة ومراقبة.
- تطوير التوصيات: وضع توصيات شاملة حول السياسات والإرشادات اللازمة لحماية النشء من المحتويات الرقميّة الضارة أو غير الملائمة بالتعاون مع الجهات المختصة.
- توصيات المبادرات: تحديد المبادرات التي يجب تنفيذها لتعزيز الأمان الرقمي للنشء، بما في ذلك الحملات التوعوية وبرامج التعليم الرقمي.
- الإجراءات الحكومية: تقديم توصيات حول ما يجب أن تقوم به الحكومة لضمان بيئة رقمية آمنة، مثل وضع السياسات والتشريعات اللازمة وتوفير الموارد والدعم الفني.
- القطاع الخاص: تقديم توصيات حول الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص، مثل شركات التكنولوجيا ومزودي الخدمات الرقميّة، في حماية النشء من المحتويات الضارة.
- تعامل المجتمع: تقديم توصيات حول كيفية تعامل المجتمع، بما في ذلك الآباء والمعلمين والمجتمع المدني، مع التحديات والمخاطر الرقميّة لضمان استخدام آمن وفعال للتكنولوجيا من قبل النشء.

المحور الأول: نبذة عن إدارة المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة

تختـص إدارة المجتمـع الرقمـي والكفـاءات الرقميّـة فـي وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات بتعزيـز المعرفـة والمهـارات اللازمـة للاسـتغلال الأمثـل لتكنولوجيـا الاتصـالات الرقميّـة، وتنميـة ثقافـة الاسـتخدام الآمـن للإنترنـت لـدى جميـع فئـات المجتمـع.

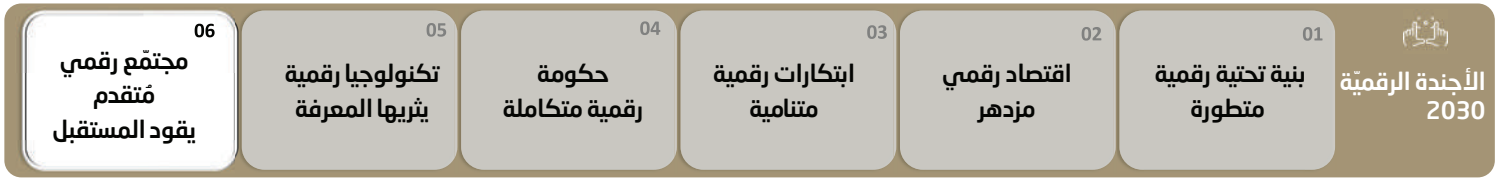

اختصاصات إدارة المجتمع الرقمي والكفاءات الرقميّة

تتمّحـور اختصاصـات الإدارة حـول ركيزتيـن مترابطتيـن: الشـمول الرقمـي والمهـارات الرقميّـة. وتشـكل هـذه الركيزتـان معًـا أهميـة بالغـة لتعزيـز مجتمّـع رائـد يقـود المسـتقبل.

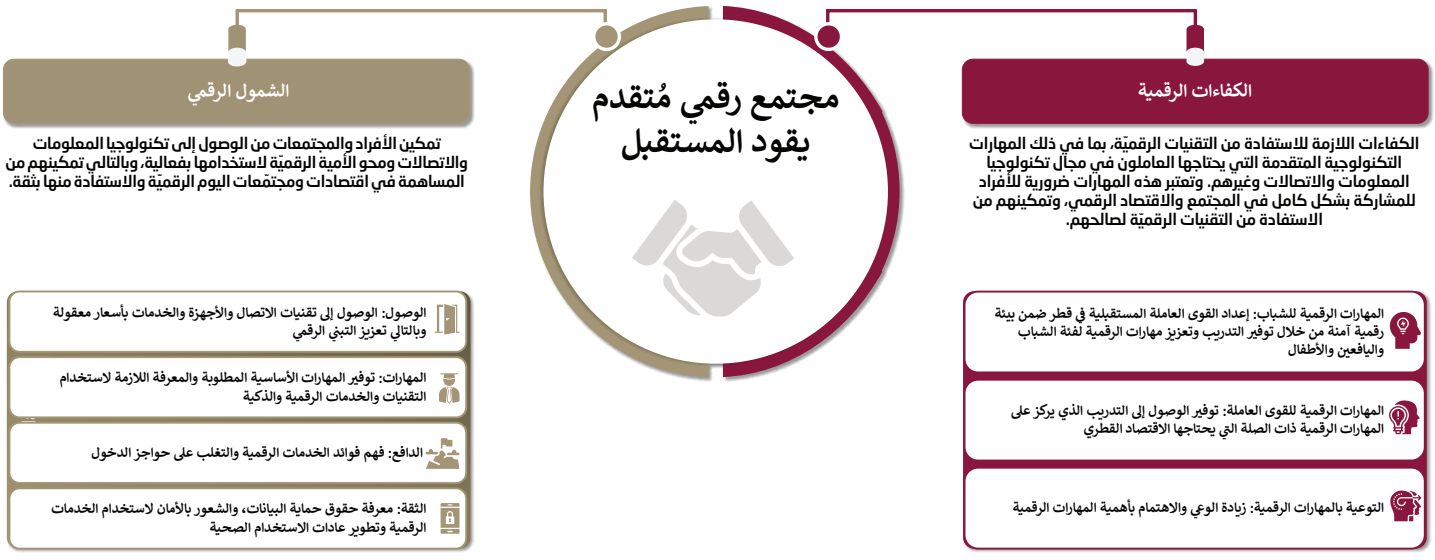

الفئات المستهدفة

الشباب واليافعين	قوة عاملة ذات مهارات عالية	كبار السن
القوى العاملة ذات المهارات المنخفضة	القوى العاملة غير المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النساء
الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة	القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المجتمعات النائية

المحور الثاني: البرامج والتدابير الرقميّة لتمكين وحماية الطفل في العالم الرقمي

تُعتبر البرامج الوطنية المصممة لحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت ضرورية لمواجهة التحديات المذكورة أدناه. حيث تلعب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا مهمًا في توعية جميع أفراد المجتمع وتمكينهم من استخدام الانترنت بشكل آمن وفعال. وبناءً عليه، تعمل الوزارة على العديد من البرامج والتدابير مستندة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي: التعليم والتوعية، تعريف أطر القياس، السياسات والارشادات.

التعليم والتوعية

منصة «سيف سبيس»

تعريف أطر القياس

مؤشر الشمول الرقمي

السياسات والارشادات

ميثاق "أخلاقي قطر"
سياسة شاملة تستهدف تعزيز سلامة الأطفال على الإنترنت

1. التعليم والتوعية

يركز مشروع السلامة الرقميّة على تعزيز ورفع الوعي بما يتعلق بالسلامة في الفضاء الرقمي من خلال منصة سيف سبيس التي أطلقت في عام 2010. تهدف المنصة لرفع نسبة التوعية المجتمعية باستخدام الإنترنت بطريقة آمنة وصحيحة، من خلال غرس ثقافة الأمن والسلامة الرقميّة لخلق بيئة رقمية أكثر أمانًا لمختلف فئات المجتمع في قطر.

الفئات المستهدفة:

مكونات البرنامج الرئيسية وأهدافه:

- رفع مستوى وعي السلامة الرقمية
- إنشاء محتوى تعليمي مشوق
- تقديم منصة شاملة عبر الإنترنت
- القيام بالمبادرات الفرعية والحملات
- توفير وسائل توعية متعددة

أنواع المحتوى على منصة سيف سبيس:

مسلسل رسوم متحركة	الفيديوهات التوعوية
إصدارات التربية الرقمية	ألعاب تعليمية
مجلات كرتونية	معلومات مصورة

وغيرها الكثير!

2. تعريف أطر القياس

تقف دولة قطر في طليعة توطين التكنولوجيا لتعزيز الرفاهية المجتمعية وبناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة. وعند القيام بأي عمل مهم على البنية التحتية الرقميّة، فمن المهم إشراك المجتمع بأكمله في الرحلة الرقميّة. لذلك، قامت الوزارة بتطوير مؤشر الشمول الرقمي الذي يوفر تقييمًا شاملًا للتقدم الذي أحرزته الدولة نحو تعزيز نظام بيئي رقمي شامل.

مؤشر الشمول الرقمي

- إطار قياس يراقب أداء قطر في مجال الشمولية الرقميّة
- تحديد الثغرات الحالية في تنمية المهارات الرقميّة لدى مختلف الشرائح السكانية.
- استخلاص التوصيات التي ستساعد في تحديث مبادرات الشمولية الرقميّة للدولة ونشر تقرير الشمولية الرقميّة الخاص بدولة قطر.
- مقارنة أداء الشمول الرقمي في دولة قطر مع دول العالم

46 معيار مهيكل عبر 7 ركائز، ممّا يضمن مزيجًا من المعايير المصممة محليًا والقابلة للمقارنة دوليًا

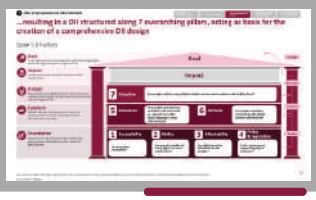

10 فئات السكان المستهدفة، والتي سيوفر لها المؤشر نتائج مخصصة، بالإضافة إلى جميع الفئات في دولة قطر

10 معيار مهيكل عبر 7 ركائز، ممّا يضمن مزيجًا من المعايير المصممة محليًا والقابلة للمقارنة دوليًا

QNDS3 QNDA 2030 UN SDGs

الخطوات القادمة:

سيتمّ نشر أول تقرير للشمول الرقمي في الربع الأخير من عام 2024

3. السياسات والارشادات

تعتبر مبادرة "أخلاقي قطر" جزء من الجهود لتفعيل "ميثاق الأخلاق في العالم الرقمي"، حيث تركز على تعزيز مفهوم الأخلاق بين طلاب المدارس وكيفية تمّثيل الأخلاق الحميدة سواء عبر الإنترنت أو في الحياة اليومية، بالإضافة إلى نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت لتجنب المواقف التي قد يواجهها الطالب في العالم الرقمي.

المحور الثالث: التوصيات المقترحة

نوجّـه دعـوة مفتوحـة للمؤسسـات الحكوميـة، والهيئـات الأكاديميـة، والمنظمـات غيـر الحكوميـة، والقطـاع الخـاص للانضمـام إلينـا فـي تحقيـق رؤيتنـا المشـتركة لمجتمّـع رقمـي آمـن.

وعليه، نقدم بعض التوصيات العامة في هذا الشأن، مثل:

دعـم الاسـتثمار فـي البحـث والتطويـر: يجـب توفيـر تمّويـل مناسـب للبحـوث والدراسـات التـي تهـدف إلـى فهـم المخاطـر الناجمـة عـن اسـتخدام التكنولوجيـا، سـواء كانـت هـذه المخاطـر تتعلـق بالخصوصيـة، الأمـن السـيبراني، الصحـة النفسـية والجسـدية، أو أي جوانـب أخـرى ذات صلـة. يمكـن أنْ تشـمل هـذه البحـوث دراسـات ميدانيـة، اسـتطلاعات رأي، وتحليـلات معمقـة للبيانـات.

تشـجيع الابتـكار فـي مجـال التكنولوجيـا الآمنـة: ينبغـي تشـجيع الابتـكار وتطويـر تقنيـات وأدوات جديدة تسـاهم فـي تعزيـز الأمـان الرقمـي. يمكـن تحقيـق ذلـك مـن خـلال دعـم الشـركات الناشـئة، تخصيـص منـح للباحثيـن والمبتكريـن، وتنظيـم مسـابقات وحاضنـات تكنولوجيـة وورشـات عمـل تركـز علـى تطويـر حلـول للأمـان الرقمي.

تعـاون مـع الجامعـات ومراكـز البحـوث: يتعيـن تعزيـز التعـاون مـع الجامعـات ومراكـز البحـوث لتطويـر برامـج أكاديميـة ومشـاريع بحثيـة تركـز علـى الأمـان الرقمـي وحمايـة المسـتخدمين. يمكـن أنْ تشـمل هـذه البرامـج شـراكات مـع شـركات تكنولوجيـا عالميـة لتبـادل المعرفـة والخبـرات.

إنشـاء منصـات ومعامـل ابتـكار: ينبغـي إنشـاء منصـات ومعامـل ابتـكار مخصصـة لتطويـر واختبـار حلـول تكنولوجيـة جديـدة. هـذه المنصـات يمكـن أنْ تعمـل كبيئـات تجريبيـة حيـث يمكـن للباحثيـن والمطوريـن اختبـار تقنياتهـم فـي ظـروف آمنـة ومراقبـة.

وزارة الاتصـــــالات وتكنولوجيـــــا المعلومـــــات
Ministry of Communications and Information Technology
State of Qatar • دولـــة قطـــر

ورقة عمل
السيد / محمد الحمود

مساعد مسؤول إدارة البرامج - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان.

حول "العنف ضدّ الأطفال في البيئة الرقميّة"

تقدم هذه الورقة نظرة شاملة عن العنف ضدّ الأطفال في البيئة الرقميّة استنادًا إلى:

1. إحاطة عن دور المفوضية السامية لحقوق الانسان في حماية البيئة الرقميّة
2. التقرير السنوي لعام 2023 للسيدة نجاة معلا مجيد الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضدّ الأطفال،
3. تقرير المقرر الخاص للحق في الخصوصية لعام 2021 - (A/HRC/46/37)
4. التعليق العام رقم (25) للجنة حقوق الطفل.

حماية الأطفال في الفضاء الرقمي: نهج شامل

مقدمة

تقدم هذه الورقة إحاطة شاملة على العنف ضدّ الأطفال في البيئة الرقميّة وتأثيره على حياتهم الواقعية. تبرز الورقة الحاجة إلى حلول شاملة للتحديات التي يفرضها العنف الإلكتروني عبر الإنترنت ضدّ الاطفال، كما تؤكد على الدور الحاسم للأطفال في إحداث تغيير إيجابي من خلال إشراكهم في عمليات صنع القرار بما يحقق مصلحة الأطفال الفضلى. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الورقة على مسؤولية الدول في مواجهة المخاطر التي تفرضها البيئة الرقميّة على الأطفال بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الاخرين كما ورد في التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم (25) 2021 بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقميّة. تقدّم الورقة عدة توصيات لمكافحة خطر العنف الإلكتروني ضدّ الأطفال.

إحاطة عن جهود المفوضية السامية لحقوق الانسان في مجال البيئة الرقميّة

فيما ينتقل العالم بشكل متزايد إلى الفضاء الرقمي، يصبح من الضروري أكثر فأكثر احترام الحقوق على

الإنترنت وفي الحياة الواقعية. فمفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان تنظّم استشارات للخبراء وتنشر التقارير بهدف استكشاف الاتجاهات والتحديات الحالية التي تجلبها البيئة الرقميّة إلى الحق في الخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى. وغالبًا ما توصي المفوضية في تقاريرها بمزيد من الرقابة والشفافية والمساءلة، وتؤكد أهمية إذكاء الوعي العام ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما ضمان مشاركة الأكثر تأثرًا بالتحول الرقمي.

تولي المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الدول الأعضاء، وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، هيئات المعاهدات، الإجراءات الخاصة، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، اهتمامًا كبيرًا بموضوع البيئة الرقميّة نظرًا لتأثيرها الواسع على الأفراد. في هذا السياق، طلب مجلس حقوق الإنسان بقرار رقم (A/HRC/57/28) من المفوضة السامية إجراء دراسة تفصيلية بالتشاور مع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين، لدراسة الحلول الممكنة لتعزيز التعليم والتمكين الرقمي للشباب وضمان حمايتهم من التهديدات عبر الإنترنت، وتقديم هذه الدراسة للمجلس للنظر فيها قبل دورته السابعة والخمسين في (سبتمبر - أكتوبر) 2024.

في تصريح له في شهر شباط 2024 أكّد المفوض السامي لحقوق الانسان السيد فولكر تورك على ترسيخ حقوق الإنسان في صميم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في غياب صورة واضحة لكيفية ضمان السلامة. إضافة الى ذلك في تصريح لها امام مجلس حقوق الانسان عام 2022 أكدت السيدة ندى الناشف نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن العديد من الدول ما زالت تفتقر إلى الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة في مجال البيئة الرقميّة. وأكدت على مسؤولية الحكومات في حماية الافراد من سوء استخدام التقنيات الرقميّة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم مكاتب المفوضية القُطرية بتنظيم ندوات وتدريبات تهدف إلى تمكين الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين من حماية أنفسهم ومواجهة التحديات في البيئة الرقميّة. بالإضافة إلى ذلك، نشرت المفوضية دليلًا متخصصًا في الحماية الرقميّة على موقعها الرسمي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، متاحًا للجميع كأداة لتصفح الإنترنت بشكل أكثر أمانًا.

العنف ضدّ الأطفال في البيئة الرقميّة - الأطفال أكثر عرضة للخطر في الفضاء الرقمي

يقول جوزيف كاناتاشي المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الخصوصية في تقريره الذكاء الاصطناعي والخصوصية، وخصوصية الأطفال لمجلس حقوق الانسان في الدورة السادسة والاربعون عام 2021: أنّ "الأطفال اليوم هم أول جيل يولد في العصر الرقمي، بينما آباؤهم هم أوّل من يقوم بتربية "الأطفال الرقميين". ويقول بأنّ "التهديدات لخصوصية الأطفال، سواء في الفضاء الرقمي أو خارجه، تتزايد بمعدلات مقلقة". مضيفًا أنّه يجب على الاهل أنْ يلعبوا دورًا في حماية حق أطفالهم في الخصوصية، ولكن ليس الأمر متروكًا لهم وحدهم: يجب على الدول أن تحمي حقوق الأطفال من خلال وضع ممّارسات وقوانين مناسبة بما يحقق مصلحة الأطفال الفضلى، وكذلك ضمان توفر المعلومات للأطفال أنفسهم حول كيفية ممّارسة حقوقهم."

يوضح تقرير كاناتاتشي أن استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي يتضاعف بين سن التاسعة واثنتي عشرة سنة، حيث يمتلك حوالي 40% منهم عدة حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي في المرحلة المتوسطة، يتضاعف عدد جهات الاتصال عبر الإنترنت للمراهقين خلال المرحلة الثانوية.

تشير التقديرات إلى أنّ واحدًا من كل ثلاثة مستخدمين للإنترنت في العالم يقل عمره عن (18) عامًا. وعلى الرغم من أن الإنترنت يوفر فرصًا لتعزيز حقوق الأطفال، إلّا أنّه يعرضهم أيضًا لانتهاكات ومخاطر تمّتد غالبًا إلى ما بعد البيئة الرقميّة وتؤثر على حياتهم اليومية. يمكن أنْ تحد من إمكانية تطوير الذات للأطفال في مرحلة الطفولة والمراهقة وربما حتى في مرحلة البلوغ. في أسوأ حالاتها، يمكن أنْ تضر بشكل كبير بصحتهم العقلية والعاطفية والجسدية.

حسب تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضدّ الأطفال، تشمل المخاطر الرئيسية للعنف الرقمي:

- التنمر السيبراني والمضايقات
- الاستغلال الجنسي
- التعرض لمحتوى عنيف وجنسي
- التشجيع على الانتحار وإيذاء النفس
- خطاب الكراهية وكراهية الأجانب
- التجنيد والاتجار لأغراض متطرفة أو عنيفة
- الاستغلال الاقتصادي
- تسويق منتجات ضارة أو غير ملائمة للأطفال
- انتحال الهوية

يمكن أنْ تتسبب هذه المخاطر في أضرار جسيمة في الحياة الواقعية، خاصة عندما يتمّ الكشف عن هوية الأطفال ومكان سكنهم عبر المعلومات التي يشاركونها على صفحات الإنترنت.

حسب تقرير الممثلة الخاصة، تحديد هذه المخاطر أمر بالغ الأهمية، ولكن التحدي الأكبر هو النقص العالمي في البيانات الشاملة حول العنف الإلكتروني ضدّ الأطفال. تشير الدراسات الدولية إلى أن 15% من الأطفال أفادوا بأنهم كانوا ضحايا للتنمر السيبراني. وتكون الفتيات أكثر عرضة للتنمر السيبراني بسبب مظهرهن ووزنهن وحياتهن الجنسية، ممّا يؤدي إلى تعرضهن للتحرش والمس بسمعتهن. يمكن أنْ تؤدي هذه التجارب إلى إيذاء النفس، وتعاطي المخدرات، والتعرض لمحتوى خاص بالانتحار، بالإضافة إلى مشاكل نفسية طويلة الأمد.

الطفل كجزء من الحل:

يجب على صانعي السياسات الاستمّاع إلى الأطفال وإشراكهم من خلال احترام آرائهم، وخلق بيئة رقمية آمنة لمكافحة العنف الإلكتروني. يتيح هذا النهج للأطفال التعبير عن مخاوفهم بشأن القضايا التي تهمهم.

كيفية تمكين الأطفال:

- **التعليم حول الحقوق:** يجب تمكين الأطفال لمعرفة حقوقهم في المجال الرقمي، ممّا يمكنهم من التعرّف على الانتهاكات والإبلاغ عنها مبكرًا، ومنعهم من الوقوع ضحية للمعتدين. يعمل مركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق على نشر التوعية والتربية على حقوق الانسان والطفل من خلال ملف التربية على حقوق الانسان.
- **بناء المهارات:** يجب تعليم الأطفال المهارات التي يحتاجونها للتنقل بأمان على الإنترنت، بما في ذلك توفير أدوات صديقة للأطفال وغير معقدة. بدون هذه المهارات، يمكن أنْ ينتقل العنف الإلكتروني بسهولة إلى الحياة الواقعية.
- **الدعم المتبادل:** إشراك الأطفال في الحل يساعدهم على دعم بعضهم البعض في البيئة الرقميّة، ومشاركة المحتوى الذي يساعد أقرانهم على حماية أنفسهم.
- **حملات بناء القدرات:** يجب إشراك الأطفال في الحملات لزيادة الوعي بالتكنولوجيا الرقميّة، خاصة الأطفال في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها.
- **المشاركة في الخطوط الساخنة:** تشجيع الأطفال على المشاركة في إدارة الخطوط الساخنة لتلقي شكاوى الضحايا يمكن أنْ يوفر نهجًا داعمًا يعتمّد على الأقران لحل المشكلات.

التحديات التي يواجهها الأطفال

يواجه الأطفال العديد من العقبات في الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالبيئة الرقميّة:

- نقص التشريعات التي تفرض عقوبات على انتهاك حقوق الأطفال في المجال الرقمي.
- صعوبة جمع الأدلة لتحديد هوية الجناة الذين يختبئون خلف تطبيقات محصنة رقميًا.
- عدم كفاية معرفة الأطفال وأوصيائهم بحقوقهم وكيفية تحديد الانتهاكات.
- الخوف من الانتقام، أو الاستبعاد الاجتماعي، أو التعرض للعار إذا كشفوا عن أنشطة حساسة أو خاصة على الإنترنت.

عوائق الوصول إلى العدالة:

- وجود عقبات تحول دون صدور أحكام إدانة بعد تقديم البلاغات أو تأخير في إصدار الأحكام.
- قد تخضع القضايا للتحقيق ولكن لا تُعرض على المحاكم.
- قد يواجه الأهل صعوبة في التعامل مع اللغة التقنية المطلوبة لمعالجة مثل هذه القضايا في المحكمة.
- قد لا توفر المحاكم للضحايا الشهود الفرصة للإدلاء بشهاداتهم بلغتهم الأم.
- نقص الدعم الشامل للضحايا، خاصةً في المناطق النائية التي تفتقر إلى المراكز التي تديرها الدولة أو المنظمات المتخصصة في هذا المجال.

التّطلع إلى المستقبل:

تركـز الممثلـة الخاصـة علـى أهميـة إنهـاء جميـع أشـكال العنـف ضـدّ الأطفـال، وهـو هـدف سياسـي رئيسـي فـي العديـد مـن الـدول. ويُعـدّ تزايـد الطلـب علـى مواجهـة العنـف الإلكترونـي ضـدّ الأطفـال أمـرًا بالـغ الأهمية، خاصـةً مـع تزايـد عـدد الأطفـال المتصليـن بالإنترنـت فـي أعمـار أصغـر وأصغـر، ممّـا يوسـع مـن نطـاق المخاطـر. هنـاك العديـد مـن الإرشـادات لمواجهـة العنـف الإلكترونـي ضـدّ الأطفـال. ومـع ذلـك، فـإن الافتقـار إلـى الجهـود المنسـقة والفعالـة بيـن الـدول والمجتمـع المدنـي والقطـاع الصناعـي والأكاديمـي وغيرهـا مـن القطاعـات لحمايـة الأطفـال مـن هـذه المخاطـر يشـكل فجـوة كبيـرة.

مجموعة واسعة من الإجراءات، لكنها غير كافية:

هنـاك مجموعـة واسـعة مـن الأدوات الدوليـة والإقليميـة التـي يُستشـهد بهـا ويُسـتند إليهـا فـي العمـل علـى مكافحـة العنـف ضـدّ الأطفـال علـى الإنترنـت. فقـد وضعـت لجنـة حقـوق الطفـل، فـي تعليقهـا العـام بشـأن حقـوق الطفـل فيمـا يتعلـق بالبيئـة الرقميّـة، إطـارًا يمكـن للـدول الأطـراف فـي الإتفاقيـة مـن خلالـه معالجـة حمايـة حقـوق الطفـل علـى الإنترنـت، بمـا فـي ذلـك منـع التعـرض لأيّ شـكل مـن أشـكال العنـف. بالإضافـة الى:

- **قرار مجلس حقوق الانسان (A/HRC/57/28):**

فـي قـرار اعتمّـده مجلـس حقـوق الانسـان فـي 6 تشـرين الأول 2022 يطلـب إلـى المفوضـة السـامية، بالتشـاور مـع الـدول وأصحـاب المصلحـة المعنييـن، بمـا فـي ذلـك وكالات الأمـم المتحـدة ذات الصلـة، وهيئـات المعاهـدات، والإجـراءات الخاصـة لمجلـس حقـوق الإنسـان، والمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، والمجتمع المدنـي، وممثلـي منظمـات الشـباب، إجـراء بحـث تفصيلـي دراسـة الحلـول الكفيلـة بتعزيـز التعليـم الرقمـي للشـباب وضمـان حمايتهـم مـن التهديـدات عبـر الإنترنـت، وتقديـم الدراسـة إلـى المجلـس للنظـر فيهـا قبـل دورتـه السـابعة والخمسـين؛
عمـلًا بقـرار مجلـس حقـوق الإنسـان (51/17)، ستُعرض دراسـة المفوضـة السـامية بشـأن "الحلـول اللازمـة لتعزيز التعليـم الرقمـي للشـباب وضمـان حمايتهـم مـن التهديـدات عبـر الإنترنـت" (A/HRC/57/28) في الدورة السـابعة والخمسـين للجنـة حقـوق الإنسـان. مجلـس حقـوق الإنسـان (سـبتمبر - أكتوبـر) 2024.
تسـلط الدراسـة الضـوء علـى العوائـق النظاميـة والهيكليـة التـي يواجههـا الشـباب فـي التعليـم الرقمـي وفـي إعمـال حقـوق الإنسـان الخاصـة بهـم عبـر الإنترنـت بطريقـة آمنـة وشـاملة وتمكينيـة، وتقـدم توصيات إلـى الدول لاعتمـاد نهـج يركـز علـى الشـباب وقائـم علـى حقـوق الإنسـان فيمـا يتعلـق بحقـوق الشـباب علـى الإنترنـت وتنفيذهـا بالشـراكة مـع الشـباب.
بعض النقاط الرئيسية التي تناولها التقرير هي:

- الفجوة الرقميّة
- نقص المعرفة الرقميّة بين الشباب والمعلمين وأولياء الأمور وقادة المجتمع

- قضايا الحماية عبر الإنترنت، بما في ذلك العنف والتحرش والتهديدات والتسلط عبر الإنترنت.
- تعزيز حقوق الشباب عبر الإنترنت بطريقة آمنة وتمكينية وشاملة من خلال التعليم الرقمي.

- **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية:**

أقرّت لجنة الأمم المتحدة المختصة بالتفاوض على إتفاقية لمكافحة الجريمة السيبرانية نصّت الإتفاقية الجديدة، تمهيداً لتقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمّاده، في خطوة تاريخية تأتي في ظلّ التطورات غير المسبوقة التي يشهدها العالم في تكنولوجيا المعلومات، وتزايد استخدام هذه الأدوات للأغراض الإجرامية والإرهابية.
ونجحت اللجنة - والتي ضمت ممثلي كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة - في التوصل إلى اتفاق بعد ثلاثة أعوام من المفاوضات المكثفة، وبدعم تقني وتنظيمي من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

التوصيات:

- كفالة أنْ يعالج القانون الجنائي جميع أشكال العنف على الإنترنت والجرائم التي ترتكب ضدّ الأطفال بشكل مناسب.
- سد الثغرات القانونية المتعلقة بحظر المحتوى الذي يتضمن استغلال الأطفال جنسيًا، وحظر البث المباشر لحالات الإيذاء، والابتزاز الجنسي، والاستدراج عبر منصات التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية.
- حظر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستغلال الأطفال من قبل مجموعات متطرفة أو عنيفة أو في سياق الاتجار بالأطفال.
- يجب على الدول أن تحظر بموجب القانون تحديد ملامح الأطفال أو استهدافهم لأغراض تجارية استنادًا إلى سجل رقمي يحدد ملامحهم الحقيقية أو المستخلصة.
- معالجة العنف بين الأقران وفقًا لمبادئ حقوق الطفل. هناك أشكال من العنف بين الأقران على الإنترنت، مثل معظم حالات التنمر السيبراني، التي رغم أنها مؤذية، يجب عدم تجريمها بل معالجتها بوسائل أخرى.
- في الحالات التي ترتكب فيها الجرائم على الإنترنت ضدّ الأطفال من قبل أطفال آخرين، يجب على الدول بذل كل جهد لتطوير واستخدام بدائل للعدالة الجنائية.
- لضمان اتخاذ القطاع الصناعي إجراءات وقائية، يجب على الدول اتخاذ تدابير لضمان امتثال مؤسسات الأعمال التجارية لالتزاماتها بمنع استخدام شبكاتها أو خدماتها على الإنترنت بطرق تسبب أو تساهم في انتهاكات لحقوق الطفل.
- يجب على الدول إلزام قطاع الأعمال التجارية بالتحقق من احترام حقوق الطفل وتنفيذ الأطر التنظيمية والمدونات القطاعية وشروط الخدمات التي تتوافق مع أعلى معايير الأخلاق واحترام الخصوصية والسلامة فيما يتعلق بتصميم منتجاتها وخدماتها وتطويرها وتشغيلها وتوزيعها وتسويقها.

- فـرض الدولـة لمعاييـر ولوائـح سـلامة خاصـة بعالـم الإنترنـت تشـبه تلـك التـي فرضتهـا علـى العالـم المـادي خـارج الإنترنـت.
- يجـب علـى الدولـة إلـزام المنصـات علـى الإنترنـت بإجـراء تقييمـات مخاطـر دوريـة تركـز علـى أي آثـار ضـارة لخدماتهـا علـى حقـوق الطفـل.
- يجـب علـى الدولـة أن تكفـل التحقيـق فـي الجرائـم الإلكترونيـة ضـدّ الأطفـال وتوفـر سـبل الانتصـاف والدعـم الشـامل للأطفـال الضحايـا والناجيـن.
- يجـب علـى الـدول تقديـم التدريـب المتخصـص لموظفـي إنفـاذ القانـون، وأعضـاء النيابـة العامـة، والقضـاة حـول الانتهـاكات المرتبطـة بالبيئـة الرقميّـة بوسـائل منهـا التعـاون الدولـي.
- مـن المهـم للغايـة أن يتمّكـن الأطفـال وأوصياؤهـم مـن الوصـول الفعـال إلـى آليـات شـكوى صديقـة للطفـل تتعلـق بالعنـف الإلكترونـي، مـن خـلال كل مـن المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان وسـلطات وطنيـة أخـرى.

يسـعى هـذا النهـج الشـامل إلـى ضمـان حمايـة الأطفـال مـن العنـف فـي الفضـاء الرقمـي مـع تمكينهـم ليصبحـوا مشـاركين نشـطين فـي خلـق بيئـة آمنـة علـى الإنترنـت. مـن خـلال معالجـة الجوانـب القانونيـة والتعليميـة والاجتماعيـة للعنـف الإلكترونـي، يمكـن للـدول الوفـاء بالتزاماتهـا لحمايـة حقـوق الأطفـال فـي عالـم رقمـي متزايـد.

ورقة عمل
السيد / جوردي مارتن دومينغو

مسـؤول منـع الجرائـم الإلكترونيـة فـي مكتـب الأمـم المتحـدة المعنـي بالمخـدرات والجريمـة

حول "أفضل الممارسات الدولية بشأن المبادرات التي تركز على حقوق الطفل والإنسان لمنع الجرائم الإلكترونية وحماية الأطفال عبر الإنترنت"

يرجى المسح للمشاهدة

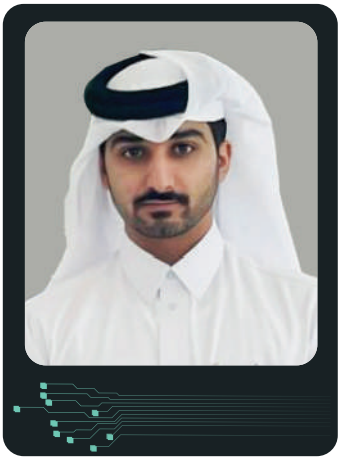

ورقة عمل
السيد / محمد عبدالله آل خليفة
سكرتير ثالث - إدارة حقوق الإنسان
وزارة الخارجية

المقدمة

نحن جميعًا ندرك الدور المهم الذي تلعبه الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، في دعم وتعزيز حماية حقوق أعضائها. كما أن الأسرة باعتبارها البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية الأطفال. وعلى هذا الأساس، أكّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من صكوك حقوق الإنسان، على الدور المركزي والحيوي للأسرة ودعت إلى حمايتها من قبل المجتمع والدولة. كما انه لا يمكن التشكيك في دور الأسرة في دعم تمّتع الأطفال بالفوائد الرقميّة وحمايتهم من أضرارها.

أصبحت البيئة الرقميّة حقيقة من حقائق حياتنا اليوم، فأصبح لدينا جيل من الأطفال الذين يمكنهم التنقل بسهولة في العالم الرقمي قبل أن يتمّكنوا حتى من التحدث أو المشي بشكل صحيح. كما يعتمّد الأطفال الآن على الأدوات والخدمات الرقميّة للمشاركة والتعلم والترفيه والاتصال بالعالم من حولهم. من ناحية أخرى، يزيد الإنترنت من تعرض الأطفال للمخاطر والأضرار سواء على الإنترنت أو خارجه، والتي يمكن أنْ تؤثر على حياتهم في الأمد القريب والبعيد. كما لا يمكننا أن نزعم أن البيئة الرقميّة مفيدة بحتة أو ضارة تمّامًا.

لإيجاد التوازن الضروري بين المزايا والعيوب، نحتاج إلى تبني نهج متعدد الأبعاد يضع المصلحة الفضلى للطفل في قمة الأولويات من حيث السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن الحكومات وشركات التكنولوجيا والأسر كلها لديها أدوار فعّالة يجب أن تلعبها من أجل ضمان بيئة رقمية آمنة وممكنة للأطفال.

الحدث الجانبي

وفي هذا السياق:

نظم الوفد الدائم لدولة قطر في جنيف ومجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي للأسرة، حدث جانبي حول " الأسرة وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقميّة "، وذلك على هامش الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، بجنيف. مارس 2023.

وتمّ طرح عدد من المواضيع ذات الأهمية:

فقد أصبحت البيئة الرقميّة جزء لا يتجزأ من حياة كل شخص بما فيهم الأطفال. ووفقًا لتقرير اليونيسف 2017 "الأطفال في العالم الرقمي، فإنّ الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن (18) عامًا يمثلون واحدًا من كل ثلاثة مستخدمين للإنترنت حول العالم. وللتقنيات الرقميّة آثار إيجابية على الأطفال في عدد من المجالات، فهي تسمح للأطفال بالوصول إلى المعلومات اللازمة لتنمية مهاراتهم، وتوفر لهم فرصًا هائلة للتعلم والتعليم، خاصة في أوقات الأزمات وفي البيئات الإنسانية المختلفة.

وفي خلال المراحل المبكرة لجائحة (COVID-19)، تعطل التعليم في أكثر من (150) دولة حول العالم وأثر على تحصيل (1,6) مليار طالب (وفقا لإحصائيات البنك الدولي). في العديد من البلدان، تمّ إغلاق المدارس وتمّ اعتماد طرائق للتعلم عن بعد من خلال استخدام التكنولوجيا كاستجابة للطوارئ وذلك للحفاظ على استمّرارية العملية التعليمية. ومع ذلك، في بعض البلدان، أدّى الافتقار إلى الوصول المتكافئ إلى التكنولوجيا الرقميّة، بما في ذلك عدم الحصول على الأجهزة والاتصال بالإنترنت إلى وضع الأطفال والشباب في موقف غير متكافئ مع وصفائهم.

على الرغم من هذه الفوائد الكبيرة، فإنّ التقنيات الرقميّة يمكن أنْ تشكل مخاطر جسيمة ويمكن أنْ تجعل الأطفال أيضا أكثر عرضة للأذى عبر الإنترنت وخارجه.
وفي حين أن التقنيات الرقميّة يمكن أنْ توفر آفاقًا اقتصادية من خلال تزويد الشباب بفرص التدريب والخدمات الوظيفية، فإنّ الاستغلال التجاري للأطفال عبر الإنترنت له عواقب طويلة الأمد على رفاهيتهم.

من ناحية أخرى، فإن التأثير المحتمّل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صحة الأطفال ورفاههم النفسي هو أيضا مصدر قلق كبير. قد تختلف هذه الأضرار من الاعتماد الكلي على البيئة الرقميّة إلى التأثير المحتمّل للتكنولوجيا الرقميّة على نمو ادمغة الأطفال وتطور ادراكهم.
وللأسر أدوار خاصة ومهمة تضطلع بها فيما يتعلق بتمكين الأطفال ودعمهم للتمّتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم عبر الإنترنت وخارجه. في البيئة الرقميّة، يمكن للوالدين لعب دور حيوي في مساعدة الأطفال على التعلم والتطور بغرض تحقيق أقصى إمكاناتهم. وبالمثل، تساعد أدوات الرقابة العائلية والأبوية في حماية الأطفال من المحتويات غير المناسبة على الانترنت.

ومع ذلك، من أجل الاضطلاع بهذا الدور بكفاءة، تحتاج الأسر إلى دعم من الدولة والمجتمع عن طريق تعزيز قدراتها ومواردها، وسدّ الفجوة الرقميّة بين الاسر، لاسيما في حالات الطوارئ التي تقتضي الحصول على المعلومات وتوفير التعليم عن طريق الوسائط الإلكترونية.

أيضًا تحتاج الاسر الى تدخل لبناء وتطوير فهمها التكنولوجي واكتسابها المهارات اللازمة لمساعدة الأطفال فيما يتعلق بالبيئة الرقميّة.

فيما يتعلق بواجب الدولة حيال توفير البيئة الرقميّة الآمنة للأطفال، يجب أن تضمن الدول في جميع الإجراءات المتعلقة بتوفير البيئة الرقميّة وتنظيمها وتصميمها وإدارتها واستخدامها، أن تكون المصالح الفضلى لكل طفل الاعتبار الأساسي.

مشروع القرار:

كما أودّ الإشارة الى أنّه تمّ طرح مشـروع القرار تحت عنوان: "سلامة الطفل في البيئة الرقميّة" خلال الدورة السادسـة والخمسيـن لمجلس حقوق الإنسان يوليـو 2024، وكانت الدول العربية راعية في هذا المشروع.

وشدّد مشروع القرار على أهمية حماية حقوق الأطفـال في البيئة الرقميّة ويعيد التأكيد على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في هذا الخصوص، ولا سيما إتفاقية حقوق الطفل، ويسلط الضوء على الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الطفل، كما يشدّد أيضًا على التأثير الكبير للبيئة الرقميّة على صحة الأطفال ونمائهم، ويدعو الدول لأنْ تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ إتفاقية حقوق الطفل تنفيذًا كاملًا، بما في ذلك ما يتعلق بالبيئة الرقميّة.

اتفاقيات:

ومن الجانب الاخر، أودّ التنويه بأنّه حصل اتفاق بين حكومة دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بشأن إنشاء وتمّويل مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية في الدوحة وتمّت المصادقة عليه في العام 2020.

والهدف من هذه الاتفاق هو إقامة مركز إقليمي في دولة قطر للتدريب وبناء القدرات يُعنى بالجريمة السيبرانية، ويعتبر هذا المركز جزءًا من البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ونصّ الاتفاق على:

1. دعم برامج التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية.
2. تبادل الخبرات والمعلومات بشأن الجريمة السيبرانية ومتغيراتها على المستويات الوطنية والدولية من أجل تعزيز فعالية برامج التدريب وبناء القدرات.
3. تطوير الأدوات الفنية بصورة مستمّرة.

وبناء على ذلك قامت دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتوقيع في عام 2023 على الاتفاق التكميلي لإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية في الدوحة.

وسيتيح توقيع هذا الاتفاق إطلاق أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية في الدوحة. ويغطي نشاط المركز منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما يغطي بناء القدرات على المستوى العالمي إذا دعت الحاجة لذلك. حيث يوفر المركز التدريب وبناء القدرات للمختصين في دول الإقليم وفي الدول النامية بشكل عام في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بضمن ذلك وضع وتخطيط السياسات والتشريعات لمكافحة الجرائم السيبرانية وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن متغيرات الجريمة السيبرانية على المستويات الوطنية والدولية.

كما يأتي إطلاق عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية في الدوحة كإنجاز مضاف الى عمل العديد من المنظمات الدولية التي فتحت مراكز لها في بيت الأمم المتحدة في الدوحة وبما يعزز الدور المتصاعد لدولة قطر في دعم الدبلوماسية متعددة الأطراف والنهوض بركائز الأمم المتحدة الثلاث وهي التنمية المستدامة والسلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان.

وفي الأطر القانونية:

وفي الأطر القانونية تُعدّ حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل، عنصرًا محوريًا في الإطار العام لدولة قطر وبناءً على ذلك فأنّه لا يوجد أيّ عوائق تحول دون وصول الأطفال إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة وتعمل الدولة على تحقيق العدالة الجنائية المتخصصة للأطفال وتيسير وصولهم إلى كافة المؤسسات التي تضمن تحقيق العدالة والانتصاف لهم.

كما كفلت القوانين القطرية حق الأطفال في الوصول إلى العدالة والانتصاف الفعال، حيث نصت المادة (22) من الدستور لدولة قطر على أنه: ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة وقد شملت نصوص قانون الأحداث رقم (1) لسنة 1994 ما يضمن حمايتهم من سبل الانحراف وتيسير وصولهم للعدالة والانتصاف الفعال لحقوقهم.

وفي حال تلقي الشكوى المتعلقة بالطفل تتمّ الإجراءات وفق ما نصت عليه مواد قانون الإجراءات الجنائية رقم (23) لسنة 2004، والتي تصون بشكل تام حق الطفل في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة.

وعليه فإن المشرع القطري لم يضع أيّ قيود على حق الطفل في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة، بل أنه شملها برعاية أوسع، حيث نصت المادة (5) من قانون الإجراءات الجنائية على حق الولي في تقديم الشكوى، وكذلك الوصي والقيم، والممثل القانوني أو من يفوضه، كما نصت المادة (6) من ذات القانون على أن تقوم النيابة العامة مقام المجني عليه إذا تعارضت مصلحته مع مصلحة من يمثله، وهو الأمر الذي يوسع نطاق حماية حق الطفل في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة إلى أقصى مستوياته.

الأسرة وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقميّة

نظم الوفد الدائم لدولة قطر في جنيف ومجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي للأسرة، حدث جانبي حول الأسرة وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقميّة على هامش الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، بجنيف. 20 مارس 2023.

فإن الحدث الجانبي ناقش الموضوعات التالية:

1. الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمّع أهمية حماية الأسرة من قبل الدولة والمجتمع.
2. كيف يمكن للتكنولوجيات الرقميّة أن توفر فرصًا لإعمال حقوق الأطفال، وما هي المخاطر التي يمكن أنْ تشكلها.
3. ما هي الأدوار التي يمكن أنْ تلعبها الأسرة في تعزيز حقوق الطفل في البيئة الرقميّة.
4. كيف يمكن للأسر حماية أطفالها من المحتوى الضار وغير المناسب.
5. مسؤوليات الدول في توفير بيئة رقمية آمنة وتمكينه للأطفال.

الأهداف:

1. تحديد التزامات الدول بموجب اتفاقيات حقوق الانسان لحماية الاسرة باعتبارها الوحدة الاساسية في المجتمع.
2. استعراض الجوانب الإيجابية المتعلقة باستخدام الأطفال للتكنولوجيا الرقميّة.
3. تحديد أهم المخاطر التي يمكن أنْ يتعرض لها الاطفال من خلال الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا الرقميّة.
4. التأكيد على دور الأسرة في تعزيز استفادة الأطفال من البيئة الرقميّة وحمايتهم من المخاطر المحتمّلة.
5. التأكيد على أهمية دور الدولة في توفير بيئة رقمية آمنة ومواتية للأطفال.

سلامة الطفل في البيئة الرقميّة

- مشروع القرار تحت عنوان: (سلامة الطفل في البيئة الرقميّة) خلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف بشهر يوليو 2024، وكانت الدول العربية راعية في هذا المشروع.

شدد المشروع على:

- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في هذا الخصوص
- إتفاقية حقوق الطفل
- الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الطفل

اتفاق دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية في الدوحة

اتفق الطرفان في مجالات تعاون مشترك بينهما على:

1. دعم برامج التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية.
2. تبادل الخبرات والمعلومات بشأن الجريمة السيبرانية ومتغيراتها على المستويات الوطنية والدولية من أجل تعزيز فعالية برامج التدريب وبناء القدرات.
3. تطوير الأدوات الفنية بصورة مستمّرة.

الأطر القانونية في حماية الاطفال

- المادة (22) من الدستور لدولة قطر على أنّه: ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شرّ الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة.
- قانون الأحداث رقم (1) لسنة 1994 ما يضمن حمايتهم من سبل الانحراف وتيسير وصولهم للعدالة والانتصاف الفعال لحقوقهم.
- قانون الإجراءات الجنائية رقم (23) لسنة 2004، والتي تصون بشكل تام حقّ الطفل في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة.
- المادة (5) من قانون الإجراءات الجنائية على حقّ الوليّ في تقديم الشكوى، وكذلك الوصي والقيم، والممثل القانوني أو من يفوضه.
- المادة (6) من قانون الإجراءات الجنائية على أنْ تقوم النيابة العامة مقام المجني عليه إذا تعارضت مصلحته مع مصلحة من يمثله.

الجلسة الثانية

الجلسة الثانية:

الاستراتيجيات والتدابير الوطنية بشأن حماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي.

ورقة عمل
الدكتورة / هند علي حمد المريخي

باحث مشارك أول في معهد قطر لبحوث الحوسبة جامعة حمد بن خليفة

حول "استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي ودورها في التمكين الرقمي للأطفال"

مقدمة

يُحدِثُ الذكاء الاصطناعي (AI) تحولًا سريعًا في الصناعات ويقود الابتكارات المستقبلية في عدة مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والتجارة والإدارة العامة. كما يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا رئيسيًا في استراتيجيات التنمية الوطنية، حيث تستخدم العديد من الدول الذكاء الاصطناعي لدفع الابتكار، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة. وقد جعلت دولة قطر، على وجه الخصوص، من الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من أهدافها الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030 [1].

وفي عام 2019، شكّلت استراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي خطوة كبيرة في جهود الدولة لتعزيز النمو من خلال الذكاء الاصطناعي. ومع تقدم التكنولوجيا الرقميّة، يستمّر تأثير الذكاء الاصطناعي في التوسع، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على الأطفال. فالأطفال، الذين يُعتبرون "سكان العصر الرقمي"، يمكنهم الاستفادة بشكل كبير من الذكاء الاصطناعي في التعليم، حيث يمكن تخصيص التعلّم ليلبي إحتياجاتهم الفردية[2].

وعلى الرغم من فوائد الذكاء الاصطناعي، فإنه لا يخلو من المخاطر. بالأخص عندما لا تكون هناك رقابة كافية على الجودة، حيث يمكن أنْ يُعرّض الأطفال لمحتوى غير لائق ومعلومات مضللة، وقد يتيح ممّارسات تنتهك سياسات الخصوصية وقوانين حماية القاصرين. لذا فمن الضروري توقع وإدارة مخاطر تبنّي الذكاء

1. MCIT, "Qatar's National AI Strategy | Ministry of Communications and Information Technology." Accessed: Sep. 01, 2024. [Online]. Available: https://www.mcit.gov.qa/en/about-us/qatar%E2%80%99s-national-ai-strategy
2. UNICEF, "Generative AI: Risks and Opportunities for Children," Innocenti Global Office of Research and Foresight. Accessed: Sep. 01, 2024. [Online]. Available: https://www.unicef.org/innocenti/generative-ai-risks-and-opportunities-children

الاصطناعي، لا سيما في المجالات التي يمكن أنْ يؤدي فيها استخدام هذه التكنولوجيا إلى زيادة تعرض الأطفال للمخاطر[3]. واستجابة لذلك، تضع استراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي حجر الأساس لدعم التجارب الرقميّة الآمنة للأطفال. تتناول هذه الورقة كيفية سعي استراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي إلى تمكين الأطفال في الفضاءات الرقميّة مع معالجة مخاطر الذكاء الاصطناعي، وتقدم توصيات لدمج الذكاء الاصطناعي بأمان في حياتهم. وتسلط الورقة الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في خلق مستقبل رقمي آمن وممكّن لأصغر مواطني دولة قطر الرقميين.

استراتيجية قطر الوطنية: الآثار المترتبة على الأطفال

نظرة عامة على الركائز الأساسية

تستند الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في قطر إلى ست ركائز أساسية، تدعم كل منها هدف الدولة في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، والتحول إلى دولة رائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي. وكما هو موضح في الشكل (1)، تمّثل هذه الركائز إطارًا يشمل جوانب مختلفة، بما في ذلك التمكين الرقمي للأطفال:

1. **التنافس على المواهب:** يتطلب تطوير القدرات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي التركيز على التعليم والتدريب، بدءًا من مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الثانوية واستمّرارًا حتى التعليم العالي والتطوير المهني. فمن خلال إدخال تعليم الذكاء الاصطناعي في وقت مبكر من المدارس، تضمن قطر أن تكون الأجيال القادمة مهيأة جيدًا للنجاح في عالم يقوده الذكاء الاصطناعي[4,3].
2. **الوصول إلى البيانات:** تسلط الاستراتيجية الضوء على أهمية الوصول إلى البيانات ومشاركتها في تعزيز الذكاء الاصطناعي. وتدعو إلى أطر قوية لحوكمة البيانات تتيح الوصول إلى البيانات على نطاق واسع مع ضمان الامتثال للوائح الخصوصية، مثل قوانين خصوصية البيانات في قطر. وهذا أمر بالغ الأهمية بالأخص عند التعامل مع البيانات الحساسة المتعلقة بالأطفال، حيث يجب إعطاء الأولوية للخصوصية والحماية[5].
3. **العمالة:** تؤكد هذه الركيزة على إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز المهارات والقدرات البشرية، بدلًا من اعتباره تهديدًا للوظائف. فمن خلال تشجيع تبني الذكاء الاصطناعي وتدريب القوى العاملة، تضمن الاستراتيجية تجهيز المواطنين لسوق العمل المتطور، بالأخص في الأدوار التي تجمع بين الخبرة البشرية والتكنولوجيا. وهذا يضمن استفادة قطر من زيادة الإنتاجية ويدعم انتقال الدولة إلى اقتصاد قائم على المعرفة[6].
4. **الأعمال التجارية:** يُعدُّ الذكاء الاصطناعي الآن جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الوطنية الرقميّة في قطر، ومحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنويع. تشجع هذه الركيزة على تعزيز نمو الشركات القائمة

3. J. J. Chen and J. C. Lin, "Artificial intelligence as a double-edged sword: Wielding the POWER principles to maximize its positive effects and minimize its negative effects," Contemporary Issues in Early Childhood, vol. 25, no. 1, pp. 146-153, Mar. 2024, doi: 10.1177/14639491231169813.
4. [4] W. Yang, "Artificial Intelligence education for young children: Why, what, and how in curriculum design and implementation," Computers and Education: Artificial Intelligence, vol. 3, p. 100061, Jan. 2022, doi: 10.1016/j.caeai.2022.100061.
5. T. Munzer, "How Will Artificial Intelligence (AI) Affect Children?," HealthyChildren.org. Accessed: Sep. 01, 2024. [Online]. Available: https://www.healthychildren.org/English/family-life/Media/Pages/how-will-artificial-intelligence-AI-affect-children.aspx

على الذكاء الاصطناعي، وضمان مشاركة قطر في وضع المعايير العالمية للذكاء الاصطناعي، ممّا يدعم قطاعات مثل التعليم وتنمية الطفل[5]. بالإضافة إلى ذلك، توفر قطر فرصًا لدعم الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي للدول التي تفتقر إلى الموارد، ممّا يساعدها على الانضمام إلى التحول الاقتصادي القائم على الذكاء الاصطناعي.

5. البحوث: حددت قطر أولويات وطنية معينة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل معالجة اللغة العربية، الأمن الوطني، الرعاية الصحية، وغيرها. تُظهر هذه المجالات التزام الدولة باستخدام الذكاء الاصطناعي لحل التحديات الوطنية والمجتمعية[5] وتنفيذ الأجندة الرقميّة لقطر 2030[7].
6. الأخلاقيات: يُعَدّ الالتزام بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من استراتيجية قطر. ويضع إطار "أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي" متطلبات تضمن أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي عادلة وشفافة، مع تحميل مبتكريها ومستخدميها المسؤولية والمساءلة. يُعتبر هذا الأمر ضروريًا لبناء الثقة العامة، خاصةً في المجالات التي تمّس سلامة الأطفال ورفاهيتهم[8].

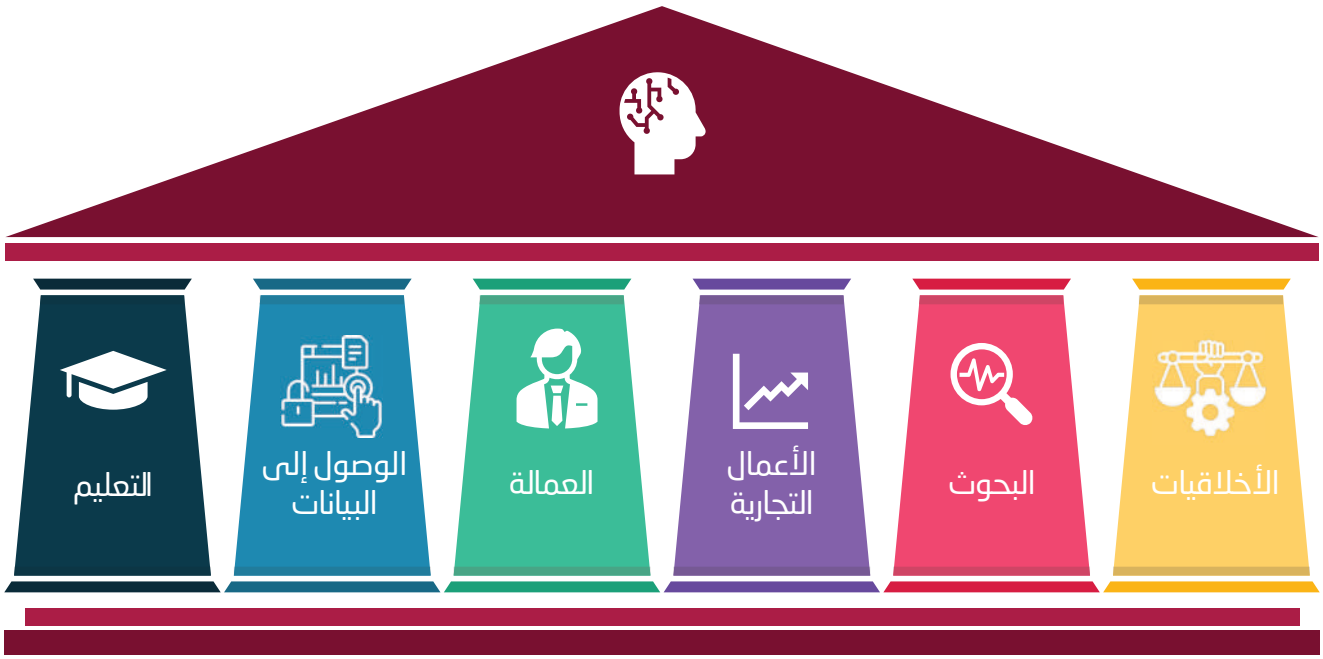

الشكل 1 الركائز الستة للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في قطر: التعليم والوصول إلى البيانات والعمالة والأعمال التجارية والبحوث والأخلاقيات.

6. M. G. Nuary, L. Judijanto, E. S. Nurliyah, M. Muriyanto, and S. A. El-Farra, "Impact of AI in Education and Social Development through Individual Empowerment," Journal of Artificial Intelligence and Development, vol. 1, no. 2, Art. no. 2, Aug. 2022.
7. "Digital Agenda 2030 | Ministry of Communications and Information Technology." Accessed: Sep. 08, 2024. [Online]. Available: https://www.mcit.gov.qa/en/nda
8. R. Barr, "Building Equitable Access and Inclusion for Children Growing up in the Digital Age," Policy Insights from the Behavioral and Brain Sciences, vol. 9, no. 1, pp. 73-80, Mar. 2022, doi: 10.1177/23727322211068388.
9. H. Almerekhi, H. Kwak, and B. J. Jansen, "Investigating toxicity changes of cross-community redditors from 2 billion posts and comments," PeerJ Comput. Sci., vol. 8, p. e1059, Aug. 2022, doi: 10.7717/peerj-cs.1059.
10. H. Almerekhi, H. Kwak, J. Salminen, and B. J. Jansen, "PROVOKE: Toxicity trigger detection in conversations from the top 100 subreddits," Data and Information Management, p. 100019, Aug. 2022, doi: 10.1016/j.dim.2022.100019.
11. A. Vlaanderen, K. E. Bevelander, and M. Kleemans, "Empowering digital citizenship: An anti-cyberbullying intervention to increase children's intentions to intervene

المبادرات التعليمية والأخلاقية الموجهة للأطفال

تُركِّز قطر على التعليم والذكاء الاصطناعي الأخلاقي، ممّا له آثار كبيرة على تمكين وحماية الأطفال في العالم الرقمي:

- **التعليم لعصر الذكاء الاصطناعي:** يهدف المنهاج الشامل للذكاء الاصطناعي في قطر، الذي يبدأ من التعليم الأساسي ويمتد إلى المراحل المتقدمة، إلى إعداد الأطفال والمجتمع القطري للنجاح في المستقبل المعتمّد على الذكاء الاصطناعي. كما تسهم برامج التوعية بالذكاء الاصطناعي التي تستهدف الآباء والمعلمين في تحقيق هذا الهدف[2,3].
- **الذكاء الاصطناعي الآمن والأخلاقي للأطفال:** يُعتبر إطار "أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي" أساسيًا لحماية خصوصية الأطفال وضمان تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التعليم والرعاية الصحية بشكل مسؤول. من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وحوكمة البيانات. تهدف الاستراتيجية إلى خلق بيئات رقمية آمنة تمّكّن الأطفال من النمو والازدهار[6,8].

التحديات في تمكين الأطفال باستخدام الذكاء الاصطناعي

في المجتمعات التي تركز على الابتكار مثل قطر، من الضروري ضمان أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تنمية الأطفال مع الحفاظ على سلامتهم ورفاهيتهم. لقد رأينا بالفعل الأثر الكبير الذي تركته الخدمات المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي على حياتنا اليومية، ومن المتوقع أن يكون للابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تأثيرات عالمية ممّاثلة.

استنادًا إلى التجارب السابقة، يجب أن نكون مستعدين لمواجهة التحديات المقبلة، كما هو موضح في الشكل 2.

التعرض للمحتوى الضار والسّام

- **المحتوى غير المناسب والضار:** تمّ تصميم خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدية، مثل برامج الدردشة الآلية (chatbots)، لتوليد المحتوى في الوقت الفعلي دون إشراف بشري مستمّر. ممّا يزيد من خطر تعرض الأطفال لمحتوى غير مناسب أو ضار. وقد أظهرت الدراسات أن العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تقدم دعمًا كافيًا للغة العربية أو للسياقات الثقافية، ممّا قد يؤدي إلى إنتاج محتوى غير ملائم دينيًا أو ثقافيًا. وفي البيئات التعليمية، قد يتعارض هذا مع القيم المحلية ويؤثر على التعلم[4,9].
- **المخرجات غير المتوقعة:** يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المدربة على مجموعة بيانات كبيرة وغير مصفّاة أن تأتي بنتائج غير متوقعة، بما في ذلك اللغة المسيئة أو خطاب الكراهية أو المحتوى الضار. من الناحية العملية، من الصعب إجراء اختبارات شاملة تضمن جودة المخرجات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. ومع قلة البيانات المتاحة عن اللهجات والثقافة العربية، تقل موثوقية هذه الأنظمة ودقتها، ممّا يزيد من خطر إنتاج محتوى غير دقيق أو غير متوافق مع القيم المحلية[9,10].

الفجوات في الثقافة الرقميّة والمعرفة بالذكاء الاصطناعي

- **معرفة الذكاء الاصطناعي:** يعد تطوير فهم الأطفال للذكاء الاصطناعي أمرًا ضروريًا لاستخدامه بشكل آمن ومسؤول. ومع ذلك، فإنّ العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة للناطقين بالعربية لا تزال غير متطورة بما يكفي وغير آمنة للاستخدام من قبل الأطفال. هذا النقص قد يسلب الأطفال من فائدة التفاعل مع هذه التكنولوجيا ويجعلهم متأخرين مقارنة بأقرانهم في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية. كما أن قلة تعرض الأطفال لأنظمة الذكاء الاصطناعي تحدّ من قدرتهم على تطوير ممّارسات سليمة أو تقييم محتوى الذكاء الاصطناعي بشكل نقدي[3, 11].
- **جاهزية المعلمين وأولياء الأمور:** المعلمون وأولياء الأمور مسؤولون عن سلامة الأطفال ورفاهيتهم، لذا من المهم أن يكونوا على دراية بالذكاء الاصطناعي وكيفية توجيه الأطفال في استخدامه. ففي قطر، حيث يحدث التحوّل الرقمي بسرعة، من الضروري أن يفهم المعلمون وأولياء الأمور دور الذكاء الاصطناعي وكيفية مساعدة الأطفال على استخدامه بطريقة آمنة ومسؤولة، خاصة في البيئات الناطقة بالعربية[12,13].

مخاطر الخصوصية والأمن

- **جمع البيانات ومشاركتها:** غالبًا ما تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي كميات كبيرة من البيانات الشخصية لتحسين أدائها، ممّا يثير مخاوف المستخدمين حول خصوصيتها، وبالأخص عندما يتمّ جمع البيانات دون موافقة واضحة أو استخدامها لأغراض غير محددة. في قطر، حيث تُعتبر الخصوصية أمرًا ذا قيمة كبيرة، قد تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الألعاب أو الأدوات التعليمية إلى تسجيل محادثات حساسة واستخدامها بطرق تنتهك الخصوصية الأفراد [2, 14].
- **أمان البيانات:** تخضع بيانات الأطفال لمعايير صارمة لحمايتهم من المخاطر الأمنية. بدون وجود ضمانات قوية في أنظمة الذكاء الاصطناعي، قد يتمّ تسريب معلومات حساسة لأطراف غير مصرح لهم باقتنائها. لهذا السبب، يجب إدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي المخصصة للأطفال بعناية فائقة وضمان تحديثها بانتظام واتباع ممّارسات صارمة لإدارة البيانات لتجنب الاختراقات الأمنية [15].

المخاوف الأخلاقية في التعليم المدعوم بالذكاء الاصطناعي

- **الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي:** على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يمكنه تحسين تجربة التعلم من خلال تخصيص المحتوى، إلّا أنّ هناك قلقًا من أنّ الاعتماد المفرط عليه قد يحدّ من تطوير مهارات التفكير النقدي والتعلم المستقل لدى الأطفال. من المهم أنّ نميّز بين استخدام الذكاء الاصطناعي لتخفيف الأعباء البشرية وتحسين الإنتاجية وبين استخدامه لتشجيع التفكير النقدي

on behalf of the victim," Computers in Human Behavior, vol. 112, p. 106459, Nov. 2020, doi: 10.1016/j.chb.2020.106459.
12. C. Adams, P. Pente, G. Lemermeyer, and G. Rockwell, "Ethical principles for artificial intelligence in K-12 education," Computers and Education: Artificial Intelligence, vol. 4, p. 100131, Jan. 2023, doi: 10.1016/j.caeai.2023.100131.
13. UN, "Safety of the child in the digital environment :: revised draft resolution /: Egypt, Gambia, Kazakhstan, Kuwait, Kyrgyzstan, Malaysia, Senegal, Singapore, Somalia, United Arab Emirates, Vanuatu and Yemen," Jul. 2024, Accessed: Sep. 04, 2024. [Online]. Available: https://digitallibrary.un.org/record/4053816

والاستقلالية في التعلم، خاصة في الأنظمة التعليمية التي تركز على تطوير مهارات الاعتماد على الذات [6].

- **التحيز:** تعكس أنظمة الذكاء الاصطناعي البيانات التي تدربت عليها، ممّا قد يعزز القوالب النمطية أو يقدم محتوى يتعارض مع القيم الثقافية في قطر. ونظرًا لقلة البيانات التدريبية المتاحة من الدول العربية، فإنّ هذه الأنظمة تواجه صعوبة في دعم اللغة والثقافة العربية، ممّا يزيد من خطر إساءة الفهم وسوء التواصل.
- **التمّييز والشفافية:** تُعتبر أنظمة الذكاء الاصطناعي معقدة وغير شفافة، حيث لا يستطيع حتى المطورون فهم جميع القرارات التي تتخذها هذه الأنظمة. ولذلك، فإنّ غياب الشفافية في طريقة عمل هذه الأنظمة يتطلب من المعلمين وأولياء الأمور والمسؤولين في المؤسسات التعليمية التيقظ والحذر. من الضروري ضمان أنّ الأدوات التعليمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي مناسبة للاستخدام وتلتزم بمعايير العدالة والوضوح [16,8,6].كما تقع على عاتق الآباء مسؤولية اختيار الخدمات التي تضمن سلامة استخدام الأطفال لها.

الشكل 2 التحديات الرئيسية في تمكين الأطفال باستخدام الذكاء الاصطناعي: مخاطر الخصوصية والأمن، والتعرض للمحتوى الضار والسّام، وفجوات الثقافة الرقميّة والمعرفة بالذكاء الاصطناعي، والمخاوف الأخلاقية في التعليم بالذكاء الاصطناعي.

14. M. Akdeniz and F. Özdinç, "Maya: An artificial intelligence based smart toy for pre-school children," International Journal of Child-Computer Interaction, vol. 29, p. 100347, Sep. 2021, doi: 10.1016/j.ijcci.2021.100347.
15. E. Fosch-Villaronga, S. van der Hof, C. Lutz, and A. Tamò-Larrieux, "Toy story or children story? Putting children and their rights at the forefront of the artificial intelligence revolution," AI & Soc, vol. 38, no. 1, pp. 133-152, Feb. 2023, doi: 10.1007/s00146-021-01295-w.
16. M. Shanmugasundaram and A. Tamilarasu, "The impact of digital technology, social media, and artificial intelligence on cognitive functions: a review," Front. Cognit., vol. 2, Nov. 2023, doi: 10.3389/fcogn.2023.1203077.
17. [17] L. Green, "Confident, capable and world changing: teenagers and digital citizenship," Communication Research and Practice, Jan. 2020, Accessed: Sep. 02, 2024. [Online]. Available: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/22041451.2020.1732589

التوصيات لتمكين الأطفال باستخدام الذكاء الاصطناعي

لمواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على حياة الأطفال الرقميّة، يجب اتباع نهج استراتيجي يعزز معرفة الذكاء الاصطناعي لدى جميع الأطراف المعنية، ويعطي الأولوية للتصميم الأخلاقي وضمان الجودة بين الشركات التي تقدم الحلول التعليمية، ويضع سياسات فعّالة لنشر المنصّات والخدمات التعليمية بشكل مسؤول. الهدف هو الاستفادة من الإمكانات التعليمية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي مع إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال.

1. ثقافة الذكاء الاصطناعي والممارسات المسؤولة

تعزيز ثقافة الذكاء الاصطناعي والاستخدام المسؤول

- سد الفجوات في الثقافة الرقميّة أمر أساسي لمساعدة الإداريين في نشر خدمات الذكاء الاصطناعي بفعالية في التعليم. كما يجب تمكين الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور من استخدام الذكاء الاصطناعي بمسؤولية سواء في التعليم أو في الحياة اليومية.

دمج تعليم الذكاء الاصطناعي في المدارس

- البدء بتعليم الأطفال مفاهيم الذكاء الاصطناعي منذ المراحل المبكرة، بدءًا من المفاهيم الأساسية ووصولًا إلى التطبيقات المتقدمة. الدروس التي تشرح طريقة عمل الذكاء الاصطناعي وكيفية اتخاذه للقرارات يمكن أنْ تمّنح الأطفال القدرة على التفاعل معه بوعي[4, 5]

تخصيص الموارد لفئات محددة

- **للأطفال:** استخدام أدوات تفاعلية، مثل الألعاب المبنية على الذكاء الاصطناعي، لتحفيز الأطفال وزيادة تفاعلهم مع التعلم، وجعل العملية التعليمية ممتعة وسهلة الوصول[12].
- **للمعلمين والإداريين:** توفير الدعم المهني لتطوير المعلمين ومساعدتهم على دمج الذكاء الاصطناعي في أساليبهم بشكل فعّال ومسؤول، كما ينبغي زيادة الوعي وتقديم تدريبات تتعلق بالخصوصية والجودة في الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك معالجة الانحياز، والمعلومات المضللة، والمحتوى غير المناسب[3, 12].
- **لأولياء الأمور:** تقديم ورش عمل وموارد لتوجيه الآباء في إدارة تفاعلات أطفالهم الرقميّة بشكل مسؤول[12].

2. سلامة وأمن الأطفال

إعطاء الأولوية لاستخدام الذكاء الاصطناعي الآمن والموجه للأطفال

يجب أن تركز أنظمة الذكاء الاصطناعي على سلامة الأطفال والاستخدام المسؤول لها.

- إدراج ضوابط الأمان في أنظمة الذكاء الاصطناعي: يجب على المطورين أن يضمنوا الشفافية، وحماية الخصوصية، والمساءلة عند التعامل مع بيانات الأطفال. يجب أن تحمي سياسات الخصوصية والقوانين

المعلومات الحساسة وتضمن الاستخدام الصحيح للبيانات[15,8].

- تعزيز ضمان الجودة والتحكم فيها: تحتاج أدوات الذكاء الاصطناعي إلى إجراء اختبارات جودة دقيقة، بالإضافة إلى مراقبة مستمّرة وتحسينات مستمّرة لمنع أو تقليل احتمّالية التعرض للمحتوى الضار[10,9].

3. التصميم الأخلاقي

تحسين التعليم بدعم من الذكاء الاصطناعي

يمكن للذكاء الاصطناعي تخصيص عملية التعلم وتقديم الدعم الفردي للطلاب.

- تجارب تعليمية مخصصة: يمكن للذكاء الاصطناعي التكيف مع الإحتياجات الفردية، وتقديم مواد تدريبية مخصصة وتغذية راجعة. في المناطق الناطقة بالعربية، تحسينات الذكاء الاصطناعي في اللغة توسع الوصول إلى المحتوى المحلي [6,4].
- دعم المعلمين: يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة المعلمين في متابعة تقدم الطلاب وإدارة التعليمات الفردية. من الضروري تطوير أفضل الممارسات لاستخدام الذكاء الاصطناعي مع ضمان دور المعلمين في الإشراف على العملية التعليمية سواء داخل الصفوف الدراسية أو خارجها[17,13,6].

الخاتمة

يمتلك الذكاء الاصطناعي إمكانيات كبيرة لتعزيز العديد من جوانب تطور الأطفال وأنشطتهم اليومية. ومع ذلك، يجب أن يتمّ استخدامه بمسؤولية لضمان معالجة قضايا الخصوصية، والسلامة، والأمان، والمحتوى الضار، وكذلك المخاوف الأخلاقية. تعكس الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في قطر التزام الدولة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الابتكار مع حماية الأطفال. من خلال تعزيز معرفة الذكاء الاصطناعي، وإنشاء أنظمة موجهة للأطفال، ودعم الآباء والمعلمين والإداريين، يمكننا تحقيق أقصى استفادة من الذكاء الاصطناعي مع تقليل المخاطر. إن الأبحاث المستمّرة في مجال أمان الذكاء الاصطناعي، مثل العمل على اكتشاف المحتويات الضّارة، وتطوير أدوات مخصصة بجودة عالية، تساهم في إنشاء بيئات رقمية أكثر أمانًا وفعالية للأطفال. تقع على عاتق المؤسسات الوطنية، مثل معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI) ومزودي خدمات الذكاء الاصطناعي، مسؤولية توجيه تطوير الذكاء الاصطناعي لتمكين الأطفال وحماية رفاهيتهم، من خلال التخطيط المدروس والتنفيذ الدقيق، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تجارب الأطفال الرقميّة ودعم نموهم في بيئة آمنة.

ورقة عمل

السيدة / نور أحمد آل إسحاق

باحث قانوني في المكتب الوطني لحماية خصوصية البيانات الشخصية - الوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

حول "حق الأطفال في حماية خصوصية بياناتهم الشخصية في الفضاء الرقمي"

يمكن ان نطلق على عصرنا هذا الذي نعيش فيه بدون مبالغة بالعصر الرقمي، عصر تتسارع فيه التطورات التقنية وتتسارع معها وتيرة اجتياحها لحياتنا الانسانية، فضلًا عن انفتاح الأفراد على كل المستجدات وما تحمله من تأثيرات إيجابية وسلبية في الكثير من الأحيان، فاصبحت اعداد مستخدمي الفضاء الرقمي في تدفق مستمّر، ممّا قد يترتب عليه العديد من المخاطر، ومنها: انتهاك حقوق مستخدمي الفضاء الرقمي، فالأمر لم يعد يقتصر على الكبار فقط وانما امتد ليشمل الأطفال نتيجة استخدامهم المتزايد للفضاء الرقمي.

واستخدام الأطفال للفضاء الرقمي يحتاج إلى حماية خاصة لحقوقه تختلف في مضمونها عن الحماية المقررة للكبار، باعتبارها فئة معروفه بضعفها وهشاشتها ونظرًا لما يشهده العالم في الوقت الراهن من تقدم متسارع نحو الرقمنة والانفتاح المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما له من أثر في ظهور العديد من التحديات الجديدة التي تواجه حقوق الأطفال.

فمن اهم حقوق الافراد التي ظهرت في المجتمعات الحديثة والتي حرصت مختلف الدساتير والقوانين على وضع مبادئ أساسية تكفل هذا الحق هو الحق في حماية خصوصية البيانات الشخصية.

يُعدّ الحق في حماية خصوصية البيانات الشخصية من أهم الحقوق اللصيقة بالإنسان فإن متطلبات هذا الحق تزداد تعقيدًا عندما نكون بصدد استعمال الفضاء الرقمي، كما يزداد الوضع أهمية عندما يتعلق الأمر بحماية خصوصية الأطفال؛ نتيجةً لحداثة التقنيات في الفضاء الرقمي الذي قد ينتج عنه العديد من التحديات في مجال حماية خصوصية البيانات الشخصية، لذلك ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لحماية خصوصية البيانات الشخصية للأطفال، بالإضافة إلى تحقيق الموازنة بين استعمال الأطفال للفضاء الرقمي وبين حمايته من تحديات الفضاء الرقمي لعدم مقدرته على ادراك المخاطر الناتجة عن استخدام الفضاء الرقمي.

وفي هذا الصدد نلفت انتباهكم إلى واقع الطفولة لما نشهده من انتهاكات صارخة لحقوق الأطفال

ومنها حقهم في حماية خصوصية بياناتهم الشخصية، وهو الوضع الذي يجعلنا نتساءل عن التدابير والآليات المتخذة في دولة قطر لحماية خصوصية البيانات الشخصية للأطفال في مواجهة المخاطر الناتجة عن استخدام الفضاء الرقمي؟

تعتبر خصوصية الأطفال في الفضاء الرقمي مطلب وحق أساسي في ظلّ التطور التكنولوجي في الفضاء الرقمي فهي قاعدة أساسية تكفل حماية كرامته وحريته وخصوصيته، فمن خلال استخدام الفضاء الرقمي يمكن الكشف عن هوية الطفل، مثل: اسمه، عمره، هواياته وغيرها من الأمور التي قد ينتج عنها ارتكاب الجرائم الإلكترونية أو الواقعية، وذلك من خلال استغلال طبيعة الأطفال نظرًا لعدم استكمال ادراكم ووعيهم بهذه الأمور.

فإنّ الفضاء الرقمي ليس مصممًا للأطفال ومع ذلك أصبح أداة جاذبة مهمة للطفل، فشاع استخدامه وهذا ما أكده التقرير الصادر من منضمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) عن حالة أطفال العالم عام 2017 الذي يقر بأن المراهقين الأقل من (18) سنة يشكلون نحو ثلث مستخدمي الفضاء الرقمي في مختلف أنحاء العالم، وهذا التقرير صادر في عام 2017 أي قبل (8) سنوات فبالتأكيد هذه النسبة ازدادت.

ومن هذا المنطلق تركت هذه التقنيات الحديثة أثر كبير على الحق في حماية خصوصية البيانات الشخصية وهو الأمر الذي دفع الأفراد إلى تشجيع المشرع في العديد من الدول لمحاولة إيجاد إطار قانوني ملائم لحماية حق خصوصية البيانات الشخصية لضمان سلامة بيانات الأطفال الشخصية.

فإنّ الخصوصية هي التي تضع الضوابط اللازمة وترسم الحدود التي تمّكن من حماية الأطفال من مخاطر وأضرار استخدام الفضاء الرقمي، لذلك أصبحت الدول تتخذ عدة تدابير وتَسنّ قوانين لحماية خصوصية البيانات الشخصية للأطفال عند استخدام الفضاء الرقمي، ومن هذه الدول المتقدمة في هذا المجال دولة قطر.

إذ نجد أنّ الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004 نص صراحةً في المادة (37) من الباب الثالث بعنوان الحقوق والواجبات العامة على أن: "لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعرض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو أية تدخلات تمّس شرفه أو سمعته، إلا وفقًا لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه"، فإن المشرع القطري اعترف بحق الإنسان في حماية خصوصيته.

وتأكيدًا لذلك يُعدّ القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية أوّل قانون يصدر في مجال خصوصية البيانات الشخصية في مجلس التعاون الخليجي، فكانت دولة قطر سباقة في تقنين هذا الحق وحماية خصوصية البيانات الشخصية للأفراد ووضع ضوابط خاصة لحماية الحق في خصوصية البيانات الشخصية للأطفال.
وعليه فإن قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية يَضمُّ مجموعة من القيود التي تلزم المعالجين والمراقبين لحماية حق الخصوصية ولضمان ممّارسة الأطفال لحياتهم الرقميّة بكل أمن واستقرار وسكينة وخصوصية.

ميَّز المشرع القطري في قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية الكبار عن الأطفال فصنف البيانات الشخصية للأطفال على انها بيانات شخصية ذات طبيعة خاصه فلا يجوز معالجة بيانات الأطفال الشخصية إلا بعد الحصول على إذن من الإدارة المختصة المتمّثلة في المكتب الوطني لحماية خصوصية البيانات الشخصية في الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، فاصدر المكتب العديد من المبادئ التوجيهية للأفراد والجهات والتي تمّكن الأفراد والجهات المختلفة من فهم مبادئ القانون وهذا يدل على وعي المشرع والمجتمع بحق الأطفال في الحفاظ على خصوصية بياناتهم الشخصية عند استخدام الفضاء الرقمي.

وختامًا تعد حماية حقوق الأطفال مسألة وجودية وواجبة على المجتمع والدولة وعليها يتوقف مستقبل الإنسانية، ومبدأ حق الأطفال في حماية خصوصية بياناتهم الشخصية يُعدّ من اهم المبادئ التي اقرّها المشرع القطري نظرًا لما لها من أهمية عملية وشخصية في الوقت الراهن لا سيما مع تطور الفضاء الرقمي، فإنّ للفضاء الرقمي دور هام في حياة الأطفال وهذا الشيء الذي دفع المشرع القطري إلى تصنيف البيانات الشخصية للأطفال ضمن البيانات ذات الطبيعة الخاصة.

وندعوا في الأخير إلى ضرورة التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحماية حقوق الأطفال، وذلك لهدف الوصول إلى الغاية المعنية وهي حماية خصوصية بياناتهم الشخصية وتقليل الاضرار الناتجة عن استخدام الأطفال للفضاء الرقمي.

العصر الرقمي:

- يمكن أنْ نطلق على عصرنا هذا الذي نعيش فيه بالعصر الرقمي
- عصر تتسارع فيه التطورات التقنية وتتسارع معها وتيرة اجتياحها لحياتنا الإنسانية
- للعصر التقني إيجابيات وسلبيات
- من سلبيات العصر التقني انتهاك خصوصية مستخدمي الفضاء الرقمي
- الأمر لم يَعدّ يقتصر على الكبار وانما امتد ليشمل الصغار

حقوق الأفراد:

- من أهم حقوق الافراد التي ظهرت في المجتمعات الحديثة والتي حرصت مختلف الدساتير والقوانين على وضع مبادئ أساسية تكفل هذا الحق هو الحق في حماية خصوصية البيانات الشخصية
- الحق في حماية خصوصية البيانات الشخصية من أهم الحقوق اللصيقة بالإنسان فإنّ متطلبات هذا الحق تزداد تعقيدًا عندما نكون بصدد استعمال الفضاء الرقمي
- ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لحماية خصوصية البيانات الشخصية للأطفال، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين استعمال الأطفال للفضاء الرقمي وبين حمايته من تحديات الفضاء الرقمي

التساؤل

ما هي التدابير والآليات المتخذة في دولة قطر لحماية خصوصية البيانات الشخصية للأطفال في مواجهة المخاطر الناتجة عن استخدام الفضاء الرقمي؟

تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)

أكّد التقرير الصادر من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) عن حالة أطفال العالم عام 2017 الذي يَقرّ بأنّ المراهقين الأقل من (18) سنة يشكلون نحو ثلث مستخدمي الفضاء الرقمي في مختلف أنحاء العالم.

الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004

نصت المادة (37) من الباب الثالث بعنوان الحقوق والواجبات العامة على أن: "لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعرض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو أية تدخلات تمّس شرفه أو سمعته، إلا وفقاً لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص عليه فيه"

القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية

نصت المادة (18) من القانون رقم (13) لسنة 2018 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية على أن: "تعد بيانات شخصية ذات طبيعة خاصة، البيانات المتعلقة بالأطفال...
ولا يجوز معالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، إلّا بعد الحصول على تصريح بذلك من الإدارة المختصة، وفقاً للإجراءات والضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير.
وللوزير، بقرار منه، فرض احتياطات إضافية لفرض حماية البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة.

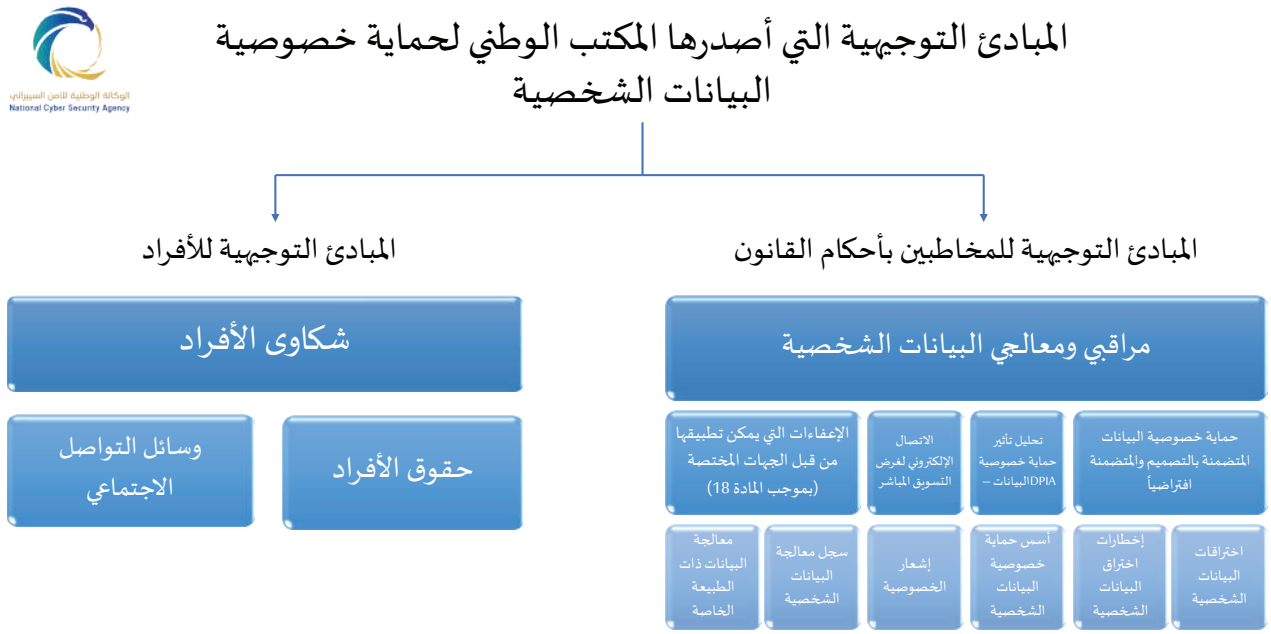

ختامًا

- تُعـدّ حمايـة حقـوق الأطفـال مسـألة وجوديـة وواجبـة علـى المجتمـع والدولـة وعليهـا يتوقـف مسـتقبل الإنسـانية
- ومبـدأ حـقّ الأطفـال فـي حمايـة خصوصيـة بياناتهـم الشـخصية يعـد مـن أهـم المبـادئ التـي أقرهـا المشـرع القطري
- ندعـو فـي الأخيـر إلـى ضـرورة التنسـيق والتعـاون مـع الجهـات المعنيـة بحمايـة حقـوق الأطفـال، وذلـك لهـدف الوصـول إلـى الغايـة المعنيـة وهـي حمايـة خصوصيـة بياناتهـم الشـخصية وتقليـل الاضـرار الناتجـة عن اسـتخدام الأطفـال للفضـاء الرقمـي

ورقة عمل
السيد / حمد محمد الدوسري
وكيل نيابة مساعد - النيابة العامة

حول "برامج حول حماية الأطفال ضحايا الجرائم الإلكتروني"

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية، أصحاب السعادة و الفضيلة، السيدات و السادة الحضور، يسعدني ويشرفني، أن ارحب بكم جميعًا شاكرًا ومقدرًا لكم هذا الحضور، والذي ينم عن التزامٍ كاملٍ بمنع الجرائم الإلكترونية.

لقد شهد العالم تطورًا غير مسبوق في مجال تكنولوجيا المعلومات، في مختلف المجالات العلمية و العملية، والذي جعلت منها قوة مؤثرة في حياة الأفراد والحكومات، فنلاحظ ازدياد عدد مستخدمي تكنولوجيا المعلومات يومًا بعد يوم, ممّا يعكس أثرًا إيجابيًا على مستخدمي هذه التكنولوجيا, فقد أصبحت القطاعات الحكومية الخاصة و العامة تعتمّد بشكل رئيسي في تسيير أعمالها على استخدام الأنظمة المعلوماتية, لما تتمّيز به من سرعة ودقة وجودة, فإنّها أصبحت تضم قواعد البيانات العامة المتعلقة بالحكومات و قواعد البيانات الخاصة المتعلقة بالأفراد.

ومع كافة التطورات والنقلات النوعية الإيجابية التي حققتها تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن, إلّا أنها لم تخلو من الانعكاسات السلبية التي تقع من خلال إساءة استخدام التكنولوجيا على نحو غير مشروع, وما ينتج عنها من ضرر قد يصيب مصالح الفرد والدولة, ممّا أدّى الى تدخل مشرِّعوُ العالم لوضع تشريعات جنائية صارمة تحقق الردع العام والخاص, وتنظم كيفية استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

كيفية استدراج الأطفال في الفضاء الإلكتروني

يتصيد المجرم ضحاياه من الأطفال عبر الشبكة المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، ليقعوا تحت طائلة الاستغلال الجنسي؛ الذي حذر منه خبراء التكنولوجيا الحديثة، مطالبين بضرورة ارتفاع وعي الأسرة بما

يحيط أبنائها من الألعاب المباشرة "الأون لاين" والتي يستغلها المجرمون في ظلّ غياب الرقابة الأسرية.

وتتمّ عملية استدراج الطفل باستخدام الشبكة المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة, في استخدام أسلوب المشاركة باللعبة قبل اصطياد الضحية، والبدء في استدراجه عبر إرسال هدايا وكروت شحن للألعاب وتسليم الضحية دور القيادة والبدء في التغرير به و التحدث معه عبر المحادثات الخاصة بإرسال صور شائنة أو أفلام خادشة للحياء قبل مطالبة الضحية بالمثل ليتمّ استخدامها فيما بعد كسلاح في التهديد و الابتزاز في حال رفض الطفل أي طلب مستقبلًا.

وتصبح جريمة الإبتزاز الإلكتروني مكملة لجريمة التهديد على شكل درجات تبدأ من التلميح بكلمات وعبارات جنسية وصولًا إلى طلب الممّارسة بالفعل، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة, والتي سهلت للمجرمين التواصل مع الضحية.

فلم تَعدّ جريمة التحرش الجنسي جريمة تقليدية كما كانت عليه في السابق، والتي يُمكن تجنبها من خلال متابعة الأطفال أو منعهم من ارتياد أماكن معينة, بل أصبحت الجرائم إلكترونيه تقع في الفضاء الإلكتروني وهو خطر حقيقي يهدد العالم بأسره.

وإيمانًا من المشرع القطري بتطور جريمة التهديد والابتزاز الإلكتروني، فقد نصّ عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذي جرم بها فعل التهديد والابتزاز الذي يقع على عاتق الضحية، بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة التي لا تتجاوز عن 100،000 ألف ريال.

جريمة استغلال الأطفال في المواد الاباحية

تُعدُّ جريمة استغلال الأطفال جنسيًا من الجرائم التي تقشعر لها الأبدان, و التي لن تنسى على مر الزمان وستظلُ راسخة في الأذهان.

حيث تُعدُّ هذه الجريمة من أخطر الجرائم التي تهدد أمن واستقرار الأسر والمجتمعات على حدٍّ سواء, فقد نتج عن التطور التكنولوجي هذا, مسارًا موازي للجريمة من كثافة انتاج ونشر وبيع المواد الإباحية والتشجيع على نموها.

ولهذا فإنّها من أهم القضايا الشائكة التي تبناها المجتمع الدولي، لما لها من آثار وانعكاسات سلبية نفسية واجتمّاعية، تنعكس على المجتمع الدولي بشكل عام وعلى المجتمع الوطني بشكل خاص.

ولما كان الأطفال يمثلون آباء وأمهات المستقبل وعماد المجتمع السليم، فكان من واجب الدولة تجاههم أن توفر لهم الرعاية وتحيطهم بالحماية الجنائية اللازمة, من كافة صور الاعتداءات التي تقع عليهم، حيث قد يتعرض الطفل بسبب حداثة سنّه لجريمة الاستغلال الجنسي.

وإدراكًا من المشرع القطري، بخطورة جرائم استغلال الأطفال في المواد الإباحية, فقد نص عليها بالمادة السابعة من قانون رقم (14) لسنة 2014, والذي جرم بها استغلال الطفل جنسيًا أو تعريضه لأي

شـكل مـن اشـكال الاسـتغلال الجنسـي بالحبـس مـدة لا تتجـاوز خمـس سـنوات أو بالغرامـة التـي لا تتجـاوز عـن 500,000 ألـف ريـال أو بإحـدى هاتـي.

كما أنهُ لم يعتد برضاء الطفل, و أشار بأن الطفل هو الشخص الذي لم يبلغ الثامنة عشر من عمره.

وتهيبَ النيابة العامة أنهُ على الآباء والأمهات التحدث مع أطفالهم بكل صراحة قبل البدء في استخدام التكنولوجيا الحديثة ووضع إجراءات احترازية فيما يلي:

- إعداد قائمة بالمواقع الجيدة للأطفال وفحصها قبل دخول الطفل إليها.
- مراقبة الأطفال عن قرب ومتابعة المواقع التي يزورونها.
- حصر التواصل عبر البريد الإلكتروني على مجموعة معينة من الأصدقاء والأقارب.
- تعريف الطفل بمخاطر مشاركة المحادثات الخاصة في (الأون لاين).
- تفعيل المتصفح الأمن لدى جهاز الطفل لكي يتصفح بأمان دون مخاطر.
- وضع نظام عائلي يضمن عدم تعدي الطفل الحدود الزمنية والمادية لاستخدام الجهاز.
- عدم استقبال الهدايا عبر شبكة المعلومات من مصادر مجهولة.
- عدم استخدام شبكات الانترنت العامة المتاحة للجميع.
- تطور العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- تكنولوجيا المعلومات جعلت منها قوة مؤثرة في حياة الأفراد و الحكومات.
- أثر تكنولوجيا المعلومات الإيجابي على حياة مستخدميها.
- اعتمـاد القطاعـات الحكوميـة و الخاصـة بشـكل رئيسـي فـي تسـيير أعمالهـا علـى اسـتخدام الأنظمـة المعلوماتيـة.
- قواعد البيانات العامة والخاصة.
- الانعكاسات السلبية لهذه الخدمات.
- إساءة استخدام الخدمات و استغلالها على نحو غير مشروع.
- حجم الضرر الناتج على الفرد و الدولة.
- تدخل المشرع لوضع تشريعات صارمة تحقق الردع العام والخاص.

جريمة التهديد والابتزاز الإلكتروني

- إرسال هدايا وكروت شحن للألعاب.
- تسليم الضحية دور القيادة والبدء في التغرير به.
- التحدث معه عبر المحادثات الخاصة.
- إرسال صور شائنة أو أفلام خادشة للحياء.
- مطالبـة الضحيـة بالمثـل أو بإرسـال صـور لنفسـه بأوضـاع مخلـة أو غيـر لائقـة.
- استخدام الصور أو الأفلام كسلاح ضدّ الطفل.

- التلميح الجنسي بكلمات عبارات جنسية.
- طلب الممّارسة بالفعل.
- ابتزاز الطفل ليُنفذ ما يطلبه منه المجرم الإلكتروني.

جريمة استغلال الأطفال في المواد الاباحية

- تُعدّ جريمة استغلال الأطفال جنسيًا عبر تكنولوجيا المعلومات من أخطر الجرائم.
- نشر وبيع المواد الإباحية عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات.
- الأطفال يمثلون آباء وأمهات المستقبل.
- توفير الرعاية و الحماية الجنائية اللازمة.

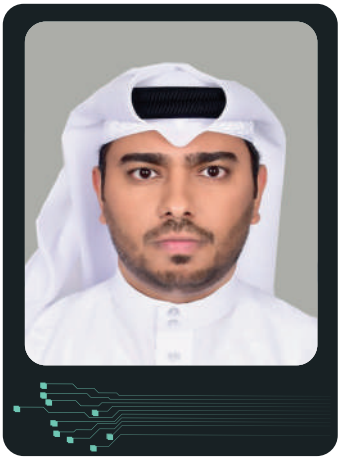

ورقة عمل
النقيب / فهد عمير الشهراني
ضابـط مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة - إدارة مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة - وزارة الداخليـة

حول "دور برامج وإجراءات إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية في مكافحة الجرائم الإلكترونية ضدّ الأطفال"

مقدمة

مـع تسـارع وتيـرة التطـور التكنولوجـي وانتشـار الإنترنـت، أصبحـت الجرائـم الإلكترونيـة تهديـدًا رئيسـيًا يواجـه المجتمـع، وبالأخـص الأطفـال الذيـن يُعتبـرون مـن الفئـات الأكثـر عرضـة للمخاطـر. إن حمايـة حقـوق الأطفـال فـي البيئـة الرقميّـة تتطلـب تضافـر الجهـود مـن مختلـف الجهـات المعنيـة، بمـا فـي ذلـك إدارات مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة التـي تقـوم بـدور أساسـي فـي التصـدي لهـذه الجرائـم وضمـان بيئـة آمنـة للأطفـال علـى الإنترنـت.

ومـع ازديـاد اسـتخدام الأطفـال للإنترنـت، ظهـرت العديـد مـن التهديـدات التـي تسـتهدف هـذه الفئـة العمريـة الحساسـة. مـن بيـن أبـرز هـذه التهديـدات: الاسـتغلال الجنسـي عبـر الإنترنـت، التنمـر الإلكترونـي، والاحتيـال، ممّـا يفـرض ضـرورة وضـع اسـتراتيجيات فعّالـة لحمايـة الأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي.

وفـي هـذا الإطـار، تلعـب إدارة مكافحـة الجرائـم الاقتصاديـة والإلكترونيـة دورًا حيويًـا ومتكامـلًا فـي مواجهـة هـذه التحديـات مـن خـلال تطويـر وتنفيـذ سياسـات وبرامـج تهـدف إلـى مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة ضـدّ الأطفـال، وحمايتهـم مـن المخاطـر المحتمّلـة، لضمـان أن تكـون تجربتهـم فـي اسـتخدام الإنترنـت آمنـة وخاليـة مـن التهديـدات.

المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت ودور الإدارة في الحماية منها

الأطفـال وملاحقتهـم، حيـث تـمّ إنشـاء "مكتـب مكافحـة الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال عبـر الإنترنـت" وذلـك فـي العـام 2016 ليكـون الجهـة المتخصصـة فـي هـذا المجـال. يعمـل المكتـب باسـتخدام أحـدث التقنيـات والأدوات التحليليـة لتعقـب الأدلـة الرقميّـة وتحديـد هويـات الجنـاة الذيـن يسـتهدفون الأطفـال عبـر الإنترنـت.

تشمل جهود المكتب التنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية، مثل الإنتربول والمركز الوطني للأطفال

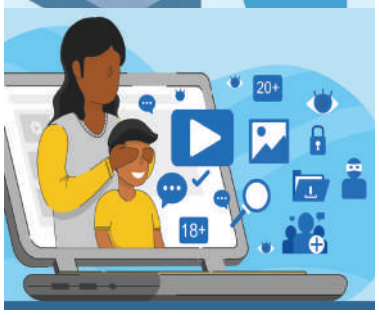

يتعرّض الأطفال عند استخدامهم للإنترنت لعدد من المخاطر الأمنية التي تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. **مخاطر المحتوى:** يتعرض الأطفال لمحتويات غير مناسبة لأعمارهم، مثل المواد الإباحية أو العنيفة، التي قد تؤثر على نموهم النفسي والسلوكي.
2. **مخاطر الاتصال:** أيضًا يمكن أنْ يتعرض الأطفال للاستدراج من قبل مجرمين يستخدمون الإنترنت للوصول إليهم والتواصل معهم لأغراض غير مشروعة، مثل الاستغلال الجنسي أو الاحتيال.
3. **المخاطر السلوكية:** يشمل ذلك التنمر الإلكتروني، حيث يمكن أنْ يتعرض الأطفال للإيذاء النفسي من خلال الرسائل المسيئة أو التهديدات عبر الإنترنت، ممّا يترك أثرًا سلبيًا على صحتهم النفسية، الأمر الذي قد يدفع بعضهم إلى التفكير في الانتحار.

وفي مواجهة هذه التهديدات، تقوم إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية بتطبيق مجموعة من الإجراءات لحماية الأطفال، مثل رصد المحتوى الإلكتروني المشبوه، والتعاون مع المنظمات المحلية والدولية لتطوير أدوات للكشف المبكر عن التهديدات، ونشر التوعية حول الاستخدام الآمن للإنترنت بين الأطفال وأولياء الأمور. وتسعى الإدارة باستمّرار إلى تحسين قدراتها في رصد الأنشطة المشبوهة على الإنترنت لمنع استهداف الأطفال.

مكتب مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

تضطلع إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية بجهود حثيثة للكشف عن هوية مرتكبي الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال وملاحقتهم، حيث تم إنشاء "مكتب مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت" وذلك في العام 2016 ليكون الجهة المتخصصة في هذا المجال. يعمل المكتب باستخدام أحدث التقنيات والأدوات التحليلية لتعقب الأدلة الرقمية وتحديد هويات الجناة الذين يستهدفون الأطفال عبر الإنترنت. تشمل جهود المكتب التنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية، مثل الإنتربول والمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين NCMEC، لتبادل المعلومات والمشاركة في التحقيقات العابرة للحدود. إضافةً إلى ذلك، تولي الإدارة

NATIONAL CENTER FOR MISSING & EXPLOITED CHILDREN

INTERPOL

اهتمامًا بالغًا بحماية المبلغين والشهود، حيث يتم توفير تدابير أمان شاملة لضمان سلامتهم وسرية معلوماتهم، ما يعزز من قدرة الضحايا والشهود على التعاون مع الجهات الأمنية والإسهام في تحقيق الأمن انطلاقاً من الحس بالمسؤولية المشتركة.

التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية

تعتبِر وزارة الداخلية في دولة قطر أن التعاون الدولي والإقليمي جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها لمكافحة الجرائم الإلكترونية ضدّ الأطفال. ومن أبرز الجهود التي بذلتها الوزارة في هذا المجال هو الانضمام إلى قاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال (ICSE) التابعة للإنتربول. حيث تُعدّ دولة قطر الدولة الأولى في العالم العربي وفي منطقة الشرق الأوسط التي تنضم لهذه القاعدة، التي هي أداة أساسية للمحققين تتيح لهم الوصول إلى تقنيات وأدوات تحليلية متطورة تساعد في تحديد هويات المتورطين في جرائم استغلال الأطفال. كما يمكّن للمحققين تبادل المعلومات مع نظرائهم في الدول الأخرى، الأمر الذي يعزز فرص الكشف عن شبكات الجريمة العابرة للحدود وتقديم الجناة إلى العدالة. كذلك تتعاون وزارة الداخلية مع المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC) في الولايات المتحدة، الذي يُعدُّ من أبرز المراكز العالمية في هذا المجال. يتضمن هذا التعاون تبادل المعلومات حول حالات الأطفال المفقودين والمستغلين، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتدريب للمحققين. ويعزز هذا التعاون الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم الإلكترونية ضدّ الأطفال ويؤكد أهمية التعاون الدولي في هذا المجال.

مبادرات وجهود إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية

أيضًا عملت إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية على حماية الأطفال من الجرائم الإلكترونية عبر إطلاق وتنفيذ عدة مبادرات، ومن أبرزها خدمة "مفقود" التي أُطلقت بالتعاون مع شركة ميتا (فيسبوك وإنستقرام). تُعد قطر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تطلق هذه الخدمة التي تهدف إلى مساعدة السلطات في العثور على الأطفال المفقودين والمستغلين عبر نشر تنبيهات سريعة وفعالة على منصات التواصل الاجتماعي.

تسعى خدمة "مفقود" إلى زيادة الوعي العام بحالات الأطفال المفقودين والمستغلين، وتوفر وسيلة سريعة للتواصل مع الجمهور للحصول على أي معلومات قد تساعد في العثور على هؤلاء الأطفال. من خلال هذه المبادرة، تهدف إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية إلى استغلال التكنولوجيا الحديثة والمنصات الاجتماعية لتعزيز جهود البحث والإنقاذ، وضمان تقديم المساعدة الفورية في الحالات الحرجة.

إضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة على تحسين إجراءاتها الداخلية من خلال تطوير أنظمة متقدمة وتدريب

فرقهـا علـى أحـدث تقنيـات التحقيـق الرقمـي، كمـا تسـعى الإدارة إلـى تحقيـق أعلـى معاييـر الحمايـة للأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي، مـع التركيـز علـى الوقايـة مـن الجرائـم الإلكترونيـة قبـل وقوعهـا، عبـر الرصـد المسـتمّر للأنشـطة المشـبوهة وتقديـم التوعيـة اللازمـة للمجتمّـع.

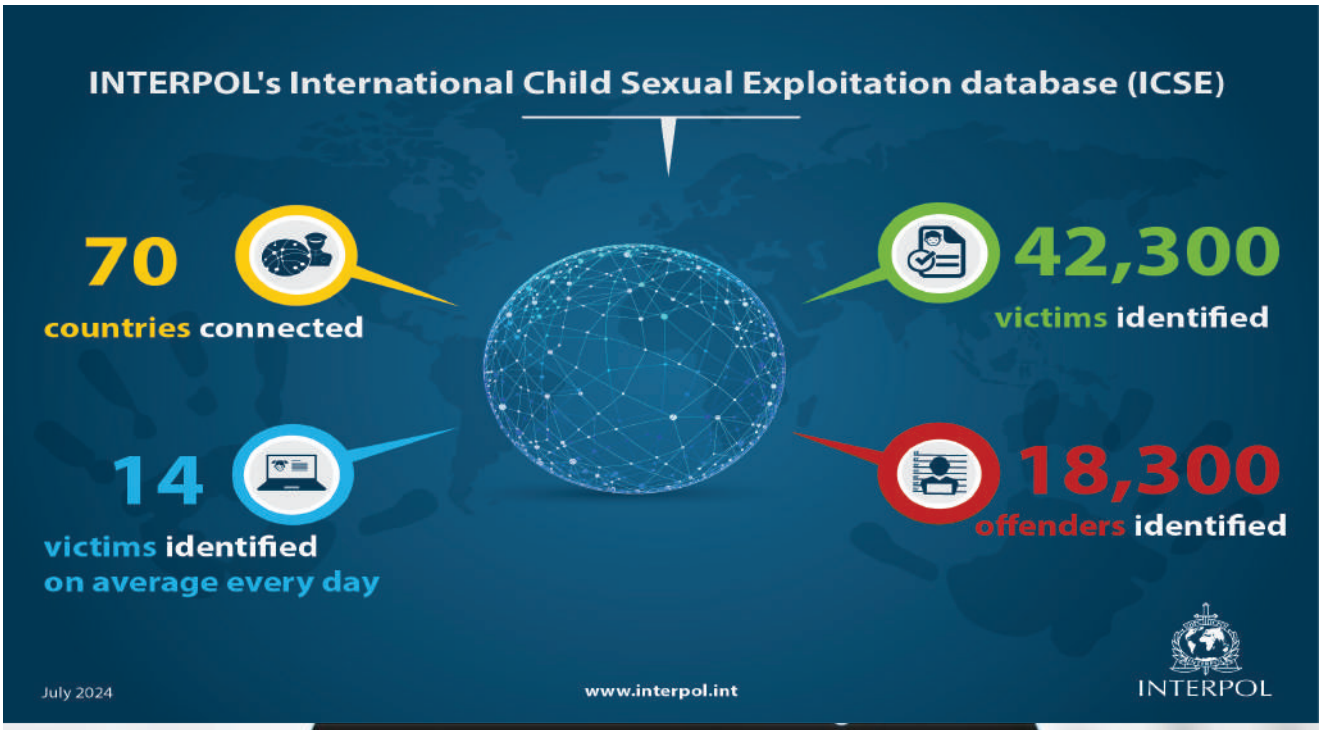

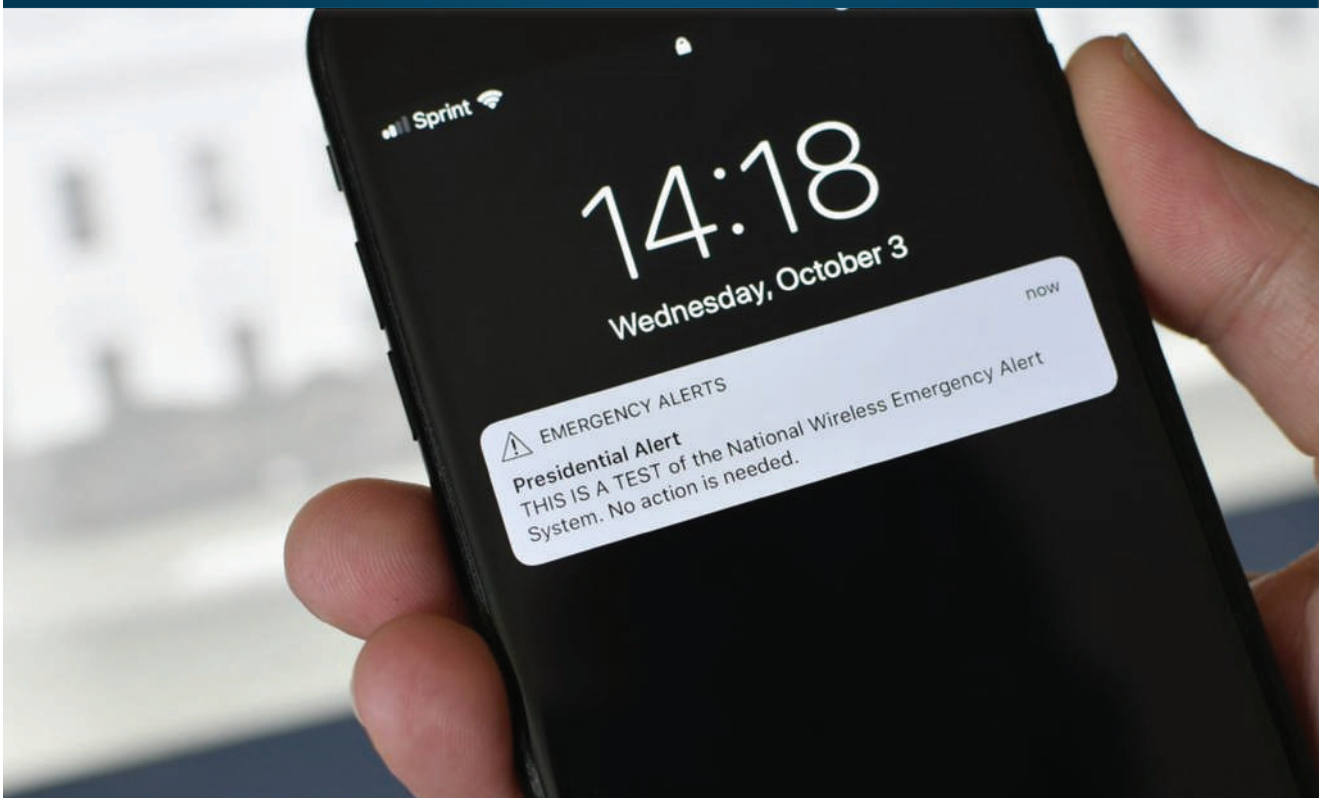

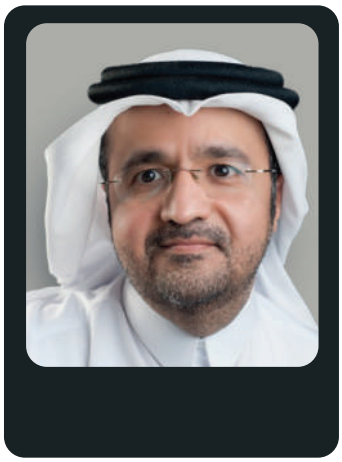

ورقة عمل
البروفيسور / خالد الأنصاري

رئيس قسم طوارئ الأطفال (سدرة للطب) - رئيس الفريق الوطني لحماية الطفل من العنف والإهمال (وزارة الصحة العامة)

حول "الدعم النفسي للأطفال ضحايا الإساءة والعنف الرقمي"

- منذ 2021 استمّر استخدام الإنترنت في الزيادة. وبالرغم من فوائد الإنترنت فإنّه يعرض الأطفال أيضًا لمجموعة واسعة من المخاطر عبر الإنترنت، بما في ذلك الإستغلال الجنسي والإعتداء.
- في العالم العربي, أفاد ما يقرب واحد من كل اثنين من المستجيبين (44%) من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين شملهم الإستطلاع والذي أجرته مؤسسة (وي بروتكت جلوبال إيكونوميك إنترناشونال) أثّر بتعرضهم لأذى جنسي عبر الإنترنت في طفولتهم.
- كشفت بعض البحوث أن ما يصل إلى (20%) من الأطفال في بعض البلدان تعرضوا للإستغلال الجنسي والإعتداء عبر الإنترنت في العام الماضي.
- زاد حجم تقارير مواد الإعتداء الجنسي على الأطفال التي احتلها المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين بنسبة (87%) منذ عام 2023.

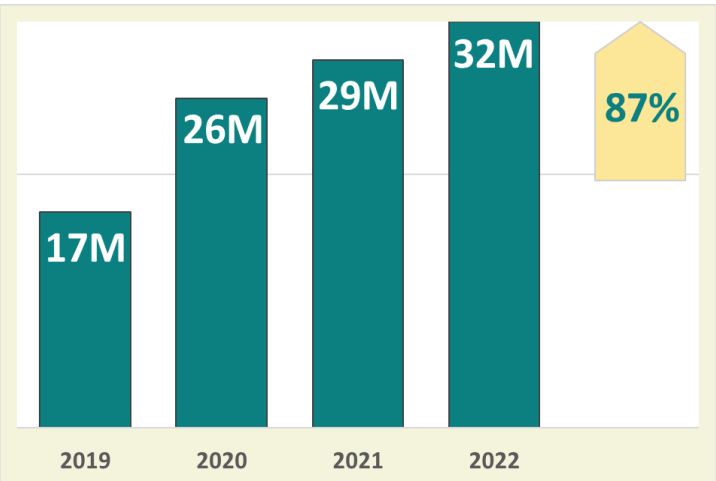

زيادة في حجم المحتوى الجنسي للأطفال عبر الانترنت

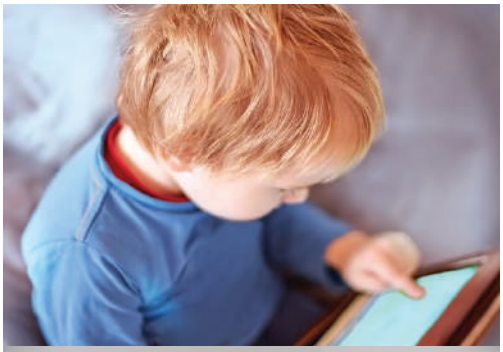

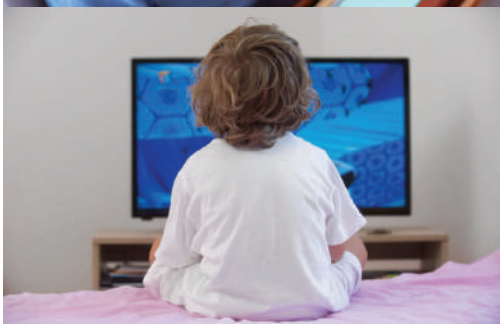

احصائيات (Ofcom) حول ما يفعلونه الأطفال من أشياء مختلفة عندما يكونون أمام الشاشة:

- (96%) يشـاهدون التلفـاز لمـدة (15) سـاعة أو أكثـر فـي الأسـبوع.
- (40%) يلعبـون الألعـاب علـى الشاشـة لمـدة (6) سـاعات أو أكثـر فـي الأسـبوع.
- (53%) يتصلـون بالإنترنـت لمـدة (8) سـاعات أو أكثـر فـي الأسـبوع.
- (48%) يشاهدون (YouTube).

المشاكل التي يمكن أنْ تؤثر على الأطفال:

توصيات الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال في وقت استخدام الشاشة:

- **حتى عمر (18) شهرًا:**

تجنب استخدام الشاشة.

- **من عمر (18) شهرًا حتى عمر (24) شهرًا:**

اختر برامج عالية الجودة وشاهدها مع الأطفال.

- **من عمر (2 - 5) سنوات:**

حـدد وقـت اسـتخدام الشاشـةحيث تكـون لمـدة سـاعة واحـدة يوميًـا مـع اسـتخدام برامـج عاليـة الجـودة, شـارك

فـي الأنشـطة مـع أطفالـك.

- **من عمر (6) سنوات وما فوق:**

وضـع حـدود ثابتـة للوقـت الـذي يقضيـه الشـخص فـي اسـتخدام وسـائل الإعـلام. ولا ينبغـي أن يحـل هـذا محـل النـوم الكافـي والنشـاط البدنـي والسـلوكيات الأخـرى الضروريـة للصحـة.

ينبغي توعية الأطفال من:

- صور ومقاطع فيديو معدلة / مفلترة.
- أخبار كاذبة/ خدع ومعلومات مضللة.
- المحتوى العنيف/ المزعج.
- المواد الإباحية على الإنترنت.
- التنمر الإلكتروني.
- عدم مشاركة المعلومات الشخصية/العنوان/الهوية/رقم الهاتف مع الغرباء.
- "المشاركة بحذر" على وسائل التواصل الاجتماعي.

التوعية المستمّرة للأطفال والأهالي:

- المحتوى المناسب للعمر / غير المناسب.
- الترويج لإيذاء النفس والإنتحار.
- أين يمكن الإبلاغ إذا وجدوا شيئًا غير مناسب عبر الإنترنت (الموقع قيد الإنشاء).
- التصنيف العمري للألعاب عبر الإنترنت التي يلعبونها.
- التحرش عبر الإنترنت.

المخاطر الجديدة التي تهدد الأطفال عبر الإنترنت:

- الابتـزاز الجنسـي المالـي - يتظاهـر المتحرشـون بأنّهـم فتيـات صغيـرات ويسـتهدفون الأولاد الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن (15 - 18) عامًـا ويطلبـون منهـم مشـاركة صـور عاريـة / جنسـية. وبمجـرد تلقيهـم لهـذه الصـور، يقومـون بإبتـزاز الأولاد للحصـول علـى المـال أو القيـام بأعمـال أخـرى ويهددونهـم بتوزيـع الصـور علـى أفراد الأسـرة / الأصدقـاء.
- صور الإعتداء الجنسي التي تمّ إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي.
- الإعتداء عبر الواقع المعزز (XR).
- الصور الجنسية التي يتمّ إنشاؤها ذاتيًا (الرسائل الجنسية).
- البث المباشر للإساءة الجنسية للأطفال.
- الوصـول إلـى مـواد إسـاءة معاملـة الأطفـال وعرضهـا ومشـاركتها عبـر روابـط مختصـرة أو شـبكة الويـب المظلمـة أو الرسـائل المشـفرة مـن البدايـة إلـى النهايـة.

الوقاية

- نهج الصحة العامة لمنع الإعتداء على الأطفال عبر الإنترنت.
- التعليم والمزيد من التمّويل على مستوى الوقاية بدلًا من التجريم.
- الاستثمار في مبادرات السلامة من خلال تصميم البرامج والألعاب.
- التركيز على حقوق الأطفال ومنظورهم في الإستجابة.
- إنشاء جيل متمّكن من التكنولوجيا.
- إزالة الحواجز أمام تحديد الإعتداءات وطلب المساعدة.
- تزويد الأطفال بالمعرفة والأدوات المناسبة لأعمارهم للتنقل في المساحات الآمنة عبر الإنترنت. تمكين الأطفال من محاسبة مقدمي الخدمات عبر الإنترنت لإتخاذ خطوات للحفاظ على سلامتهم عبر الإنترنت.
- معالجة الأسباب الجذرية للمجرمين.

التشريعات الجديدة:

منذ عام 2021، انضمت أستراليا والاتحاد الأوروبي وأيرلندا ونيجيريا والفلبين وسنغافورة وولاية كاليفورنيا الأمريكية إلى فيجي وفرنسا وألمانيا ونيوزيلندا ودول أخرى لتقديم أشكال جديدة من تنظيم السلامة عبر الإنترنت.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، تمّ اقتراح قوانين مختلفة أيضًا بما في ذلك:

- قانون الهند الرقميّة.
- اللائحة المقترحة من الاتحاد الأوروبي لمعالجة مواد الإعتداء الجنسي على الأطفال.
- مشروع قانون السلامة عبر الإنترنت في المملكة المتحدة.
- ستة مشاريع قوانين قيد المناقشة وأبرزها قانون سلامة الأطفال عبر الإنترنت، وهو النظير الفيدرالي لقانون تصميم مناسب للعمر في كاليفورنيا).

المساعدة

- يحتاج الشباب إلى كل العاملين في مجال حماية الطفل لحثّ الدول على سنّ قوانين لمحاسبة المجرمين في حالات الإستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مثل قانون حقوق الطفل."
- "في حين أنّنا نعرف بالضبط أين نذهب في حالة العنف في الشارع أو في المنزل؟ فإننا في حيرة تامة عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن أي نوع من العنف الذي يحدث في بيئة افتراضية."

المحاذاة العالمية:

نحن بحاجة إلى محاذاة عالمية عبر الأنظمة التنظيمية من أجل:

- منع المخالفين من الإستفادة من الثغرات القانونية وتجنب العقوبات.
- مساعدة شركات التكنولوجيا على الإبلاغ عن المحتوى المسيء وإزالته وحظره بكفاءة أكبر، ممّا يقلل من التكرار.
- دور التكنولوجيا الأمنية في التنظيم (RegTech).
- التنظيم والتشفير من البداية إلى النهاية.

(Salus Safe To Nets) تطبيق أمان على مستوى الجهاز الجديد:

يراقب التطبيق حركة الشبكة والصور التي يتمّ عرضها على شاشة المستخدم في الوقت الفعلي ويمنع الصور الجنسية للأطفال إذا تمّ اكتشافها.
إحدى الفجوات هي أن الحلول يتمّ تدريبها عمومًا على مجموعات البيانات الإنجليزية، وليس على المفردات الخاصة باللغة أو الإختلافات الثقافية والإقليمية.

مبادرة بيانات السلامة على الإنترنت:

بدعوة من مركز أخلاقيات البيانات والإبتكار في المملكة المتحدة، تجمع مبادرة بيانات السلامة على الإنترنت بين موردي تكنولوجيا السلامة على الإنترنت وأصحاب المصلحة من الحكومة والأكاديميين والمجتمع المدني لتعزيز الإبتكار، ومساعدة الشركات على تطوير أدوات سلامة عالمية المستوى لتحديد وإزالة المحتوى الضار عبر الإنترنت من خلال زيادة الوصول إلى مصادر البيانات الأخلاقية.

الفريق الوطني لحماية الطفل من العنف والإهمال
2021.01.27

مؤسسة حمد الطبية	معهد الدوحة الدولي للأسرة	مركز الحماية والتأهيل الإجتمّاعي- أمان	
جامعة حمد بن خليفة	مركز دعم الصحة السلوكية	إدارة الأحداث - وزارة الداخلية	
أوريدو	وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سدرة للطب	وزارة الصحة العامة
وزارة الإقتصاد والتجارة	وزارة الثقافة والشباب	الشرطة المجتمعية	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة مكافحة الجرائم الإقتصادية والإلكترونية			

الـدعـــم الـنـفـســـي

- إخصائي إجتمّاعي.
- معالج سلوكي / نفسي.
- طبيب نفسي.
- فريق إعادة التأهيل (اجتمّاعي / سلوكي / نفسي وطبي / أمني / قانوني).

1. الـتـنـمـر الإلـكـتـروني

طرق الوقاية من هذه الظاهرة: الدعم النفسي والتدخل المبكر

- الخط الساخن مركز أمان: 44666671
- الخط الساخن مركز دعم للصحة السلوكية: 50245427

2. الإبتعاد عن الهوية الثقافية والدينية والإجتمّاعية

طرق الوقاية من هذه الظاهرة:

- تثقيف الأهالي والأطفال عن طريق عمل دورات تدريبية ونشر كتيبات.
- توصيل المحتوى التثقيفي للطلاب عن طريق المناهج التعليمية.
- الإستفادة من الخدمات المطروحة من مركز (نوماس) لتسهيل توصيل فكرتها وعرضها على الطلاب والأهالي.
- وزارة الإعلام 7 فبراير هو اليوم العالمي للسلامة على الإنترنت.
- إنشاء مكتبة من المواد التثقيفية الموجودة في مرافق الدولة وحثّ الجهات التالية على نشر التوعية:
  1. وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
  2. وزارة الثقافة والشباب
  3. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي
- 44440272 - 44440355

3. الإستغلال عبر الإنترنت وسرقة البيانات

طرق العلاج المقترحة:

الدعم النفسي للمتضررين:

الشرطة المجتمعية: 2356999

إدارة مكافحة الجرائم الإقتصادية والإلكترونية: 2347333

4. التطبيقات والألعاب عبر الإنترنت التي تشجع على العادات والسلوكيات غير الصحية (فقدان الشهية, الانتحار وإيذاء النفس)

الآثار النفسية والعضوية من سوء الاستخدام - قضاء الكثير من الوقت أمام الشاشات (الـدعـم الـنـفـسـي)

الإضطرابات الناتجة:

مثل أمراض السمنة - النوم - المشاكل التعليمية - والإضطرابات النفسية - آخرى

الفجوات:

- تثقيف الكادر الطبي.
- عمل دراسات علمية متعمقة ومتشاركة مع الجهات المعنية للتوسع في هذه النقطة بشكل أكبر.
- استخدام المشاهير في المحتوى الثقافي للحد من هذه التبعات.
- التعاون مع مركز الإعلام الثقافي - لجنة الملتقى.

طرق العلاج المقترحة:

- إنشاء مكتبة من المواد التثقيفية الموجودة في مرافق الدولة وحثّ الجهات التالية على نشر التوعية:
  1. طبيب الأطفال
  2. الرعاية الصحية الأولية
  3. خدمات التعليم
  4. الخدمات الإجتمّاعية

5. المواد الإباحية والتعرض لمحتوى جنسي صريح, الإعتداء والإستغلال الجنسي للأطفال (تداول الصور ومقاطع الفيديو للإساءة)

الـدعـم الـنـفـسـي:

- حالات إدمان المواد الإباحية
  - مركز دعم للصحة السلوكية - الخط الساخن:50245427
  - مركز أمان - الخط الساخن: 44666671
- حالات التحرش والإغتصاب
  - عيادة SCAP - الخط الساخن: 40033333
  - مركز أمان - الخط الساخن: 44666671
- مواد تثقيفية للأهالي والأطفال لمعرفة التعامل مع الطفل عند حدوث المشكلة.
  - وزارة الثقافة والشباب

الفجوات:

- وجـود لجنـة تطلـع علـى الشـكاوي والبلاغـات عـن الألعـاب وبعـض المواقـع ومقرهـا وزارة الإتصـالات والمواصـلات.
- وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية
- وزارة الثقافة والشباب
- وزارة التجارة
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- لجنة حماية الطفل من العنف
- مراقبة وزارة التجارة والإقتصاد المواد المطروحة للبيع والمحتويات - وفئة العمر.
- وجـود قانـون وعقوبـة تفـرض الحـد مـن تبـادل المواقـع الإباحيـة والمواقـع التـي تحـرض علـى الإنتحـار وتدميرالهويـة الدينيـة والإجتمّاعيـة.
- إدارة شرطة الأحداث

التوصيات:

- إنشاء مكتبة من المواد التثقيفية الموجودة في مرافق الدولة (قيد الإنشاء).
- العمـل مـع وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي علـى التأكـد مـن تثقيـف الأطفـال علـى سـبل السـلامة والوقايـة عنـد اسـتخدام الإنترنـت (تـمّ التواصـل مـع الـوزارة).
- تعزيز المحافظة على الهوية الثقافية والدينية في اليوم العالمي لسلامة الإنترنت 7 فبراير.
- استخدام المشاهير لنشر ثقافة السلامة والوقاية من أضرار وسائل التواصل الإجتمّاعي.
- تثقيف أولياء الأمور وعمل دورات لتدريبهم على طرق حظر المحتوى غير الملائم لعمر الطفل.
- تأسيس لجنة تطلع على الشكاوي والبلاغات على الألعاب والمواقع لدراسة تأثيرها (تمّ التواصل مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والموضوع قيد الدراسة).
- تطوير آليات لمساعدة وزارة التجارة والإقتصاد لمراقبة المواد المطروحة والمحتوى للأطفال.
- وجـود قانـون وعقوبـة تفـرض الحـدّ مـن تبـادل المواقـع الإباحيـة والمواقـع التـي تحـرض علـى الإنتحـار وتدميرالهويـة الدينيـة والإجتمّاعيـة عنـد الأطفـال.
- عمـل دراسـات وأبحـاث علميـة محليـة عـن تأثيـر وسـائل التواصـل الإجتمّاعي علـى الأطفـال ووسـائل الوقايـة مـن الآثار السـلبية.

الجلسة الثالثة

الجلسة الثالثة:
تمكين الأطفال في العالم الرقمي: الإجراءات والممارسات الفضلى.

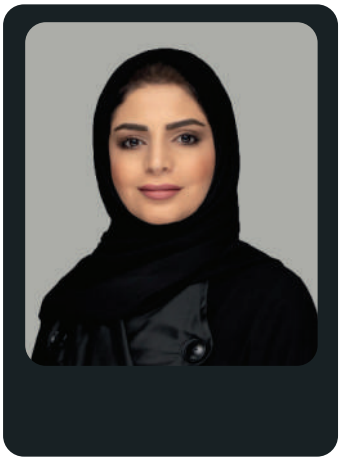

ورقة عمل
السيدة / سارة عبد الرحمن المولوي
مدير أمن المعلومات المؤسسية - (أريدُ قطر)

المقدمة:

في عالمنا المتصل لقد أصبح الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا وحياة أطفالنا اليومية حيث تقف شركات الإتصالات في طليعة حماية أكثر المستخدمين عُرضةً للمخاطر، وهم الأطفال باعتبارها بوابات للعالم الرقمي، تلعب شركات الاتصالات دورًا فريدًا وحيويًا في ضمان أن تكون التجارب عبر الإنترنت للأطفال آمنة ومحمية وإيجابية. بدءًا من تصفية المحتوى وحماية الخصوصية وصولًا إلى حملات التوعية والتعليم، لم تُعدّ شركات الاتصالات مجرد مزوّدي خدمات، بل أصبحت حراسًا لملعب رقمي، ملتزمين بحماية الأطفال من المخاطر العديدة التي تحيط بهم في الفضاء السيبراني. جهودهم أساسية في خلق بيئة رقمية آمنة حيث يمكن للأطفال الإستكشاف والتعلم والنمو دون خوف.

التهديدات الأمنية المختلفة التي قد يواجهها الأطفال في البيئة الرقميّة:

- التنمر السيبراني
- النصب الإحتيالي
- التعرض إلى المحتوى غير اللائق
- إستغلال الأطفال لأغراض غير مشروعة أو غير قانونية
- سرقة الهوية وبيانات الأطفال الخاصة بغرض انتحال شخصياتهم
- ترصد وتتبع الأطفال
- وصول الأطفال إلى المعلومات الخاطئة والراديكالية

مصفوفة أصحاب العلاقة المعنية بحماية حقوق الأطفال من تهديدات البيئة الرقميّة:

تهديدات الفضاء السيبراني على الأطفال - الأسرة-التعليم (المدرسة)-الجهات التشريعية والرقابية والأمنية-شركات التكنولوجيا العالمية-شركات الإتصالات:

- التنمر السيبراني
- النصب الإحتيالي
- التعرض إلى المحتوى غير اللائق
- استغلال الأطفال لأغراض غير مشروعة أو غير قانونية
- سرقة هوية وبيانات الأطفال الخاصة بغرض انتحال شخصياتهم
- ترصد وتتبع الأطفال
- وصول الأطفال إلى المعلومات الخاطئة والراديكالية

دور (Ooredoo) في تكوين بيئة رقمية آمنة للأفراد بما في ذلك الأطفال:

1. مسؤولية شركات الاتصالات الاجتماعية لضمان تجارب آمنة من خلال استخدام الإنترنت.
2. عملت (Ooredoo) على مدار العقد الماضي على حماية شبكاتها وأنظمتها المتعددة من التهديدات السيبرانية المختلفة، وشمل ذلك تأمين جميع بيانات عملاء الشركة بمن فيهم بيانات الأطفال من التهديدات الأمنية وتقليل مخاطرها على الأفراد.
3. ضمان الوصول الآمن من خلال تصفية المحتوى تقوم (Ooredoo) بتصفية المحتوى من خلال شبكاتها بما يتمّاشى مع المبادئ والقيم الدّينية والإجتمّاعية والتي تساعد بدورها في حماية الأطفال من التعرض للمحتوى الضار وغير المناسب.
4. من خلال فلترة ال (DNS) تقوم (Ooredoo) بمنع الوصول إلى النطاقات الضارّة المعروفة وبالتالي حماية الأطفال من الوصول إلى المواقع التابعة لتلك النطاقات والذي بدوره ينشئ بيئة رقمية آمنة للأطفال قدر المستطاع.
5. تعزيز الثقافة الرقميّة لدى المجتمع من خلال الدعايات التوعوية بأمن المعلومات والحماية من النصب الإحتيالي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية
6. التعاون مع الجهات الحكومية والأمنية والمنظمات العالمية لتعزيز أمن المعلومات بما يضمن حماية البيانات الشخصية للعملاء ويشمل ذلك الأطفال

المبادرات التي قامت بها (Ooredoo) لتعزيز حماية الأطفال في البيئة الرقميّة:

الشراكة مع (SafeToNet): توفير تطبيق يحمي الأطفال من مخاطر الإنترنت باستخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم نصائح فورية وتعزيز الأمان السيبراني. يتيح التطبيق للأطفال التعلم وحماية خصوصيتهم من التهديدات مثل التنمر السيبراني. يمكن لعملاء Ooredoo تنزيل التطبيق مع إضافة رسوم الإشتراك لفاتورتهم أو خصمها من رصيدهم.

استضافة (Ooredoo) هذا العام للمخيم الصيفي للأمن السيبراني لطلاب المدارس بالتعاون مع الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والذي احتوى على توعية الطلاب بمخاطر الأمن السيبراني التي قد يتعرضون لها .

امتثال (Ooredoo) إلى معايير البيئة، والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG):

1. **البيئة:** امتثال الشركة لمتطلبات الاستدامة البيئية مثل مبادرات تقليل الانبعاثات الكربونية
2. **المسؤولية الاجتماعية:** كيفية إدارة الشركة لعلاقاتها مع الموظفين والمجتمع من خلال ممّارسات العمل وظروف العمل، حقوق الإنسان والممارسات الأخلاقية والمشاركة المجتمعية والمسؤولية المجتمعية.
3. **الحوكمة:** الأخلاقيات والشفافية في الشركة، حقوق ومسؤوليات المساهمين.
4. تقوم (Ooredoo) منذ عدة سنوات بإعداد تقارير سنوية لمنظمات تقييم ال (ESG) والتي يتمّ من خلالها استعراض الأليات والمبادرات التي من شأنها تعزيز حماية حقوق البيئة وتطوير البيئة الداخلية والخارجية للشركة والتطوير المستمّر لآليات الحوكمة

دور Ooredoo قطر في رؤية قطر 2030 والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:

- ساهمت (Ooredoo) في إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2023-2028 التي قامت بإعدادها الوكالة الوطنية للأمن السيبراني
- تتطلع (Ooredoo) للمشاركة في الخطة التنفيذية للإستراتيجية الخاصة بحماية الأطفال في الفضاء السيبراني
- بدأت (Ooredoo) بإعداد برنامج الاستدامة والذي يشمل المسؤولية المجتمعية وسوف يشمل ذلك مبادرات تخصّ حماية حقوق الأطفال على البيئة الرقميّة

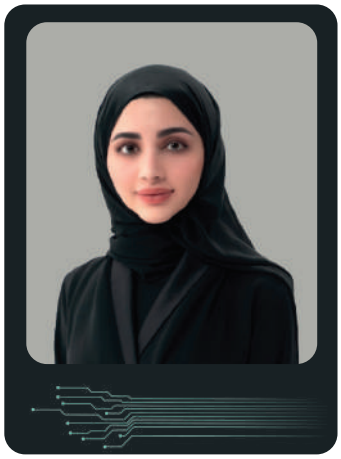

ورقة عمل
السيدة / فاطمة رجب عبدالله الإسماعيل
اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر - وزارة العمل

أن المشاركة في المنتدى الوطني الذي يسلط الضوء على قضية غاية في الأهمية تتعلق بحماية حقوق أطفالنا في البيئة الرقميّة. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا وتوسّع الفضاء الرقمي، أصبح من الضروري إعادة النظر في التحديات التي يواجهها الأطفال في هذا العالم المتغير، والتأكيد على دورنا في حمايتهم من الاستغلال وسوء الاستخدام.

حيث إن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في دولة قطر تضع حماية حقوق الأطفال في قلب اهتماماتها، خاصة في ظلّ التهديدات الجديدة التي تفرضها التقنيات الحديثة. فالاستغلال الرقمي للأطفال يمثل أحد أخطر أشكال الانتهاكات التي نسعى جاهدين لمكافحتها من خلال تطوير السياسات، وتعزيز التشريعات، وتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لحماية حقوق الأطفال وضمان بيئة رقمية آمنة لهم.

والجدير بالذكر أنه لا توجد في دولة قطر عمالة أطفال نظرًا للقوانين الصارمة التي وضعتها الدولة للحفاظ على حقوق الأطفال وحمايتهم من مظاهر الاستغلال المرتبطة بتشغيل الأحداث بما في ذلك الاستغلال الجنسي وخاصة قانون العمل الذي يحظر تشغيل الأحداث ويفرض عقوبات بالحبس والغرامة على المخالفين.

تفعيلًا لدور اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر التي صدر بإنشائها قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (15) لسنة 2017 ناصًا في مادته الأولى على أن تُنشأ بوزارة العمل لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر"، تقوم بدور المنسق الوطني لرصد ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيه وتوفير الدعم والحماية للضحايا من خلال التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن. فان اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر متمّثلةً في أعضاء من مختلف الجهات الحكومية في الدولة، تواصل جهودها في مكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات وتنفيذها بالشكل المطلوب.

على سبيل المثال وليس الحصر بعض الأنشطة التي قامت بها اللجنة:

- تمّ التوقيع على إعلان النوايا بين حكومة دولة قطر ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بوزارة العمل، وهيئة الأمم المتحدة، وممثلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مدينة فيينا، بشأن إنشاء مركز دولي للتدريب والبحوث لمكافحة الاتجار بالأشخاص-مارس 2022

- تـمّ اسـتئناف عمـل دار الرعايـة الإنسـانية وإعـادة افتتاحهـا بشـكل تـام عقـب التوقـف نتيجـة انتشـار جائحـة كوفيـد 19، وتسـتقبل الـدار الحـالات التـي تسـتدعي تقديـم الرعايـة النفسـية والإنسـانية الشـاملة بالتعـاون والتنسـيق مـع جمعيـة قطـر الخيريـة،
- تـمّ إطـلاق الخـط السـاخن لاسـتقبال الشـكاوي والملاحظـات والمقترحـات فيمـا يخـص بعـض الحـالات التي تتطلـب التحـري والبحـث أو التدخـل العاجل.
- وضـع آليـات وأدلـة وإجـراءات للعمـل والتنسـيق بيـن أبـرز الجهـات مثـل: إدارة حقـوق الإنسـان وإدارة البحـث الجنائـي التابعيـن لـوزارة الداخليـة والنيابـة العامـة، وتـمّ التوجيـه نحـو وضـع دليـل لاسـتلام الشـكاوي ودليل للإحالـة الوطنيـة وثالـث للإحالـة الدوليـة لضحايـا جرائـم الإتجـار بالبشـر ومواصلـة الجهـود والأنشـطة نحـو تفعيـل جهـود اللجنـة علـى نطـاق أوسـع.
- تـمّ ابـرام عـدة مذكـرات تفاهـم وتعـاون فـي إطـار مكافحـة الاتجـار بالبشـر بيـن دولـة قطـر وعـدد مـن الدول الصديقـة مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والمملكـة العربيـة السـعودية، كمـا أبرمـت اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة الاتجـار بالبشـر عـددًا مـن مذكـرات التفاهـم والتعـاون مـع عـدد مـن المؤسسـات داخـل الدولـة ومنهـا مشـيرب العقاريـة، جمعيـة الهـلال الأحمـر القطـري وجمعيـة قطـر الخيريـة.
- لـم تدخـر اللجنـة جهـدًا فـي عقـد وتنظيـم الـدورات التدريبيـة والأنشـطة التوعويـة مـن أجـل رفـع وتطويـر القـدرات الوطنيـة.

كمـا تعمـل اللجنـة علـى تعزيـز الوعـي مـن خـلال تنظيـم حمـلات توعويـة وعلـى سـبيل المثـال (حملـة توعويـة فـي مطـار حمـد الدولـي) حيـث تسـتهدف جميـع الفئـات، بمـا فـي ذلـك الأطفـال والأسـر وذلـك لزيـادة الوعـي.

جهود وزارة العمل لمنع استغلال عمالة الأطفال على الإنترنت:

وضع الأطر القانونية:

تطبـق وزارة العمـل قوانيـن صارمـة تحظـر تشـغيل الأطفـال فـي بيئـات غيـر آمنـة، بمـا فـي ذلـك الأعمـال التـي تتـمّ عبـر الإنترنـت، حيـث تحظـر القوانيـن والتشـريعات المتعلقـة بعمـل الأطفـال أي شـكل مـن أشـكال تشـغيلهم إلّا فـي حـالات خاصـة تخضـع لضوابـط صارمـة. يمكـن تلخيـص هـذه القوانيـن فـي النقـاط التاليـة:

قانون العمل القطري رقم (14) لسنة 2004 وتعديلاته:

ووفقًـا للمـادة 86: يمنـع تشـغيل الأطفـال دون سـن الـ (16) عامًـا، ويُعتبـر هـذا الحـد الأدنـى لأي شـكل مـن أشـكال التوظيـف.

ووفقًـا للمـادة 89: التـي بشـأن سـاعات العمـل إذ لا يجـوز تشـغيل الأشـخاص الذيـن تقـل أعمارهـم عـن (18) عامًـا فـي أعمـال تتجـاوز (6) سـاعات يوميًـا، ولا يُسـمح لهـم بالعمـل فـي فتـرات الليـل.

ووفقًـا للمـادة (87): لا يجـوز تشـغيل الأحـداث فـي الأعمـال التـي مـن شـأن طبيعتهـا أو ظـروف أدائهـا أن

تلحق الضرر بصحة أو بسلامة أو أخلاق الحدث.

التفتيش والرقابة:

تنفذ وزارة العمل حملات تفتيشية دورية للتأكد من الالتزام بالقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال والتدقيق في العقود الرقميّة المتعلقة بتوظيف الأطفال لضمان عدم استغلالهم. كما وتعمل الوزارة على تلقي البلاغات والشكاوي المتعلقة بأي انتهاكات تخص تشغيل الأطفال.

التعاون الثنائي الإقليمي والدولي:

الشراكات الإقليمية: تسعى وزارة العمل واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر إلى تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية لتنسيق الجهود المشتركة في مكافحة استغلال الأطفال من خلال المشاركة في المنتديات والورش على سبيل المثال: منتدى الحكومي الخامس لمكافحة الإتجار بالبشر في سلطنة عمان بتاريخ 17 ابريل 2024.

الاتفاقيات الدولية: من خلال انضمام الدولة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية لتعزيز القدرات الوطنية في مكافحة عمالة الأطفال حيث تشمل:
-إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138): تتعلق بالحدّ الأدنى لسن العمل وتلزم الدول الأعضاء بتحديد سن دنيا للالتحاق بالعمل.

- **إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182):** تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، والعمل القسري، والتجنيد في النزاعات المسلحة.
- تقديم تقرير بشأن المسائل المتعلقة بالتقريرين الخامس والسادس لدولة قطر امام اللجنة المعنية بحقوق الطفل.

بالإضافة إلى انضمام دولة قطر إلى إتفاقية حقوق الطفل لعام 1995:

بحيث تعزز هذه الإتفاقية وفقًا للمادة رقم (32) حماية حقوق الأطفال في مختلف المجالات، بما في ذلك حظر أي نوع من الاستغلال في سوق العمل.
البروتوكول الاختياري الملحق بإتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، المصدق عليها وفقًا للمرسوم رقم (36) لسنة 2010.

التوصيات والمرئيات:

- تعزيز الوعي والتثقيف الرقمي للأطفال والأسر من خلال إطلاق حملات توعوية دورية تستهدف الأطفال، أولياء الأمور، والمدارس لزيادة الوعي بمخاطر العالم الرقمي وكيفية الحماية منها حيث يساهم الوعي الرقمي في تمكين الأطفال وأسرهم من استخدام الإنترنت بطرق آمنة وذكية، ممّا

يقلـل مـن تعرضهـم للاسـتغلال الرقمـي.

- التدريـب والتأهيـل مـن خـلال تنفيـذ برامـج تدريبيـة بالتعـاون مـع جهـات محليـة وعلـى سـبيل المثـال التعـاون فـي تدريـب الاخصائييـن بالمـدارس لتعليميهـم كيفيـة التعامـل مـع حـالات الاسـتغلال وتقديـم الدعـم، بالإضافـة إلـى التعـاون مـع الجهـات الدوليـة لتأهيـل المفتشيـن وضبـاط إنفـاذ القانـون لمكافحـة اسـتغلال الأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي.
- تعزيـز وتحسـين التشـريعات والقوانيـن المتعلقـة بحمايـة الأطفـال فـي العالـم الرقمـي تحديـث القوانيـن المحليـة لتعكـس التحديـات الجديـدة فـي العالـم الرقمـي، وضمـان تغليـظ العقوبـات علـى الجرائـم المرتبطـة باسـتغلال الأطفـال عبـر الإنترنـت لتسـد الثغـرات القانونيـة وتضمـن تقديـم الحمايـة الكاملـة للأطفـال فـي البيئـات الرقميّـة.
- إدمـاج التربيـة الرقميّـة فـي المناهـج التعليميـة إدراج مـواد تعليميـة حـول الأمـان الرقمـي ضمـن المناهـج الدراسـية لجميـع المراحـل التعليميـة.
- التعـاون مـع الجهـات المحليـة لتنظيـم فعاليـة "اليـوم العالمـي للطفـل" والـذي يصـادف 20 نوفمبـر مـن كل عـام، للحفـاظ علـى حقـوق الأطفـال وضمـان حمايتهـم فـي جميـع المجـالات بمـا فـي ذلـك الفضـاء الرقمـي لتوفيـر بيئـة آمنـة لهـم للنمـو والتطـور باعتبـاره واجـب ومسـؤولية مشـتركة.
- التعـاون مـع الجهـات المعنيـة لمراقبـة الفضـاء الرقمـي لمتابعـة المحتـوى الرقمـي المشـبوه الـذي يتبعـه اسـتغلال الأطفـال.
- التعـاون مـع المنظمـات المعنيـة لمناقشـة توقيـع مذكـرات تفاهـم فـي مجـالات حقـوق الطفـل فـي الفضـاء الرقمـي.

غياب عمالة الأطفال في قطر:

- عدم وجود عمالة أطفال في قطر بفضل القوانين الصارمة.
- قانون العمل يحظر تشغيل الأحداث ويضع عقوبات مشددة على المخالفين.
- القوانين تركز على حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي.

دور اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر:

- العمل كمنسق وطني لرصد ومنع الاتجار بالبشر.
- ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار وتقديم الدعم للضحايا.
- التنسيق مع الجهات المعنية لتحقيق الأهداف المشتركة.
- وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات وتنفيذها بالشكل المطلوب.

الأنشطة التي قامت بها اللجنة:

- توقيع إعلان نوايا لإنشاء مركز دولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع الأمم المتحدة.
- إعادة افتتاح دار الرعاية الإنسانية بعد جائحة كوفيد - 19.

- إطلاق الخط الساخن لاستقبال الشكاوي والملاحظات.
- وضع آليات وإجراءات لتنسيق العمل بين الجهات المعنية.
- إبرام مذكرات تفاهم مع دول ومؤسسات محلية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- تنظيم دورات تدريبية وأنشطة توعوية لرفع القدرات الوطنية.

تعزيز الوعي من خلال تنظيم حملات توعوية:

تنظيم حملات توعوية تستهدف جميع الفئات، بما في ذلك الأطفال والأسر وعلى سبيل المثال: حملة توعوية في مطار حمد الدولي لزيادة الوعي بمخاطر الاتجار بالبشر.

- تهدف إلى تعزيز الفهم حول كيفية حماية الأطفال في البيئة الرقميّة.

جهود وزارة العمل:

منع استغلال عمالة الأطفال من خلال وضع أطر قانونية صارمة تحظر تشغيل الأطفال في بيئات غير آمنة "تشمل القوانين حظر تشغيل الأطفال في أعمال تتمّ عبر الإنترنت"

قانون العمل القطري رقم (14) لسنة 2004 وتعديلاته:

المادة 87	المادة 89	المادة 86
منع تشغيل الأحداث في أعمال تؤثر على صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم.	تقييد ساعات العمل للأطفال دون (18) عامًا إلى (6) ساعات يوميًا.	حظر تشغيل الأطفال دون سن (16) عامًا.

جهود وزارة العمل

التفتيش والرقابة:

- تنفيذ حملات تفتيشية دورية للتأكد من الالتزام بالقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال والتدقيق في العقود الرقميّة المتعلقة بتوظيف الأطفال لضمان عدم استغلالهم.
- تلقي البلاغات والشكاوي المتعلقة بأي انتهاكات تخص تشغيل الأطفال.

التعاون الثنائي الإقليمي والدولي:

- التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية لمكافحة استغلال الأطفال.
- المشاركة في المنتديات والورش المشتركة لتعزيز الجهود الإقليمية.
- انضمام دولة قطر إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية لتعزيز القدرات الوطنية في مكافحة عمالة الأطفال حيث تشمل:

إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138): تتعلق بالحد الأدنى لسن العمل.

إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182): تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

إتفاقية حقوق الطفل لعام 1995.

- تقديم تقرير بشأن المسائل المتعلقة بالتقريرين الخامس والسادس لدولة قطر امام اللجنة المعنية بحقوق الطفل.

التوصيات والمرئيات:

- تعزيز التوعية الرقميّة للأطفال والأسر من خلال حملات توعوية دورية.
- تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية.
- تحديث التشريعات والقوانين لتواكب التحديات الجديدة في العالم الرقمي.
- إدماج التربية الرقميّة في المناهج التعليمية.
- مراقبة الفضاء الرقمي ومحتوياته المشبوهة لحماية الأطفال من الاستغلال.
- تنظيم فعالية "اليوم العالمي للطفل" لضمان حماية حقوق الأطفال في جميع المجالات.

وزارة العمـــــل
Ministry of Labour
State of Qatar • دولـــة قطـــر

ورقة عمل
السيد / عبد الله أحمد العمادي
باحث سياسات - مركز التكنولوجيا المساعدة (مدى)

مركز مدى

تأسس مركز مدى عام 2010 كمبادرة لتوطيد معاني الشمولية الرقميّة وبناء مجتمّع تكنولوجي قابل للنفاذ لذوي القيود الوظيفية - ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن. وقد أصبح مدى اليوم مركز الامتياز في النفاذ الرقمي باللغة العربية في العالم، فقد استطعنا أن نحقق لدولة قطر المركز الأول عالميًا في مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE Index) لعام 2020 الصادر عن مبادرة الأمم المتحدة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ict).

الرؤية:

تحسين إمكانية نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص من ذوي الإعاقة في قطر والعالم

الرسالة:

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والعيش باستقلالية من خلال تعزيز النظام البيئي لنفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

انتشار الإعاقة بين الأطفال في قطر و العالم:

في العالم: حسب اليونيسف، هناك حوالي (240) مليون طفل من ذوي الإعاقة حول العالم.
في قطر: يبلغ عدد الأطفال من ذوي الإعاقة في الفئة العمرية (5-14) حوالي (9,599) طفلًا.

تعداد قطر ٢٠٢٠
QATAR CENSUS 2020

unicef

أهمية وصول الاطفال ذوي الاعاقة الى العالم الرقمي:

الاندماج الاجتماعي

يوفر الوصول الرقمي للأطفال من ذوي الإعاقة فرصة للتواصل مع أقرانهم والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتعليمية، ممّا يعزز شعورهم بالانتمّاء ويمنع عزلتهم.

التمكين والاستقلالية

يساعد الوصول إلى التكنولوجيا الأطفال على تطوير مهارات حياتية هامة، ممّا يعزز من استقلاليتهم وقدرتهم على الاعتماد على أنفسهم.

تحقيق حقوقهم

الوصول الرقمي يضمن للأطفال من ذوي الإعاقة ممّارسة حقوقهم في التعليم والمشاركة الاجتماعية، وفقًا للاتفاقيات الدولية، ممّا يعزز من مساواتهم مع الآخرين

جهود دولة قطر في تمكين الأطفال ذوي الإعاقة في العالم الرقمي

- صادقت دولة قطر على إتفاقية حقوق الطفل عام 1995 وإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) في 2008
- أصدرت دولة قطر سياسة سهولة النفاذ الرقمي ومنالية الويب في 2011 لضمان النفاذ الرقمي للأطفال ذوي الإعاقة.
- احتلت قطر المرتبة الأولى في مؤشر حقوق النفاذ الرقمي 2020(DARE Index) بفضل جهودها في تعزيز النفاذية الرقميّة.
- تتمّاشى هذه الجهود مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تركز على التنمية البشرية والمساواة الاجتماعية.

دور مركز مدى في دعم و تمكين الأطفال ذوي الإعاقة

مركز مدى يقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المساعدة للأطفال ذوي الإعاقة وفقًا للمادة (2) من إتفاقية حقوق الطفل، بدون تمّييز. كما تلتزم جميع خدماته ببنود المادة (23) من الإتفاقية، التي تضمن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتتمّاشى مع إتفاقية حقوق الإنسان.

التحديات التي تعيق الأطفال ذوي الإعاقة من الوصول الى العالم الرقمي:

يعمل مركز مدى مع الأطفال ذوي الإعاقة وذويهم وأصحاب المصلحة المعنيين لفهم إحتياجاتهم المختلفة. يهدف المركز إلى تعزيز جودة الحياة لهؤلاء الأطفال من خلال توفير دعم شامل يلبي إحتياجاتهم الفريدة. يتمّ ذلك عبر عقد جلسات التركيز التي تسعى إلى استكشاف التحديات التي يواجهها الأطفال وأسرهم، بالإضافة إلى تحديد أفضل السبل لدعمهم.

جهود مركز مدى في التغلب على التحديات

خدمات مركز مدى الرئيسية:

- توفير حلول التكنولوجيا المساعدة.
- تعزيز النفاذ الرقمي للمنصات الرقميّة.
- بناء القدرات والتدريب.
- تطوير السياسات وتطبيق أفضل الممارسات.
- البحوث والابتكار.
- رفع الوعي بالنفاذ الرقمي.

توفير حلول التكنولوجيا المساعدة

بناء القدرات والتدريب

يتـمّ دعـم وتشـجيع الإبتـكار لـدى الطلبـة مـن ذوي الإعاقـة، لتطويـر مهاراتهـم فـي البرمجـة وتطويـر الابتـكارات, بالإضافـة إلـى بنـاء قـدرات المبتكريـن فـي مجـال التكنولوجيـا والهندسـة والرياضيـات والروبـوت.

الابتكار و البحوث

برنامج مدى للابتكار

44
عدد الابتكارات المدعومة من قبل مركز مدى

نادي مدى للإبتكار:

يهـدف نـادي مـدى للإبتكار إلـى دعـم وتشـجيع الإبتكار لـدى المبتكرين مـن ذوي الإعاقة، لتطويـر مهاراتهم فـي البرمجة وحلول التكنولوجيا المسـاعدة للمسـاهمة فـي تحسـين جـودة حيـاة الأشخاص ذوي الإعاقة

السياسات وأفضل الممارسات

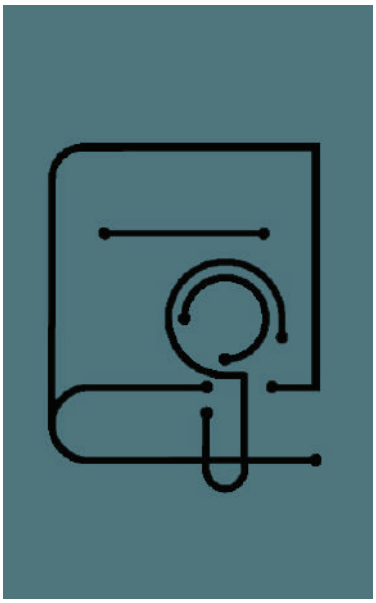

الفرص المستقبلية

- تعزيز الشراكات مع مختلف قطاعات الدولة لتمكين الاطفال ذوي الاعاقة
- بناء القدرات لمواكبة أحدث تطورات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي
- زيادة عدد الحلول المبتكرة لدعم الأطفال ذوي الإعاقة وتطبيقها
- رفع مستوى جودة خدمات النفاذ الرقمي والتكنولوجيا المساعدة لدعم الأطفال ذوي الإعاقة

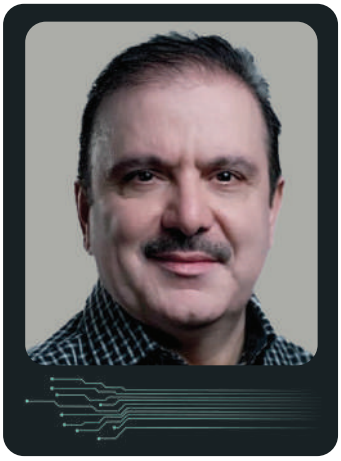

ورقة عمل
السيد / نور محمد أنصاري
مديـر الرصـد والتقييـم لبرنامـج علّـم طفـلًا - مؤسسـة التعليـم فـوق الجميـع

حول "تمكين الأطفال في العالم الرقمي: أفضل التدابير والممارسات"

المقدمة:

تقـدّم الثـورة الرقميّـة السـريعة فرصًـا غيـر مسـبوقة وتحديـات كبيـرة لأنظمـة التعليـم العالميـة. فـي حيـن أن التقنيـات الرقميّـة تحمـل إمكانيـات تحويليـة لتعزيـز تقديـم الخدمـات التعليميـة، إلّا أنّ تأثيرهـا كان غالبًـا غيـر متساوٍ، مـا يـؤدي فـي كثيـر مـن الأحيـان إلـى تفاقم عـدم المسـاواة، خاصـة بالنسـبة للفئـات المحرومـة. يؤكـد تقريـر الرصـد العالمـي للتعليـم لعـام 2023 الصـادر عـن اليونسـكو (GEMR) أنّـه علـى الرغـم مـن أن التكنولوجيـا قـد أحـرزت تقدمًـا كبيـرًا فـي مجـال التعليـم، إلّا أنّهـا غالبًـا مـا عمّقـت التفاوتـات القائمـة بـدلًا مـن تخفيفهـا. وبالتالـي، مـن الضـروري ضمـان أن تكـون التكنولوجيـا الرقميّـة متاحـة ومنصفـة وتسـاهم بشـكل فعـال فـي تحقيـق نتائـج تعليميـة ذات مغـزى.

تلتـزم قطـر، مـن خـلال إطارهـا القانونـي القـوي ورؤيتهـا الوطنيـة 2030، بترسـيخ بيئـة رقميـة آمنـة وتمكينيـة لجميـع الأطفـال. محـور هـذه الجهـود هـو برنامـج "علـم طفـلًا" التابـع لمؤسسـة التعليـم فـوق الجميـع، والـذي يسـتخدم التقنيـات الرقميّـة بشـكل اسـتراتيجي لضمـان التعليـم الشـامل والجيـد، خاصـةً لأولئـك الذيـن هـم خـارج المدرسـة أو المعرضيـن لخطـر الاسـتبعاد التعليمـي. تتمّاشـى هـذه المبـادرات مـع هـدف قطـر الأوسـع المتمّثـل فـي إنشـاء بيئـة رقميـة شـاملة وآمنـة، مـا يضمـن أن جميـع الأطفـال يمكنهـم الاسـتفادة بأمـان وفعاليـة مـن التطـورات الرقميّـة.

تسـتعرض هـذه الورقـة أفضـل الممارسـات والاسـتراتيجيات المبتكـرة لبرنامـج "علّـم طفـلًا"، مبيّنـة كيفيـة تمكيـن التقنيـات الرقميّـة للأطفـال بشـكل كبيـر فـي رحلتهـم التعليميـة.

أفضل التدابير والممارسات

1. معالجة الفجوة الرقميّة:

يشير تقرير الرصد العالمي للتعليم الصادر عن اليونسكو لعام 2023 إلى الفجوة الرقميّة المستمّرة، مسلطًا الضوء على الفروقات الكبيرة في الوصول إلى التكنولوجيا بين الفئات المحرومة. جعل برنامج "علّم طفلًا" (EAC) سد هذه الفجوة أولوية له، حيث يحرص على أن تكون الأدوات الرقميّة متاحة لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. أسفرت الجهود التعاونية لبرنامج "علّم طفلًا" (EAC) عن استخدام استراتيجيات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في (57) دولة، ممّا أفاد أكثر من (14) مليون طفل. تستهدف هذه المبادرات بشكل خاص الأطفال الذين هم خارج المدرسة أو المعرّضين لخطر الانقطاع عن الدراسة، حيث تُحسّن من تسجيلهم في التعليم الابتدائي وتقدمهم واستمّراريتهم فيه. من خلال الاستفادة من مجموعة متنوعة من التقنيات مثل الهواتف المحمولة، والراديو، وأنظمة إدارة المعلومات التعليمية (EMIS)، ومنصات التعلم الإلكتروني، وحلول التكنولوجيا المنخفضة، نجح البرنامج في تحسين إدارة البيانات، وتتبع الأفراد، وبيئة التعلم، ما جعل التعليم في متناول ملايين الأطفال المهمشين الذين غالبًا ما يكونون غير مرئيين في بيانات وأنظمة التعليم الوطنية.

2. المهارات الرقميّة والسلوك الآمن عبر الإنترنت:

تدرك مبادرة "علّم طفلًا" (EAC) أن المهارات الرقميّة ضرورية لتمكين الأطفال ومعلّميهم في العالم الرقمي. تركز مبادرات (EAC) على دمج المهارات الرقميّة في نظم التعليم، الأمر الذي يضمن أن الأطفال ومعلميهم لا يتعلمون فقط كيفية استخدام الأدوات الرقميّة، بل يتعلمون أيضًا كيفية التنقل في العالم الإلكتروني بشكل آمن. يتمّاشى هذا النهج مع تأكيد تقرير (GEMR) على ضمان أن تدعم التكنولوجيا العملية التعليمية بدلاً من استبدال العناصر البشرية في التعليم والتعلم.

3. إنشاء مساحات رقمية آمنة:

تعطي مبادرة "علّم طفلًا" الأولوية لحماية الأطفال أثناء تفاعلهم الرقمي، من خلال الدعوة إلى تنظيم التقنيات الرقميّة وإنشاء منصات صديقة للأطفال تقلل من المخاطر مثل التنمر الإلكتروني والتعرض لمحتويات غير لائقة، تمّ تصميم هذه المنصات بميزات أمان وحماية قوية للأطفال، ما يسمح لهم بالتفاعل الإيجابي في العالم الرقمي مع الحفاظ على حمايتهم من المخاطر المحتمّلة.

4. المشاركة المجتمعية واهتمام الأهل:

يعترف برنامج "علّم طفلًا" بالدور الحاسم لمشاركة المجتمع والأهل في تعزيز ممّارسات رقمية آمنة بين الأطفال. من خلال التفاعل النشط مع الأهل والمعلمين وأفراد المجتمع، يزوّد "علّم طفلًا" هؤلاء بالأدوات والمعرفة الأساسية لدعم انخراط الأطفال بأمان مع التكنولوجيا الرقميّة. تعزز هذه المقاربة التعاونية الأساس التعليمي الذي بدأ في المدارس وتضمن استمّرارية التعلم في المنزل. خلال فترات إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد - 19، استغلّت شراكات "علّم طفلًا" استراتيجيات وأدوات تكنولوجيا

المعلومـات والاتصـالات المختلفـة، ونجحـت فـي الوصـول إلـى أكثـر مـن (6.5) مليـون طفـل والحفـاظ علـى استمّرارية التعليـم مـن خـلال المشـاركة النشـطة للمجتمّـع والأهـل.

5. حلول قابلة للتوسع ومستدامة:

فـي مـا يتعلـق بمعالجـة تحديـات القابليـة للتوسـع والاسـتدامة فـي التعليـم الرقمـي، تـمّ تصميـم مبـادرات "علّـم طفـلًا" لتحقيـق تأثيـر واسـع وطويـل الأمـد. وتسـتند اسـتراتيجيات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، التـي تـمّ تطويرهـا بالتعـاون مـع منظمـات مثـل اليونيسـف وشـركاء آخريـن، إلـى القـدرة علـى التكيـف مـع مختلـف السـياقات، مـا يوفـر رؤى حـول كيفيـة الحفـاظ علـى فعاليـة الأدوات الرقميّـة بعـد تنفيذهـا. تضمـن هـذه المقاربـة أن تكـون فوائـد تمكيـن الأطفـال رقميًـا شـاملة ويمكـن الحفـاظ عليهـا بعـد التنفيـذ الأولـي.

6. التحول الرقمي الشامل:

بصفتهـا مشـاركة نشـطة فـي التعـاون الرقمـي للتحـول الـذي تقـوده منظمـة اليونسـكو، يدعـم برنامـج "علّـم طفـلًا" إطـارًا شـاملاً للتحـول الرقمـي فـي التعليـم. يتمّاشـى هـذا الانخـراط مـع مبـادرات "علّـم طفـلًا" ضمـن "تحـول التعليـم الرقمـي: إطـار التحـول النظامـي مـن خـلال التكنولوجيـا للتعليـم"، الـذي يُعـدّ مسـاهمة محوريـة فـي الاتفـاق الرقمـي العالمـي لعـام 2024. تـمّ تطويـر هـذا الإطـار بالتعـاون مـع مختلـف أصحـاب المصلحـة الرئيسـيين، حيـث يركـز علـى تعزيـز جـودة التعليـم العالمـي، والمسـاواة، والشـمولية من خـلال دمـج التكنولوجيـا بشـكل فعـال.

يقـدم إطـار "تحـول التعليـم الرقمـي" الـذي يتكـوّن مـن سـتة محـاور تحويليـة – المحتـوى، والقـدرة، والاتصـال، والتنسـيق والقيـادة، والتكلفـة والاسـتدامة، والبيانـات والأدلـة – خارطـة طريـق قويـة لاسـتغلال التكنولوجيـا الرقميّـة بشـكل أخلاقـي وفعـال فـي نظـم التعليـم. يركّـز التـزام "علّـم طفـلًا" ضمـن هـذا الإطـار بشـكل خـاص علـى محـور "البيانـات والأدلـة"، مـا يضمـن أن التدخـلات الرقميّـة تسـتند إلـى البيانـات، وتكـون عادلـة، وقابلـة للاسـتدامة. تؤكـد هـذه المحـاذاة الاسـتراتيجية مـع التوجيهـات العالميـة والأهـداف التعليميـة الأوسـع علـى التـزام "علّـم طفـلًا" بضمـان عـدم تخلـف أيّ طفـل عـن الركـب فـي عصـر الرقميّـة، مـع التأكيـد علـى نهـج شـامل يفكـر فـي النظـام لإصـلاح التعليـم.

الخاتمة:

يتطلـب تمكيـن الأطفـال بنجـاح فـي المشـهد الرقمـي الحالـي اسـتراتيجية متعـددة الأبعـاد تتشـابك فيهـا عناصـر تعزيـز التعليـم، وتدابيـر السـلامة الرقميّـة القويـة، والمشـاركة النشـطة مـن المجتمـع، والوصـول العـادل إلـى التكنولوجيـا. تؤكـد الـرؤى الـواردة فـي تقريـر اليونسـكو لعـام 2023 علـى ضـرورة أن تعمـل الأدوات الرقميّـة علـى تعزيـز وإثـراء الإطـارات التعليميـة بـدلًا مـن إحلالهـا. مـن خـلال المبـادرات والممارسـات الاسـتراتيجية، أظهـر برنامـج "علّـم طفـلًا" كيـف يمكـن أنْ تكـون المـوارد الرقميّـة عوامـل تمكيـن حاسـمة للوصـول إلـى التعليـم وتمكينـه، خاصـةً للأطفـال الأكثـر ضعفًـا وتهميشًـا.

تعمـل "علّم طفـلًا"، فـي سياق السياسـات المسـتقبلية لدولـة قطـر والتعاونـات العالميـة، علـى إظهـار الالتـزام ليـس فقـط بسـد الفجـوة الرقميّـة ولكـن أيضًـا بضمـان أن تكـون التحـولات الرقميّـة فـي التعليـم شـاملة ومسـتدامة ومتوافقـة مـع الأهـداف التعليميـة الأوسـع. مـع اسـتمّرارنا فـي التنقـل عبـر التعقيـدات والفـرص التـي يوفرهـا العصـر الرقمـي، مـن الضـروري الحفـاظ علـى التزامنـا بخلـق بيئـة رقميـة آمنـة وشـاملة وتمكينيـة لجميـع الأطفـال. سـيمكننا هـذا الالتـزام مـن الاسـتفادة مـن التقـدم التكنولوجـي كعامـل محفـز قـوي لتحقيـق العدالـة التعليميـة وضمـان أن يحصـل كل طفـل علـى الفرصـة للازدهـار فـي عالـم رقمـي متطـور.

تمكين الأطفال في العالم الرقمي:

- الفجوة الرقميّة: فجوات مستمّرة في الوصول إلى التكنولوجيا، ممّا يؤثر على الفئات المحرومة.
- برنامـج (EAC Reach: 57) دولـة، يصـل إلـى (14) مليـون طفـل، مـع التركيـز علـى إمكانيـة الوصـول والمسـاواة.
- الاسـتراتيجيات: الاسـتفادة مـن التكنولوجيـا المحمولـة، والراديـو، ونظـام إدارة المعلومـات التعليميـة، والتعلـم الإلكترونـي، والحلـول منخفضـة التقنيـة.

إنشاء مساحات رقمية آمنة:

- محو الأمية الرقميّة: دمج المهارات الرقميّة والسلامة على الإنترنت في النظام التعليمي.
- المساحات الرقميّة الآمنة: الدعوة إلى منصات آمنة على الإنترنت وصديقة للأطفال.

إشراك المجتمعات وتوسيع نطاق الحلول:

- المشاركة المجتمعية والوالدية:
- تمكين الآباء والمجتمعات من دعم الممارسات الرقميّة الآمنة.
- اسـتراتيجيات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات خـلال جائحـة كوفيـد - 19 ضمنـت الاسـتمّرارية لـ (6.5) مليـون طفـل.
- حلول قابلة للتطوير:
- التركيز على القدرة على التكيف على المدى الطويل وتأثير التعليم الرقمي.
- التعاون من أجل حلول دائمة وواسعة النطاق.

التحول الرقمي الشامل:

- التوافق العالمي:
- الدور النشط الذي تلعبه (EAC) في التعاون في التحول الرقمي بقيادة اليونسكو.
- دعم إطار عمل "التحول الرقمي في التعليم" للتكامل التكنولوجي على مستوى النظام.

- مجالات التركيز:
- إعطاء الأولوية للتدخلات الرقميّة القائمة على البيانات والمنصفة.
- التأكيد على الجودة والمساواة والشمول في التعليم من خلال التكنولوجيا.
- الالتزام الاستراتيجي:
- التوافق مع الجهود العالمية لضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب في العصر الرقمي.

خاتمة:

النهج الشامل: دمج التعليم والسلامة والوصول إلى التكنولوجيا.
تعزيز التعليم: استخدام الأدوات الرقميّة لدعم التعلم وليس استبداله.
التركيز على المساواة: سدّ الفجوة الرقميّة بحلول شاملة.
الالتزام العالمي: تعزيز البيئات الآمنة والمُمكّنة لجميع الأطفال.

ورقة عمل
السيدة / آلاء الشريف

مديـر المشـاريع البحثيـة - معهـد البحـوث الإجتمّاعيـة والإقتصاديـة والمسـحية بجامعـة قطر

حول "تأملات في تجارب التعليم الإلكتروني أثناء الجوائح والطوارئ: جائحة كوفيد19- مثالًا"

ملخص:

هـدف الدارسـة: تهـدف الدراسـة إلـى التعـرف علـى تجربـة التعليـم الإلكترونـي أثنـاء جائحـة كورونـا فـي دولـة قطـر. المنهجيـة: تـمّ جمـع البيانـات باسـتخدام اسـتطلاع رأي عبـر الانترنـت خـلال جائحـة كورونـا في عـام 2020، وبلـغ عـدد المسـتجيبين (1,683) مسـتجيب. قاس الاسـتطلاع مواقف الجمهور واسـتجاباته السـلوكية والامتثال للتدابيـر الوقائيـة فـي قطـاع التعليـم. النتائـج: أظهـرت النتائـج وجـود فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بيـن متوسـط إجابـات المسـتجيبين باختـلاف خصائصهـم الديموغرافيـة مـن حيـث العمـر، الحالـة التعليميـة، والنـوع والمهنـة فـي اسـتجابتهم لسياسـات جائحـة كوفيـد -19. كمـا أظهـرت النتائـج ان الجوائـح والطـوارئ تؤثـر بشـكل كبيـر علـى التعليـم وأن الأفـراد كانـوا علـى علـم جيـد بالجائحـة واهميـة الامتثال لتدابيـر التعليـم البديل بهـدف احتواء الفيـروس. الخلاصـة: توصلـت الدراسـة الـى عـدد مـن التوصيـات التـي تسـعى الـى تطويـر التعليـم الإلكترونـي ومعالجـة وتقييـم الاسـتجابات السياسـية لجائحـة كوفيـد-19 ومنهـا قانـون العمـل وذلـك من خـال توفيـر المزايا التـي تسـهم فـي تحقيـق التـوازن بيـن مسـؤوليات الأسـرة والعمـل للآبـاء والأمهـات فـي مختلـف القطاعـات.

المصطلحات الأساسية: التعليم الإلكتروني، جائحة كوفيد-19، التدابير الوقائية، قطر

(*) أستاذ باحث مشارك، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر، (n.lari@qu.edu.qa)

(**) مدير المشاريع البحثية، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر، (alshareef.a@qu.edu.qa)

(***) هـذه الدراسـة متاحـة مـن تمّويـل مشـروع منحـة داخليـة رقـم (QUERG-SESRI-2020-1) مـن جامعـة قطـر. يتحمـل المؤلفيـن المسـؤولية كاملـة عمـا يـرد مـن معلومـات فـي هـذه الورقـة.

المقدمة:

أعلنـت منظمـة الصحـة العالميـة أن كوفيـد-19 جائحـة فـي 11 مـارس 2020، وأوصـت باتخـاذ تدابيـر احترازيـة

مثـل التباعـد الاجتماعـي، واسـتخدام أقنعـة الوجـه، وغسـل اليديـن بشـكل متكـرر، وممّارسـات صحيـة أخـرى فـي جميـع الأوقـات (منظمـة الصحـة العالميـة)، 2021. واتبعـت الحكومـات فـي جميـع أنحـاء العالـم اللوائـح الصحيـة التـي وضعتهـا منظمـة الصحـة العالميـة، فـي حيـن أدّت السياسـات التـي فرضتهـا الحكومـات إلـى درجـات متفاوتـة مـن القيـود مثـل عمليـات الإغـلاق الوطنيـة، والتباعـد الجسـدي، وبروتوكـولات الحجـر الصحـي، وقيـود السـفر، وتطبيقـات تتبـع المخالطيـن، والعـزل لمواجهـة انتشـار كوفيـد-19. وقـد أدت عمليـات الإغـلاق هـذه إلـى تعطيـل نطـاق التنقـل، وحظـر الأنشـطة الاقتصاديـة، وضعـف الوصـول إلـى الخدمـات الصحيـة، وقلـت فـرص العمـل (ماكينـزي وشـركاه، 2020). وعلـى وجـه الخصـوص، عانـت بعـض الفئـات مثـل النسـاء والأطفـال وكبـار السـن والعمـال ذوي الدخـل المحـدود، ومـا إلـى ذلـك أكثـر مـن غيرهـا (ويليامـز وهايـر)، 2020. حيـث كانـت هـذه الإجـراءات الاحترازيـة حاسـمة فـي التأثيـر علـى مسـار انتشـار فيـروس كوفيـد-19. كمـا اتخـذت الحكومـات فـي دول الخليـج العربـي إجـراءات سياسـية للسـيطرة علـى انتشـار الفيـروس، بمـا فـي ذلـك فـرض القيـود علـى التجمعـات فـي الأماكـن العامـة، واغـلاق مراكـز التسـوق، والمـدارس والجامعـات، وأماكـن العمـل، والأنشـطة الرياضيـة، والأعمـال التجاريـة، والسـياحة، وتعليـق الرحـلات الجويـة الدوليـة، والمناسـبات الاجتماعيـة مثـل حفـلات الزفـاف والتجمعـات الدينيـة.

ولضمـان اسـتمّرارية عمليـة التعليـم، أتـت تجربـة التعليـم الإلكترونـي تحـت ضغـط جائحـة كورونـا حيـث تغيَّر شـكل التعليـم بشـكل اجبـاري، حيـث لـم يكـن هنـاك تركيـز كبيـر علـى كيفيـة إعـداد الجمهـور لمثـل هـذه الجائحـة. بعـد تفشـي فيـروس كورونـا أصبـح مـن الصعـب للطالـب الذهـاب إلـى مـكان الدراسـة بسـبب الحجـر الصحـي مـن خـلال الدراسـة فـي المنـزل فتـمّ الانتقـال الـى التعليـم الإلكترونـي من المنـزل. نجحـت تجربـة التعليـم الإلكترونـي فـي تخفيـف آثـار جائحـة كورونـا علـى التعليـم، ولقـد وفّـرت بيئـة تعليميـة آمنـه ونجحـت فـي اكمـال المسـيرة التعليميـة بشـكل سـلس وأسـهمت فـي الحـدّ مـن انتشـار الوبـاء. كمـا أصبـح ضروريًـا معرفـة الأشـخاص بطريقـة اسـتخدام مختلـف المنصـات الإلكترونيـة عبـر الانترنـت، وآليـات التعليـم والتعلـم عـن بُعـد.
ولكـن وبالرغـم مـن فوائـد ومزايـا التعليـم الإلكترونـي، الّا أنّ فاعليتـه محـدودة. حيـث يتبنـى التعليـم الإلكترونـي مبـدأ عمليـة التعليـم فقـط، بـدون النظـر الـى مهـارات التواصـل والصحـة النفسـية والجسـدية والعقليـة للطـلاب. وكانـت هنـاك عـدة أمـور سـلبية جـاءت نتيجـة لعـدم الاسـتعداد للتعليـم الإلكترونـي وخاصـة فـي المناهـج التي تتطلـب التطبيـق والممارسـات العمليـة، وعـدم جاهزيـة الطـلاب والمدرسـين للخـوض فـي المشـاكل التقنيـة. حيـث يفتقـر التعليـم الإلكترونـي الـى التفاعـل الإيجابـي المباشـر بيـن الطـلاب ومـع اساتذتهم. وغالبًـا مـا يتـمّ وصـف بيئتـه بأنهـا انعزاليـة لأنهـا تحجـم مهـارات التواصـل وتقلـل فـرص الخبـرة التعليميـة التـي يحصـل عليهـا الطـلاب فـي القاعـات الدراسـية. إن التـزام الطلبـة فـي الحضـور الفعلـي فـي قاعـات التعلـم لهـا منافـع تربويـة واجتمّاعيـة وتعليميـة حيـث تُعـدّ أكثـر فعاليـة في العمليـة التعليميـة والأنشـطة الصفيـة والمشـاركات المباشـرة والتواصـل وجهًـا لوجـه بيـن المعلـم والطالـب وتبـادل الأفـكار، ووصـول المعلومـات بشـكل صحيـح، وتفاعـل الطـلاب مـع بعضهـم البعـض والـذي يُعـدّ ضـروري فـي بنـاء شـخصياتهم.

أهداف الدراسة:

تتمتع دولة قطر بنظام صحي قوي، ولقد شهدت موجتين من تفشي كوفيد-19، ووضعت حكومة قطر خطة عمل وطنية للاستجابة لظاهرة تفشي الوباء واتخذت جميع الإجراءات الاحترازية مع التركيز على تقييم المخاطر والتخفيف منها في جميع القطاعات. كما وضعت استراتيجيات تخفيف انتشار الوباء والتي تشمل العزل، وتتبع المخالطين، والتباعد الجسدي وبروتوكولات الحجر الصحي، وكلها تهدف إلى الحدّ من حركة الأفراد والحدّ من انتقال الفيروس. وتأثرت جميع قطاعات الدولة بالإغلاق الشامل بما في ذلك إغلاق المدارس والجامعات الوطنية والخاصة وتعليق العمل الحكومي والخاص. وفي هذا الإطار تأتي أهمية الدراسة بتقييم نمط التعليم الإلكتروني الذي تمّ تطبيقه من خلال معرفة تجارب الافراد خلال فترة كوفيد-19 بهدف معالجة التحديات التعليمية ووضع خطط تعليمية بديلة أثناء الجوائح والطوارئ، تستكشف هذه الورقة التحديات التعليمية خلال فترة جائحة كوفيد-19، وامتثال المجتمع للتدابير الوقائية التي اتخذتها حكومة دولة قطر في التحوّل الى التعليم العام عن بعد. حيث تهدف الورقة الى التركيز على :

1- تقييم مستوى تجربة التعليم الإلكتروني خلال فترة جائحة كوفيد-19.
2- تحديد تجربة الافراد ودرجة رضاهم على مستوى التعليم الإلكتروني.
3- اقتراح التوصيات.

اتجاهات وابعاد التعليم الإلكتروني أثناء جائحة كوفيد-19:

التعليم الإلكتروني هو وسيلة من وسائل التعليم من خلال جهاز حاسوب والاتصال بالإنترنت في المنزل أو من أي مكان خر، حيث لا يخضع الطالب لقيود الزمان والمكان. يشجع التعليم الإلكتروني مبدأ التعلم الذاتي، ويساهم في توفير مصاريف شراء الكتب والمواصلات. أظهرت العديد من الدراسات أن التعلم عن بعد مفيد للتعلم النظري، في حين أن التعلم وجهًا لوجه مفيد في المناهج التي تحتاج الى تطبيقات عملية. وجد سميث أن "هناك اختلاف في تفضيل التعليم الإلكتروني بين الطلاب للتعلم عبر الإنترنت مقابل التعلم وجهًا لوجه" (سيميت، 2013، ص 83). كما أن "الترويج لتشكيل وتطوير التعليم عن بعد أمر موصى به بدلًا من الحدّ منه، لأنه يسمح بتحديث النظام التعليمي لصالح العرض والطلب" (سيبيرسكايا وآخرون، 2019، ص 533). كما دعا هاس وجوزيف إلى "دورة تعليمية هجينة أو مختلطة، وهي مزيج من الدورات التدريبية عبر الإنترنت والدورات التقليدية. "وهذا يفتح الخيارات أمام الطالب، حيث يمكن بناء دورات هجينة مع العديد من الخيارات المختلفة" (هاس وجوزيف، 2018، ص 230). يرى الباحثين أنه "بتوحيد التعليم التقليدي والتعليم عن بعد ضمن تنويع أشكال وطرق وأنماط التعلم الإلكتروني" (بوغوفيز وآخرون، 2019، ص 525). وأنها جاءت استجابة لانتشار كوفيد-19 وكوسيلة لإبطاء انتشار الفيروس، نفذت معظم المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم التعلم عن بعد عبر الإنترنت كوسيلة لمواصلة الفصول الدراسية (ساهو، 2020).

قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في دولة قطر، بتفعيل نظام التعليم الإلكتروني خلال فترة الجائحة بشكل يضمن استمّرارية عملية التعليم، كما دُشّنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الإلكتروني مطلع العام 2023م، وتسعَى من خلال مبادراتها إلى تمكين الطلاب ورفع مستوى قدراتهم الرقْمية،

وتحفيز فضولهم حول طرق التعلم الرقْمية؛ لينتقلوا إلى مرحلة التعليم الجامعي، مسلّحين بالتكنولوجيا الحديثة، وإلى تزويد المعلمين بالقدرات الرقميّة والتعليمية المطلوبة لدعم الطلاب في تحقيق الأهداف التعليمية، وتطوير مهارات القرن الحادي والعشرين (https://edu.gov.qa). تسعى الاستراتيجية الوطنية الى تبني مناهج التعليم الإلكتروني وتكنولوجيا التعليم الحديث بهدف رفع مخرجات التعليم وتشجيع الطلاب على التعلم الذاتي وتوفير برامج تدريبية للمعلمين على برامج ومنصات التعليم الإلكترونية وقناة الدروس المصورة (قناة التعلم عن بعد) خلال فترة جائحة كوفيد-19 وذلك بإنتاج (11,248) درسًا مصوَّرًا، ورفعها على قناة التعلم عن بُعد على اليوتيوب لجميع المراحل الدراسية للتعليم العام، والتعليم التخصصي، والتربية الخاصة ومدارس الدمج (https://edu.gov.qa) واستمّرّت القناة بعد الجائحة، ويتضح لنا من خلال التجربة، أن التعليم عن بُعد قد يكون حلًا لبعض التخصصات، وقد يستخدم جنبًا إلى جنب مع التعليم داخل القاعات، لتخفيف بعض الأعباء المالية أو الإدارية والأكاديمية، ولتسهيل جدولة الدروس والمحاضرات، ولكنه يصعب من الناحية التربوية والتعليمية أن يكون بديلًا كاملًا عن الدراسة داخل القاعات والمعامل، التي تظل عاملًا مهمًا للتفاعل وإيصال المهارات التدريبية والعملية. كما إن وجود الطالب في قاعة الدرس أمام معلمه يظهر للمعلم أو المحاضر مدى استيعاب الطالب ومدى تفاعله، ما ينعكس على إيصال المعلومات والمهارات بعدة طرق قد لا تكون متاحه للمعلم من خلال المنصات التعليمية. ولكن إذا ما قارنا تلك التجربة بالدراسة التفاعلية داخل القاعات، نجد أن هناك قصورًا في إيصال المهارات العملية وفي التفاعل المباشر مع الدارسين، لا سيما التخصصات العملية والتطبيقية، ولذلك استمّرت بعض الكليات بتدريس مناهجها التطبيقية في معاملها وقاعاتها مع الالتزام بالاحترازات الصحية.

ومع ذلك، يمكن أنْ تؤدي استراتيجيات التعلم المدمج إلى مواجهة كل من الطلاب والمعلمين لعدد من التحديات بما في ذلك التأثير على الحالة النفسية للطلاب: مثل زيادة مستويات القلق والخوف والقلق، من بين تأثيرات أخرى (Nurhadi, 2020)، أظهر الطلاب تصورات سلبية للتعلم عبر الإنترنت، والتي قد تكون سببًا مهمًا في التأثير على الحالة النفسية للطلاب (Rohama واخرون، 2020). كما أفاد Sintema 2020)) أنّ نسب النجاح بين الطلاب قد تنخفض هذا العام بسبب عمليات الإغلاق بسبب كوفيد-19 والتغيير المفاجئ في أسلوب التعلم، اعتمّدت الصحة العقلية للطلاب أثناء عمليات الإغلاق المفروضة لمنع انتشار الفيروس بشكل كبير على مستوى التغيير في روتينهم اليومي والدعم الذي تلقوه خلال تلك الفترة الصعبة (ما وميلر، 2020؛ زيميت وآخرون، 1988). كشفت دراسة أجريت في فبراير 2020 في الصين أن مصادر قلق طلاب الجامعات أثناء الوباء كانت مرتبطة بمكان إقامتهم، ومصدر دخل الوالدين، وما إذا كانوا يعيشون مع والديهم، وما إذا كان أحد أقاربهم أو معارفهم مصابًا بكوفيد-19 (كأو وآخرون، 2020).

التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي:

التعليم التقليدي هو وسيلة من وسائل التعليم تسمح للطالب بالتعلم الحضوري الوجاهي من خلال حضور الحصة الدراسية في داخل المؤسسة التي تشرف على عملية التعلم يخضع الطالب فيها لقيود المكان والزمان. ولكنها تعتمّد على التفاعل المباشر بين الطلاب والمعلم وهي طريقة أساسية ومهمة

لمراحل الدراسة المبكرة والدراسة الابتدائية، لعدة اعتبارات تربوية وتعليمية. أن التعلم عن بُعد باستخدام منصات التعليم الإلكترونية يظلّ أحد العوامل المساهمة في تحسين العملية التعليمية للمعلم والطالب في قدرتها عرض الدروس وسهولة الشرح ومراجعة الدروس إيصال المعلومة واكتسابها بشكل سهل رغم اختلاف الأمكنة وتباعد المسافات. ولكن يعتقد البعض أن مخرجات التعليم الإلكتروني غالبا ما ستكون ضعيفة وتفتقر الى المصداقية. لأنّ وجود الطلاب في القاعة الدراسية تضمن وجود الطالب ومشاركته الصفية ووتركيزه واستيعابه للمناهج بشكل تفاعلي والتواصل وجهًا لوجه بينه وبين المعلم وبينه وبين الطلاب الآخرين، وكذلك المشاركة في الأنشطة الجماعية والمشاريع البحثية والزيارات الميدانية والامتحانات الكتابية يمكن اجراءها بفعالية بشكل حضوري. كما اتفق اغلب الباحثين أنّه يمكن الجمع بين نظامي التعليم الإلكتروني والحضور الفعلي ولكن لا يتفقون مع الغاء التعليم التقليدي بشكل كلي.

إجراءات الدراسة:

تمّ الحصول على البيانات التي تمّ تحليلها في هذه الدراسة من مسح وطني عبر الإنترنت (ويب) لـ (4579) مقيمًا في قطر خلال أزمة كورونا في عام 2020 (من نوفمبر 2020 إلى يناير 2021). على الرغم من أنّ الدراسة الحالية لم تفتقد افراد العينة (عدم استجابة الفرد)، إلّا أنّها كانت هناك إجابات مفقودة لأسئلة الاستطلاع (عدم استجابة الفرد لبعض الاسئلة). لا يملك الباحثون في الدراسة الحالية تفسيرًا واضحًا للإجابات المفقودة على بعض العناصر (الأسئلة) بخلاف تأثير إغلاق كورونا، ومع ذلك، قرروا أن يكونوا شفافين حتى يتمّكن الباحثون الآخرون وخاصة في منطقة الخليج العربي، من تكرار هذه الدراسة واختيار إسقاط جميع عوائد الاستطلاع التي تحتوي على إجابات مفقودة. وبالتالي، اتخذ الباحثون قرارًا بتحليل البيانات الكاملة على العناصر الصالحة فقط. تحتوي العينة على نسبة (55.65%) من النساء و (44.35%) من الرجال. تراوح تعليم المستجيبين من التعليم الابتدائي إلى الدكتوراه. (0.55%) إعدادي، (1.92%) ابتدائي، (16.32%) تعليم ثانوي، (7.12%) تعليم مهني، (4.43%) درجة مشارك، (50.62%) درجة جامعية، (12.14%) درجة ماجستير، (3.49%) حاصلون على درجة الدكتوراه وحوالي (3.41%) من العينة ذكروا درجات مختلفة أخرى. علاوة على ذلك، فإنّ (49.41%) من المستجيبين هم موظفون بدوام كامل، (3.86%) موظفون بدوام جزئي، (2.56%) أرباب عمل، (4.82%) يعملون لحسابهم الخاص، (1.78%) يعملون في مؤسسات غير ربحية، 20.06% عاطلون عن العمل يبحثون عن عمل، 12.24% عاطلون عن العمل ولا يبحثون عن عمل، (3.41%) غير قادرين على العمل، و(1.91%) من العينة متقاعدون. علاوة على ذلك، (71.6%) متزوجون، و(1.23%) منفصلون، و(2.54%) مطلقون، و(0.96%) أرملون، و(23.66%) لم يتزوجوا قط. ومتوسط العمر (35) عامًا لثلثي العينة التي ذكرت عمرها.

تمّ إجراء تحليل العوامل والمسارات المتعددة المتغيرات على (1683) استبيانًا صالحًا يحتوي على إجابات كاملة على الاسئلة. تمّ قياس ثمانين عنصرًا باستخدام نوع ليكرت رباعي وخماسي النقاط وتمّ تحليل (27) عنصرًا بدون بيانات مفقودة. لتحديد مدى ملاءمة تحليل العوامل المتعددة المتغيرات، تمّ استخدام اختبارين إحصائيين: (KMO Kaisers-Meyer-Olkin) واختبار Bartless للكروية. أولاً، كان مقياس KMO المحسوب (Kai-sers-Meyer-Olkin) لدرجة كفاية العينة البالغة (0.789) أعلى بكثير من المستوى الموصى به وهو

(0.50) *الجدول 1*. ثانيًا، كان اختبار بارتلس الإحصائي المحسوب للكروية ذا دلالة إحصائية مربع كاي = (14649.076؛ P = 0.00)، ممّا يشير إلى وجود ارتباطات متبادلة مرضية بين البيانات المقاسة. استخرج الدوران المائل ثمانية عوامل باستخدام قيمة ذاتية أكبر من (1) "المعيار الواحد" وفسر (57.197%) من التباين الإجمالي.

النتائج والمناقشة:

تمّ سؤال المستجيبين عن تصوراتهم عن التعليم المدمج حضوريًا والتعليم عن بعد حيث مثل (6.84%) من التباين الإجمالي. كما تمّ سؤالهم عن آرائهم بوجوب حضور الأطفال الطلاب في دولة قطر حضور المدرسة في قاعات التعليم خلال ازمة كورونا. وأيضًا تمّ سؤالهم عن آرائهم في حضور طلاب الجامعات في دولة قطر لفصول الدراسة شخصيًا خلال ازمة كورونا. كما تمّ قياس المتغيرات النفسية من التعليم الإلكتروني على الطلاب. تشير نتائج الدراسة إلى أنّ المتغيرات التفسيرية لها تأثيرات إيجابية وسلبية مباشرة وغير مباشرة على الطلاب وتعليمهم بسبب جائحة كوفيد19-. وبصرف النظر عن التأثيرات الإيجابية أو السلبية المباشرة على الطلاب، فإنّ جميع العامل النفسي يزيد بزيادة الحضور على منصات التعليم الإلكتروني وتؤدي إلى المزيد من "الضائقة النفسية" (المشاعر غير السارة) ممّا يعني أنّه كلما دعت حكومة قطر جميع المواطنين إلى توخي الحذر وتطبيق تدابير وقائية جيدة للحماية من العدوى في الحجر الصحي والحضور الإلكتروني، كلما زاد شعور الناس بالمشاعر غير السارة. على سبيل المثال، كلما شعر الشخص بأنّ علاقاته الأسريّة قد تغيرت إلى الأسوأ، أو تحدث إلى شخص تعافى من فيروس كورونا، أو عمل أو درس من المنزل للحفاظ على التباعد الاجتماعي، زاد شعوره بالتوتر والقلق.

يشير كوري وآخرون (2020، ص. 3115) إلى أنّ إدراك الشخص للمخاطر في حالات الطوارئ يتأثر بعوامل متعددة، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي "تتجاوز سمات المخاطر الكلاسيكية" وتستند إلى تجارب الأفراد ومعتقداتهم وأحكامهم ومفاهيمهم وكيفية تعاملهم مع المخاطر. ولهذا يرى القاسم (2020) أن "هناك حاجة إلى وضع استراتيجية واضحة لدمج التعليم الإلكتروني في الهيئات التعليمية خلال فترة الجوائح والطوارئ" (القاسم، 2020؛ ص 74). وهذا يستدعي إجراء أبحاث مستقبلية لتحقيق فهم أكبر لأسباب تأثير الحجر الصحي والتعليم الإلكتروني على صحة الطلاب النفسية والبيئة الاجتماعية بسبب انعزالية بيئة التعليم في المنزل. يُعدّ إدراك المخاطر مفهومًا متعدد الأبعاد فيما يتعلق بالسلوك الوقائي الصحي (Savadori & Lauriola، 2021، ص. 32). يُعرِّف كوري وآخرون (2020، ص. 3114) إدراك المخاطر بأنّه "التقييمات البديهية للأشخاص للمخاطر التي يتعرضون لها أو قد يتعرضون لها عند حدوث الكوارث والطوارئ.

قد تباينت درجة رضى الافراد عن تجربة التعليم الإلكتروني والتي تمّ فرضها للسيطرة على انتشار كوفيد-19 (كاليو وآخرون، 2018؛ وبستر وآخرون، 2020). وفي هذا الصدد، ذكر ليو وآخرون (2020، ص 27) أنّه من الضروري أن تستخدم الحكومة استراتيجيات الكترونية فعالة في التعليم عن بعد من أجل حماية وتعزيز الصحة العقلية للطلاب ورفاهيتهم". وتشمل مثل هذه التدخلات استخدام استراتيجيات الاتصال المباشر مع

الطلاب وأولياء الأمور للامتثال للتدابير الاحترازية ومعالجة مشاكلهم النفسية والاجتماعية وكذلك التقنية. عندما يتمّ الحكم على المخاطر بشكل خاطئ بسبب عوامل شخصية ومجتمّعية ومؤسسية، فقد يبالغ الفرد في تقدير المخاطر المرتبطة بالكوارث والطوارئ (Slovic, 2016) حيث أنّ تصورات الناس للمخاطر تتقلب بين نقاط زمنية (أي أن مستويات إدراك المخاطر يمكن أنْ تكون مرتفعة في أوقات معينة ثم تنخفض في مرحلة ما، والعكس صحيح). عرّف شنايدر وآخرون 2021 السلوكيات الصحية الوقائية بأنّها تلك التي يتبناها الشخص بهدف حماية نفسه والآخرين من التهديد المتصور لصحته أو سلامته والحد من انتقال العدوى. هناك مستوى أعلى من المخاطر المرتبطة بـ COVID-19 مقارنة بقضايا صحية أخرى(Schnieder et al, 2021). فيما يتعلق بجائحة كوفيد - 19، تمّ الترويج للسلوكيات الوقائية لتقليل فرص الإصابة بالفيروس أو نشره (بارتداء الكمامات والحفاظ على مسافة جسدية لا تقل عن متر واحد بين الأفراد والعمل أو الدراسة من المنزل والحجر الصحي والعزل) (الرشيد، 2020؛ أفين وبودر، 2020؛ فيلا وآخرون، 2020).

التوصيات:

توصي الورقة، من خلال استعراض نتائج الدراسة ومن خلال الاطلاع عل تقارير ودراسات تجارب التعليم الإلكتروني بأهمية تطبيق استراتيجية التعليم الإلكترونية الوطنية لتنشئة الجيل الحالي على تعلّم الحاسوب وتقنياته ومجابهة التغيّرات المتسارعة في هذا العصر فالتعليم يعتبر من حقوق الإنسان والطفل خاصة، وان التنمية المعلوماتية والتدفق المعلوماتي يُعدّ ضروريًا من خلال جعل الحاسوب وشبكة الإنترنت عنصرًا أساسيًا في المنهج التعليمي ودمج وسائل التعليم التقليدي والإلكتروني في أوقات الأزمات والكوارث. حيث تشير النتائج الى اهمية معالجة التحديات الناجمة عن تجربة الافراد في المجتمع والتي تأثر من خلالها الطلاب وأولياء امورهم بسبب العزلة وقضاء الطلاب وقت طويل بين أجهزة الكمبيوتر وعدم التفاعل والتعامل المباشر مع المعلم بسبب الإجراءات الاحترازية التي تمّ اتخاذها خلال جائحة كورونا باعتبارها مسؤولية اجتمّاعية.

من الممكن ان تساهم التوصيات التالية في تحسين تجربة التعليم الإلكتروني وزيادة فعاليتها وتأثيرها الإيجابي على الطلاب:

- عدم وجود أي قيود على الفئات العمرية الراغبة في الحصول على المعلومات التعليمية عبر الانترنت، وتوفير أجهزة كمبيوتر وانترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة للأفراد بشكل مجاني ودائم للحصول على المادة التعليمية.
- توفير مصادر المعلومات الإلكترونية من خلال الكتب الإلكترونية، قواعد البيانات، المواقع التعليمية وآليات البحث.
- وضع سجل خاص بنشاطات كل طالب يوفر وبشكل دقيق أداء الطالب ومدى استيعابه ومشاركته في الدروس والمناهج التعليمية.
- توفير برامج تدريبية عن الامن السيبراني وتقنيات الاتصال لجميع الفئات الطلابية وأولياء الأمور

والمعلميـن.

- تخفيف الضغط على الطلاب من خلال دمج التعليم الحضوري والتعليم الإلكتروني لعدد أيام محددة خلال الأسبوع. وتوفير نظام تخفيض ساعات الدراسة الإلكترونية (الدراسة الجزئية).
- منح دورات تدريبية مجانية خلال الطوارئ والكوارث لتثقيف أولياء الأمور والطلاب والمعلمين على كيفية المنصات الإلكترونية وطرق تفادي الخلل التقني الناتج عنها.
- رسم سياسة لتنظيم التعليم الإلكتروني ووضع إجراءات تنظيمية للتغلب على مشكلات الاتصال بالأنترنت عبر الدورات التثقيفية.
- تخصيص برامج بث توعوية من قبل الجهات المتخصصة لمعالجة مشاكل الصحة النفسية الناتجة عن الحجر الصحي أثناء الكوارث والطوارئ.

المصادر

Alam, A. (2020). Challenges and possibilities of online education during Covid-19. doi: 10.20944/preprints202006.0013.v1

Bao, W. (2020). COVID-19 and online teaching in higher education: A case study of Peking University. Human Behavior and Emerging Technologies, 2(2), 113-115.

Bekalu, M.A., Dhawan, D., McCloud, R., Pinnamaneni, R. and Viswanath, K., 2021. Adherence to COVID-19 mitigation measures among American adults: the need for consistent and unified messaging. Health Education Research, 36(2), pp.178-191.

Bogoviz, A.V., Lobova, S., Ragulina, J. and Alekseev, A. (2019), "Influence of remote education on consumer value of university education", International Journal of Educational Management, Vol. 33 No. 3, pp. 525-532. https://doi.org/10.1108/IJEM-08-2018-0255

Rohman, M., Marji, D. A. S., Sugandi, R. M., & Nurhadi, D. (2020). Online learning in higher education during covid-19 pandemic: students' perceptions. Journal of Talent Development and Excellence, 12(2s), 3644-3651.

Sahu, P. (2020). Closure of universities due TO Coronavirus DISEASE 2019 (COVID-19): Impact on education and mental health of students and academic staff. Cureus. doi:10.7759/cureus.7541

Sibirskaya, E., Popkova, E., Oveshnikova, L. and Tarasova, I. (2019), "Remote education vs traditional education based on effectiveness at the micro level and its connection to the level of development of macro-economic systems", International Journal of Educational Management, Vol. 33 No. 3, pp. 533-543. https://doi.org/10.1108/IJEM-08-2018-0248

الجلسة الرابعة

الجلسة الرابعة:
نحو بيئة رقمية آمنة: تدابير متعددة لتمكين وحماية الأطفال.

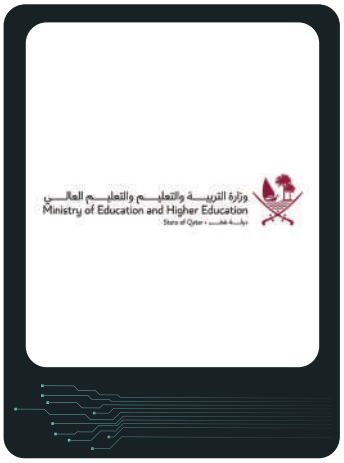

ورقة عمل

السيدة / خلود عبدالعزيز المناعي

مدير إدارة التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة
وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

حول "التحول الرقمي في مجال التعليم: التحديات والآفاق المستقبلي"

مقدمة:

مـن أهـمّ التحديـات التـي تواجـه الأطفـال فـي كل أنحـاء العالـم، هـو أنّ دور المعلـم اليـوم لـم يَعـدّ حصـرًا علـى مهنـة المعلـم فـي المـدارس أو المحاضريـن فـي الجامعـات والمؤسسـات التعليميـة الرسـمية بالأنظمـة التعليميـة، فـي وقتنـا الحالـي نـرى العديـد مـن الأفـراد يـؤدون أدوار تعليميـة، فقـد يكـون المعلـم مـدون صوتـي (بودكاسـت)، أو قـد يكـون مرشـد، أو مختـص فـي مجـال مـا مـن غيـر خبـرات تربويـة سـابقة. ومـع دخـول التقنيـات الناشـئة والمتقدمـة مثـل الـذكاء الاصطناعـي، مـن الممكـن أن يكـون المعلـم (ChatGPT) والـذي يمكّـن الطالـب مـن التحـدث والحـوار معـه كمـا يحـاور معلمـه الخـاص.

وبمـا أن المحتـوى التعليمـي موجـود فـي كل مـكان ومتـاح للمتعلميـن، ولـم يعـد مقتصـرًا علـى الكتـب الدراسـية التـي تـدَّرس فـي المـدارس، ولا حصـري علـى المصـادر المتاحـة فـي المكتبـات والموسـوعات. فقـد يكـون المحتـوى التعليمـي عبـارة عـن مقطـع فيديـو مدتـه ثلاثيـن ثانيـة فقـط، أو منشـور علـى أحـد تطبيقـات التواصـل الاجتماعـي.

بالإضافـة الـى ذلـك نشـهد التغييـر الجـذري فـي نمـط وطبيعـة المتعلميـن، حيـث أصبـح الطـلاب أكثـر اسـتقلالية واعتمـادًا علـى التعلـم الذاتـي. مـع توفـر المصـادر الرقميّـة مثـل الفيديوهـات التعليميـة الـدورات الذاتيـة عبـر الإنترنـت والكتـب الإلكترونيـة المقـروءة والمسـموعة، فقـد بـات بإمـكان الطلبـة الوصـول السـريع إلـى المعرفـة فـي أيّ مـكان وزمـان.

وهنـا يتجلـى التـزام وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي بمواكبـة التغيـر الرقمـي المتسـارع، حيـث تسـعى جاهـدة لتبنـي تقنيـات متقدمـة وناشـئة تعـزز مـن تجربـة تعليميـة آمنـة ومثريـة للمتعلميـن. إن هـذا التحـول لا

يهـدف فقـط إلـى تمكيـن الطـلاب مـن تطويـر قدراتهـم الرقميّـة، بـل يسـعى أيضًا إلـى تعزيـز وعيهـم بالمواطنة الرقميّـة، ليصبحـوا مواطنيـن رقمييـن مسـؤولين.

وفـي إطـار هـذا الجهـد، تعمـل الـوزارة علـى وضـع أسـس قويـة لحوكمـة التعلـم الإلكترونـي، ممّـا يضمـن حمايـة الطـلاب مـن التعـرض لمحتـوى مضلـل أو غيـر لائـق. كمـا تسـعى إلـى توفيـر بيئـة تعليميـة آمنـة تحميهـم مـن آفـة التنمـر الإلكترونـي. مـن خـلال هـذه المبـادرات ترسـم ملامـح مسـتقبل تعليمـي مشـرق، حيـث يمكـن للمتعلميـن استكشـاف عالـم المعرفـة بثقـة وأمـان.

سـنتعرف مـن خـلال هـذه الورقـة البحثيـة علـى المشـكلة التـي سـعت الـوزارة لحلهـا وهـي الحاجـة لمواكبـة التغيـرات و تعزيـز القـدرات الرقميّـة لـكل مـن الطالـب والمعلـم لمواكبـة التحديـات والتغييـرات التـي ذكرناهـا سـابقًا وذلـك مـن خـلال الرسـم التوضيحـي(1).

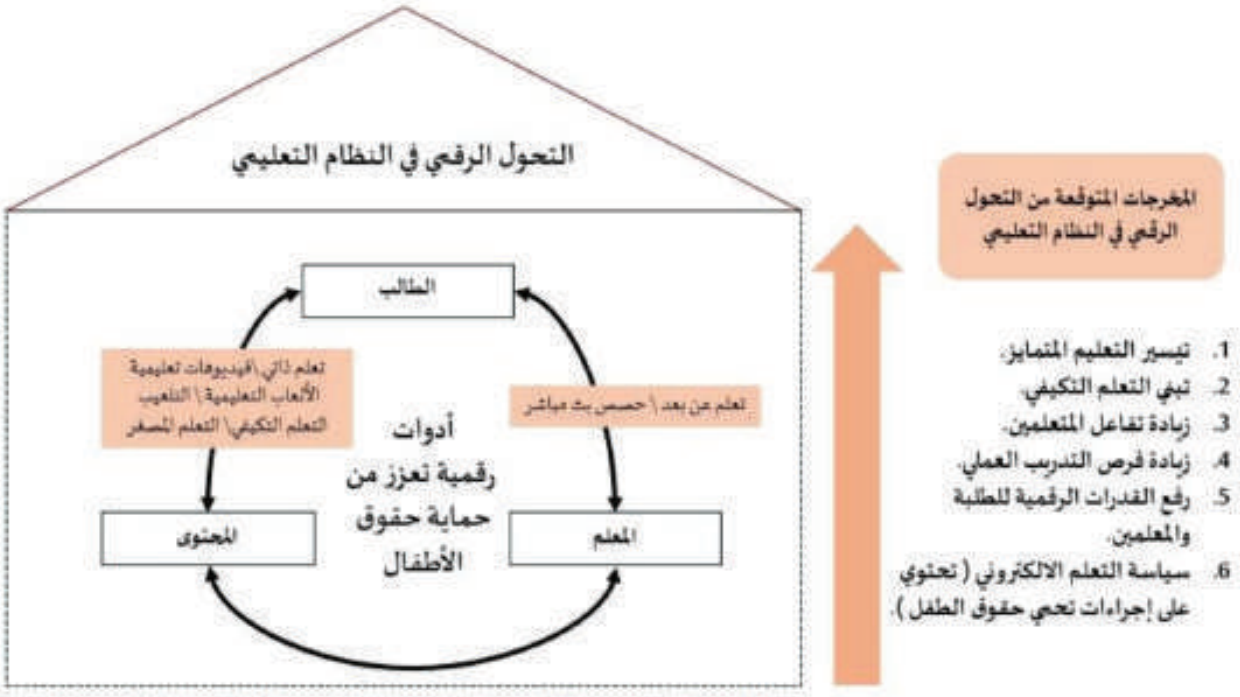

مـن منطلـق تحقيـق الكفـاءة فـي العمـل، تعنـي وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي جهودهـا فـي مجالات التحـول الرقمـي ضمـن برنامـج التعلـم الرقمـي وذلـك لضمـان تحقيـق بيئـة تعليميـة رقميـة متقدمـة وآمنـة، تتمّاشـى مـع حقـوق الطفـل فـي الحصـول علـى تعليـم عالـي الجـودة وحمايتـه فـي الفضـاء الرقمـي، حيـث أن التحـول الرقمـي فـي العمليـة التعليميـة عمليـة أساسـية للنهـوض بجـودة التعليـم وتوفيـر بيئة تعليميـة متطورة تتمّاشـى مـع التغيـرات السـريعة ومتطلبـات العصـر، مـع ضمـان حـق الطفـل فـي التعلـم ضمـن بيئة رقميـة آمنة ومسـتدامة تتوافـق مـع المـادة (28) والمـادة (17) مـن إتفاقيـة حقـوق الطفـل.

تحـرص الـوزارة علـى أنّ هـذا التحـول لا يقتصـر علـى إدخـال التكنولوجيـا فقـط وإنمـا يمتـد لتمكيـن منظومـة التعليـم الإلكترونـي بشـكل شـامل مـن حيـث تفعيـل ودمـج التقنيـات الحديثـة فـي العمليـة التعليميـة، وحوكمـة بيئـة التعليـم الإلكترونـي، وإدخـال حلـول تكنولوجيـة متقدمـة مثـل نظـام إدارة التعلـم، والـذكاء الاصطناعـي،

والواقع الإفتراضي يتعزز من تجربة المتعلمين وتساعد في تحسين نتائج وتعلم الطلبة.

علاوة على ذلك تحرص على زيادة امكانية الوصول إلى التعليم وتحسين جودته وزيادة الكفايات اللازمة لتلبية متطلبات العصر وتطوير مهارات الطلاب بما يتناسب مع إحتياجات سوق العمل المستقبلية من خلال ثلاث محاور أساسية، سيتمّ شرحها بالورقة.

أولًا: توفير بيئة تعليمية رقمية حديثة آمنة في المدارس:

التركيز على حق الطفل في التعليم والمساواة في الوصول إلى الموارد التعليمية، وهو حقّ معترف به في إتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث تنصّ المادة (28) على حق الطفل في الحصول على تعليم جيد ومناسب وعليه يتمّ العمل على تعزيز البيئات المدرسية بالأدوات والموارد الرقميّة اللازمة لإنشاء فضاء تعليمي آمن يتسم بالمساواة والحداثة ويراعي حقوق الطفل بهدف تمكين جميع الطلاب في المدارس الحكومية من التعلم بكفاءة وفاعلية. وبدأت الوزارة بتوفير بنية تحتية رقمية حديثة تشمل شبكة إنترنت فائقة السرعة، وذلك حسب مؤشر جاهزية الشبكة لعام 2023، حيث تحتل قطر المرتبة الأولى في الوصول إلى الإنترنت في المدارس وكما تمّ توفير أجهزة عرض تفاعلية في جميع المعامل والمختبرات في المدارس الحكومية وذلك بهدف إثراء العملية التعليمية ومواكبة التقدم، حيث يمكن من خلال البرامج والأدوات الخاصة بها تحضير الدروس المختلفة وتقديمها بطريقة مشوقة، ممّا يعزز من التجربة التعليمية ويواكب معايير الأمن والسلامة الرقميّة.
وكما تمّ طرح مسابقة جيل الابداع الرقمي لدعوة المعلمين بمشاركة مقترحاتهم التطويرية لطرق تفعيل الأجهزة اللوحية في حصصهم الدراسية بشكل يومي. وسيتمّ تزويد المعلمين الفائزين من ثلاث مراحل دراسية بأجهزة لوحية لطلابهم، وذلك بهدف تفعيلها بشكل يومي في حصصه. الهدف العام بأن يتاح للمعلمين الفرصة وتفعيل التعلم المدمج باستخدام الأجهزة اللوحة ويتيح للمعلمين والمتعلمين بتطوير كفاياتهم الرقميّة بشكل متكامل مع عملية التعليم والتعلم، كما تشكل فرصة لتطبيق مهارات الطلبة في المواطنة الرقميّة.

1. نظام إدارة التعلم "قطر للتعليم"

إستنادًا على نص المادة (28) من إتفاقية حقوق الطفل فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي نظام "قطر للتعليم" وهو نظام لإدارة العملية التعليمية
بالكامل بمعايير أمان عالمية، و يتيح الوصول المتساوي للأدوات التعليمية الرقميّة ويعزز من فرصة كل طفل في الحصول على تعليم نوعي ومتطور، من خلال توفير بيئة رقمية شاملة تدعم أساليب التعليم المختلفة مثل التعلم الذاتي والمدمج، يتمّ ضمان حصول جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم أو قدراتهم، على فرص متساوية للتعلم وتحقيق إمكانياتهم، كما يتيح التواصل بين أطراف العملية التعليمية: المعلم والطالب وولي الأمر والإدارة المدرسية والموجه التربوي بهدف رفع كفاءة التعليم وجودته، حيث يوفر النظام منهجيات جديدة ومتطورة لدعم عمليات التعليم والتعلم والتعاون والتقييم، وزيادة

الدافعية، والتحليل والتمكين، والأتمتة، ويخدم النظام توجهات حديثة في التعليم مثل: التعلم التكيفي، وتلعيب التعلم والتعليم المصغر. رسم توضيحي (2)
يتيح نظام قطر للتعليم للمعلمين سهولة في إنشاء دروس ممتعة ومحفزة للطلاب، كما يمكن المعلمين من بناء مسارات تعليمية آلية التشغيل، ويتيح مكتبات غنية بالمصادر سهلة الاستخدام، متاحة لجميع أطراف العملية التعليمية.

واجهة المستخدم للنظام مصممة خصيصًا للطلاب، ممّا يجعلها سهلة وبسيطة. يتمّكن الطلاب من تَتَبُّع مستوى تقدمهم الدراسي بكل سهولة، والتفاعل مع الدروس في أيّ زمان ومكان إضافة إلى ذلك، يوفر النظام أدوات تفاعلية متنوعة تزيد من دافعية ومشاركة الطلاب.

النظام يدعم أنماط أسئلة متعددة تصل إلى (14) نمطًا، مع إمكانية إضافة المعادلات الرياضية والعلمية بسهولة. كما يوفر سجل درجات تفصيلي وتحليلات المستوى الطلاب.

كما يُعدُّ تحفيز الطلاب عنصرًا أساسيًا في النظام من خلال دمج التلعيب في التعليم، حيث يتمّ منح الطلاب النقاط والشارات، وإبراز أسماء المتميّزين في لوحات الصدارة على مستوى الصف والمدرسة، ممّا يزيد التنافس الإيجابي بين الطلبة، ممّا يسهم في تحقيق المادة (31) التي تنصّ على حق الطفل في المشاركة الفعالة في الأنشطة التعليمية والمجتمعية بطريقة تعزز من تطورهم الشخصي والاجتماعي.
ونشيد بالذكر أنّه تمّ نشر (4194) درسًا نموذجيًا محكم ومعتمّد من التوجيه التربوي على النظام ويُعدُّ كنقطة البداية لكل معلم، يُكَيف لدرس حسب إحتياجات طلابه إلى جانب الدروس المنشورة من قبل المعلمين والتي يصل عددها (1.779.525) درسًا على النظام.

تُعدُّ الدروس المنشورة من أهم المبادرات التي تنفذ على صعيد جميع المستويات الدراسية من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر في كل المواد الدراسية.

ونعول على نظام قطر للتعليم كمصدر تفاعلي وجذاب للطلاب خلال رحلتهم في التعلم الذاتي، حيث يتيح لهم الوصول إلى المحتوى التعليمي والمصادر في أيّ وقت ومن أيّ مكان، وممّا يعزز من قدرتهم على التعلم وفقًا لسرعتهم الخاصة. كما يوفر النظام أدوات للتواصل بين الطلاب والمعلمين، مثل الدردشات، ممّا يسهل طرح الأسئلة وتلقي التغذية الراجعة شخصية. بالإضافة إلى ذلك، يقدّم النظام خاصية الأعداد وإسناد الإختبارات والتقييمات التكوينية التي تدعم تعلم الطلاب من خلال قياس تطور مهاراتهم وتمّكنهم منها، وكما يساعد المعلم في تحديد نقاط القوة والضعف لدى طلابه، والذي من شأنه أن يعزز أدائهم. كما يتوفر للمعلمين خاصية مسارات التعلم التي تفرد التعليم على حسب مستوى أداء الطلاب في التقييمات. وعليه يتمّ تحديد المسار التعليمي للطالب بناءًا على أدائه في التقييم التكويني.
وكما يسهم نظام إدارة التعلم أيضًا في تقليل الوقت الذي يستغله المعلم في تصحيح الإختبارات ووضع جدول تفسيري للمشاريع، حيث يمكن المعلمين من أتمّتة تصحيح الإختبارات وتقديم التغذية الراجعة الفورية لطلابه.

باختصار، يوفر نظام إدارة التعلم بيئة تعليمية رقمية تتصف بالمرونة وتدعم إستقلالية الطلبة وتحمل مسؤولية تعلمهم وأيضًا تعزز من قدرة الطلاب على التعلم الذاتي بفعالية. وشهد النظام بذلك حين تمّ استخدامه من قبل ما يقارب (7000) طالب قَدّم على اختبارات التسارع في صيف 2024، وتمّ استخدام المصادر التعليمية المتاحة من كتب تفاعلية والدروس المصورة المتكاملة مع الدروس المعدّة من المعلمين ومحكمة من الخبراء في الوزارة، كمصدر أساسي داعم للتعلم المستقل.

كما يتمّ مشاركة المصادر التعليمية المتميّزة بصورة مركزية في المكتبة المركزية للنظام أو على مستوى كل مدرسة بين المعلمين، والذي من شأنه أنْ يقلل من الوقت والجهد على المعلمين وأيضًا يساهم في تعزيز المجتمع المهني للمعلمين المادة و من خلال السياسات والضوابط التعليم الإلكتروني المتبعة في نظام "قطر للتعليم"، يتمّ تقييم جميع المصادر التعليمية وتوفير الوصول إلى معلومات من مصادر متنوعة بعناية الضمان محتوى آمن وملائم للمتعلمين ومنهم فئة الأطفال وحمايتهم من المعلومات الضارة أو غير المناسبة، كما في المادة (17) لحقوق الطفل.

والجدير بالإشارة بأنّ من أبرز إنجازات النظام التي نحتفل فيه بجهود إدارة التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة على الصعيد الوطني بحصول الوزارة على جائزة "التأثير الوطني" تقديرًا لريادتها في دفع عجلة التحول الرقمي وتركيزها على الطلاب للعام 2022.

وحتى اليوم تبلغ إحصائيات مستخدمي النظام في المدارس على النحو التالي، (15,166) معلم و(129,152) طالب و(92,222) ولي أمر وتبلغ الصفوف الافتراضية على النظام أكثر من (46,000) صف دراسي كما هو موضح في الرسم التوضيحي (3).

- **بنـاء شـراكات محليـة وثيقـة مـع بيوتـات الخبـرة فـي مجـال تكنولوجيـا المعلومـات والحلـول الرقميّـة:**

وفـي إطـار تعزيـز القـدرات الرقميّـة للطلبـة فـي المـدارس، تحرص الـوزارة ببنـاء شـراكات محلية وثيقة مـع أصحاب المصلحـة مـن ذوي الخبـرة فـي التكنولوجيـا مثـل جامعـة قطـر، وجامعـة الدوحة للعلـوم والتكنولوجيـا، وجامعة كارنيجـي ميلـون، ومعهـد قطـر لبحـوث الحوسـبة. كمـا توجـد شـراكات مـع شـركات عالميـة رائـدة فـي تعزيـز الحلـول التقنيـة فـي عمليتـي التعليـم والتعلـم مثـل سيسـكو ومايكروسـوفت وكمـا توفـر دورات تدريبيـة ذاتيـة بشـهادات عالميـة معتمّـدة للطلبـة منهـا ورش عمـل لتعزيـز الأمـان الرقمـي والمواطنـة الرقميّـة للطـلاب وتعليـم الاسـتخدام المسـؤول للتكنولوجيـا وحمايـة البيانـات الشـخصية والتعـرف على المخاطـر الرقميّة وكيفيـة تفاديها.

ثانيًا: تعزيز إطار الكفايات الرقميّة للمعلمين والمتعلمين:

فـي إطـار هـذا التوجـه لتعزيـز المعلميـن مـن الاسـتفادة مـن الأدوات الرقميّـة بشـكل فعّـال وتمكينهـم مـن توظيفهـا فـي العمليـة التعليميـة.

فقـد قامـت الـوزارة بتنفيـذ أكثـر مـن (11,000) سـاعة تدريبيـة مكثفـة شـملت مختلـف الفئـات فـي المـدارس الحكوميـة، بمـا فـي ذلـك المعلميـن النـواب، مـدراء المـدارس، ومنسـقي المشـاريع الإلكترونيـة خـلال الفتـرة مـن العـام الأكاديمـي (2022 - 2023) إلـى العـام الأكاديمـي (2023 - 2024)، ممّـا يعكـس إلتـزام الـوزارة بتطويـر مهـارات كوادرهـا التعليميـة وتوظيـف التقنيـات الرقميّة بشـكل فعال في تحسـين جـودة التعليـم المقدم للطلبة وبشـكل صحيـح وآمـن، يدعـم مـن ضمـان حمايـة الطفـل فـي الفضـاء الرقمـي، بحيـث يصبـح المعلمـون أكثـر قدرة علـى إسـتخدام التكنولوجيـا بحـذر وتوجيـه الطـلاب للإسـتفادة مـن المـوارد الرقميّـة مـع الحفـاظ على سـلامتهم.

كمـا تـمّ إطـلاق برامـج تدريبيـة تعتمّـد علـى التعلـم الذاتـي مـن خـلال نظـام إدارة التعلـم "قطـر للتعليـم"، ومـن أبرز هـذه البرامـج، "نظـام قطـر للتعليـم - المسـتوى الأول" وهـو برنامـج معـد مـن قبـل فريـق ذو خبـرة مـن منسـقي المشـاريع الإلكترونيـة وبإشـراف إدارة التعليـم الإلكترونـي والحلـول الرقميّـة الـذي يسـتهدف تمكيـن المعلميـن مـن اسـتخدام النظـام بشـكل فعـال وحتـى أكتوبـر 2023، أنهـى (9700) معلـم هـذا البرنامـج وحصلـوا علـى الشـهادات المعتمّـدة.

الـى جانـب توفيـر برامـج الحصـول علـى شـهادات معتمّـدة مـن الـوزارة ومايكروسـوفت، وهـي إحـدى متطلبـات شـهادة مايكروسـوفت معلـم خبيـر. (MIEE)، ممّـا يعـزز مـن قدراتهـم الرقميّـة ويمكنهـم مـن إسـتخدام التقنيـات الحديثـة فـي تحسـين جـودة التعليـم وإعطـاء الفرصـة للمـدارس مـن الحصـول علـى لقـب مدرسـة واجهـة مايكروسـوفت مـن خـلال تطبيـق اسـتراتيجيات تعليميـة رقميـة معاصـرة.

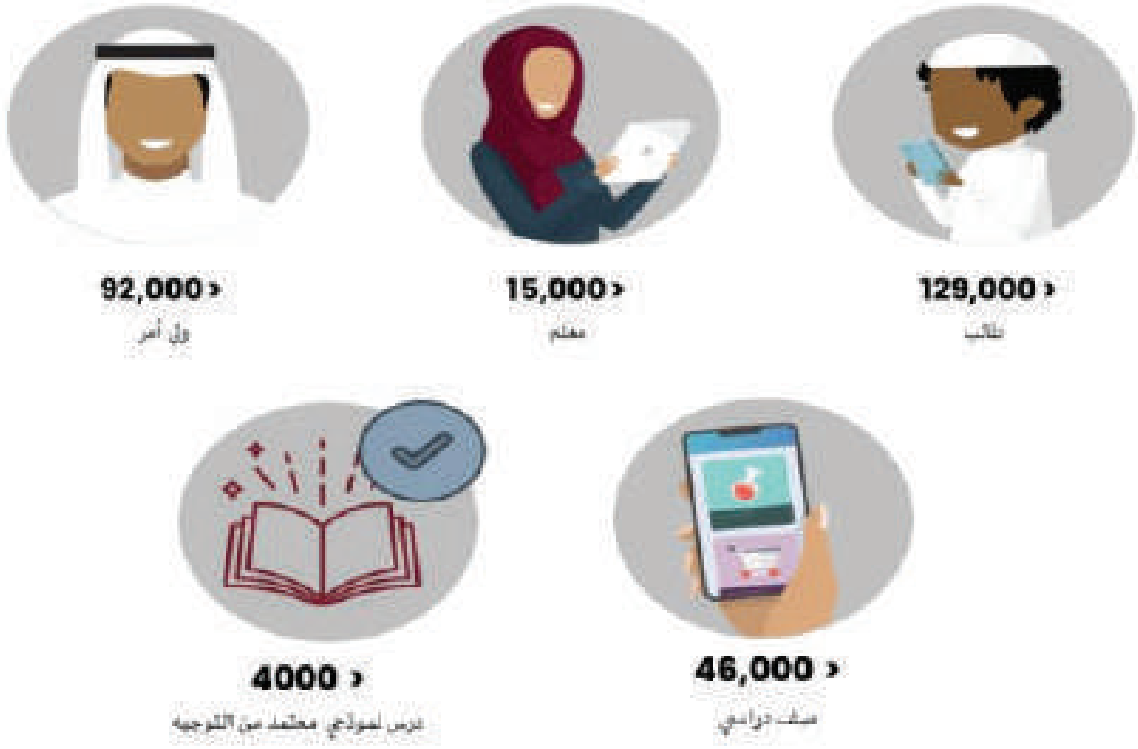

من بين النماذج البارزة التي تعتمّدها إدارة التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة لنقل التدريب وتوسيع نطاقه عبر (240) مدرسة في وقت واحد، يبرز نموذج تطوير المعلمين من خلال منسق التعليم الإلكتروني. يعتبر منسق التعليم الإلكتروني بمثابة الخبير المحلي لكل مدرسة حيث يقدم دعمًا يوميًا للمعلمين من خلال إعداد وتنفيذ ورش تدريبية مخصصة تهدف إلى تعزيز مهاراتهم الرقميّة وتفعيل التكنولوجيا في التعليم وطرق التدريس. هذا النموذج لا يقتصر على التدريب النظري فقط، بل يمتد ليشمل دعم المعلمين أثناء تطبيق ما تعلموه في الفصول الدراسية ومع طلابهم من خلال حصص التعليم الإلكتروني والتي من خلالها يتمّ دمج استخدام وتوظيف أدوات التعليم الإلكتروني والحلول الرقميّة المختلفة في الحصص الدراسية بشكل فعّال كما يضمن هذا التوجيه المستمّر في انتقاء الأدوات الرقميّة بعناية الضمان حماية الطلبة من أي محتوى غير لائق أو معلومات مغلوطة، ممّا يساهم في توفير بيئة تعليمية رقمية آمنة ومسؤولة تعزز من جودة التعليم.

ومن خلال ملاحظتنا نرى أنّ التدريب قد أسهم فعلًا في تطوير مهارات المعلمين بالشكل المطلوب، ممّا ينعكس إيجابًا على تجربة التعلم لدى الطلاب إن هذا النهج المتكامل يعكس التزام الإدارة بتعزيز التعليم الرقمي وتحقيق نتائج ملموسة في العملية التعليمية.

وعلى الصعيد الآخر يتمُّ أيضًا صقل وتعزيز المهارات الرقميّة لدى الطلاب، أطلقت الوزارة "أندية الابتكار الرقمي"، التي تهدف إلى تطوير مهارات الطلاب من خلال الأنشطة اللاصفية والتعلم الذاتي. ومن أبرز مبادرات هذه الأندية، (نادي Minecraft) التعليمي، الذي يتيح للطلاب التعبير عن رؤيتهم المستقبل قطر المستدام من خلال مسابقة "قطر المستقبل". كما يتمّ إشراك الطلبة في الأنشطة والمعسكرات الداخلية والخارجية التي تستهدف بناء قدرات الرقميّة وتشجيعهم على الإلتحاق بالمساقات التكنولوجية في مراحل

التعليم الجامعية ومن هذه المعسكرات مخيمات الهاكثون والأمن السيبراني وغيرها ونتيجة لهذه الجهود، حقّق طلابنا إنجازات مشرفة على المستويين العربي والدولي مؤخرًا شارك (14) طالبًا من المرحلة الثانوية في الأولمبياد
العربي للبرمجة والذكاء الاصطناعي في المملكة الأردنية الهاشمية، وأحرزوا المركز الأول في مجال الرؤية الحاسوبية، والمركز الثاني في مجال الأمن السيبراني، والمركز الثالث في الأنظمة المضمنة. كما حصد طلابنا على لقب بطل العرب في هذه الأولمبياد بالإضافة إلى ذلك، شارك (8) طلاب من مختلف المراحل التعليمية في البطولة العربية للروبوت العام الماضي، وأحرزوا مراكز متقدمة، من بينها بطل العرب في مسابقة تتبع الخط، وأخرها حصد طلابنا لقب المركز الأول في الهاكثون الخليجي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم والتي أقيمت خلال الشهر الجاري.

- **المواطنة الرقميّة والسلامة الرقميّة:**

طورت إدارة التعليم الإلكتروني شراكات هامة مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووكالة الأمن السيبراني، بهدف إعداد جيل واعي ومثقف أخلاقيًا، يستخدم التكنولوجيا بالطريقة الصحيحة والسليمة للتأكد من إتساق الجهود المبذولة من الجهات المعنية بالدولة في خدمة الطلاب والمجتمع المدرسي وفي إطار التزام الدولة بحقوق الطفل، وخاصة الحقّ في الحماية والتعليم كما تنصّ عليه المادة (16) والمادة (28) من إتفاقية حقوق الطفل.
أولها التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال مبادرة (التربية الرقميّة)، التي تهدف إلى تعزيز الوعي بالأمن والسلامة عبر الإنترنت من خلال هذه الشراكة، تمّ تدشين الموقع الإلكتروني (Safe Space)، الذي يُعدُّ منصةً شاملة لرفع الوعي حول الأمان على الإنترنت، يركز الموقع على ثلاثة محاور رئيسية: التمكين، الحماية، والوقاية. كما يقدم الموقع مواداً خاصة بالأطفال، تتضمن سلسلة من حلقات الكارتون بشخصيتي (سالم وسلمى)، وهما توأمان يتعرضان لمواقف متنوعة يتمّ معالجتها بصورة إرشادية مسلية، ممّا يساهم في ترسيخ قيم السلامة على الإنترنت بطرق ممتعة وفعالة.
إلى جانب ذلك، أسّست الوزارة شراكة استراتيجية مع وكالة الأمن السيبراني لتطوير مناهج الأمن السيبراني التعليمية بالتعاون مع الوكالة الوطنية للأمن السيبراني حتى الآن، تمّ إنتاج (56) فيديو تعليمي، تمّ نشرها على نظام "قطر للتعليم"، بما يتوافق مع مناهج الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات في مختلف المراحل الدراسية.

وفي إطار تعزيز الوعي الأمني في المدارس، تمّ إطلاق مشروع (CyberEco)، الذي يرتكز على الزيارات الميدانية للمدارس الحكومية والخاصة بمختلف المراحل التعليمية. يتضمن هذا المشروع إنتاج محتوى تعليمي توعوي يتناسب مع كل مرحلة تعليمية، بما في ذلك محتوى خاص بذوي الإحتياجات الخاصة هذه الشراكات تمّثل جزءًا من إلتزامنا الراسخ بإعداد جيل قادر على مواجهة تحديات العصر الرقمي، وضمان إستخدام آمن وفعال للتكنولوجيا، ممّا يسهم في بناء مجتمّع رقمي مستدام وآمن.

- **تعزيز الذكاء الاصطناعي:**

وفـي سـياق تعزيـز الـذكاء الاصطناعـي ومواكبـة دمـج التقنيـات المتقدمـة فـي العمليـة التعليميـة، تُعـدّ دولـة قطـر مـن الـدول الإحـدى عشـر التـي وضعـت وأقـرت ونفّـذت مناهـج الـذكاء الاصطناعـي ويتمّ تدريسـها بالفعـل فـي المراحـل المختلفـة، فـي مـادة الحوسـبة وتكنولوجيـا المعلومـات وفـي المسـار التكنولوجـي فـي المرحلـة الثانويـة والتركيـز علـى المواضيـع التاليـة: (الأخـلاق وتأثيـر الـذكاء الاصطناعـي - أساسـيات الذكاء الاصطناعـي - فهـم. إسـتخدام، وتطويـر الـذكاء الاصطناعـي)، والـذي يرتبـط هـذا بشـكل وثيـق بحقـوق الطفـل، حيـث تضمـن هـذه المناهـج تعليـم الأطفـال وحمايتهـم مـن أيّ اسـتخدامات غيـر أخلاقيـة أو ضـارة للتكنولوجيـا، وتطويـر مهاراتهـم المسـتقبلية بشـكل مسـؤول وآمـن، وفقًـا لمبـادئ الحمايـة المنصـوص عليهـا فـي **إتفاقيـة حقـوق الطفـل**.

المحور الثالث: تمكين نظام التعليم واستمّراريته بالصمود في مواجهة الأزمات والطوارئ في حماية حقّ الطفل في التعليم:

يبـرز دور نظـام إدارة التعلـم المعـروف بمنصـة قطـر للتعليـم، كحجـر الزاويـة فـي تعزيـز مرونـة النظـام التعليمـي وصمـوده أمـام الأزمـات والطـوارئ. إذ يتيـح هـذا النظـام التكيـف السـلس لدعـم إسـتمّرارية عمليـة التعليـم والتعلـم، حتـى فـي أصعـب الظـروف مـن خـلال إجـراء تجـارب دوريـة معلنـة.

يتمّكـن الطـلاب والمعلمـون مـن الإنتقـال إلـى نمـط التعلـم عـن بعـد، حيـث تعقـد حصـص دراسـية متزامنـة تشـمل (130) ألـف طالـب عبـر بـث مباشـر للصفـوف الدراسـية علـى منصـة قطـر. هـذه التجـارب التـي تنفـذ مرتيـن فـي السـنة الأكاديميـة، تضمـن أن يكـون الجميـع جاهـزًا لمواجهـة أيّ طـارئ... لقـد سـاهم تطبيـق تجربـة التعلـم عـن بعـد بشـكل منهجـي ودوري فـي تعزيـز قـدرات الطـلاب والمعلميـن علـى الإسـتفادة مـن التقنيـات الحديثـة، ممّـا يطـور مهاراتهـم التكنولوجيـة. كمـا يُعـزز هـذا النظـام مـن دعـم أوليـاء الأمـور الذيـن يلعبـون دورًا حيويًـا فـي مسـاعدة أبنائهـم علـى التكيـف مـع أيّ ظـروف طارئـة، ممّـا يضمـن جاهزيتهـم للتحـوّل السـريع مـن التعليـم الوجاهـي إلـى التعلـم عـن بعـد.

إضافـة إلـى ذلـك، تـمّ وضـع سياسـة سـلوكية داعمـة للتعلـم عـن بعـد تشـمل ضوابـط لمكافحـة التنمـر الإلكترونـي والمخالفـات الأخـرى، بهـدف ضمـان بيئـة تعليميـة آمنـة لجميـع الطـلاب خـلال إسـتخدامهم لأنظمـة التعلـم عـن بعـد مـا يعـزز مـن الأمـان الرقمـي ويضـع إطـارًا واضحًـا لإسـتخدام الأدوات الرقميّـة بشـكل أخلاقـي وآمـن.

بهـذا الشـكل، يظـلّ نظـام إدارة التعلـم فـي قطـر مثـالًا يحتـذى بـه فـي كيفيـة الإسـتجابة الفعّالـة للتحديـات، ممّـا يضمـن إسـتمّرارية التعليـم ويعـزز مـن قـدرات المجتمـع التعليمـي ككـل. ويحمـي أهـم حـق مـن حقـوق الطفـل فـي الحصـول علـى التعليـم المنصـوص عليـه فـي المـادة رقـم (49) بالدسـتور الدائـم لدولـة قطـر **"التعليـم حـق لكـل مواطـن وتسـعى الدولـة لتحقيـق إلزاميـة ومجانيـة التعليـم العـام، وفقًـا للنظـم والقوانيـن المعمـول بهـا فـي الدولـة"**.

- **الأفاق المستقبلية للتعليم الرقمي**

فـي ظـلّ التطـور السـريع للتكنولوجيـا وتزايـد أهميـة التعليـم الرقمـي، أصبـح مـن الضـروري أكثـر مـن أيّ وقـت مضـى اسـتمّرارية تطويـر المهـارات الرقميّـة للمعلميـن ولتحقيـق هـذا الهـدف تعمـل إدارتنـا علـى تفعيـل أسـاليب جديـدة للتطويـر المهنـي خـلال الفتـرة القادمـة، أبرزهـا مجتمّعـات التعلـم المهنيـة الوجاهيـة والرقميّـة. تتيح هذه المجتمعـات للمعلميـن فرصـة مثاليـة لتبـادل المعلومـات والخبـرات والمعـارف بصـورة وجاهيـة، كمـا توفـر منصـات رقميـة تسـاعدهم علـى مشـاركة تجاربهـم الناجحـة مـع زملائهـم. وبفضـل هـذا التفاعـل المسـتمّر، تنمـو بيئـة التطويـر المسـتدام بشـكل طبيعـي، دون الحاجـة إلـى تدخـل خارجـي، فالمعلمـون بحـدّ ذاتهـم هـم محـرك هـذه العمليـة بدافـع مـن شـغفهم المهنـي والهامهـم بقصـص النجـاح التـي يعيشـونها مـع طلابهـم. إن مشـاركة المعلميـن لتجاربهـم الناجحـة مـع زملائهـم ليسـت مجـرد ممّارسـة تعليميـة، بـل هـي أيضًـا تقديـر لجهودهـم وإنجازاتهـم، فعندمـا يـرى المعلـم أن زمـلاءه يقـدرون ويسـتلهمون مـن تجربتـه، يشـعر بالفخـر والحمـاس لمواصلـة مسـيرته التعليميـة بشـغف أكبـر. وبالتالـي، فـإنّ مجتمّعـات التعلـم المهنيـة ليسـت مجـرد أداة لتطويـر المهـارات، بـل هـي أيضًـا وسـيلة لتعزيـز الـروح المعنويـة وبنـاء ثقافـة التعـاون والتقديـر المتبـادل بيـن المعلميـن.

فـي إطـار برنامـج التعلـم الرقمـي الطمـوح الـذي تتبنـاه وزارتنـا، نسـعى إلـى إحـداث نقلـة نوعيـة فـي منظومـة التعليـم الإلكترونـي، وتأتـي رقمنـة المحتـوى التعليمـي لجميـع المـواد والمسـتويات الدراسـية كأولويـة رئيسـية فـي هـذا البرنامـج. فنحـن نؤمـن بـأنّ المحتـوى الرقمـي سـيمنح طلابنـا تجـارب تعلـم أكثـر تفاعليـة وإبداعًـا، تتخطـى حـدود الكتـب المدرسـية التقليديـة. ولتحقيـق هـذه الرؤيـة، سنسـتعين بأحـدث تقنيـات الواقـع الإفتراضـي والواقـع المعـزز. فبفضـل هـذه التكنولوجيـا، سـيتمّكن الطـلاب مـن غمـر أنفسـهم فـي عوالـم تعليميـة جديـدة، تجمـع بيـن المتعـة والفائـدة. فبـدلًا مـن الإكتفـاء بحفـظ المعلومـات نظريًـا، سـيتاح للطـلاب فرصـة تطبيقهـا عمليـا فـي بيئـات إفتراضيـة واقعيـة. إنّ هـذا التحـوّل مـن التعلـم النظـري المجـرد إلـى التطبيقـي سـيكون لـه أثـر عميـق علـى مسـيرة طلابنـا التعليميـة وثبـات الخبـرات المكتسـبة لتعلـم لمـدى الحيـاة، كمـا سيشـعرون بالحمـاس والإلهـام لإسـتكشـاف آفـاق جديـدة فـي مجـالات دراسـتهم.

ولا يقـف دور برنامـج التعلـم الرقمـي عنـد مجـرد رقمنـة المحتـوى، بـل نتطلـع إلـى تكاملـه مـع نظـام إدارة التعلـم وبفضـل تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي، سـيتكيف هـذا المحتـوى مـع إحتياجـات كل طالـب علـى حِـدّة، مقدمًـا لـه الدعـم والتوجيـه المناسـبين فـي رحلـة تعلمـه الشـخصية بفعـل تخصيـص التعلـم، وتحـت نمـط التعلـم التكيفـي، ونحـن علـى ثقـة بـأنّ هـذه الخطـوة بمثابـة نقلـة نوعيـة فـي مسـيرة التعليـم في قطـر من خلال تسـخير التكنولوجيـا لتيسـير دور المعلمـون كمرشـدين وميسـرين لتجـارب تعلـم مبتكـرة تحفـز الطـلاب علـى الإسـتكشـاف والإبتـكار ويمكنهـم ليكونـوا متعلميـن إسـتقلالين ومسـؤولون عن رحلة تعلمهم للوصول لطموحهم المسـتقبلي.

المصادر:

1- وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. (2023) التعليم في قطر وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. https://www.edu.gov.qa/ar/Content/Educationin Qatar
2- Dutta, S., & Lanvin, B. (Eds.). (2023). Qatar: The Network Readiness Index 2023. Portulans Institute. https://download.networkreadinessindex.org/reports/countries/2023/qatar.pdf
3- UNICEF. (n.d.(إتفاقيـة حقـوق الطفـل https://www.unicef.org/ar/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81

ورقة عمل
السيد / عبد الرحمن علي الملهية

رئيـس قسـم التوعيـة القانونيـة - مركـز الدراسـات القانونيـة والقضائيـة بـوزارة العـدل

حول "التوعية وتشجيع ثقافة الإبلاغ عن الإساءة للأطفال في الفضاء الرقمي"

مقدمة:

عُنِي الدستور القطري برعاية النشء وحمايتهم باعتبارهم مستقبل الوطن وعماده؛ فقد نصّت المادة (22) من الدستور الدائم لدولة قطر على أن: "ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة". واقتداءً بهذا المبدأ الدستوري؛ فقد راعت التشريعات القطريَّة المختلفة حقوق الأطفال ومحاولة حمايتهم من الاستغلال، وبصفة خاصة قانون مكافحة الجرائم الإلكترونيَّة الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2014. عِلاوة على ذلك، فقد أولت دولة قطر عناية فائقة بالتوعية القانونيَّة، وَتَجَسَّدَ ذلك في إيلاء تلك المهمة بشكل أساسي إلى وزارة العدل بموجب المادة (12) من القرار الأميري رقم (16) لسنة 2014 بتعيين اختصاصات الوزارات ولاحقًا بالقرار الأميري رقم (57) لسنة 2021 بتعيين اختصاصات الوزارات. وبموجب ذلك، نصّت المادة (6) من القرار الأميري رقم (38) لسنة 2022 بالهيكل التنظيمي لوزارة العدل على اختصاص مركز الدراسات القانونيَّة والقضائيَّة بـ "نشر وتنمية الوعي القانوني لدى شرائح المجتمع المختلفة، وتشجيع المبادرات والبحوث المُقدَّمة في هذا المجال، وإقامة الورش التوعويَّة".

في هذه الورقة، سنلقي الضوء على الحماية الممنوحة للأطفال في البيئة الرقميَّة في القوانين القطريَّة، نعقبها بعرض للدور التوعوي للأطفال الذي اضطلع به مركز الدراسات القانونيَّة والقضائيَّة على مدار عَقْدٍ كامل من الزمان، ونختمها بطرح بعض المبادرات والتوصيات لتعزيز توعية الأطفال للاستخدام الآمن للبيئة الرقميَّة وحمايتهم من أيّ استغلال مادي أو معنوي.

أوَّلًا: حماية الأطفال في البيئة الرقميَّة:

بدافع مواجهة التحديات الكبيرة التي نشأت عن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد عليها في شتى مناحي الحياة، وما صاحب ذلك من ظهور بيئة افتراضيَّة خِصبة لارتكاب شتَّى أنواع الجرائم،

ومـن بينهـا جرائـم تسـتهدف الأطفـال والنـشء باعتبارهـم حلقـة اجتمّاعيَّـة قليلـة الخبـرة وتتسـم بالانطـلاق والرغبـة فـي استكشـاف كل مـا هـو جديد؛ فقـد أصـدر المشرع القطـري قانـون مكافحـة الجرائـم الإلكترونيَّـة الصـادر بالقانـون رقـم (14) لسـنة 2014 مُتضمّنًـا عـددًا مـن النصـوص التـي تهـدف إلـى حمايـة الأطفـال مـن الاسـتغلال، وذلـك علـى النحـو الآتـي:

1. تُجـرِّم المـادة (7) مـن قانـون (14/ 2014) كُلَّ أنـواع الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال؛ سـواء أكان ذلـك برضـا الطفـل أم لا؛ حيـث تُعـد جنايـة يُعاقَـب عليهـا بالحبـس مـدة لا تُجـاوز خمـس سـنوات، وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (500,000) ريـال، كُلُّ مـن أنتـج مـادة إباحيَّـة عـن طفـل بواسـطة وسـائل تقنيـة المعلومـات، أو اسـتورد أو بـاع أو عـرض للبيـع أو الاسـتخدام أو تـداول أو نقـل أو وزع أو أرسـل أو نشـر أو أتـاح أو بـث مـادة إباحيَّـة عـن طفـل بواسـطة وسـائل تقنيـة المعلومـات.
كمـا جرَّمـت المـادة أيضًـا حيـازة مـادة إباحيَّـة عـن طفـل؛ حيـث تُعـدُّ جنحـة يُعاقـب عليهـا بالحبـس مـدة لا تُجـاوز سـنة، وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (250,000) ريـال، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتيـن.
2. تُجـرِّم المـادة (9) أيّ نـوع مـن أنـواع التهديـد أو الابتـزاز الإلكترونـي، وهـي جريمـة يقـع فيهـا النـشء كثيـرًا نظـرًا لقلـة خبراتهـم؛ حيـث تُعـدُّ جنحـة يُعاقَـب عليهـا بالحبـس مـدة لا تُجـأوز ثـلاث سـنوات، وبالغرامـة التي لا تزيـد علـى (100,000) ريـال، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتيـن، كُلُّ مـن اسـتخدم الشـبكة المعلوماتيَّـة أو إحـدى وسـائل تقنيـة المعلومـات، فـي تهديـد أو ابتـزاز شـخص، لحملـه علـى القيـام بعمـل أو الامتنـاع عنـه".
3. تُجـرِّم المـادة (11) انتحـال الهويَّـة والاحتيـال الإلكترونـي؛ حيـث تُعـدُّ جنحـة يُعاقـب عليهـا بالحبـس مـدة لا تجـاوز ثـلاث سـنوات، وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (100,000) مائـة ألـف ريـال، أو بإحدى هاتيـن العقوبتيـن، كُلُّ مـن:

- اسـتخدم الشـبكة المعلوماتيَّـة أو إحـدى وسـائل تقنيـة المعلومـات فـي انتحـال هويَّـة لشـخص طبيعـي أو معنوي.
- تمكَّـن عـن طريـق الشـبكة المعلوماتيَّـة أو إحـدى وسـائل تقنيـة المعلومـات، مـن الاسـتيلاء لنفسـه أو لغيره علـى مـال منقـول، أو علـى سـند أو التوقيـع عليـه، بطريـق الاحتيـال، أو باتخـاذ اسـم كاذب، أو بانتحـال صفـة غيـر صحيحة.

ثانيًا: الدور التوعوي لمركز الدراسات القانونيَّة والقضائيَّة - وزارة العدل:

دَأَبَ مركـز الدراسـات القانونيَّـة والقضائيَّـة علـى وضـع خطـة سـنويَّة شـاملة للتوعيـة القانونيَّـة بصفـة عامـة، مُتضمِّنـة خطـة لتوعيـة وتثقيـف الأطفـال والنـشء بصفـة خاصـة. وقـد أولـى المركـز اهتمامًـا خاصًّـا بالتوعيـة القانونيَّـة للأطفـال فـي البيئـة الرقميَّـة؛ نظـرًا لانتشـار اسـتخدام البيئـة الرقميّـة مـن قِبـل النـشء، ولسـهولة استدراجهم عبرهـا واسـتغلالهم ماديًّـا أو معنويًّـا. ويتـمّ تنفيـذ الخطـة بأكثـر مـن وسـيلة سـعيًا لتحقيـق أكبـر أثـر لهـا فـي نفـوس النـشء، وذلـك علـى النحـو الآتـي:

1. ورش التوعية في المدارس:

يضـع المركـز خطـة سـنويَّة لـورش التوعيـة القانونيَّـة، ويقـوم بتنفيذهـا فـي مـدارس الدولـة المختلفـة. وقـد تركـزت كثيـرٌ مـن الـورش علـى الجرائـم الإلكترونيَّـة وتوعيـة النـشء بهـا وبطـرق ارتكابهـا، وتوعيتهـم وتثقيفهـم رقميًّـا علـى ضـرورة اتبـاع إجـراءات السـلامة والأمـن السـيبراني؛ حتـى لا يقعـوا فريسـة الجريمـة الرقميّـة. مـن ذلـك علـى سـبيل المثـال:

- عقد ورش توعويَّة حول جريمة الاختراق الإلكتروني.
- عقد ورش توعويَّة حول جريمة السب والقذف الإلكتروني.
- عقد ورش توعويَّة حول جريمة التنمر وبخاصة التنمر الإلكتروني.
- عقد ورش توعويَّة حول موضوع الابتزاز الإلكتروني.
- تنفيذ ورش توعويَّة حول الإدمان الإلكتروني وسبل الوقاية منه.
- تنفيذ ورش توعويَّة حول جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة إلكترونيًّا.

2. مجلة أصدقاء القانون:

يُصدر المركـز (مجلـة أصدقـاء القانـون)؛ وهـي مجلـة مُصـوَّرة تسـتهدف تثقيـف الأطفـال قانونيًّـا بطريقـة محببـة إلـى أنفسـهم، وذلـك مـن خـلال التلويـن وبعـض القصـص والسـيناريوهات التـي تسـتخدم بعـض الشـخصيَّات الخياليَّـة (أبطـال المجلـة)، مـع مراعـاة أن يكـون الجانـب المرئـي جاذبًـا لهـم بربـط شـخوص المجلـة بالبيئـة القطريَّـة؛ سـواء مـن حيـث الملبـس أم الملامـح أم المصطلحـات المسـتخدمة ووسـيلة التخاطـب. وقـد تركـزت العديـد مـن مواضيـع المجلـة حـول الجرائـم الإلكترونيَّـة؛ وبصفـة خاصـة جريمـة التصيـد والاحتيـال الإلكترونـي.

3. مقاطع الفيديو التوعويَّة:

قـام المركـز بتنفيـذ خطـة للتوعيـة المرئيَّـة السـمعيَّة عبـر إعـداد مقاطـع فيديـو قصيـرة تسـتهدف توعيـة الأطفـال والنـشء عـن بعـض الجرائـم الإلكترونيَّـة؛ منهـا جريمـة التصيّـد، وجريمـة الابتـزاز والاحتيـال الإلكترونـي، وطريقـة التعامـل معهـا حـال حـاول أحـد الأشـخاص اسـتغلال الأطفـال فـي هـذا الشـأن.

4. الإصدارات التوعويَّة (المطويَّات):

قـام المركـز بإصـدار العديـد مـن المطويـات التوعويَّـة، وهـي عبـارة عـن إصـدار فـي حجـم بسـيط يُمكـن حملـه فـي الجيـب، وتشـتمّل كل مطويَّـة علـى أحـكام قانـون معيـن أو جريمـة مُعيَّنـة، وقـد كان للجرائـم الإلكترونيَّـة والتوعويَّـة بهـا مـن خـلال تلـك المطويَّـات نصيـب كبيـر، مـن ذلـك جرائـم التصيّـد والتنمـر والابتـزاز والاحتيـال الإلكترونـي والتعـدّي علـى حرمـة الحيـاة الخاصـة، وذلـك باعتبارهـا مـن الجرائـم شـديدة الانتشـار فـي البيئـة الرقميَّـة.

5. الرسائل التوعويَّة المكتوبة:

يقـوم المركـز برفـع رسـائل توعيـة قانونيَّـة علـى حسـابات وزارة العـدل فـي وسـائل التواصـل الاجتماعـي، وهـي رسـائل تسـتهدف جميـع طوائـف المجتمـع، بمـا فـي ذلـك النـشء.

6. المقالات التوعويَّة:

قـام المركـز بنشـر عـدد مـن المقـالات التوعويَّـة عـن الجرائـم الإلكترونيَّـة واسـعة الانتشـار؛ كالتصيّـد والاحتيـال الإلكترونـي والتعـدّي علـى حرمـة الحيـاة الخاصـة.

ثالثًا: المبادرات التوصيَّات:

البيئـة الرقميَّـة تتطـوَّر بشـكل سـريع ومُطَّـرد: ممّـا يتطلَّـب إجـراءاتٍ وتدابيـرَ مـن قِبـل الدولـة لمواكبـة هـذا التطـور. ويُعـدُّ ازديـاد الاعتمـاد علـى الـذكاء الاصطناعـي فـي الفضـاء الإلكترونـي أحـد أهـمّ التحديـات أمـام الدولـة، وهـو تَحَـدٍّ فطنـت لـه دولتنـا الحبيبـة، فبـادرت بإطـلاق اسـتراتيجيَّة قطـر الوطنيَّـة فـي مجـال الـذكاء الاصطناعـي. هـذا التحـدي يحمـل وجهيـن:

الوجـه الأول: ضـرورة اسـتيعاب وفهـم وتعلـم الـذكاء الاصطناعـي ودخـول مِضمـار السـباق فـي هـذا الشـأن؛ حيـث إن العالـم يتحـوّل بشـكل مُذهـل للاعتمـاد علـى الـذكاء الاصطناعـي فـي شـتى المجـالات. ويقـع فـي القلـب مـن هـذا التحـدّي ضـرورة البـدء مُبكِّـرًا فـي توعيـة الأطفـال والنـشء عـن ماهيَّـة تلـك التقنيـة وحدودهـا التـي أصبحـت مُترامية الأطـراف، وضـرورة إضافـة مناهـج ودورات، بـل وإضافـة تخصصـات داخـل الجامعـات والمعاهـد بهـدف:

1. تخريـج جيـل واعٍ يتمَّ إعـداده بشـكل جيـد لاسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي والاسـتفادة مـن مزاياه العديـدة.
2. تخريـج عـدد مـن المتخصصيـن فـي هـذا المجـال تكـون لديهـم القـدرة علـى الدخـول فـي منافسـاته مـن برمجـة وتطويـر ودمـج لـه فـي إدارة وأتمتـة مؤسسـات الدولـة وخدماتهـا الإلكترونيَّـة.

الوجـه الثانـي: بالرغـم مـن المميـزات العديـدة للـذكاء الاصطناعـي وتسـهيله لكثيـر مـن الأمـور الحياتيَّـة وإضافـة دقـة عاليـة فـي تنفيـذ كثيـر مـن المهـام التـي كان الاعتمـاد الأساسـي فيهـا علـى الإنسـان، إلَّا أنّـه يحمـل جوانـب سـلبيَّة يتعيـن تلافيهـا وإلَّا تحوَّلـت تقنيـة الـذكاء الاصطناعـي إلـى نقمـة قـد تُـؤدِّي إلـى عواقـب وخيمـة. لـذا، ينبغـي:

1. توعيـة الأطفـال والنـشء بسـلبيات ومخاطـر اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي.
2. توعيتهـم أخلاقيًّـا وقانونيًّـا بالأوجـه المشـروعة لاسـتخدامه، والأوجـه غيـر الأخلاقيَّـة وغيـر المشـروعة، كاسـتخدامه فـي البحـث العلمـي بـدون مراعـاة الأمانـة العلميَّـة.
3. العمـل علـى وضـع ميثـاق أخلاقـي لاسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي وتعميمـه وتوعيـة الجميـع بـه، ويكـون فـي المُقدِّمـة مـن ذلـك بالطبـع الأطفـال والنـشء باعتبارهـم عمـاد المسـتقبل لدولتنـا الحبيبـة قطـر حفظهـا الله.
4. تعزيـز ثقافـة الإبـلاغ لـدى الأطفـال والنـشء عـن أيّ مُمارسـات غيـر مشـروعة تُمـارس ضدّهـم باسـتخدام

تلـك التقنيـة، ووضـع آليّـات سـريعة وفعّالـة لتمكينهـم مـن الإبـلاغ عـن أيّ جرائـم إسـاءة لهـم أو لغيرهـم، أو استغلال أو احتيال فـي البيئـة الرقميّـة، والتـي قـد تـزداد ضـراوة خـلال السـنوات المقبلـة باسـتغلال البعـض لتقنيـة الـذكاء الاصطناعـي.

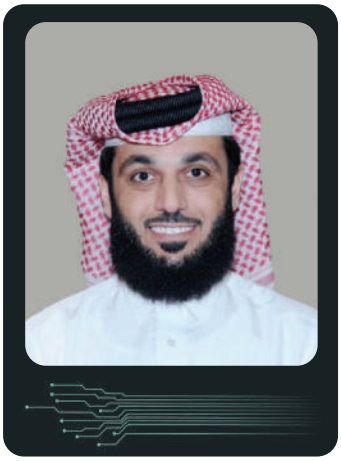

ورقة عمل
السيد / حسين حسن الحرمي
رئيـس قسـم الدراسـات والرصـد بمركـز دعـم الصحـة السـلوكية (دعـم)

حول "مسؤولية الأسرة والمجتمع في حماية الأطفال من مخاطر العالم الرقمي"

المقدمة:

لا شكّ بأنّ الأنترنت جزءًا أساسيًا من حياة جميع البشر ولاسيما الأطفال, تقول "المفوضية الأوروبية" (Eu-ropean Commission) إنّ واحدًا من كل (3) مستخدمين للإنترنت هو طفل, أي نحو (33%) من مستخدمي الإنترنت في العالم أطفال, وهؤلاء الأطفال يدخلون إلى الإنترنت في سن أصغر من أيّ وقت مضى عبر مجموعة متنوعة من الأجهزة, وهم يقضون مزيدًا ومزيدًا من وقتهم على الإنترنت, ويتصفحون وسائل التواصل الاجتماعي, ويلعبون الألعاب, ويستخدمون تطبيقات الهاتف المحمول, ويحدث هذا في كثير من الأحيان من دون إشراف الكبار, فما هي تداعيات هذا الأمر ؟ وما هو دور الأسرة وأولياء الأمور في حمايتهم من مخاطر العالم الرقمي ؟ وماهي الجهود المقدمة من مركز دعم الصحة السلوكية وباقي مؤسسات المجتمع المدني بهذا الشأن ؟ لذا أصبح من الضرورة تناول موضوع حماية الأطفال من مخاطر العالم الرقمي بكثافة والتعامل معها بما يدعم المصلحة العامة للمجتمّع والوطن.

الآثار الاجتماعية المترتبة على مشاركة الأطفال في الفضاء الرقمي:

تُعدُّ التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة على درجة كبيرة من الأهمية سواء للفرد نفسه أو بالنسبة للمجتمّع ففيها رسم ملامح شخصية الفرد وتتشكل عاداته واتجاهاته وقيمه وتنمية اتجاهاته وقابليته ويكتسب أنماط سلوكية معينة كما يتحدد مسلك نموه العقلي, النفسي, الاجتماعي والوجداني وفقًا لما تشارك به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرسها التي أصبحت تحل محلها التكنولوجيا الحديثة بدرجة مخيفة في تنشئة أبنائنا, فعليه هناك العديد من الآثار الاجتماعية المترتبة على مشاركة الأطفال في الفضاء الرقمي ومنها:

- ميل الأبناء للانفراد والعزلة المجتمعية. تغني شبكات التواصل الاجتماعي عن الزيارات الاسرية, وتشجعهم على تكوين علاقات افتراضية مع اشخاص من مختلف بقاع الأرض.
- تعرض الأبناء لمحتوى غير مناسب لفئتهم العمرية (مشاكل سلوكية/جنسية). مثل تعرضهم لمحتوى

فيه درجة عالية من العنف المفصل، أو تعرّضهم لمحتوى جنسي غير لائق اخلاقيًا وبداية مشوارهم في إدمان الإباحية.

- تعرض الأبناء لمحتوى مخالف للعادات والتقاليد (تنمر الابناء على الأعراف/فقدان الهوية). قد يتعرّض الأبناء إلى محتوى ينشر اجندات وثقافات مخالفة للثقافة والعادات والتقاليد العربية، فيقوم الأبناء بممّارسة هذه الثقافات المغايرة والدفاع عنها بحجة أنها أفضل من الثقافة العربية، ويتسبب ذلك بفقدانهم لهويتهم العربية.
- قلّة الخصوصية (مشاركة الحياة الخاصة في الفضاء الرقمي / تحوّل بعض الأطفال إلى محتوى رقمي من قبل أولياء الأمور).
- التنمر الإلكتروني (أطفال متنمرين أو ضحايا تنمر). يمكن للأطفال الاختباء وراء أسماء وشخصيات مستعارة في الفضاء الرقمي، ممّا يحسسهم أنّه يمكنهم النجو/الفرار بأفعال غير أخلاقية كالتنمر الإلكتروني والابتزاز الرقمي.
- تعرض الأطفال للاستغلال الرقمي. يكون الأطفال عرضة للاستغلال (المادي/الجنسي) من الفئات العمرية الأكبر سنًا. حيث أنهُ يمكن نيل ثقة الأطفال ومن ثمّ خداعهم بسهولة.

التدابير الاجتماعية بشأن حالات الإساءة والعنف التي يتعرض لها الأطفال في الفضاء الرقمي:

تعمل اليونيسيف مع الحكومات والشركات التكنولوجية على استراتيجيات هدفها جعل الإنترنت مكانًا آمنًا للأطفال، وإنتاج أجهزة إلكترونية مناسبة للأطفال. كما أنها تدعم الوزارات التعليمية لمحو الأمية الرقميّة وتعليم الأطفال مهارات الاستعمال الآمن للإنترنت لوقايتهم من أخطار العالم الرقمي. ومن جملتها التدابير التالية:

- وضع مبادئ توجيهية لحماية الأطفال من المعلومات والمواد التي تنتجها الفضاءات الرقميّة التي لا تحترم كرامة الطفل الإنسانية.
- وضع البرامج العلاجية لمساعدة مقدمي الرعاية على التغلب على التحديات المرتبطة بحالات الإساءة والعنف في الفضاء الرقمي وتلبي إحتياجات أخرى في مجال الصحة السلوكية.
- تعزيز برامج البحوث الجيدة حول العنف التي يتعرض لها الأطفال في الفضاء الرقمي

- اعداد البرامج التربوية المناسبة حول المواقف والعادات والسلوكيات التي تحدّ من العنف ضدّ الأطفال في الفضاء الرقمي. ومنها:
- الحملات التوعوية، بواسطة الأشخاص ذوي التأثير في الرأي العام ووسائل الإعلام، للتشجيع على تنشئة الأطفال تنشئة إيجابية، ومكافحة المواقف والممارسات الاجتماعية السلبية التي تؤدي إلى العنف أو تحث عليه؛ في سياق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتقديم المشورة بشأن تلك الحماية.
- العمل على تقديم معلومات دقيقة وسهلة المنال ومناسبة لعمر الأطفال، وتمكينهم في مجال اكتساب المهارات الحياتية وتحقيق الحماية الذاتية في مجال مخاطر محددة، بما فيها تلك المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وطريقة إقامة علاقات إيجابية.

- توعيـة وتدريـب الآبـاء ومقدمـي الرعايـة بالأسـاليب الإيجابيـة لتنشـئة الأطفـال؛ وتقديـم معلومـات دقيقـة وفـي المتنـاول عـن مخاطـر محـددة فـي الفضـاء الرقمـي وكيفيـة الاسـتخدام الآمـن دون انتهـاك لحريـة الأطفـال وحقوقهـم.

جهود مركز دعم الصحة السلوكية في تشجيع الأسر على اتخاذ تدابير لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي:

1. نشر مركز دعم الصحة السلوكية مقال علمي بعنوان "أطفال العصر الرقمي"

إن مشـكلات المشـاهدة الرقميّـة -تشـمل جميـع الأجهـزة التقنيـة- الكثيفـة والمتوسـطة عديـدة، لا تقتصـر علـى مشـكلات المحتـوى فحسـب بـل تتجـاوز تأثيراتهـا فـي الجوانـب النفسـية والصحـة البدنيـة، وتأكيـد احتمّاليـة ربـط الحـالات النفسـية مثـل التوحـد والقلـق والاضطـراب الوسواسـي بالاسـتخدام المفـرط للتقنيـة الرقميّـة، وأيضًـا علاقتهـا بالسـلوك الإدمانـي والاضطرابـات الأخـرى، وكذلـك تأثيراتهـا علـى الصحـة البدنيـة كالأرق والخمـول النهـاري، وآلام الظهـر والعضـلات والعظـم والصـداع وغيرهـا، ولعـلّ أخطرهـا مـا يجمع بيـن الاضطـراب والجريمة ومـا يعـرف بالتنمـر الإلكترونـي، وهـو اسـتغلال التقنيـة الرقميّـة فـي إحـراج شـخص أو ترهيبـه أو تهديـده أو مضايقتـه، ويرجـع ذلـك إلـى تيسـر نشـر التهكـم والسـخرية والقسـوة سـريعًا إلـى الآخريـن دون وجـود حواجـز أو رادع أو إنـكار، حتـى يترسـخ فـي أذهـان الأطفـال أنهـا مـن الأعـراف الاجتماعيـة المقبولـة

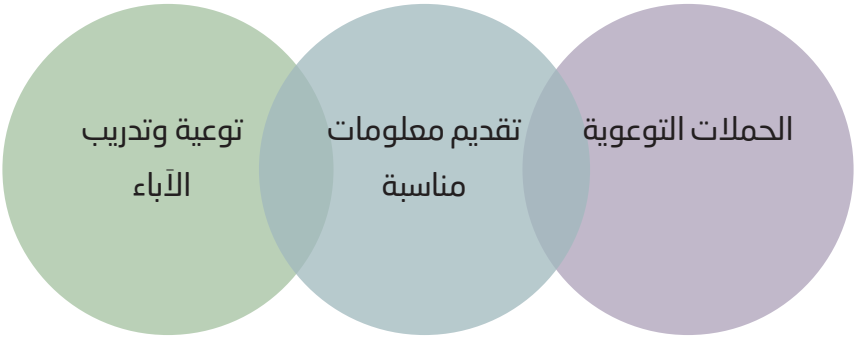

2. أعدّ مركز دعم الصحة السلوكية بحث حول " تطبيقـات التعارف ":

تبيـن وجـود جمهـور كبيـر لهـذا النـوع مـن البرامـج ومـن هـذا الجمهـور الأطفـال، حيـث تتيـح هـذه البرامـج تكويـن صداقـات مـع الغربـاء وإنّ لهـذه البرامـج تصنيفـات لنوعيـة المسـتخدمين. فقـد ظهـرت هـذه التطبيقـات بشـعارات ظاهرهـا البـراءة ويمكنهـا أن تقـوم بتعريـض الأطفـال والمراهقيـن لمخاطـر عاليـة ودون قـدرة أوليـاء الأمـور علـى مراقبتهـا أو ملاحظتهـا وذلـك لتسـهيلها عمليـة التعـرّف علـى الغربـاء غيـر معروفـي الهويـة والذيـن قـد يخترقـون حسـاب المسـتخدم ممّـا يمكنهـم من سـرقة بيانات المسـتخدم وأموالـه وابتزازه / توصية اسـتعمال خاصيـة الرقابة الوالديـة الموجـودة علـى الهواتـف الذكيـة للأبنـاء وقـراءة صنـدوق الوصـف الموجـود بجانـب كل برنامـج للتعـرّف علـى خصائـص التطبيق

3. نشر مركز دعم الصحة السلوكية بحث حول "الاستقلال الرقمي للأطفال":

تُعدُّ ظاهرة استغلال الأطفال من أخطر الظواهر عالميًا، وخاصة ما يعرف بالاستغلال الرقمي، ولا يوجد وصف دقيق لصور الاستغلال الرقمي الذي قد يتعرّض له الطفل في وسط التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا, وينشط الاستغلال الجنسي الرقمي للأطفال في غرف الدردشة الموجودة على الألعاب الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي،وقد كشف ذلك البحث عن طرق الاستغلال الجنسي والتي تنشط في غرف الدردشة الموجودة على الألعاب الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، كما كشف ذلك البحث عن مخاطر الاستغلال الجنسي والتي تتمّثل في فقدان الطفل لبراءته، تشويه الدافع الجنسي لديه، تعرّضه لمضاعفات صحية، إدمان الطفل على استخدام التطبيقات وعدم قدرته على تكوين علاقة صداقة مع أقرانه وتكوينه صداقات إلكترونية مع غرباء.

4. دراسة بحثيه أجراها مركز دعم الصحة السلوكية بعنوان "مواقع التواصل الاجتماعي والتغير في السلوك لدى الشباب والمراهقين":

على عينة شباب تتراوح أعمارهم بين (16 و31) عامًا مأخوذة من المدارس والجامعات بيّنت أن أغلب المراهقين والشباب يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي معظم اليوم بنسبة (33.50%). كما تشير النتائج إلى أنّ لوسائل التواصل الاجتماعي أثار إيجابية على انطباعات ومشاعر الشباب والمراهقين. حيث كانت مشاعر الترفيه=(36.7%)، والسعادة=(26.1%) في الصدارة, كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين كثافة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبين اضطرابات النوم والاضطرابات الخاصة بالاكتئاب والاضطرابات السلوكية. نسبة (68.30%) من العينة يقومون بفتح وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، واتساب، انستجرام، سناب شات، يوتيوب) قبل النوم

5. البرامج التوعوية والوقائية:

الحملات التوعوية في المدارس (المحاضرات التوعوية - الأنشطة التثقيفية - الوسائل التوعوية) التي تتعلق بالاستخدام الأمن للانترنت مثل (حمله بوعينا نحمي عقولنا - أنت الأقوى)

توصيات مقدمه من قبل مركز دعم الصحة السلوكية لحماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة

1. العمل على تطوير بيئة رقمية آمنه للأطفال على المستوى المحلي والإقليمي تتناسب مع القيم والمبادئ العربية والإسلامية.
2. إنشاء برنامج وطني متكامل ومختص يجمع المختصين والمعنين بهذا الشأن يحتوي على (إرشادات تعليمية - فيديوهات توعوية - قوانين منظمة - أبحاث ودراسات - إحصاءات محدثه) بحيث تكون منصة يستفيد منها الطفل - المراهق - ولي الأمر - صاحب قرار - معلم - مختص..الخ
3. إعداد مبادئ أساسية للإشراف الأبوي تكون موجهه وخاضعه للتقييم من قبل المختصين.
4. زيادة وعي طلبه المدارس حول المخاطر الخاطئة لاستخدام الانترنت من خلال المناهج العلمية.

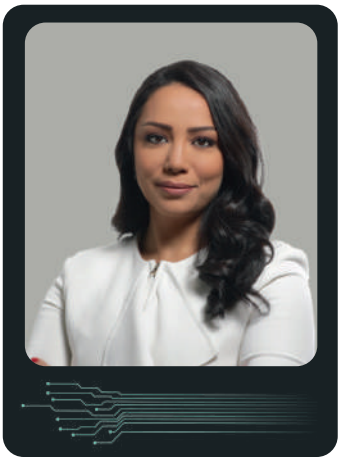

ورقة عمل
الإعلامية / روعة أوجيه
المذيعة بشبكة الجزيرة - القطاع الرقمي

حول "محتوى الأطفال: هل فاتنا القطار؟"

المقدمة:

قبل عقدين من الزمن، كانت صناعة المحتوى بشكل عام محصورة بالمؤسسات الإعلامية والثقافية، وكانت تخضع لقوانين وتشريعات ورقابة. وكانت صناعة المحتوى للأطفال تحديدًا محلّ دراسة وعلم يتطوّر للعمل على محتوى ينقل المعرفة ويعلّم القيم الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية.
لكنّ الثورة التي أحدثتها المنصات الإلكترونية وتحديدًا مواقع التواصل الاجتماعي، خلقت نوعًا جديدًا من صناعة المحتوى، ما زلنا نحاول تقنينه واحتواء إشكاليات المعلومات المضلّلة فيه، على مستوى محتوى الكبار. أمّا محتوى الصغار فبات عالمًا واسعًا متشعّبًا، يبدو من النظرة الأولى عصيًا على المراقبة والتوجيه.

من جهة الأطفال كمتلقيّن، اليوم بات الأطفال ينغمسون في العالم الرقمي منذ سن مبكرة، مهما حاول الأهل تقنين مدّة الاستهلاك ونوعه، ما يضع مسؤولية كبيرة على عاتق صنّاع المحتوى لضمان تقديم محتوى يتناسب مع حاجات الأطفال النفسية، التعليمية، والتربوية.

أمّا من جهة الأطفال كصنّاع محتوى، فقد بات الأطفال هم أنفسهم أداةً استهلاكية بيد الكبار والأطفال معًا، مع كلّ ما يتضمّنه ذلك من مخاطر على الأطفال كصناع محتوى وعلى الأطفال الذين يشاهدونهم ويريدون التمثّل بهم أو اعتمادهم كمصادر موثوقة للمعرفة وللسلوك.

فكيف يمكننا تقنين صناعة المحتوى الرقمي اليوم وسط مشاركة كلّ من يرغب بالنشر بدون أيّ خبرة في صناعة المحتوى للأطفال أو معرفة أو رسالة؟ وكيف يمكننا منافسة المحتوى القادم من ثقافات مختلفة بعيدة عن قيمنا؟ وكيف يمكننا إعادة صناعة المحتوى على قيمة المعرفية والقيمية؟ وكيف يمكننا ضمان وصول المحتوى الهادف لأطفالنا وأن يأخذ المساحة التي يستحقّها من الرواج؟

أمام كلّ هذه التساؤلات، اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، باتت صناعة المحتوى للأطفال تواجه تحديات متعددة تتطلب معايير دقيقة وإستراتيجيات فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة. في هذا السياق، يعتبر الإعلام الرقمي سلاحًا ذي حدّين. فهو قادر على أن يكون مساحة مضلّلة وأحيانًا بيئة خطرة على الأطفال، لكنّه قادر أيضًا على أن يكون أداة فعالة للتربية على أخلاقيات مجتمّعاتنا وعلى حقوق الإنسان. لكن لا يمكن الحصول على فائدة هذه الأداة بدون العمل الدؤوب والمستعجل من كافة الأطراف المعنية بتنشئة صغارنا لصناعة محتوى جاذب وهادف يخاطب الاهتمامات المختلفة للأطفال.

لكن قبل أن نضع التوصيات، فلنبدأ بتفصيل التحديات التي تواجه صناعة المحتوى الرقمي الموجه للأطفال:

الاختلافات الثقافية والدينية:

تتنوع ثقافات الأطفال وقيمهم حول العالم بشكل كبير، ما يفرض على صنّاع المحتوى ضرورة مراعاة هذه الفروقات عند تصميم وإنتاج المحتوى. قد يتضمن المحتوى ما يعتبر في بعض الثقافات مناسبًا ولكنه غير مقبول في ثقافات أخرى، ما يؤدي إلى إمكانية رفض أو حتى معارضة هذا المحتوى من قبل بعض الفئات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ المحتوى المخصص للأطفال والمنتج من منطقتنا بثقافتنا وقيمنا قليل نسبيًا مقارنة بالمحتوى الغربي، وأقلّ انتشارًا بشكل كبير، وجودته ضعيفة نسبيًا ما يصعّب رواجه بين أطفالنا عندما يقارنونه بمحتوى جذاب ومشغول بأعلى درجات الجودة الترفيهية.

التوازن بين التعليم والترفيه:

تحديد مدى توازن المحتوى بين الجانب التعليمي والترفيهي يشكل تحديًا كبيرًا. فبينما يرغب الأطفال في الاستمّتاع بالمحتوى الذي يشاهدونه، يجب أن يحرص صنّاع المحتوى على تقديم معلومات تعليمية وتربوية تفيد الأطفال وتساعدهم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم. وهو ما نراه غائبًا لدى كثير من صناع المحتوى العربي وحتّى الغربي الموجّه للأطفال، إذا نراهم يصنعون مواد ترويجية لمواد استهلاكية أكثر من صناعة أي محتوى ذي قيمة تعليمية.

الخوارزميات ووصول المحتوى المناسب للفئة العمرية المناسبة:

يواجه المحتوى الهادف مشكلة أساسية مع الخوارزميات التي لا تعطيه الدعم الكافي ليظهر بشكل تلقائي للأطفال أو للأهل، خصوصًا إذا لم يكن هناك استثمار مادي لترويجه، وحتّى في وجود الاستثمار يبقى هذا الاستثمار محدودًا مقابل المحتوى الذي يمكن تصنيفه غير هادف، ويعرض إعلانات مدفوعة لا تتوانى عن ضخّ أموال أكثر لإيصاله للفئة المستهدفة.

حماية البيانات والخصوصية:

مع تزايد اعتماد الأطفال على الأجهزة المتصلة بالإنترنت، تزداد المخاوف من اختراق بياناتهم وخصوصيتهم.

كما تزداد مخاطر التواصل مع مستغلّي الأطفال عبر غرف الدردشة في عدد كبير من الألعاب أو في التعليقات على المحتوى عبر المنصات المختلفة.

الآثار النفسية للاعتماد المتزايد على التكنولوجيا:

ينبغي مراعاة الآثار النفسية والسلوكية التي قد تنجم عن تعرّض الأطفال المستمّر للأجهزة الإلكترونية. فقد أظهرت الدراسات أن استخدام التكنولوجيا بشكل مفرط يمكن أنْ يؤدي إلى مشكلات مثل اضطرابات النوم، وتقليل وقت اللعب الجسدي، وتراجع التفاعل الاجتماعي المباشر، وازدياد اضطراب القلق لدى الأطفال.

انطلاقًا من هذه التحدّيات يتوجّب علينا وضع مجموعة من المعايير لصناعة المحتوى الرقمي الموجه للأطفال، ولخوارزميات المنصات التي تتعامل مع هذا المحتوى، لأنّ معايير الصناعة وحدها بدون إدراك دور المنصات التي تنشر هذا المحتوى لا تكفي، بل ستكون أشبه برمي رسالة في البحر، علّها تصل لمتلقّيها يومًا ما. أهمّ المعايير التي يجب العمل على تقنينها وإلزام أي صانع محتوى للأطفال بها يمكن تلخيصها كالتالي:

محتوى آمن ومناسب للفئة العمرية:

يجب أن يكون المحتوى الموجّه للأطفال آمنًا وخاليًا من أي عناصر قد تكون غير مناسبة لعمرهم. يجب أن يخضع المحتوى لمعايير رقابة صارمة لضمان أنّه لا يحتوي على مشاهد عنيفة، أو ألفاظ نابية، أو رسائل تروج لسلوكيات غير مقبولة.

المحتوى التفاعلي والتعليمي:

ينبغي أن يُصمم المحتوى الرقمي للأطفال ليكون تفاعليًا وتعليميًا، حيث يتيح لهم فرصة التعلم من خلال اللعب والتفاعل. يمكن استخدام الألعاب التعليمية، والفيديوهات التفاعلية، والتطبيقات التي تشجع على التفكير النقدي والإبداع، كأدوات فعالة لتعزيز التعليم.

تعزيز القيم الإنسانية وحقوق الإنسان:

ينبغي أن يُركز المحتوى الموجه للأطفال على تعزيز القيم الإنسانية الأساسية مثل الاحترام، والتسامح، والمساواة. يمكن أنْ يلعب الإعلام الرقمي دورًا هامًا في التربية على حقوق الإنسان من خلال تضمين مواضيع مثل حقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان في المحتوى الرقمي.

سهولة الوصول وإمكانية التحكم من قبل الوالدين:

ينبغي أن تتيح التطبيقات والمواقع الموجهة للأطفال أدوات للتحكم الأبوي، مثل تحديد الوقت المسموح للعب أو المشاهدة، ومراقبة نوعية المحتوى الذي يتمّ الوصول إليه.

الرقابة عبر الخوارزميات:

يجـب أن تتحمّـل المنصـات المختلفـة مسـؤوليتها الأخلاقيـة تجـاه الأطفـال عبـر حظـر أيّ محتـوى لا يلتـزم بالمعاييـر الأخلاقيـة وبالدقّـة المعرفيـة وحذفـه عـن المنصّـة. كمـا يتوجّـب عليهـا برمجـة الخوارزميـات لتمّنـح انتشـارًا أكبـر للمحتـوى المصنـوع مـن قبـل صنّـاع موثوقيـن وغيـر مشـكوك فـي مصداقيتهـم. كما يتوجّـب عليها برمجـة الخوارزميـات لتعطـي انتشـارًا أكبـر للمحتـوى المحلّـي ضمـن بيئتـه.

وللخوارزميـات والمنصـات هنـا دور كبيـر فـي محاربـة وحظـر المحتـوى الذي يناهـض حقـوق الإنسـان، كالمحتـوى العنصـري، والمحـرّض علـى الكراهيـة وعـدم تقبّـل الاختلافـات. ونـرى أنّ أغلـب المنصـات فعالـة أكثـر فـي تقنيـن المحتـوى باللغـة الإنكليزيـة لكنّهـا لا تبـذل نفـس المجهـود فـي اللغـات الأخـرى وخصوصـاً العربيـة.
فـي المقابـل، مـن جانبنـا، علينـا العمـل علـى صناعـة المحتـوى المضـاد، فكيـف يمكننـا التربيـة علـى حقـوق الإنسـان مـن خـلال صناعـة محتـوى الأطفـال فـي العالـم الرقمـي ومنافسـة المحتـوى الترفيهـي الـذي لا يعتمّـد علـى أي قيمـة مضافـة ولا معلومـة؟

التعريف بحقوق الإنسان بطريقة مبسطة:

يمكـن أنْ يلعـب الإعـلام الرقمـي دورًا فعالًا فـي تعريـف الأطفـال بحقوقهم وحقـوق الآخرين بطريقة مبسـطة وممتعـة. يمكـن تقديـم هـذه المعلومـات مـن خـلال قصـص مصـورة، أو أفـلام كرتونيـة، أو ألعـاب تفاعليـة، ممّـا يسـاعد علـى ترسـيخ هـذه المفاهيـم فـي أذهـان الأطفـال منـذ سـن مبكرة.

تعزيز قيم المساواة والتسامح:

يجـب أن يُسـتخدم الإعـلام الرقمـي لتعزيـز قيـم المسـاواة والتسـامح بيـن الأطفـال. يمكـن تقديـم محتـوى يبـرز أهميـة احتـرام الآخريـن بغـض النظـر عـن الجنـس، أو اللـون، أو الديـن، وتشـجيع الأطفـال علـى قبـول التنـوع والاختـلاف.

توعية الأطفال بواجباتهم تجاه الآخرين:

إلـى جانـب التركيـز علـى حقـوق الإنسـان، يجـب أن يتضمـن المحتـوى الرقمـي توعيـة الأطفـال بواجباتهـم تجـاه الآخريـن. يمكـن تقديـم مـواد تعليميـة توضـح للأطفـال أهميـة التعـاون، ومسـاعدة الآخريـن، والالتـزام بالقوانيـن المجتمعيـة، ممّـا يعـزز لديهـم شـعور المسـؤولية المجتمعيـة.

تحفيز التفكير النقدي والإبداع:

ينبغـي أن يُشـجع الإعـلام الرقمـي الأطفـال علـى التفكيـر النقـدي والإبـداع. يمكـن اسـتخدام القصـص التفاعلية التـي تطـرح قضايـا تتعلـق بحقـوق الإنسـان وتطلـب مـن الأطفـال تقديـم حلـول أو أفـكار لمعالجتها. هـذا يسـاهم فـي تطويـر قدراتهـم التحليليـة والإبداعية.

تربية صناع المحتوى على حقوق الإنسان:

ينبغي على الجهات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان أن تقوم بدورات دائمة لصناع لمحتوى المحليين، وإذا أمكن الوصول للمشاهير الإقليميين، لتنشئتهم على حقوق الإنسان، وأهمّية نشر هذه القيم عبر محتواهم.

بناءً على كلّ ما سبق تنقسم التوصيات بين صنّاع المحتوى الرقمي الموجّه للأطفال وبين الهيئات الحكومية المعنية بتنشئة الأطفال وبحقوق الإنسان:

تطوير معايير إقليمية موحدة:

من الضروري تطوير معايير إقليمية موحدة لصناعة المحتوى الرقمي الموجه للأطفال، تأخذ في الاعتبار التنوّع الثقافي والديني، وتضمن تقديم محتوى آمن وملائم لجميع الأطفال. يجب أن تُشارك الحكومات والمنظمات في وضع هذه المعايير وتطبيقها.

تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:

يجب تعزيز التعاون بين الحكومات، ومنظمات حقوق الإنسان، وشركات التكنولوجيا، لضمان تقديم محتوى رقمي يساهم في تربية الأطفال على القيم الإنسانية. يمكن إطلاق مبادرات مشتركة تهدف إلى إنتاج محتوى تعليمي وتوعوي يركز على حقوق الإنسان والمساواة.

توفير أدوات وموارد للآباء:

ينبغي توفير أدوات وموارد تعليمية للآباء والأمهات لمساعدتهم على اختيار المحتوى الرقمي المناسب لأطفالهم. يمكن توفير منصات إلكترونية تقدم تقييمات للمحتوى الرقمي، وتوصيات حول أفضل التطبيقات والألعاب التعليمية.

توعية الأطفال بمخاطر الإنترنت:

من المهم توعية الأطفال بمخاطر الإنترنت وتعليمهم كيفية استخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة ومسؤولة. يمكن تصميم برامج توعية تستهدف الأطفال في المدارس وتقدم لهم إرشادات حول حماية خصوصيتهم وتجنب المحتوى الضار.

إجراء أبحاث دورية لتقييم تأثير المحتوى الرقمي:

ينبغي إجراء أبحاث دورية لتقييم تأثير المحتوى الرقمي على سلوكيات الأطفال ونموهم. يمكن أنْ تساهم هذه الأبحاث في تطوير محتوى أفضل وأكثر ملاءمة، وتحسين الاستراتيجيات التعليمية والتربوية الموجهة للأطفال.

فتح قنوات تواصل مع المنصات لفرض الرقابة اللازمة وبرمجة الخوارزميات:

يجب فرض قوانين ملزمة على المنصات للتفاعل السريع مع أيّ اعتراض يأتي من قبل الجهات الرسمية حول المحتوى الخاص بالأطفال، كما يجب العمل على شراكة لإعادة برمجة الخوارزميات بما يتيح المساحة اللازمة لوصول المحتوى الهادف للأطفال.

الخاتمة:

في خضم التحولات الرقميّة السريعة التي يشهدها العالم، أصبحت صناعة المحتوى الرقمي الموجّه للأطفال مسؤولية كبيرة تتطلب اهتمامًا دقيقًا وتخطيطًا محكمًا. يجب على جميع الأطراف المعنية، من حكومات وشركات تكنولوجيا ومنظمات حقوقية، أن تعمل معًا لضمان تقديم محتوى يساهم في تنشئة جيل واعٍ بحقوقه وواجباته، ويحترم القيم الإنسانية الأساسية. باتّباع المعايير والتوصيات المذكورة، يمكن أنْ يكون الإعلام الرقمي أداة قوية لتربية الأطفال على حقوق الإنسان وتعزيز المساواة والتسامح بينهم، ممّا يساهم في بناء مجتمّعات أكثر عدلًا وسلامًا في المستقبل.

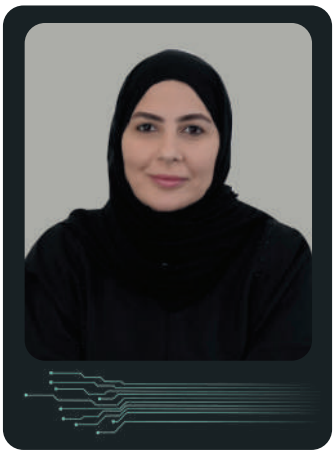

ورقة عمل
السيدة / دلال عبد العزيز العقيدي

مديـر إدارة التمّيـز السـيبراني الوطنـي - الوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني

حول "منهجية مواجهة التمّييز والعنف الرقمي في سياق مشروعي"

تمهيد:

فـي ظـلّ التطـوُّر التكنولوجـي المتسـارع، تـزداد حـدَّة التهديـدات التـي تُواجـه شـرائح المجتمـع، ولا تقتصـر هـذه التَّهديـدات علـى الجوانـب التقنيـة، بـل لهـا إسـقاطات اجتمّاعيـة، فهـي تمّتـدّ لتشـمل مخاطـر التمّييـز والعنصريـة وخطـاب الكراهيـة. وتتمّثـل خطـورة هـذا النـوع مـن التهديـدات فـي صعوبـة التعافـي مـن آثارهـا، إضافـةً لتأثيرهـا السَّـلبي علـى البنـى الاجتماعيـة، لا سـيما علـى مسـتوى الأطفـال.

القسم الأول:
التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية في العالم الرقمي حقائق وأرقام:

- شـهد العالـم فـي السـنوات الأخيـرة تصاعـدًا واضحًـا فـي معـدلات انتشـار التمّييـز والعنصريـة وخطـاب الكراهيـة فـي العالـم الرقمـي.
- نظرًا لخطورة هذا الواقع، تمّ وَصْفه مِن قِبَل منظمة الأمم المتحدة بـ "الجائحة" التي تجتاح العالم.
- أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي انتشار التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية بسبب ما يلي:
- ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت إلى (5.44) مليار في جميع أنحاء العالم.(1)
- ارتفاع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من (5) مليارات شخص. (2)
- (62.3%) من سكان العالم يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي. (3)

إحصائيات حول التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية:

- خـلال الربـع الثالـث مـن عـام 2023م، أزالـت فيسـبوك (9.6) مليـون مـادة مصنَّفـة علـى أنهـا "خطـاب كراهيـة". (4)
- فـي الربـع الثانـي مـن عـام 2021م تـمّ رصـد أكثـر مـن (31) مليـون مـادة مُصنَّفـة بأنهـا "خطـاب كراهيـة". (5)

التمّييز وخطاب الكراهية والعنصرية ضدّ الأطفال والمراهقين:

- يُعدُّ الأطفال من أكثر الشرائح تعرُّضًا للتمّييز والعنصرية عبر الإنترنت.
- 33% من مستخدمي الإنترنت في العالم من الأطفال. (6)
- أكثر من (175,000) طفل يستخدمون الإنترنت للمرة الأولى كل يوم. (7)
- فـي عـام 2020م، تعـرَّض أكثـر مـن (33%) مـن الأطفـال والشـباب فـي (30) دولـة حـول العالـم للتنمُّـر عبـر

1. Number of internet and social media users worldwide as of April 2024. Follow link: https://www.statista.com/statistics/617136/digital-population-worldwide/
2. Number of internet and social media users worldwide as of April 2024.
3. Global social media statistics research summary May 2024, smart insights, 1 May 2024, on site: https://www.smartinsights.com/social-media-marketing/social-media-strategy/new-global-social-media-research/
4. Actioned hate speech content items on Facebook worldwide from 4th quarter 2017 to 3rd quarter 2023 (in millions), statista. Follow link: https://2u.pw/tiM7v0z8
5. Actioned hate speech content items on Facebook worldwide from 4th quarter 2017 to 3rd quarter 2023 (in millions), statista. Follow link: https://2u.pw/tiM7v0z8
6. أكثر من 175,000 طفل يستخدمون الإنترنت للمرة الأولى كل يوم، مستفيدين من فرص كبيرة، ولكن معرّضين أنفسهم لمخاطر جسيمة، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، 6 فبراير 2018، متاح على الرابط: https://2u.pw/vIlplJxE.
7. المرجع السابق.
8. (8) Charmaraman, Linda et al. Associations of early social media initiation on digital behaviors and the moderating role of limiting use, Feb 2022, on site: https://2u.pw/Kdsx1v.

الإنترنـت. (8)

القسم الثاني:

الوكالة الوطنية للأمن السيبراني ومواجهة التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية:

أولاً: مشروع المناهج ومواجهة التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي:

مشروع مناهج الأمن السيبراني التعليمية هو الأول من نوعه في المنطقة، ويهدف لتحقيق عدَّة أهداف؛ من أهمها: تعريف الأطفال واليافعين بمفهوم المواطنة الرقميّة، وتوعيتهم بمخاطر شبكة الإنترنت، وتهيئة جيل مستقبلي من الشَّباب القادر على التَّعامُل بكفاءة وأمان مع الأدوات التكنولوجية.

أُسس مواجهة التمّييز وخطاب الكراهية في سياق مشروع المناهج:

- سعت الوكالة الوطنية للأمن السيبراني إلى توعية الطلبة بمخاطر التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي.

يظهر أثر مشروع المناهج على مستوى التوعية بمخاطر التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي على مستويين؛ الأول كمّي، والآخر نَوْعي.

النوعية (المحتوى التوعوي لمواجهة مخاطر التمّييز وخطاب الكراهية والعنف):

- **التنمر عبر الإنترنت:**

التوعية بمخاطر التنمر عبر الإنترنت، وكيفية مواجهة التنمر والمتنمرين.

- **التعقب والخصوصية:**

التوعية بمخاطر التعقب والملاحقة عبر الإنترنت, وكيفية مواجهة هذه المخاطر.

- **النشر الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي:**

التوعية بمخاطر التعقب والملاحقة عبر الإنترنت, وكيفية مواجهة هذه المخاطر.

- **تحديات شبكات التواصل الاجتماعي:**

توعية الأطفال واليافعين بتحديات منصات التواصل الاجتماعي.

الجهود الكمّية:

تمّ تقديم المناهج لعدد كبير من المدارس وفقًا لما يلي:

214
مدرسة حكومية

178
مدرسة خاصة

39
مدرسة لطلبة الجاليات

02
من مدارس الطلبة ذوي الإحتياجات الخاصة

ثانيًا: مشروع (سايبر إيكو) ومواجهة التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي

يعتمّد المشروع على أدوات متنوعة ومتكاملة لتحقيق الأثر المتوقع منه، بما يشمل ما يلي:

حقائب تدريبية.

ألعاب إلكترونية تدريبية.

ألعاب تدريبية مطبوعة.

أدلة إرشادية.

قصص سيبرانية.

مشاريع تخرُّج.

أُسّس مواجهة التمّييز وخطاب الكراهية في سياق مشروع (سايبر إيكو):

- يظهر أثر المشروع على مستوى التوعية بمخاطر التمّييز في الفضاء الرقمي على مستويين؛ الأول نَوْعيّ، والآخر كَمّي.

الجهود النوعية:

- تقديم محتوى توعوي يُعالج مخاطر التمّييز والعنصرية وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي.
- تمّ تقديم معلومات تفصيلية حول بعض المخاطر الاجتماعية التي يتعرَّض لها الأطفال واليافعون عبر الفضاء الرقمي، بما يشمل:

مخاطر وتحديات مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي.

كيفية الوقاية من التجسس عبر الإنترنت.

حماية البيانات الشخصية.

الجهود الكمّية

زيارة (200) مدرسة بما يشمل المدارس الحكومية والخاصة ومدارس الطلبة من ذوي الإحتياجات الخاصة.

تقديم المحتوى التوعوي لـ (20,000) طالب في مختلف مراحل التعليم.

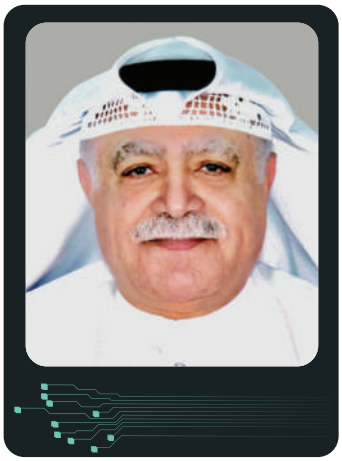

ورقة عمل
السيد / محمد سعيد البلوشي
خبير تراث ثقافي - إدارة التراث والهوية
وزارة الثقافة

حول "التراث الثقافي بين الحماية والصون والرقمنة لتعزيز الهوية"

مـدخـل:

يجسد التراث الثقافي تاريخًا طويلًا من الحضارة والفكر والفن. وعادةً ما يتمّيز التراث الثقافي بتنوعه، وتختلف طرق توثيق وتفسير التراث الثقافي باختلاف الوسائل المستعملة، حيث كانت تستعمل في بداية الأمر وسائل تقليدية، كالرسومات والنقوش على الصخور في فترات ما قبل التاريخ بعد ظهور مواد ووسائل جديدة كالحبر والورق، حيث بدأ الإنسان يدون معلوماته في الجلود وعلى الورق وتمّثل في المخطوطات والسجلات، أمّا التراث الثقافي غير المادي حيث يشتمّل على الأدب، والعادات والتقاليد والمعارف الشعبية، الفنون الشعبية، والحرف والصناعات التقليدية، والعديد من الجوانب الأخرى التي تعكس عمق وغنى الثقافة القطرية. تطورت هذه الطرق بتطور التكنولوجيات الحديثة، ما أسفر عن ظهور التوثيق أو رقمنة التراث الثقافي.

1. تعريف التراث الثقافي:

يوجد للتراث الثقافي عدة تعريفات، ولا يوجد تعريف موحد له، شأنه شأن معظم مصطلحات العلوم الاجتماعية، وقد تغير في مضمونه تغيرًا كبيرًا ويرجع ذلك إلى الصكوك والمواثيق الدولية التي أصدرتها اليونسكو، مثل: إتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972م، وإتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه 2001م، وإتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي الصادرة 2003. ممّا يدل على أن المصطلح معروف في المعاهدات الدولية وأنّه قائم منذ الأزمنة الأولى في القانون الدولي، ويمكن تعريفه أيضًا بأنه إستمّرار ما ورثه الأبناء، والأحفاد عن الآباء والأجداد. فالتراث هو كل ما صار إلى الوارث، أو الموروث عن الأسلاف من أشياء ذات قيمة وسمات أصيلة، كما أنه مجموعة الآراء والأنماط، والعادات الحضارية المنتقلة من جيل إلى آخر.

أ. التراث الثقافي المادي:

يشتمّل هذا النوع من التراث الثقافي المادي على الآثار والمباني والأماكن الدينية والتاريخية والتحف من منشآت دينية وجنائزية كالمعابد والمقابر والمساجد والجوامع، ومبان حربية ومدنية مثل الحصون والقصور، والقلاع والحمامات، والسدود والأبراج، والأسوار، التي تعتبر جديرة بحمايتها والحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل. ويكون علم الآثار والهندسة المعمارية والعلوم أو التكنولوجيا هو المعيارية الواضحة لهذا التراث. ويتمّ الحفاظ عليها لدراسة تاريخ البشرية. وذلك كما عرفته إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي الصادرة عن اليونسكو الصادرة في 17 نوفمبر 1972.

ب ـ التراث الثقافي غير المادي:

يشتمّل هذا النوع من التراث الثقافي غير المادي على الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات -وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية- التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانًا الأفراد، جزءًا من تراثهم الثقافي.

- **مفهوم وتعريف رقمنة التراث الثقافي:**

والرقمنة هي شكل من أشكال التوثيق الإلكتروني، حيث تتمّ عملية الرقمنة بنقل الوثيقة على وسيط إلكتروني، هذا التحول يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع الوظيفة التي يستعمل فيها، وأصبح أمرًا ضروريًّا لحل كثير من المشكلات المعاصرة، عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها: "عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي، أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية، حيث يتمّ عن طريقها تحويل المعلومات من حالتها الحقيقية إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، بيانات نصّية، ملف صوتي، أو أي شكل أخر".

2. أوّل تجربة لرقمنة التراث الثقافي:

أوّل مشروع تجريبي لرقمنة التراث الثقافي كان في عام 2014 من خلال التعاون بين وزارة الثقافة ـ وزارة الثقافة والفنون والتراث سابقًا، ومكتبة قطر الوطنية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لرقمنة التراث الثقافي وإتاحته بصيغٍ رقمية متطورة على شبكة الإنترنت تمّاشيًا مع أحدث التوجهات العالمية، بالتوقيع على مذكرة تهدف إلى رقمنة التراث القطري وإتاحته بصيغٍ رقميةٍ حديثة على شبكة الإنترنت لجميع رواد الشبكة الدولية من داخل وخارج دولة قطر للتعرف على التراث الوطني الثري للبلاد، ما يعزز من قوّة حضور البلاد في الفضاء الإلكتروني. فإننا ليس فقط نربط أبناءنا بتاريخهم وتقاليدهم، بل أيضًا نمكنهم من التعبير عن هويتهم بطرقٍ جديدةٍ ومبتكرة.

3. كيف يتمّ تحقيق حماية التراث الثقافي بالرقمنة:

إن الرقمنة مسألة تقنية ولإنجاح عملية رقمنة التراث الثقافي لا بد من توفر عدد من الوسائل التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل فريق العمل التقني والباحث المتخصص، بالإضافة إلى الوسائل والبرامج اللوجستية.

4. دور الرقمنة في حفظ وصون التراث الثقافي:

تمّثل الرقمنة وسيلة فعالة لحفظ مصادر التراث الثقافي المادي النادرة والقيمة، أو تلك التي تكون حالتها المادية هشة، وبالتالي لا يسمح للمستفيدين بالاطلاع عليها، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية، وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل إلكتروني في متناول المستفيدين مثل:

- **رقمنة المخطوطات:** يتمّ الآن رقمنة العديد من المخطوطات، والوثائق، والكتب التراثية، ممّا يتيح للباحثين والمهتمّين الوصول إليها بسهولة عبر الإنترنت.
- **الأرشفة الرقميّة:** تساهم الأرشفة الرقميّة في حفظ المواد الثقافية المختلفة مثل الفنون الشعبية، والحرف والصناعات التقليدية، والعادات والتقاليد والمعارف الشعبية، ممّا يضمن بقاءها للأجيال القادمة.
- **الواقع الافتراضي:** تستخدم التكنولوجيا الحديثة مثل الواقع الافتراضي لخلق تجارب تفاعلية تتيح للأفراد استكشاف المواقع التاريخية والآثار دون الحاجة إلى زيارتها في أيّ وقت.
- **المكتبات الرقميّة:** تتيح المكتبات الرقميّة الوصول إلى الكتب والمخطوطات المتعلقة بالتراث الثقافي، ممّا يعزز البحث والدراسة في هذا المجال.
- **المتاحف:** مثل متحف قطر الوطني الذي يعرض القطع التاريخية والأثرية التي تعزز الوعي بأهمية التراث الثقافي ليكون مصدرًا للإلهام والقوة تعزيز الهوية الوطنية لدى الناشئة.

- **هل التشريع يدعم متطلبات الحماية الرقميّة:**

من خلال استقرائنا للوائح والقوانين المتعلقة بحماية التراث الثقافي، استنتجنا بأنّها لم تتضمن أيّ مصطلح للرقمنة لا كمفهوم ولا كآلية لحماية وصون التراث الثقافي، وهذا إنّ دلّ فإنما يدل على افتقار اللوائح والقوانين للمرونة في ملاءمة التغيرات التي جاءت بها البيئة الافتراضية التي أصبحت تستقطب أكثر التقنيات المتطورة للرقمنة من أجل إتاحة المعرفة للجميع، من خلال تجاوز العقبات والصعوبات في عرض وإتاحة التراث الثقافي.

ـ دور الاستراتيجية في رقمنة التراث الثقافي:

بعد توصلنا إلى قصور اللوائح والقوانين في حماية التراث الثقافي، وتنميته في ظلّ البيئة الرقميّة،

أصبح لزامًا علينا التوجّه نحو معالجة هذا القصور، بوضع إستراتيجية جدية تتضمن خطة عمل لتأسيس مشروع قانوني فعال يشمل قواعد قانونية مستحدثة تتمّاشى وخصوصية البيئة الأفتراضية، والعمل على تكريس آليات الحماية الرقميّة للتراث الثقافي، والنهوض به، وتسليط الضوء عليه بإتاحته للباحثين والدارسين، وإخراجه من دائرة الدعامة الورقية إلى الدعامة الإلكترونية اللامادية، ممّا يسهل الاطلاع عليه، واكتشافه دون أي عوائق. أرى بأنّه حان الوقت إن لم نقل تأخرنا عن إدراك هذا النقص في سباق تبني الأساليب والتقنيات الرقميّة والإلكترونية في مجال التراث الثقافي الذي يعتبر زواله أكبر خسارة. وأيضًا ننوه بضرورة فتح المجال نحو رؤى معاصرة وتبني أساليب حديثة في وضع النظام القانوني لحماية التراث الثقافي، إذ إنه لتحقيق فعالية الآليات القانونية لا بد من توفير مناخ وبيئة مناسبة.

الخاتمة:

لقد أصبحت الرقمنة أكثر موضوعية في العالم، وأكثر واقعية ونضجًا ومعرفة بالتحديات والسبل الواجب سلكها والثمن الواجب دفعه، فأصبحنا نرقمن من أجل تحقيق حفظ جيد، ونرقمن من أجل تحسين أساليب وطرق إتاحة المعرفة للجميع، إلّا أن ما يلفت الانتباه، أنه علاوة على المصادر التقليدية للمعرفة والمسجلة بالخصوص على الأوعية الورقية، هناك إنتاج فكري ينشأ مباشرة على الشبكات في شكل إلكتروني ومن بينه ما ينشر في المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو مهدد بالزوال السريع في غياب تشريعات ومؤسسات وطنية تعنى بأرشفة التراث وحفظ المحتويات الرقميّة، ويشكل ضياعه فجوة معرفية لا يمكن سدها بالنسبة للذاكرة البشرية، وهذا ما حدا بهيئات عالمية علمية وثقافية مثل اليونسكو بتبني لائحة حول حفظ التراث الرقمي سنة 2003.

السيدة / وضحى علي المري

رئيس الجلسة الخامسة

استشـاري تعليـم إلكترونـي - وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي

يرجى المسح للمشاهدة

الجلسة الخامسة

الجلسة الخامسة:
مشاركة الأطفال في تصميم بيئة رقمية آمنة وتمكينية.

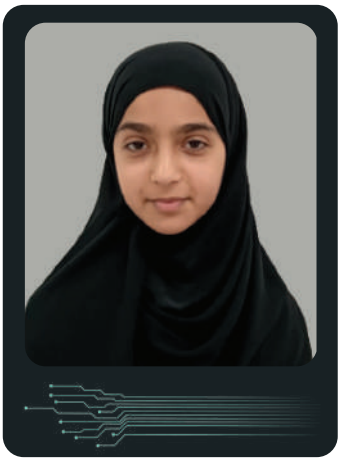

ورقة عمل
الطالبة / المها سلطان الجمّالي

أكاديمية الأرقم للبنات

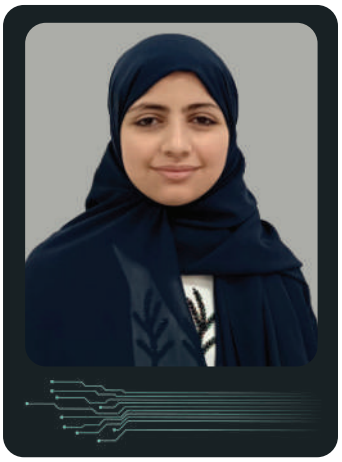

ورقة عمل
الطالبة / خديجة أحمد حسين

أكاديمية الأرقم للبنات.

ورقة عمل
الأستاذة / أمل عبدالقادر الأمين

معلمة تربية إسلامية "للصف السادس"
أكاديمية الأرقم للبنات

حول "أثر برنامج (واعية) في زيادة وعي طالبات الصف السادس بخطورة كثرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"

تقديم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

في اطار اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمسألة التثقيف وتعزيز الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وتمكين جميع فئات المجتمع من معرفة قيم حقوق الإنسان بما يسهم في تعزيز الممارسات ذات الصلة بحقوق الإنسان وتعزيز الوعي بأهمية احترام وحماية وإعمال هذه الحقوق في مختلف المجالات، في هذا الإطار فإنها تتشرف بنشر هذا البحث حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على طالبات المدارس.

واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على تنفيذ ولايتها القانونية عبر محاور عديدة، من بينها محور التثقيف ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وإذ تلاحظ اللجنة العديد من التطورات والظواهر التي من شأنها التأثير على هذه الحقوق ايجابًا وسلبًا، ومن بينها تنامي ظاهرة استخدام الأطفال والمراهقين لشبكة الانترنت بصفةٍ عامة، ولوسائل التواصل الاجتماعي بصفةٍ خاصة، حيث تشير الأرقام العالمية إلى أنّ (95%) من اليافعين يمتلكون هواتف ذكية, بينما يحصل (90%) منهم على إمكانية الوصول إلى جهاز كمبيوتر أو كمبيوتر محمول، وتشير الدراسات إلى ان (54%) منهم يجدون صعوبة في التخلي عن وسائل التواصل الاجتماعي، وأن (50%) بالمائة من الآباء الذين لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين سن (10 و12) عامًا صرّحوا بأن أطفالهم قد استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي، وإن كانت مثل هذه الدراسات تتناول واقعًا عالميًا قد لا ينطبق بشكل كامل على واقعنا الوطني، إلّا أنّها تنبه إلى ضرورة التفكير في هذه الظاهرة واتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لتمكين أطفالنا وشبابنا من الاستفادة من إمكانيات شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في البحث العلمي وفي الانفتاح على ثقافات وحضارات أخرى وفي التواصل الاجتماعي، وفي الوقت ذاته لحمايتهم من المخاطر المترتبة على الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي ومن المخاطر الأخرى التي قد ترتبط بها ومن ذلك تعرضهم للاستغلال أو لمحتويات لا تتناسب مع أعمارهم أو لمحتويات قد تتعارض مع حقوق الإنسان ومع قيم المجتمع، فضلًا عن مخاطر التعرض لكثير من المشكلات التي قد تؤثر على حقهم في التمّتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة النفسية والجسدية وعلى حقهم في الخصوصية والأمان الشخصي.

وإذ تتشرف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنشر هذا البحث فإنها تسعى للتأكيد على تشجيعها لمبادرات الشباب والأطفال وتشجيع ابداعهم الهادف لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلًا عن تأكيدها على أهمية المسألة المطروحة في هذا البحث وهي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل طلاب وطالبات المدارس، وهي ظاهرة تتطلب الدراسة واتخاذ المزيد من التدابير على مستوياتٍ مختلفة، وبخاصة أن هذه المشكلة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعايير الدولية لحماية حقوق الطفل وعلى رأسها إتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الأول والثاني الملحقين بها، فضلًا عن المعايير الواردة في صكوك دولية وإقليمية أخرى، وهو ما يعني أننا بحاجة لاتخاذ عدد من التدابير والإجراءات بغرض مجابهة هذه الظاهرة وحماية ابناءنا وبناتنا من جميع المخاطر المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

مستخلص البحث:

نقدّم بحثنا هذا كمشاركة منّا في توعية الطالبات وتعريفهن بخطورة الاستخدام المُفرِط لوسائل التواصل الاجتماعي, والآثار المترتبة على ذلك مع تقديم الوعي بالطريقة المناسبة للاستفادة من هذه المواقع الأكثر انتشارًا بين الطالبات لتجنيب الطالبات مخاطر الوقوع في مشاكل صحيّة واجتمّاعية.
لقد تمّكنا من تجميع معلوماتنا بعد استماعنا لبعض المواقف التي حدثت لبعض الزميلات، بسبب الاستخدام الخاطئ لتطبيقات التواصل الاجتماعي، وتمّكنا من تصميم استبيان مُسبق واجرينا لقاءات مع طالبات حول مدى تأثُّر الطالبات بمواقع التواصل الاجتماعي.
ثمّ بدأنا خطواتنا للمساعدة بعد أنّ افترضنا أنّ التوعية الدينية والتذكير بالقيم وأهمية الإدارة الجيدة للوقت من الممكن أنْ تساعد في تحسين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم معلومات من خلال الورشة التي قدمناها - من إعدادنا - وتصميم مطوية للتوعية وأنشطة متنوعة، ثمّ بحثنا عن المواقع المفيدة والمناسبة للاستخدام في هذه المرحلة العمرية، كما قدّمنا التوجيهات اللازمة للزميلات بإيجابيات وسلبيات التطبيقات التي يستخدمنها. ولنشر بحثنا وخلاصاته وتمكين المزيد من الطالبات في مدرستنا ومدارس أخرى من الاستفادة منه أجرينا عدد من الأنشطة بما في ذلك مقابلات صحفية ومشاركات في الإذاعة والتلفزيون، كان لها أثرًا كبيرًا في التعريف بالمشكلة المطروحة والإجراءات المطلوبة لمواجهتها.
وقد تقدّمنا بعدد من التوصيات للمدرسة تتمّثل في ضرورة توفير كتب ومصادر بمكتبة المدرسة تتحدث عن وسائل التواصل الاجتماعي وكيفية استخدامها بشكلٍ صحيح يناسب البيئة الوطنية ويناسب القيم الدينية.
كما تواصلنا مع مركز أمان الذي مكننا من الحصول على ورشة توعوية وكتيبات لتوزيعها على الطالبات، استخدمناها في فعالياتنا، وسألنا الطالبات عن مدى استفادتهن في لقاء نقاشي.
ونرجو أنْ نكون قد مهدنا الطريق لوعي الطالبات مستقبلًا بأهمية الاستخدام الجيد لهذه الوسائل حمايةً لهن ولمجتمّعهن من اهدار نعمة الوقت دون فائدة, ومن الوقوع في الجرائم الإلكترونية وغيرها من المخاطر, وحفظًا لحقوقهن الإنسانية تواصلنا مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي قدمت دعمها ورعايتها للبحث.

المقدمة:

يعتبر استخدام وسائل التواصل من أكثر المسائل شيوعًا بين الطلاب في جميع أنحاء العالم، وبالإضافة إلى ما يمكن أنْ تقدمه تطبيقات التواصل الاجتماعي من فرص للتعلم في بعض الأحيان ومن فرص للتواصل بين الأقران فضلًا عن فرص للتعبير عن الذات وتنمية القدرات بالعديد من المعارف والمعلومات التي يمكن أنْ تكون مفيدة، فهي ايضًا تعتبر وسيلة لاكتشاف المواهب وتطويرها في العديد من مناحي الحياة.
وفي المقابل فإنّها تنطوي على العديد من المخاطر التي يمكن أنْ تؤثر تأثيرًا كبيرًا على حقوق الأطفال والقاصرين، مثل تعرضهم للتنمر عبر الانترنت، أو اطلاعهم على محتويات غير مناسبة، مثل محتويات عنيفة

أو محتويات ذات تأثير سالب على الصحة النفسية والجسدية، أو محتويات تتعارض مع القيم والأخلاق المجتمعية، فضلًا عن المخاطر المحتمّلة في علاقة بانتهاك الخصوصية والأمان الشخصي للأطفال واليافعين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد برزت مسألة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في أوساط طلاب وطالبات المدارس بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة وصار تأثيرها كبيرًا على التحصيل العلمي للطلاب، فضلًا عن اثرها على صحتهم العقلية والجسدية، فعلى الرغم ممّا يمكن أنْ توفره بعض وسائل التواصل الاجتماعي من فوائد علمية واجتمّاعية وثقافية، إلّا أنّها يمكن أنْ تنطوي على مخاطر جسيمة على تحصيل ومستقبل الأطفال واليافعين، بل صار لها تأثير على سلامة المجتمع برمته.

ومع التأكيد على حق الجميع بما فيهم الأطفال واليافعين في حريّة الرأي وحريّة التعبير وحريّة الحصول على المعلومات، إلّا أنْ استخدامها بدون ضوابط من شأنه أنْ يؤدي إلى الأضرار بحقوق الأطفال واليافعين، بما في ذلك الأضرار بحقهم في الحياة، وحقهم في السلامة النفسية والجسدية، فضلًا عن حقهم في الخصوصية وفي الأمان الشخصي، وغيرها من الحقوق التي يمكن أنْ تُضار بالاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي، أو بالاستخدام بدون رقابة الآباء أو المؤسسة التعليمية، ممّا يعرضهم لمخاطر الاطلاع على محتويات غير مناسبة لأعمارهم أو متعارضة مع قيمهم الأخلاقية والثقافية، أو يعرضهم في بعض الأحيان إلى التواصل مع الغرباء الذين قد يكبرونهم سنًا، أو قد يحاولون استغلالهم بصورة تضرّ بحقوقهم أو بأخلاقهم أو نموهم الصحي نفسيًا وجسديًا.

هذا وقد افردت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة مساحة خاصة لحماية الأطفال واليافعين على الانترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي، ووضعت العديد من المعايير، بما في ذلك الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكوليها الأول الخاص بمنع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية والثاني الخاص بحظر اشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والثالث الخاص بالبلاغات الفردية، بالإضافة إلى المعاهدات الإقليمية بما في ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإتفاقية حقوق الطفل في الإسلام، فضلًا عن العديد من الإعلانات ومدونات السلوك وغيرها من المعايير الدولية التي هدفت بالأساس لحماية حقوق الطفل من جميع أشكال الاعتداءات، بما في ذلك حمايتهم من العنف والاستغلال والإضرار بأخلاقهم أو صحتهم النفسية أو الجسدية.

إن هذا البحث يهدف بالأساس إلى حماية حقوق الأطفال من جميع أشكال الانتهاكات التي قد يتعرضون لها أثناء استخدامهم لشبكة الانترنت بصفةٍ عامة، وأثناء استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، وبخاصة فيما يتصل باستقبالهم لمعلومات أو محتويات قد تكون غير مناسبة لسنهم أو من شأنها تعريض حياتهم أو صحتهم للخطر، أو فيما يتعلق بتواصلهم مع الأشخاص الغرباء وما يمكن ان يعرضهم لكثير من المشكلات وحالات الاستغلال أو التنمر، بما في ذلك تنمر الأقران.

وفضلًا عن كل ذلك فإن البحث يهدف إلى التأكيد على أهمية التوعية بمخاطر تطبيقات التواصل الاجتماعي والاستفادة من الوقت المهدر - لدى الافراط في استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي - في التحصيل العلمي والثقافي وفي تنمية القدرات.

خطوات البحث:

المرحلة الأولى: (الشعور بالمشكلة)

مشـكلة البحـث (المتغيـر التابـع): زيـادة مـرات التعامـل مـع وسـائل التواصـل الإجتمّاعـي خـلال سـاعات اليـوم لـدى الطالبـات بمرحلـة الصـف السـادس وخطـورة ذلـك علـى سـلامتهن وتركيزهـن, وتضييـع أوقاتهـن.
أهميـة البحـث: تكمـن أهميـة البحـث فـي كونـه يسـاهم فـي التوعيـة بظاهـرة تتكـرر بشـكلٍ واضـح لـدى الطالبـات وتحتـاج للتوجيـه والتوعيـة, نرجـو أن يكـون بحثنـا داعمًـا لأبحـاث أخـرى تسـهم بحـل المشـكلة بمايحقق الوعـي والاسـتفادة مـن هـذه الوسـائل التـي نحتـاج إليهـا لكـن بشـكلها الإيجابـي. ولتوعيـة الطالبـات مـن الوقـوع فيمـا يسـمى بالجرائـم الإلكترونيـة سـواءً فـي الوقـت الحالـي أو فـي مراحـل عمريـة قادمـة بـإذن الله, وتوعيتهـن مـن التعـرض لمحتويـات لا تتوافـق مـع اعمارهـن, فضـلًا عـن التوعيـة بمخاطـر التواصـل مـع الغربـاء.
الجرائـم الإلكترونية:"الفضـاء الإلكترونـي يُنتـج أنـواع جديـدة مـن الجريمـة تسـمى الجريمـة الإلكترونيـة مـن خـلال خلـق فُـرص جديـدة للمجرميـن, قـد مكّنـت مجرمـي الفضاءالإلكترونـي مـن تصفح الإنترنـت وارتـكاب جرائم مثـل القرصنـة والاحتيـال....." (البداينـة, 2014) ومـن ذلـك أيضًـا اسـتغلال الأشـخاص, بمـا فـي ذلـك تعريضهـم للاتجـار أو تعريـض حياتهـم وصحتهـم لمخاطـر مختلفـة, فضـلًا عـن ابتزازهـم وتعريـض سـمعتهم للخطـر.
سـؤال البحـث: هـل يمكـن لزيـادة التوعيـة بالقيـم الإسـلامية والتشـريعات الوطنيـة وبالمعاهـدات والصكـوك الدوليـة المعنيـة بحقـوق الطفـل, والتعريـف بمخاطـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي دور فـي زيـادة وعـي الطالبات والتقليـل مـن سـاعات اسـتخدام وسـائل التواصـل الإجتمّاعـي لتجنُّـب سـلبياتها أو التعـرُّض للابتـزاز أو الجرائـم الإلكترونيـة ؟
المتغيـر المسـتقل: وعـي الطالبـات بإيجابيـات وسـلبيات وسـائل التواصـل وتوفيـر البديـل المناسـب قـد يسـاعد فـي تقليـل مخاطـر هـذه الوسـائل.

لكن ماذا نقصد بوسائل التواصل الاجتماعي؟

"هـي مسـاحات افتراضيـة فـي شـبكة الإنترنت,يسـتطيع بواسـطتها المسـتخدمون إنشـاء صفحـات شـخصية, واسـتخدام الأدوات المتنوعـة للتفاعـل, والتواصـل مـع مـن يعرفونهـم مـن ذوي الاهتمامـات المشـتركة, وطـرح الموضوعـات والأفـكار ومناقشـتها" (الحمـاد, 2019)
- ويمكـن تعريفهـا ببسـاطة: أنهـا "تقنيـات موجـودة علـى شـبكة الإنترنـت يسـتخدمها النـاس, للتواصـل, والتفاعل مـع بعضهم البعـض" (الحمـاد, 2019)
هـدف البحـث: زيـادة وعـي الطالبـات بإيجابيـات وفـرص الاسـتفادة مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي سـواء فيمـا تعلـق بالفوائـد العلميـة أو الثقافيـة أو الاجتماعيـة, وبسـلبيات وسـائل التواصـل الإجتمّاعـي ومخاطـر اسـتخدامها بشـكلٍ غيـر هـادف للوقايـة مـن الوقـوع في مشـاكل مثـل الجرائم إلكترونيـة, أو التعرض للاسـتغلال أو الانتهـاكات لحقـوق الإنسـان فـي الصحـة العقليـة والجسـدية أو فـي الخصوصيـة والأمـان الشـخصي, أو في الحـقّ فـي الحيـاة فـي بعـض الأحيـان.

المرحلة الثانية: (أفترض):

كلما زاد الوعي القيمي والديني ومعرفة الحقوق والواجبات لدى الطالبات, وكلما توفرت مواقع وبرامج مناسبة - مدرسية وإعلامية - هادفه كلما زاد وعي الطالبات في التعامل مع وسائل التواصل الإجتمّاعي خلال اليوم. وقلّل من فرص وقوع الطالبة في جرائم الكترونية أو التعرض لأيّ مشاكل تتصل بصحتها أو بخصوصيتها أو امانها الشخصي.

"العادات القديمة المتأصلة يمكن القضاء عليها عن طريق إصدار نداء مثير تنشره شبكة من وسائل الإعلام" (إبراهيم)

المرحلة الثالثة: العمل أو الفعل:

الإجراءات: بعد ملاحظتنا لكثرة تحدّث الطالبات عن مواقع التواصل, وانشغال الكثير بها وتأثير ذلك على ساعات الدراسة, فكرنا بالتعرف على المزيد من المعلومات فقمنا باستبيان قبلي لجمع بعض المعلومات, واتضح لنا مدى حاجة الطالبات لمزيد من التوعية فالعديد منهن تستخدم أكثر من تطبيق ولفترات ليست قصيرة خلال اليوم. وضعنا خطط تفصيلة لِما نحتاج تقديمه من أنشطة وفعاليات.

قمنا بإعداد لوحات توعوية, عروض تقديمية لتعريف الطالبات بخطورة وسائل التواصل وكيف نستفيد من إيجابياتها. وورشة (أنا واعية) لتقديم النصائح للطالبات بخصوص الطرق السليمة للاستفادة من وسائل التواصل وتقليل ساعات التعامل معها والتفكير بحلول مناسبة تشاركنا الطالبات بوضعها - دوّناها على لوحة لتستفيد منها الطالبات - تواصلنا مع مركز أمان الذي مدنا بمادة علمية قدمناها للزميلات مع فيديو توعوي وكتيبات للتوعية. بحثنا وسألنا عن المواقع والروابط الهامة التي نحتاجها،أعددنا جدول الملاحظات لتقوم كل طالبة بمراقبة تعاملها مع التطبيقات التي تستخدمها وبالتالي تقلل من ذلك في حال استفادتها من التوجيهات, وأرسلنا فيديوهات عن الجرائم الإلكترونية على التيمز لتستفيد منها الطالبات وتناقشها مع الأسرة, كما أحببنا مشاركة الأمهات في التوعية والمتابعة وأرسلنا نصائح وتوجيهات خاصة بالأمهات على التيمز.

مجتمّع الدراسة: من طالبات الصف السادس بمدرستنا.

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي. أدوات المنهج: الملاحظة - استبيانات: للطالبات (قبل وبعد التوعية وللأمهات (لمشاركتنا قياس الأثر)- مقابلات.

أولًا: الملاحظة: جدول الملاحظة: لاحظنا وجود ظاهرة الاستخدام المتكررلوسائل التواصل - حسابات الطالبات المتعدّدة - مشاركتهن في مواقع وحسابات الكثير منها غير مناسب. فكرنا بالمساعدة لحماية أنفسنا وزميلاتنا فقمنا بإعداد جدول متابعة استخدام وسائل التواصل.

تحليل الجدول: بعد جمع الجداول من بعض الطالبات وجدنا أنّ ما لا يقل عن (75%) من الطالبات بدأنّ في استخدام المواقع بشكل أكثر وعي من خلال: تقليل عدد ساعات الاستخدام بشكل تدريجي أو على الأقل التفكير بجدية في ذلك من قِبل الكثير من الزميلات في استخدام المواقع المقترحة بالإضافة للمواقع الأصلية التي اعتدنّ عليها, وقد فعلنا ذلك من منطلق ايماننا بصعوبة التخلي عن هذه المواقع بدون تدرج, فالإقلاع عن هذه المواقع يتطلب وقتًا أطول. إنّ مجرد وعي الطالبة برسالتنا أمر جيد ومن شأنه الإسهام في التغيير إلى الأفضل ولو بعد حين.

أنشطة التوعية: ورشة لتوعية الطالبات: قدمنا نوعين من الورش: من إعدادنا: على هيئة عروض تقديمية حيث قمنا بتجميع معلومات وروابط مناسبة وقدمناها للطالبات.

ورشة من مركز أمان: بعد تواصلنا معهم أرسلوا لنا ورشة خاصة بالأطفال قمنا بتقديمها مع فيديو توعوي من انتاج مركز أمان.

ملاحظات ما بعد الورش التوعوية:- وجدنا اهتمام من الطالبات بالموضوع لأنّه يشكل جزء كبير من حياتهن, وحرصهن على متابعة موضوع السلبيات ومخاطر الجرائم الإلكترونية فبعد كل ورشة كانت الطالبات تكثر من الأسئلة والاستفسارات, وقد قدّمت بعض الطالبات إلينا معلومات عن مواقف حدثت لهن عند اللعب مع أشخاص غرباء. كما قمنا بتعريفهن برابط الكتروني للتواصل معه عند وقوع ابتزاز أو جريمة الكترونية وذلك بعد الرجوع لولي الأمر وإخباره بذلك، وقمنا بتوزيع كتيبات للتوعية بها أرقام للتواصل وروابط حصلنا عليها من مركز أمان.

الاستبيانات:

تحليل الاستبيان القبلي:

وجدنا بعد تقديم الاستبيان أن أكثر المواقع استخدامًا هو (اليوتيوب) حيث تفضّل الطالبات مشاهدة المقاطع القصيرة ومتابعة التحديات والحسابات العائلية, ثم (سناب شات) بالدرجة الثانية بنسبة (40%) وتطبيقات أخرى "بعضها لانعرفها" جاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة (27%), وحصل تطبيق تيك توك على نسبة (25%) ثم انستجرام بنسبة (20%) من عينة الطالبات.

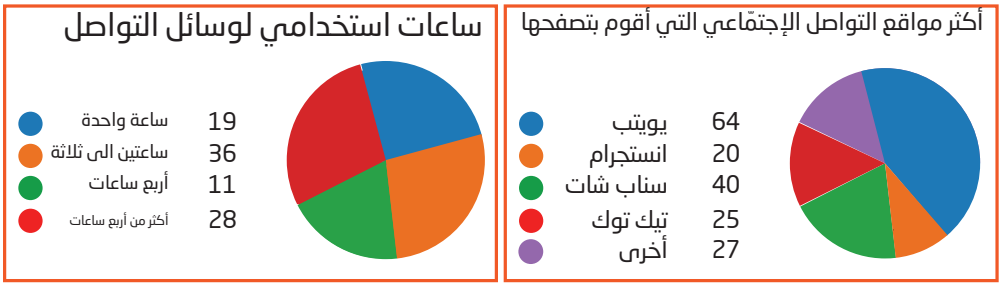

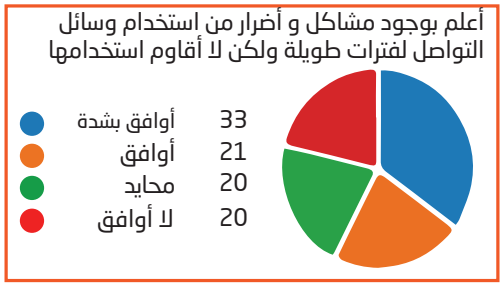

بنـاءً علـى ذلـك ركزنـا بإيجابيـات وسـلبيات هـذه البرامـج وبعـض الطالبـات شـاركن تجاربهـن بمـا فـي ذلـك نجاة بعضهـن مـن بعـض المواقـف التـي كادت أن تصـل لحـدّ المشـكلة بسـبب ثقـة الطالبـات بأشخاص غربـاء، وقـد كان التركيـز علـى هـذه الجزئيـة مفيـدًا جـدًا وذا قيمـة بالنسـبة لبحثنـا وبالنسـبة لتوعيـة الأخريات بمخاطـر الاسـتخدام المفـرط لوسـائل التواصـل الاجتماعـي أو الاسـتخدام بـدون قيـود.

مـن الإيجابيات التـي ركزنـا عليهـا: وجـود مهـارات مميـزة لـدى الكثيـر مـن الطالبـات فـي اسـتخدام وسـائل، التواصـل، وقـد طلبنـا منهـن توجيـه هـذه الخبـرة فيمـا يُفيـد ومسـاعدتنا ببعـض الأفـكار لنشـر القيـم والنصائـح الخاصـة بالاسـتخدام الآمـن لوسـائل التواصـل الاجتماعـي مـن قبـل الطالبـات ومسـاعدة الطالبـات بالمسـتوى الدراسـي الأقـل للنهـوض بمسـتوياتهن مـن خـلال تعريفهـن ببرامـج تعليميـة مناسـبة ومتوافقـة مـع إحتياجاتهن.

ومـن السـلبليات: لمسـنا أن الكثيـر مـن الطالبـات يقضيـن أوقاتًـا أطـول فـي وسـائل التواصـل الاجتماعـي، والبعـض منهـن عبّـرت بقولهـا - طـول اليـوم - أي لسـاعات غيـر محـددة، وهـو مـا يجعلنـا أمـام مشـكلة كبيـرة صحيًـا واجتمّاعيًـا، فضـلًا عـن احتمّاليـات التعـرض للتنمـر أو للمحتويـات غيـر المناسـبة أو لغيرهـا مـن أشـكال الانتهـاك.

"أن المسـتخدمين يضيعـون أوقـات كثيـرة سـواء فـي التواصـل مـع الأصدقـاء ومراقبـة تحديثاتهـم والـردّ عليهـم أوتسـجيل الإعجـاب بهـم واللعـب معهـم لفتـرات طويلـة" (ناجـي، 2016) والمسـتخدمون عندنـا هـم الطالبـات "عينـة الدراسـة"

الاستبيان بعد تقديم الورش والإجراءات:

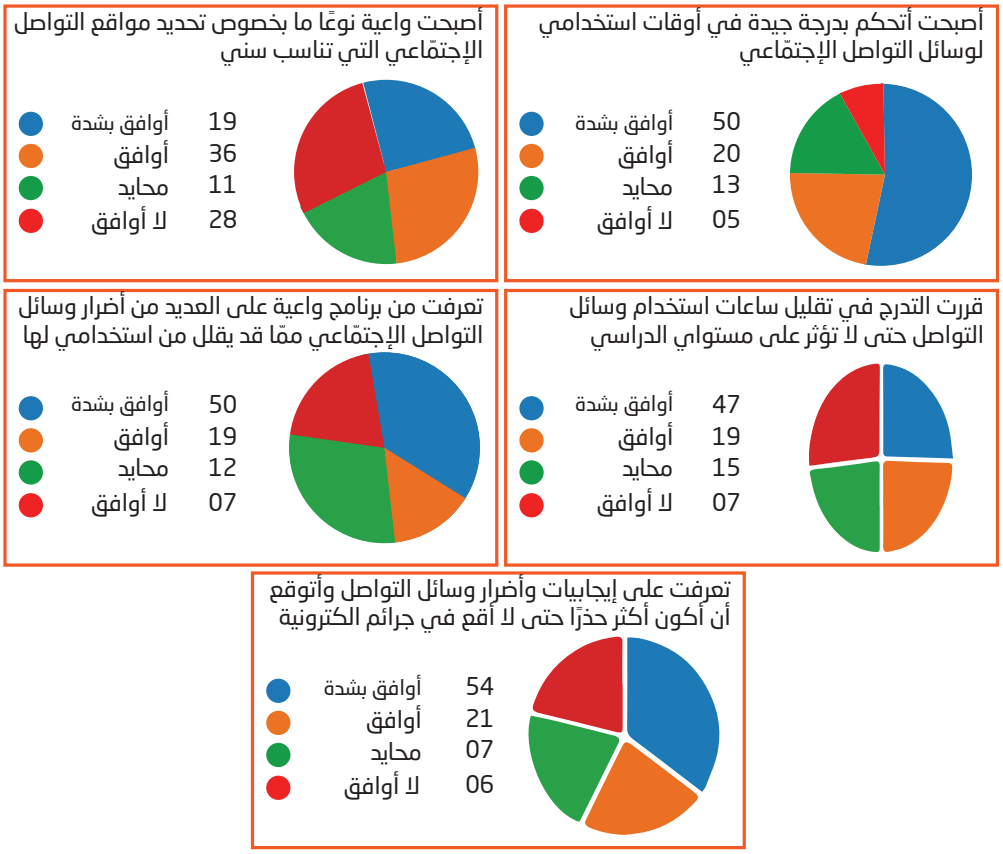

تحليـل الاسـتبيان: وجدنـا أنّ نسـبة الوعـي باختيـار المواقـع والتطبيقـات المناسـبة، والتحكّـم فـي أوقـات اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي قـد ارتفعـت بدرجـة كبيرة,كمـا وجدنـا أنّ نسـبة الوعـي بأضـرار وسـائل التواصـل الإجتمّاعـي أصبحـت كبيـرة وقـد بـدأ اسـتخدامها يقـلّ بالتدريـج وبالتالـي لمسـنا أنّ عـددًا كبيـرًا مـن

الطالبـات قـد تعرفـن علـى الإيجابيـات ممّـا سـيكون لـه الأثـر- بـإذن الله - فـي وقايتهـن مـن الوقـوع فـي الجرائـم الإلكترونيـة، أو الوقـوع ضحيـة لمشـكلات انتهـاك الخصوصيـة أو مسـاحة الأمـان الشـخصي أو لمختلـف أشـكال الاسـتغلال وغيرهـا مـن المخاطـر التـي تنطـوي علـى اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي بـدون وعـي أو قيـود.

المقابلات:

- تمّت مع بعض الطالبات الأكثر استخدامًا لوسائل التواصل.
- مـع رئيـس القسـم العربـي الأسـتاذة ظبيـة ومعلمـات الصـف السـادس الأسـتاذة أريج والأسـتاذة هبـة، حول تأثيـر مواضيـع التعبيـر حـول مواقـع التواصل.
- التوصيات والمقترحات:
- نوصـي مدرسـتنا ببرامـج لتوعيـة الطالبـات حـول وسـائل التواصـل الاجتماعي وتوجيه اسـتخدامها بما يناسـب المرحلـة العمريـة وبمـا يناسـب إحتياجـات الطالبـات، والتعريـف بسـلبياتها ومخاطرهـا "أنشـطة لا صفيّـة - فقـرة أسـبوعية ثابتـة بالطابـور الصباحـي- الربـط بالقيـم والهويـة".
- توفير كتب ومراجع عن الموضوع بمكتبة المدرسة, لتكون بمتناول الطالبات.
- نوصـي وزارة التربيـة والتعليـم بإضافـة دروس بالمناهـج الخاصـة بالمرحلـة الإبتدائيـة بشـكلٍ مميـز عـن كيفية اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي، بمـا يحمـي الطالبـات والطـلاب مـن المخاطـر المحتمّلـة، وإعـداد مناهـج خاصـة بذلـك - إن أمكـن - لمواكبـة التطـور السـريع فـي هـذا المجـال.

ونشر فيديوهات توعوية على منصة قطر للتعليم باعتبارها الأكثر استخدامًا بين الطالبات.

المرحلة الرابعة: المشاركة:

- انسـتغرام المدرسـة: أرسـلنا أخبارنـا بمراحـل البحـث المختلفـة ليتـمّ نشـرها علـى انسـتغرام المدرسـة لتوصيـل الفكـرة للأهـل ولمتابعـي الحسـاب للتعريـف ببحثنـا.
- -الصحف المحلية: مقابلات في الصُحُف المحلية: الراية - الوطن - الشرق. العدد بتاريخ 2024/1/18م.
- إذاعة قطر: برنامج مساء الدوحة (حضور الباحثة / خديجة للمقابلة وتغيُّب المها لسبب مرضي مفاجئ).
- تلفزيـون قطـر: تـمّ اسـتضافتنا فـي حلقـة يـوم الخميـس 2024/1/24م فـي برنامـج حياتنـا لنتحـدث عـن موضـوع بحثنـا ونشـر فكرتـه بيـن أكبـر فئـة ممكنـة.
- مؤسسات أخرى في الدولة: مثل مركز أمان.
- حقوق الإنسان "الجهة الراعية للبحث".

المراجع:

أ.د ذياب البداينة. (2014). الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب. عمّان- المملكة الأردنية الهاشمية.
د. محمد إبراهيم. (بلا تاريخ). جلسات نفسية حتى تصل إلى السكينة النفسية. عصير الكتب.
عبدالله بن سليمان الحماد. (2019). وسائل التواصل الاجتماعي. الرياض: دار اقرأ للنشر و التوزيع.
محمد إبراهيم ناجي. (2016). التواصل الإجتمّاعي ومشكلات الشباب. الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع.

واعية

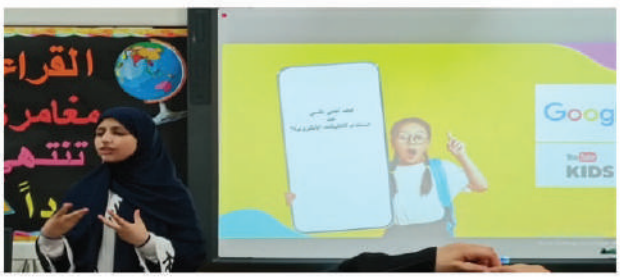

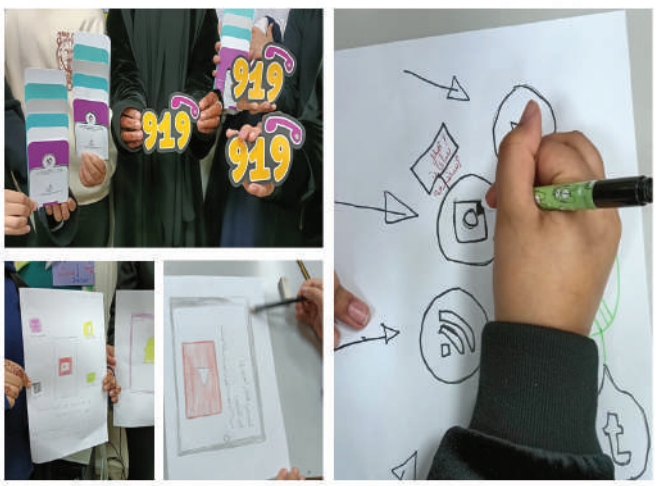

وفقاً لنتائج بحث لطالبتين بأكاديمية الأرقم

الإفراط في استخدام وسائل التواصل خطر على الطالبات

الدوحة - الشرق

حذر بحث لمدرسي لطالبتين بأكاديمية الأرقم للبنات من الإفراط في استخدام طالبات المرحلة الابتدائية لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل مفرط وغير هادف. وأساعات طويلة خلال اليوم.

وقالت السيدة أمل عبدالقادر الأمين المعلمة بالأكاديمية، والمشرفة على البحث الذي أعدته الطالبتان بالصف السادس، ألفا سلطان الجمالي ولدبيحة أحمد حسين، أظهر مدى استخدام الطالبات لوسائل التواصل بشكل كبير، ما يؤثر على الطالبات ويؤدي إلى الانسحاب التدريجي من الحياة الاجتماعية الفعلية والانجذاب بشكل أكبر لمواقع التواصل الاجتماعي.

وتوصلت بالطريقة العلمية التي انتهجتها الطالبتان في البحث بداية من تحديد مشكلة، ثم فرضية البحث، وتحديد متغير مستقل وآخر تابع، وهدف البحث وأدوات قياس النتائج، وتقديم الحلول المقترحة، وتحديد الخامات العمل والأنشطة والفعاليات المصاحبة للبحث.

برامج توعوية

من جانبها قالت الطالبة ألفا سلطان الجمالي إن مصالح الاستبيان أظهرت الحاجة الملحة لتطلعات إلى التوعية والتوجيه للاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي. مؤكدة أنه تم تصميم برامج لتوعية الطالبات بمخاطرة الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي، وعمل فعاليات بهدف زيادة الوعي لديهن.

ووجهت ألفا الشكر لإدارة الأكاديمية والمشرفة على البحث لتوفير الإمكانيات التي سهلت مهمة البحث، وتوفير مستلزمات الأنشطة والفعاليات التوعوية.

المها الجمالي: الاستبيان أظهر حاجة الطالبات إلى التوعية والتوجيه

خديجة حسين: زيادة وعي الطالبات لوقايتهن من مخاطر الجرائم الإلكترونية

دراسة حديثة

وفي هذا السياق، كشفت دراسة حديثة صادرة عن شركة الاستشارات الرقمية «جيمبوس»، أن ما يقرب من خمسة مليارات شخص، أي 64 % من سكان العالم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشارت الدراسة إلى وجود ازدياد في مقدار الوقت الذي يمضيه المستخدمون على وسائل التواصل الاجتماعي بمعدل دقيقتين لمجمع ساعتين و 29 دقيقة يومياً. وأفادت «جيمبوس» بأن أربعة من التطبيقات المفضلة لدى المستخدمين عالمياً معلولة للنمط مبتد. وهي واتساب وإنستجرام وفيسبوك وماسنجر. كما تقدم قائمة المنصات الاجتماعية الأكثر رواجاً (إكس) وتليجرام.

طبقًا لنتائج بحث أكاديمية الأرقم للبنات

تحذير من إفراط طالبات الابتدائية في استخدام مواقع التواصل

الدوحة - الراية: حذّر بحثٌ مدرسي لطالبتين بأكاديمية الأرقم للبنات من المخاطر الجسيمة الناجمة عن استخدام طالبات المرحلة الابتدائية لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل مفرط وغير هادف، وساعات طويلة خلال اليوم، والانجذاب بشكل أكبر لمواقع التواصل الاجتماعي، من جانبها، قالت الطالبة لمها سلطان الجمالي: إن نتائج الاستبانة أظهرت الحاجة الملحة للطالبات إلى التوعية والتوجيه للاستخدام المناسب لوسائل التواصل الاجتماعي.

حسين: أظهر مدى استخدام الطالبات وسائل التواصل بشكل كبير، ما يؤثر على الطالبات ويؤدي إلى الانسحاب التدريجي من الحياة الاجتماعية الفعلية، والانجذاب بشكل أكبر لمواقع التواصل الاجتماعي، من جانبها، قالت الطالبة لمها سلطان الجمالي: إن نتائج الاستبانة أظهرت الحاجة الملحة للطالبات إلى التوعية والتوجيه للاستخدام المناسب لوسائل التواصل الاجتماعي.

بحث لطالبتين بأكاديمية الأرقم

تحذيرات من أضرار وسائل التواصل الاجتماعي

أمل الأمين: الطالبتان انتهجتا طريقة علمية في إعداد البحث

ورقة عمل
الطالب / عبد الله محمد الشمري
مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين

حول "السلامة الرقميّة والاستخدام المتوازن (كيفية تحقيق توازن صحي للأطفال في العصر الرقمي)"

المقدمة:

في ظلّ التطوّر التكنولوجي المتسارع الذي نشهده اليوم، أصبح استخدام الأجهزة الرقميّة والإنترنت جزءًا أساسيًا من حياة الأفراد اليومية، بما في ذلك الأطفال. لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة مساعدة في العمل أو الدراسة، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة الترفيهية والتعليمية والتواصلية. الأطفال في العصر الرقمي يجدون أنفسهم محاطين بشبكة واسعة من المعلومات والألعاب والتطبيقات التي تتيح لهم التعلم والتواصل بطرق لم تكن ممكنة من قبل. ومع ذلك، فإنّ هذا الانتشار الواسع للتكنولوجيا لم يخلُ من التحديات والمخاطر، ممّا يجعل الحديث عن (السلامة الرقميّة والاستخدام المتوازن) ضرورة حتمّية لكل من الأهل والمعلمين والمجتمع بأسره.

ففي عصرنا الرقمي، يعتبر الأطفال من بين الفئات الأكثر استفادة من التكنولوجيا. إذ توفر لهم التكنولوجيا مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لتحفيز التعلم وتعزيز الإبداع. من خلال الوصول إلى الإنترنت، يمكن للأطفال البحث عن معلومات، ومشاهدة فيديوهات تعليمية، والتفاعل مع معلمين وزملاء من جميع أنحاء العالم. الألعاب التعليمية والبرامج التفاعلية تساعد في تطوير المهارات العقلية واللغوية والرياضية لدى الأطفال، ممّا يعزز من قدراتهم على التفكير النقدي وحل المشكلات. إضافة إلى ذلك، تتيح وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التفاعلية للأطفال فرصة التواصل مع الأصدقاء والعائلة، حتى وإنْ كانوا على بعد آلاف الكيلومترات. هذه القدرة على التواصل الفوري تعزز من الروابط الاجتماعية وتساعد الأطفال على الشعور بالاتصال والدعم الاجتماعي. بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في بيئات معزولة أو لديهم إحتياجات خاصة، يمكن للتكنولوجيا أنْ تكون نافذة نحو العالم الخارجي، ممّا يمنحهم فرصًا لم يكن من الممكن الوصول إليها لولا الإنترنت.

ورغم الفوائد العديدة التي توفرها التكنولوجيا للأطفال، إلّا أنّ هناك مخاطر كبيرة يمكن أنْ تنتج عن الاستخدام المفرط أو غير الآمن لهذه التقنيات. إحدى أهم هذه المخاطر هي الإدمان الرقمي، حيث

يمكـن أنْ يقضـي الأطفـال سـاعات طويلـة أمـام الشاشـات، ممّـا يؤثـر سـلبًا علـى صحتهـم الجسـدية والنفسـية. الإدمـان علـى الألعـاب الإلكترونيـة أو وسـائل التواصـل الاجتماعـي يمكـن أنْ يـؤدي إلـى تراجـع الأداء الأكاديمـي، وتقليـل النشـاط البدنـي، وزيـادة مخاطـر السـمنة.

كما أنْ هناك مخاطر تتعلق بالسلامة الشخصية، حيث يمكن للأطفال أنْ يكونوا عرضة للتنمر الإلكتروني أو التعرض لمحتوى غير مناسب لأعمارهم. التنمر الإلكتروني، وهو شكل من أشكال العنف الذي يحدث عبر الإنترنت، يمكن أنْ يترك تأثيرات نفسية عميقة على الأطفال، بما في ذلك القلق والاكتئاب وفقدان الثقة بالنفس. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض الأطفال لمحتوى غير لائق أو غير مناسب عبر الإنترنت، مثل المواد الإباحية أو العنيفة، ممّا قد يؤثر سلبًا على نموهم النفسي والأخلاقي.

وهناك أيضًا تحديات تتعلق بالخصوصية والأمان على الإنترنت. الأطفال غالبًا ما يكونون غير مدركين للمخاطر المتعلقة بمشاركة المعلومات الشخصية على الإنترنت، ممّا يمكن أنْ يجعلهم عرضة للاستغلال أو الاحتيال. من هنا تأتي أهمية تعليم الأطفال كيفية حماية بياناتهم الشخصية والتفاعل بشكل آمن على الإنترنت.

فمن هنا، تتجلى الحاجة الماسّة لتحقيق توازن صحي في استخدام التكنولوجيا بين الفوائد التي توفرها والمخاطر التي قد تنجم عنها. يعني التوازن الرقمي أنّ الأطفال يمكنهم الاستفادة من الأدوات الرقميّة بطريقة تعزز من تعلمهم وتطويرهم دون أنْ تتسبب في أضرار لهم. هذا يتطلب من الأهل والمعلمين والمجتمع تقديم التوجيه والإرشاد اللازم للأطفال حول كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول وآمن.

وتحقيق التوازن الصحي يتطلب وضع قواعد واضحة للاستخدام الرقمي تتناسب مع عمر الطفل وإحتياجاته الفردية. يجب أنْ يكون هناك توجيه حول مدة استخدام الأجهزة الإلكترونية ونوع المحتوى المسموح بمشاهدته أو التفاعل معه. بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع الأنشطة البدنية والاجتماعية خارج الإنترنت لضمان نمط حياة متوازن وصحي للأطفال.

حيث أنّ للأهل والمدرسة دور حاسم في تحقيق هذا التوازن. الأهل هم النموذج الأول للأطفال، ويجب أنْ يكونوا قدوة في كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل صحي. يمكن للأهل تحقيق ذلك من خلال وضع قواعد للاستخدام الرقمي في المنزل، مثل تحديد أوقات خالية من الأجهزة في اليوم، وتشجيع الأنشطة الجماعية خارج الإنترنت، ومراقبة المحتوى الذي يتعرض له الأطفال.

ومن جانب آخر، المدارس تلعب دورًا مهمًا في توعية الأطفال حول السلامة الرقميّة. يمكن للمدارس تقديم برامج تعليمية توعوية حول كيفية استخدام الإنترنت بشكل آمن، وكيفية التعامل مع التنمر الإلكتروني، وأهمية حماية المعلومات الشخصية. كما يمكن للمدارس وضع سياسات وإجراءات لضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا داخل البيئة التعليمية.

إلى جانب دور الأهل والمدرسة، يلعب المجتمع بأسره دورًا في تعزيز السلامة الرقميّة والاستخدام المتوازن للتكنولوجيا، يمكن للمجتمّع من خلال المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية والشركات التكنولوجية العمل معًا لتوفير موارد وأدوات تساعد الأهل والمدارس في توجيه الأطفال لاستخدام التكنولوجيا بشكل

آمن.

فعلى سبيل المثال، يمكن إطلاق حملات توعية على مستوى المجتمع للتعريف بأهمية السلامة الرقميّة وتعليم الأطفال كيفية التفاعل بشكل إيجابي وآمن عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات التكنولوجية تطوير أدوات تحكم أبوي تتيح للأهل متابعة ومراقبة استخدام أطفالهم للإنترنت وتحديد المحتوى المناسب له.

الفصل الأول: مفهوم السلامة الرقميّة:

1. تعريف السلامة الرقميّة

السلامة الرقميّة هي مجموعة من الممارسات والتدابير التي تهدف إلى حماية الأفراد، خاصة الأطفال، من المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء استخدامهم للتكنولوجيا الرقميّة والإنترنت. تتضمن هذه الممارسات حماية المعلومات الشخصية، وضمان التفاعل الآمن مع الآخرين، والوعي بالمحتوى الذي يتمّ الوصول إليه عبر الإنترنت. مع تزايد استخدام الأطفال للتكنولوجيا في سن مبكرة، أصبحت السلامة الرقميّة أمرًا بالغ الأهمية لضمان بيئة آمنة يمكن للأطفال التعلم والنمو فيها دون التعرض لمخاطر غير ضرورية.

تعتبر السلامة الرقميّة جزءًا من التربية الرقميّة، التي تشمل تعليم الأطفال كيفية التصرف بشكل مسؤول على الإنترنت، واحترام الآخرين، وفهم حقوقهم وواجباتهم كمستخدمين للتكنولوجيا، من خلال تعزيز السلامة الرقميّة، يمكننا مساعدة الأطفال على تطوير مهارات التفكير النقدي التي تمّكنهم من التمّييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، والتفاعل بشكل آمن ومناسب مع الآخرين عبر الإنترنت.

- **المخاطر المرتبطة بالإنترنت والتكنولوجيا الرقميّة:**

إنّ استخدام التكنولوجيا الرقميّة والإنترنت من قبل الأطفال لا يخلو من المخاطر، بعض هذه المخاطر قد تكون واضحة، بينما تكون الأخرى أكثر خفية، من بين المخاطر الأكثر شيوعًا التي قد يواجهها الأطفال عند استخدامهم للتكنولوجيا الرقميّة:

- **التنمر الإلكتروني:**

التنمر الإلكتروني هو شكل من أشكال التنمر الذي يحدث عبر الإنترنت، وعادةً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والألعاب عبر الإنترنت، ومنصات الرسائل. قد يتعرض الأطفال للتنمر الإلكتروني من قبل أقرانهم، ممّا يمكن أنّ يؤدي إلى تأثيرات نفسية سلبية مثل القلق، والاكتئاب،

وفقـدان الثقـة بالنفـس. التنمـر الإلكترونـي يمكـن أنْ يكـون مدمـرًا بنفـس القـدر أو حتـى أكثـر مـن التنمـر التقليـدي، لأنّـه يمكـن أنْ يحـدث علـى مـدار السـاعة ويصـل إلـى الطفـل فـي أيّ مـكان.

- **انتهاك الخصوصية:**

الأطفـال غالبًـا مـا يفتقـرون إلـى الوعـي الكامـل بمفهـوم الخصوصيـة علـى الإنترنـت. قـد يقومـون بمشـاركة معلومـات شـخصية مثـل الاسـم الكامـل، والعنـوان، ورقـم الهاتـف، وحتـى المعلومـات الماليـة، دون إدراك للمخاطـر المحتمّلـة. انتهـاك الخصوصيـة يمكـن أنْ يـؤدي إلـى التعـرض للاسـتغلال أو السـرقة، ويشـكل خطـرًا كبيـرًا علـى الأطفـال فـي العالـم الرقمـي.

- **التعرض للمحتوى غير المناسب:**

قـد يتعـرّض الأطفـال لمحتـوى غيـر لائـق أو غيـر مناسـب لعمرهـم علـى الإنترنـت، مثـل المـواد الإباحيـة، أو المحتـوى العنيـف، أو المـواد التـي تحتـوي علـى ألفـاظ نابيـة. هـذا النـوع مـن المحتـوى يمكـن أنْ يؤثـر سـلبًا علـى النمـو النفسـي والأخلاقـي للأطفـال، ويشـكل خطـرًا علـى تطورهـم السـليم.

- **الاحتيال والبرمجيات الضّارة:**

يعتبـر الاحتيـال والبرمجيـات الضّـارة مـن المخاطـر الرقميّـة الشـائعة. الأطفـال قـد لا يكونـوا مدركيـن للطـرق التـي يسـتخدمها المحتالـون لاسـتدراجهم للكشـف عـن معلومـات شـخصية أو تنزيـل برامج ضارة علـى أجهزتهم. البرمجيـات الضّـارة يمكـن أنْ تسـرق البيانـات الشـخصية أو تسـبب ضـررًا للأجهـزة، ممّـا يعـرض الأطفـال وأسـرهم لخطر الاسـتغلال.

- **الإدمان الرقمي:**

الإدمـان الرقمـي هـو حالـة نفسـية تتسـم بالاسـتخدام المفـرط للتكنولوجيـا، مثـل الألعـاب الإلكترونيـة، ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، التـي تـؤدي إلـى تأثيـرات سـلبية علـى الحيـاة اليوميـة. يمكـن أنْ يـؤدي الإدمـان الرقمـي إلـى مشـكلات صحيـة مثـل السـمنة، واضطرابـات النـوم، وتراجـع الأداء الأكاديمـي، والعزلـة الاجتماعيـة.

- **أهميّة تعليم الأطفال كيفية استخدام الإنترنت بشكل آمن:**

تعليـم الأطفـال كيفيـة اسـتخدام الإنترنـت بشـكل آمـن هـو جـزء لا يتجـزأ مـن التربيـة الحديثـة. مـع تزايـد الاعتمـاد علـى التكنولوجيـا فـي جميـع جوانـب الحيـاة، مـن المهـم أنْ نُعلّـم الأطفـال كيفيـة حمايـة أنفسـهم مـن المخاطـر المحتمّلـة والتفاعـل بشـكل إيجابـي مـع العالـم الرقمـي. تتضمـن بعـض الجوانـب الأساسـية لتعليـم السـلامة الرقميّـة للأطفـال:

- **التمّييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة:**

واحـدة مـن أهـم المهـارات التـي يجـب تعليمهـا للأطفـال هـي كيفيـة التمّييـز بيـن المصـادر الموثوقـة وغيـر الموثوقـة علـى الإنترنـت. يتعـرض الأطفـال لكـم هائـل مـن المعلومـات، ومـن الضـروري أن يكونـوا قادريـن

على تقييم دقة ومصداقية المحتوى الذي يتعرضون له. تعليم الأطفال كيفية التحقق من المصادر ومراجعة المعلومات بشكل نقدي يساعد في حمايتهم من المعلومات المضلّلة والأخبار الكاذبة.

- **عدم مشاركة المعلومات الشخصية:**

يجب تعليم الأطفال أهمية الحفاظ على خصوصيتهم وعدم مشاركة المعلومات الشخصية مثل الاسم الكامل، والعنوان، ورقم الهاتف، والصور الخاصة، عبر الإنترنت. هذا يساعد في حمايتهم من المخاطر مثل الاستغلال والابتزاز، ويعزز من وعيهم بأهميّة الخصوصية الرقميّة.

- **التفاعل بإيجابية واحترام:**

من الضروري تعليم الأطفال كيفية التفاعل بإيجابية واحترام مع الآخرين عبر الإنترنت. يجب توجيههم لتجنب الرد على التنمر أو الرسائل المسيئة، والإبلاغ عن أيّ سلوك غير لائق أو مقلق للبالغين المسؤولين أو الجهات المختصة. هذه المهارات تساعد في بناء بيئة رقمية آمنة وإيجابية.

- **استخدام كلمات المرور القوية وحماية الأجهزة:**

تعليم الأطفال أهميّة استخدام كلمات مرور قوية وفريدة لحساباتهم على الإنترنت، وعدم مشاركتها مع الآخرين، هو جزء أساسي من السلامة الرقميّة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيعهم على استخدام أدوات الأمان مثل الجدران النارية وبرامج مكافحة الفيروسات لحماية أجهزتهم من التهديدات الرقميّة.

- **الفهم الواعي للإعدادات الأمنية:**

يجب تعليم الأطفال كيفية ضبط الإعدادات الأمنية على الأجهزة والتطبيقات التي يستخدمونها، مثل إعدادات الخصوصية على وسائل التواصل الاجتماعي. يساعد هذا في التحكم بالمعلومات التي يمكن للآخرين الوصول إليها، ويقلل من المخاطر المتعلقة بانتهاك الخصوصية.

- **دور الأهل والمدرسة في تعزيز السلامة الرقميّة:**

كُلٌّ من الأهل والمدرسة يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز السلامة الرقميّة لدى الأطفال. الأهل يمكنهم تقديم التوجيه والدعم المستمّر لأطفالهم من خلال وضع قواعد واضحة للاستخدام الرقمي، ومراقبة الأنشطة الرقميّة، وتشجيع الحوار المفتوح حول التجارب الرقميّة.
على الجانب الآخر، المدارس يمكنها تقديم برامج تعليمية وتوعوية حول السلامة الرقميّة. يمكن أنْ تشمل هذه البرامج جلسات تدريبية، وورش عمل، وأنشطة تفاعلية تهدف إلى تعزيز الوعي بالمخاطر الرقميّة وتعليم الطلاب كيفية التعامل معها بشكل فعال.

- **التوجّه نحو مجتمّع آمن رقميًا:**

يتطلب بناء مجتمّع آمن رقميًا جهودًا مشتركة من الأفراد، والأسر، والمدارس، والمؤسسات. من خلال العمل معًا، يمكننا تعزيز السلامة الرقميّة وضمان أنّ الأطفال يتعلمون كيفية التنقل في العالم الرقمي

بطريقة آمنة ومسؤولة. تعزيز الوعي المجتمعي حول السلامة الرقميّة، وتوفير الموارد والدعم للأهل والمعلمين، يسهم في خلق بيئة رقمية أكثر أمانًا للأطفال.

الفصل الثاني: فوائد التكنولوجيا للأطفال

2. التعليم والتعلم عن بُعد:

في السنوات الأخيرة، أصبحت التكنولوجيا جزءًا مهمًا من التعليم. فبفضل الإنترنت والأجهزة الرقميّة، يمكن للأطفال التعلم من أيّ مكان وفي أيّ وقت. التطبيقات التعليمية والمواقع الإلكترونية تُقدّم دروسًا في مختلف المواد مثل الرياضيات، العلوم، واللغات. هذه التطبيقات تجعل التعلم ممتعًا، حيث يمكن للأطفال حل الألغاز، مشاهدة الفيديوهات التعليمية، وحتى اللعب أثناء التعلم.

التعلم عن بُعد هو واحد من أكبر الفوائد التي توفرها التكنولوجيا. في بعض الأحيان، قد لا يتمّكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بسبب الظروف مثل الأوبئة أو الظروف الجوية السيئة. هنا يأتي دور التكنولوجيا لتوفير التعليم عن بُعد. يمكن للطلاب حضور الدروس عبر الإنترنت، التفاعل مع المعلمين، ومناقشة المواضيع مع زملائهم. هذا النوع من التعلم يساعد الأطفال على مواصلة دراستهم دون انقطاع.

- **تنمية المهارات الأساسية:**

التكنولوجيا تساعد الأطفال على تنمية العديد من المهارات الأساسية التي ستفيدهم في حياتهم المستقبلية. على سبيل المثال، استخدام الحاسوب والتطبيقات المكتبية مثل برامج معالجة النصوص وجداول البيانات يساعد الأطفال على اكتساب مهارات الكتابة والتنظيم. الألعاب التعليمية أيضًا تساهم في تطوير مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات. من خلال الألعاب التي تتطلب استراتيجية وتخطيط، يتعلم الأطفال كيفية اتخاذ القرارات والتفكير بشكل منطقي.

بالإضافة إلى ذلك، العديد من التطبيقات والألعاب تساعد في تعزيز المهارات اللغوية للأطفال. يمكنهم تعلم كلمات جديدة، تحسين قواعد اللغة، وحتى تعلم لغات جديدة. هذا يجعل الأطفال أكثر استعدادًا للتفاعل مع العالم المحيط بهم والتواصل مع الآخرين بطرق متعددة.

- **تعزيز الإبداع:**

التكنولوجيا توفر للأطفال الأدوات التي تمّكنهم من التعبير عن أنفسهم بطرق جديدة. التطبيقات الخاصة بالرسم، التصميم، والموسيقى تتيح للأطفال استكشاف مواهبهم وتنمية إبداعهم. يمكن للأطفال رسم لوحات، تصميم ملابس، أو حتى تأليف موسيقى خاصة بهم باستخدام تطبيقات متوفرة على هواتفهم

أو أجهزتهم اللوّحية.
على سبيل المثال، يمكن لتطبيقات التصميم الجرافيكي أنْ تساعد الأطفال في تعلم كيفية إنشاء الرسوم التوضيحية، الشعارات، والبطاقات. بينما تتيح لهم تطبيقات الموسيقى تجربة العزف على آلات افتراضية وتأليف ألحان خاصة بهم. هذه الأدوات تعزز من خيال الأطفال وتساعدهم على التفكير خارج الصندوق.

- **تعزيز التواصل الاجتماعي:**

التكنولوجيا تتيح للأطفال البقاء على اتصال مع أصدقائهم وأفراد عائلتهم بسهولة، بفضل وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن للأطفال مشاركة لحظاتهم السعيدة، مثل الصور والفيديوهات، والتفاعل مع الآخرين من خلال التعليقات والرسائل. هذا يعزز الروابط الاجتماعية ويجعل الأطفال يشعرون بأنّهم جزء من مجتمّع أوسع.
بالإضافة إلى ذلك، الألعاب عبر الإنترنت تمّكن الأطفال من اللعب مع أصدقائهم أو حتى مع أطفال آخرين من جميع أنحاء العالم. هذه التجارب تعلمهم كيفية التعاون والعمل كفريق، وكذلك احترام الآخرين والاستمّاع إلى آرائهم.

- **الترفيه والتسلية:**

لا يمكن إنكار أنّ التكنولوجيا توفر الكثير من وسائل الترفيه للأطفال. من خلال الألعاب، الأفلام، والمسلسلات، يمكن للأطفال قضاء وقت ممتع ومفيد. الألعاب الإلكترونية تساعد الأطفال على الاسترخاء بعد يوم طويل من الدراسة، وتوفر لهم فرصًا للاستمّتاع بوقتهم بطريقة مسلية.
أيضًا، الكثير من الألعاب تحتوي على عناصر تعليمية تجعل الأطفال يتعلمون أثناء اللعب. مثلًا، هناك ألعاب تركز على تعلم الحروف والأرقام للأطفال الأصغر سنًا، وأخرى تتطلب من الأطفال الأكبر سنًا حلّ الألغاز المعقدة واستخدام التفكير المنطقي.

- **التفاعل مع التكنولوجيا الحديثة:**

استخدام التكنولوجيا من سن مبكرة يمكن أنْ يجعل الأطفال أكثر استعدادًا للتعامل مع الأدوات التكنولوجية في المستقبل. اليوم، معظم الوظائف تتطلب معرفة باستخدام التكنولوجيا، مثل استخدام الحواسيب والبرمجيات المختلفة. من خلال التعرف على التكنولوجيا مبكرًا، يصبح الأطفال أكثر ثقة في استخدامها ويكتسبون مهارات يمكن أنْ تكون مفيدة في حياتهم المهنية.
علاوة على ذلك، الأطفال الذين يتعلمون كيفية البرمجة أو استخدام تطبيقات متقدمة يمكن أنْ يصبحوا مبتكرين في مجالات التكنولوجيا في المستقبل. فهم يمكن أنْ يكونوا مطورين للتطبيقات، أو مصممي ألعاب، أو حتى علماء في مجالات التكنولوجيا الحديثة.

- **الوصول إلى معلومات متنوعة:**

بفضل الإنترنت، يمكن للأطفال الوصول إلى معلومات متنوعة من جميع أنحاء العالم. هذا يعزز من معرفتهم وثقافتهم، ويجعلهم أكثر وعيًا بما يحدث في العالم من حولهم. يمكن للأطفال قراءة المقالات، مشاهدة الفيديوهات، والاستمّاع إلى البودكاست حول موضوعات مختلفة تثير اهتمامهم، مثل العلوم، التاريخ، الفن، الرياضة، وغيرها.
هذا الوصول إلى المعلومات يجعل الأطفال أكثر اطلاعًا ويشجعهم على التفكير بعمق في المواضيع المختلفة. كما يمكن أنْ يفتح لهم آفاقًا جديدة ويحفزهم على تعلم المزيد واستكشاف مجالات جديدة.

- **تشجيع التفكير النقدي:**

التكنولوجيا تقدّم للأطفال العديد من الفرص لتطوير التفكير النقدي. من خلال الألعاب التعليمية والتطبيقات التفاعلية، يتعلم الأطفال كيفية تحليل المعلومات، واتخاذ القرارات بناءً على الأدلة، وتقييم النتائج. هذه المهارات مهمة ليس فقط في التعلم الأكاديمي، ولكن أيضًا في الحياة اليومية.

الفصل الثالث: التوازن الصحي في استخدام التكنولوجيا للأطفال

3. أهمية التوازن في الحياة الرقميّة:

في عصرنا الرقمي، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ومع ذلك، من المهم جدًا أن نتعلم كيفية تحقيق توازن صحي بين الوقت الذي نقضيه أمام الشاشات والوقت الذي نقضيه في الأنشطة الأخرى. هذا التوازن ضروري بشكل خاص للأطفال الذين ما زالوا في مرحلة النمو والتطور. عدم التوازن في استخدام التكنولوجيا يمكن أنْ يؤدي إلى عدة مشاكل صحية واجتمّاعية. على سبيل المثال، قد يعاني الأطفال الذين يقضون وقتًا طويلًا أمام الشاشات من قلّة النشاط البدني، ممّا يمكن أنْ يؤدي إلى مشاكل صحية مثل السمنة وأمراض القلب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أنْ يؤدي الاستخدام المفرط للتكنولوجيا إلى تراجع الأداء الأكاديمي والعزلة الاجتماعية.

- **تأثير الاستخدام المفرط للتكنولوجيا على الصحة:**

هناك العديد من الآثار السلبية المحتمّلة للاستخدام المفرط للتكنولوجيا على صحة الأطفال.

- **التأثير على الصحة البدنية:**

أولًا، الجلوس لفترات طويلة أمام الشاشات يمكن أنْ يؤدي إلى مشاكل صحيّة مثل السمنة، وألم الظهر، وضعف النظر. الأطفال الذين لا يشاركون في أنشطة بدنية كافية قد يعانون من نقص النشاط البدني، ممّا يؤثر سلبًا على صحتهم العامة.

- **التأثير على النوم:**

ثانيًا، استخدام التكنولوجيا قبل النوم يمكن أنْ يؤثر على جودة النوم. الضوء الأزرق المنبعث من الشاشات يمكن أنْ يعيق إنتاج هرمون الميلاتونين، الذي يساعد على النوم. الأطفال الذين يستخدمون الأجهزة الرقميّة قبل النوم قد يجدون صعوبة في النوم أو قد لا يحصلون على قسط كافٍ من الراحة، ممّا يؤثر على تركيزهم وأدائهم الأكاديمي في المدرسة.

- **التأثير على الصحة النفسية:**

ثالثًا، يمكن أنْ يؤثر الاستخدام المفرط للتكنولوجيا على الصحة النفسية للأطفال. التعرّض المستمّر للمحتوى الرقمي، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية، يمكن أنْ يؤدي إلى القلق والاكتئاب والعزلة الاجتماعية. الأطفال الذين يقضون وقتًا طويلًا على الإنترنت قد يشعرون بالضغط لمواكبة صور الحياة المثالية التي يتمّ عرضها على وسائل التواصل الاجتماعي، ممّا يمكن أنْ يؤدي إلى تدني احترام الذات.

- **استراتيجيات لتحقيق التوازن الصحي في استخدام التكنولوجيا:**

لتحقيق توازن صحي في استخدام التكنولوجيا، يجب أنْ يتبع الأطفال وأولياء الأمور مجموعة من الاستراتيجيات. هذه الاستراتيجيات تساعد في تنظيم وقت الشاشة وضمان أنْ يكون استخدام التكنولوجيا جزءًا من نمط حياة صحي ومتوازن.

- **وضع حدود زمنية للاستخدام:**

واحدة من أهم الاستراتيجيات لتحقيق التوازن هي وضع حدود زمنية للاستخدام. يمكن للوالدين تحديد مقدار الوقت الذي يمكن للأطفال قضاؤه أمام الشاشات يوميًا. يُفضل أنْ يكون هذا الوقت مقسمًا بين الأنشطة التعليمية والترفيهية. يجب على الأطفال أيضًا أخذ فترات راحة منتظمة أثناء استخدامهم للأجهزة الرقميّة لتجنب الإرهاق الجسدي والنفسي.

- **تشجيع الأنشطة البدنية:**

تشجيع الأطفال على المشاركة في الأنشطة البدنية يُعدُّ جزءًا أساسيًا من الحفاظ على توازن صحي في استخدام التكنولوجيا. يمكّن للأطفال الانخراط في الرياضات، واللعب في الهواء الطلق، والمشاركة في الأنشطة الترفيهية التي تساعدهم على البقاء نشطين وصحيين. الرياضة لا تساعد فقط في تحسين اللياقة البدنية، بل تعزز أيضًا من روح التعاون والعمل الجماعي بين الأطفال.

- **تعزيز الأنشطة الاجتماعية:**

التفاعل الاجتماعي وجهًا لوجه مع الآخرين له أهميّة كبيرة في تطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى الأطفال. يجب على الآباء تشجيع أطفالهم على قضاء الوقت مع العائلة والأصدقاء بعيدًا عن الشاشات. الأنشطة مثل اللعب الجماعي، حضور المناسبات الاجتماعية، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية يمكن أنْ تساعد الأطفال على بناء علاقات صحية وتطوير مهارات التواصل.

- **استخدام التكنولوجيا بشكل هادف:**

تشجيع الأطفال على استخدام التكنولوجيا بشكل هادف يمكن أنْ يساعد في تحقيق توازن صحي. بدلًا من قضاء الوقت في الألعاب أو وسائل التواصل الاجتماعي فقط، يمكن توجيه الأطفال نحو الأنشطة الرقميّة التعليمية والمفيدة. يمكن للأطفال استخدام التطبيقات التعليمية، مشاهدة الفيديوهات التعليمية، أو حتى تعلم البرمجة والتصميم من خلال الإنترنت.

- **دور الأهل في مراقبة المحتوى:**

من المهم جدًا أنْ يكون الأهل على دراية بالمحتوى الذي يتعرّض له أطفالهم على الإنترنت. يجب أنْ يقوموا بمراقبة المحتوى والتأكد من أنّه مناسب لعمر الأطفال ومفيد لهم. يمكن استخدام أدوات الرقابة الأبوية للتحكم في المواقع التي يمكن للأطفال الوصول إليها، وكذلك لتحديد أوقات الاستخدام المسموح بها.

- **تعليم الأطفال حول الأمان الرقمي:**

جزء من تحقيق التوازن في استخدام التكنولوجيا يتضمن تعليم الأطفال حول الأمان الرقمي، يجب أنْ يكون الأطفال على دراية بكيفية حماية معلوماتهم الشخصية، وكيفية التفاعل بأمان مع الآخرين عبر الإنترنت. هذا يشمل عدم مشاركة المعلومات الشخصية مع الغرباء، وعدم تنزيل التطبيقات أو البرامج من مصادر غير موثوقة.

- **فوائد التوازن في استخدام التكنولوجيا:**

تحقيق التوازن في استخدام التكنولوجيا يمكن أنْ يعود بالفوائد العديدة على الأطفال.

أولًا، يساعد التوازن في الحفاظ على الصحة البدنية والعقلية للأطفال. من خلال تقليل الوقت الذي يقضونه أمام الشاشات، يمكن للأطفال المشاركة في الأنشطة البدنية والاجتماعية التي تعزز من صحتهم العامة.

ثانيًا، يساعد التوازن في تحسين الأداء الأكاديمي للأطفال. عندما يتمّ تنظيم وقت الشاشة بشكل صحيح، يكون لدى الأطفال المزيد من الوقت للتركيز على دراستهم وإنجاز واجباتهم المدرسية.

ثالثًا، يساعد التوازن الأطفال على تطوير مهارات حياتية مهمة مثل التنظيم وإدارة الوقت، من خلال تعلم كيفية تنظيم وقتهم بين الأنشطة الرقميّة والأنشطة الأخرى، يصبح الأطفال أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات الحياة المختلفة.

- **أمثلة عملية على تحقيق التوازن:**

يمكن أنْ يتمّ تحقيق التوازن في استخدام التكنولوجيا من خلال أمثلة عملية تساعد في توضيح كيف

يمكـن للعائـلات تنفيـذ هـذه الاسـتراتيجيات فـي حياتهـم اليوميـة.

- **إنشاء جداول يومية:**

يمكـن للعائـلات إنشـاء جـداول يوميـة توضـح وقـت الأنشـطة المختلفـة، بمـا فـي ذلـك وقـت الشاشـة، الوقـت المخصـص للقـراءة، والوقـت المخصـص للنـوم، والأنشـطة البدنيـة. هـذا الجـدول يمكـن أنْ يسـاعد الأطفـال فـي تنظيـم وقتهـم بشـكل أفضـل ويشـجعهم علـى الالتـزام بالتـوازن بيـن الأنشـطة المختلفـة.

- **تخصيص أوقات خالية من الشاشات:**

يمكـن تخصيـص أوقـات معينـة خـلال اليـوم تكـون خاليـة مـن اسـتخدام الشاشـات، مثـل وقـت العشـاء أو قبـل النـوم. هـذا يمكـن أنْ يسـاعد الأطفـال فـي الابتعـاد عـن الأجهـزة الرقميّـة لبعـض الوقـت والتركيـز علـى الأنشـطة الأخـرى مثـل القـراءة أو التفاعـل مـع أفـراد العائلـة.

- **تقديم الحوافز للأنشطة غير الرقميّة:**

يمكـن للأهـل تقديـم حوافـز للأطفـال للمشـاركة فـي الأنشـطة غيـر الرقميّـة. علـى سـبيل المثـال، يمكـن مكافـأة الأطفـال بوقـت إضافـي للعـب بالألعـاب الرقميّـة إذا أكملـوا واجباتهـم المنزليـة أو شـاركوا فـي الأنشـطة البدنيـة.

- **دور المدرسة في تعزيز التوازن الصحي:**

المدرسـة أيضًـا تلعـب دورًا مهمًـا فـي تعزيـز التـوازن الصحـي فـي اسـتخدام التكنولوجيـا للأطفـال. يمكـن للمدرسـين تقديـم برامـج توعيـة حـول الاسـتخدام الصحيـح للتكنولوجيـا وأهميـة التـوازن بيـن الأنشـطة الرقميّـة والأنشـطة الأخـرى. بالإضافـة إلـى ذلـك، يمكـن للمـدارس تشـجيع الأنشـطة الرياضيـة والاجتماعيـة التـي تسـاعد فـي تحقيـق هـذا التـوازن.

جهود المدرسة في مجال السلامة الرقميّة والتوازن الصحي:

1. **محاضرات توعوية للطلاب:**

- نظّمـت المدرسـة سلسـلة مـن المحاضـرات التوعويـة لطلابهـا حـول أهميّـة السـلامة الرقميّـة والتـوازن بيـن الاسـتخدام الرقمـي والنشـاطات اليوميـة.
- تمّـت تغطيـة موضوعـات مثـل الأمـان علـى الإنترنـت، كيفيـة حمايـة المعلومـات الشـخصية، وأضـرار الاسـتخدام المفـرط للتكنولوجيـا.

2. **ورش عمل لأولياء الأمور:**

- قامـت المدرسـة بتنظيـم ورش عمـل لأوليـاء الأمـور لتزويدهـم بالمعرفـة والأدوات اللازمـة لمراقبـة اسـتخدام أبنائهـم للتكنولوجيـا.
- تـمّ تقديـم نصائـح حـول كيفيـة وضـع قواعـد زمنيـة لاسـتخدام الأجهـزة الرقميّـة وتعزيـز الأنشـطة غيـر الرقميّـة فـي المنـزل.

3. شراكات مع الجهات الرسمية:

- تعاونت المدرسة مع الجهات الرسمية مثل وزارة التعليم ووزارة الصحة لتعزيز برامج السلامة الرقميّة.
- تـمّ توقيـع مذكـرات تفاهـم لتنظيـم فعاليـات توعويـة مشـتركة وورش عمـل متخصصـة فـي الأمـان الرقمـي.

4. شراكات مع شركات التكنولوجيا:

- أقامت المدرسة شراكات مع شركات التكنولوجيا الرائدة لتوفير برامج تعليمية وموارد رقمية آمنة.
- تمّ تقديم دعم تقني ومشاريع تعليمية متكاملة لتعزيز استخدام التكنولوجيا بشكل إيجابي وآمن.

5. تطوير منهج دراسي متكامل:

- قامـت المدرسـة بتحديـث المنهـج الدراسـي ليتضمـن موضوعـات حـول السـلامة الرقميّـة والتـوازن بيـن اسـتخدام التكنولوجيـا والنشـاطات الأخـرى.
- تمّ تضمين دروس حول المهارات الرقميّة الأساسية والوعي بالأمن الرقمي ضمن المقررات الدراسية.

6. تدريب المعلمين:

- نظّمـت المدرسـة دورات تدريبيـة للمعلميـن حـول كيفيـة تدريـس موضوعـات السـلامة الرقميّـة بفعاليـة وتعزيـز التـوازن الرقمـي لـدى الطـلاب.
- تمّ تقديم أدوات وموارد تعليمية لمساعدة المعلمين في تقديم محتوى رقمي مفيد وآمن.

7. إنشاء لجنة متابعة:

- أنشـأت المدرسـة لجنـة متابعـة مخصصـة لرصـد تأثيـر اسـتخدام التكنولوجيـا علـى الطـلاب والتأكـد مـن التزامهـم بالممارسـات الصحيـة.
- تقـوم اللجنـة بمراجعـة تقاريـر الاسـتخدام الرقمـي وتقديـم توصيـات لتحسـين السياسـات والبرامـج المعتمّـدة.

8. فعاليات توعوية للمجتمّع:

- نظّمـت المدرسـة فعاليـات مفتوحـة للمجتمّـع لزيـادة الوعـي حـول أهميّـة التـوازن بيـن الحيـاة الرقميّـة والحيـاة الاجتماعيـة.
- شـملت الفعاليـات محاضـرات، نـدوات، ومعـارض تعليميـة حـول السـلامة الرقميّـة وكيفيـة تحقيـق تـوازن صحـي فـي اسـتخدام التكنولوجيـا.

الفصل الرابع: تأثير التكنولوجيا على العلاقات الأسرية والاجتماعية للأطفال:

4. دور التكنولوجيا في التواصل العائلي:

فـي عصـر التكنولوجيـا، أصبـح التواصـل مـع العائلـة أسـهل مـن أيّ وقـت مضـى. التطبيقـات الذكيـة مثـل (واتسـاب وفيسـبوك) تتيـح للأسـر التواصـل بسـهولة، حتـى وإن كانـت هنـاك مسـافات جغرافيـة كبيـرة بينهـم. يمكـن للأطفـال البقـاء علـى اتصـال مـع أفـراد الأسـرة فـي أيّ وقـت، ممّـا يعـزز الروابـط الأسـرية ويسـاعد فـي تقويـة العلاقـات.

إلّا أنّ هـذا التواصـل عبـر التكنولوجيـا يمكـن أنْ يكـون سيفًا ذو حديـن. فـي بعـض الأحيـان، قـد يصبـح التواصـل الرقمـي بديـلًا عـن التفاعـل الشـخصي، ممّـا يـؤدي إلـى نقـص فـي الروابـط العاطفيـة الفعليـة. علـى سـبيل المثـال، قـد يجلـس أفـراد الأسـرة معًـا فـي نفـس الغرفـة، لكـن كل منهـم مشـغول بجهـازه الذكـي، ممّـا يقلـل مـن فـرص الحـوار والتفاعـل الحقيقـي بينهـم.

- **تأثير التكنولوجيا على الوقت العائلي:**

التكنولوجيـا يمكـن أنْ تؤثـر علـى جـودة الوقـت الـذي يقضيـه الأطفـال مـع أسـرهم. عندمـا يقضـي الأطفـال الكثيـر مـن الوقـت فـي اسـتخدام الأجهـزة الإلكترونيـة، مثـل الهواتـف الذكيـة أو الألعـاب الإلكترونيـة، فإنّهـم يفوتـون الفرصـة لقضـاء الوقـت مـع عائلاتهـم. هـذا قـد يـؤدي إلـى تراجـع التفاعـل الأسـري والتواصـل العائلـي، والـذي يعتبـر ضروريًـا لتنميـة القيـم والمبـادئ الاجتماعيـة.

لتجنـب هـذه المشـكلة، يجـب علـى الأهـل تخصيـص وقـت محـدد لقضائـه مـع أطفالهـم بعيـدًا عـن الشاشـات. يمكـن تنظيـم أنشـطة عائليـة مثـل الطهـي معًـا، اللعـب، أو قـراءة القصـص. هـذه الأنشـطة تعـزز الروابـط الأسـرية وتشـجع الأطفـال علـى التفاعـل والتواصـل.

- **تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية للأطفال:**

وسـائل التواصـل الاجتماعـي لهـا تأثيـر كبيـر علـى العلاقـات الاجتماعيـة للأطفـال. بينمـا يمكـن أنْ تسـاعد فـي بنـاء صداقـات جديـدة وتسـهيل التواصـل مـع الأصدقـاء، إلّا أنّهـا قـد تـؤدي أيضًـا إلـى بعـض التحديـات. علـى سـبيل المثـال، قـد يشـعر الأطفـال بالضغـط لمواكبـة مـا يرونـه علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي، ممّـا يمكـن أنْ يؤثـر علـى احترامهـم لذاتهـم وصحتهـم النفسـية.

علـاوة علـى ذلـك، يمكـن أنْ تـؤدي وسـائل التواصـل الاجتماعـي إلـى العزلـة الاجتماعيـة إذا اعتمّـد الأطفـال بشـكل كبيـر علـى التواصـل الرقمـي بـدلًا مـن التواصـل الشـخصي. الأطفـال الذيـن يقضـون الكثيـر مـن الوقـت علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي قـد يفتقـرون إلـى المهـارات الاجتماعيـة الأساسـية، مثـل القـدرة علـى قـراءة تعابيـر الوجـه أو التفاعـل مـع الآخريـن بشـكل مباشـر.

- **أهميّة التفاعل الاجتماعي الحقيقي:**

التفاعل الاجتماعي الحقيقي مهم جدًا لتطور الأطفال العاطفي والاجتماعي. من خلال التفاعل المباشر مع الآخرين، يتعلم الأطفال كيفية التعبير عن مشاعرهم، الاستمّاع للآخرين، وحلّ النزاعات بطرق سلمية. هذه المهارات الاجتماعية لا يمكن تعلمها من خلال التكنولوجيا وحدها، بل تحتاج إلى ممّارستها في الحياة اليومية.

يمكن أنْ تساعد الأنشطة الجماعية مثل الرياضات، الحفلات، والرحلات المدرسية في تعزيز التفاعل الاجتماعي. هذه الأنشطة تعطي الأطفال الفرصة للقاء أصدقاء جدد وتطوير صداقات قوية، ممّا يساهم في تنمية مهاراتهم الاجتماعية والعاطفية.

- **التوازن بين الحياة الرقميّة والحياة الاجتماعية:**

لتحقيق توازن صحي بين الحياة الرقميّة والحياة الاجتماعية، يجب أنْ يتعلم الأطفال كيفية استخدام التكنولوجيا بطريقة مفيدة ومسؤولة. يمكن للأهل مساعدة أطفالهم في وضع قواعد واضحة لاستخدام الأجهزة الرقميّة وتحديد الوقت الذي يمكن قضاؤه أمام الشاشات.

يجب أيضًا تشجيع الأطفال على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية بعيدًا عن التكنولوجيا. يمكن أنْ تشمل هذه الأنشطة اللعب مع الأصدقاء في الحديقة، حضور دورات تدريبية، أو الانضمام إلى أندية رياضية. هذه الأنشطة تعزز من التفاعل الاجتماعي وتساعد الأطفال على بناء علاقات صحية ومستدامة.

- **الآثار الإيجابية للتكنولوجيا على العلاقات الأسرية والاجتماعية:**

على الرغم من التحديات، فإن التكنولوجيا توفر أيضًا فرصًا لتعزيز العلاقات الأسرية والاجتماعية. يمكن استخدام التطبيقات الذكية لتنظيم الأنشطة العائلية، مثل ترتيب الرحلات أو تخطيط الأحداث. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأطفال استخدام التكنولوجيا للتواصل مع الأصدقاء والعائلة الذين يعيشون بعيدًا، ممّا يعزز من الروابط الاجتماعية ويجعلهم يشعرون بالانتمّاء.

بفضل التكنولوجيا، يمكن للأطفال أيضًا تعلم مهارات جديدة تساهم في تحسين علاقاتهم مع الآخرين. على سبيل المثال، يمكن لتطبيقات الألعاب الجماعية تعزيز روح الفريق والعمل الجماعي، بينما يمكن لتطبيقات التعلم التعاوني تعزيز التعاون والتفاعل بين الأطفال.

- **دور الأهل في تعزيز التوازن الصحي:**

يلعب الأهل دورًا حاسمًا في تحقيق توازن صحي بين الحياة الرقميّة والحياة الاجتماعية للأطفال. يجب أنْ يكونوا قدوة حسنة في استخدام التكنولوجيا وأنْ يشجعوا أطفالهم على القيام بأنشطة مختلفة بعيدًا عن الشاشات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أنْ يكونوا على دراية بالمحتوى الذي يتعرّض له أطفالهم عبر الإنترنت وأنْ يقدموا الدعم والمشورة عند الحاجة.

من خلال بناء حوار مفتوح مع أطفالهم حول أهميّة التوازن في استخدام التكنولوجيا، يمكن للأهل مساعدة أطفالهم في تحقيق التوازن المطلوب وتجنب الآثار السلبية للاستخدام المفرط للتكنولوجيا.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

- **استنتاجات البحث:**

من خلال هذا البحث، توصلنا إلى أنّ التكنولوجيا تلعب دورًا هامًا في حياة الأطفال، سواء من الناحية التعليمية أو الترفيهية. ومع ذلك، فإنّ الاستخدام غير المتوازن للتكنولوجيا يمكن أنْ يؤدي إلى مجموعة من المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية. لذا، من المهم أن نعمل جميعًا لتحقيق توازن صحي في استخدام التكنولوجيا للأطفال لضمان نموهم السليم وتطورهم.

- **توصيات البحث:**

1. وضع قواعد زمنية للاستخدام: يجب على الأهل وضع قواعد زمنية واضحة لاستخدام الأجهزة الرقميّة وتشجيع الأطفال على الالتزام بها.
2. تعزيز الأنشطة البدنية والاجتماعية: يجب تشجيع الأطفال على المشاركة في الأنشطة البدنية والاجتماعية التي تعزز من نموهم الشامل وتساعد في تحقيق التوازن الصحي.
3. مراقبة المحتوى الرقمي: يجب على الأهل مراقبة المحتوى الذي يتعرّض له أطفالهم والتأكد من أنّه مناسب لعمرهم ويفيدهم.
4. تعليم الأطفال حول الأمان الرقمي: من المهم تعليم الأطفال كيفية استخدام الإنترنت بأمان وحماية معلوماتهم الشخصية.
5. تشجيع التفاعل الشخصي: يجب تشجيع الأطفال على التفاعل مع الآخرين وجهًا لوجه لتعزيز مهاراتهم الاجتماعية والعاطفية.

نتائج البحث:

البحث أوضح أنْ التكنولوجيا، رغم فوائدها المتعددة، تحتاج إلى استخدام متوازن ومسؤول لضمان عدم تأثيرها سلبًا على صحة الأطفال وعلاقاتهم الاجتماعية. كما أظهرت النتائج أنْ الأطفال الذين يتعلمون كيفية تحقيق التوازن بين الاستخدام الرقمي والأنشطة الأخرى يكونون أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات الحياة العصرية.

توصيات البحث:

لتحقيـق أقصـى اسـتفادة مـن التكنولوجيـا مـع تجنـب آثارهـا السـلبية، يُنصـح بتبنـي اسـتراتيجيات واضحـة ومحـددة مـن قبـل الأهـل والمـدارس لضمـان اسـتخدام صحـي ومفيـد للتكنولوجيـا.

أثر القياس للبحث:

تـمّ اسـتخدام مزيـج مـن الدراسـات السـابقة والمصـادر التعليميـة لتحديـد الفوائـد والمخاطـر المحتمّلة لاسـتخدام التكنولوجيـا بيـن الأطفـال. يتعيّـن علـى الأبحـاث المسـتقبلية الاسـتمّرار فـي فحـص تأثيـر التكنولوجيـا علـى الأطفـال فـي مختلـف الأعمـار والثقافـات لتقديـم رؤى أعمـق.

جدول 1: فوائد ومخاطر استخدام التكنولوجيا للأطفال		
الفئة	الفوائد	المخاطر
تعليمية	تطوير مهارات جديدة، زيادة المعرفة	الاعتماد المفرط على التكنولوجيا في التعلم
اجتماعية	تسهيل التواصل مع الأصدقاء والعائلة	العزلة الاجتماعية بسبب قلة التفاعل الواقعي
ترفيهية	توفير ألعاب وأنشطة ممتعة	الإدمان على الألعاب الإلكترونية
صحية	تحسين بعض المهارات العقلية	ضعف النظر، مشاكل النوم، قلة النشاط البدني
نفسية	تعزيز الثقة بالنفس عبر الإنجازات الرقمية	القلق والاكتئاب بسبب التنمر الإلكتروني

جدول 2: استراتيجيات لتحقيق التوازن الصحي في استخدام التكنولوجيا	
الاستراتيجية	الوصف
وضع حدود زمنية للاستخدام	تحديد الوقت المسموح به يوميًا لاستخدام الأجهزة الرقمية
تشجيع الأنشطة البدنية	ممارسة الرياضة واللعب في الهواء الطلق
تعزيز التفاعل الاجتماعي	تعزيز اللقاءات وجهاً لوجه والأنشطة الاجتماعية
مراقبة المحتوى الرقمي	التأكد من أن المحتوى مناسب ومفيد
تعليم الأمان الرقمي	تعليم الأطفال كيفية حماية معلوماتهم الشخصية واستخدام الإنترنت بأمان

جدول 3: دور الأهل والمدارس في تعزيز التوازن الرقمي	
الدور	المهام
الأهل	وضع قواعد زمنية، مراقبة المحتوى، تعزيز الأنشطة غير الرقمية
المدارس	تقديم برامج توعية، تشجيع الأنشطة الجماعية، تعليم الأمان الرقمي

جدول: أثر القياس لاستخدام التكنولوجيا على الأطفال		
الفئة	الأثر	طرق القياس
التعليمية	تحسن أو تراجع في الأداء الأكاديمي	تقييم الدرجات المدرسية، اختبارات التحصيل، ملاحظات المعلمين
الصحية	مشاكل في النظر، اضطرابات النوم، قلة النشاط البدني	فحوصات طبية دورية، استبيانات عن النشاط البدني والنوم
النفسية	زيادة القلق والاكتئاب، ضعف الثقة بالنفس	استبيانات الصحة النفسية، ملاحظات الأهل والمعلمين
الاجتماعية	العزلة الاجتماعية، صعوبة في التفاعل الواقعي	استبيانات التفاعل الاجتماعي، ملاحظات الأهل والمعلمين
الأمنية	التعرض للمخاطر على الإنترنت، مثل التنمر الإلكتروني	تقارير الحوادث، استبيانات الأمان الرقمي، ملاحظات الأهل
التوازن بين الأنشطة	توازن غير كافٍ بين الأنشطة الرقمية والأنشطة غير الرقمية	استبيانات النشاط اليومي، جداول متابعة الوقت، ملاحظات الأهل

المراجع

- الوكالة الوطنية للأمن السيبراني لدولة قطر:العنوان: مناهج الأمن السيبراني والسلامة الرقميّة, الرابط: الوكالة الوطنية للأمن السيبراني لدولة قطر
- Boulton, M. (2021). The impact of digital technology on child development. Journal of Child Development and Technology, 12(3), 234-250.
- مجلة العلوم الاجتماعية (العربية): العنوان: "الإدمان الرقمي وتأثيره على الأطفال: دراسة ميدانية" المؤلف: د. أحمد عبد الرحمن
- السلامة الرقميّة | الأمم المتحدة - يتناول هذا المصدر نصائح حول كيفية حماية سلامتك الرقميّة, بما في ذلك كيفية التعامل مع البريد الإلكتروني وتصفح الإنترنت بأمان، وتجنب المراقبة الرقميّة
- السلامة الرقميّة | الأمم المتحدة (un.org)

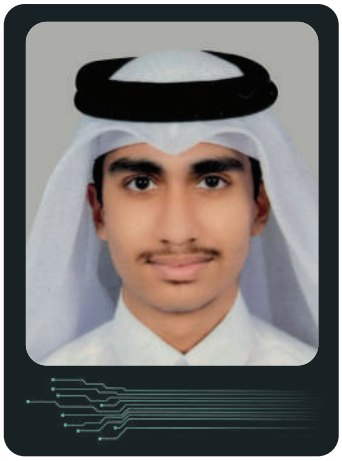

ورقة عمل
الطالب / محمد عبدالله العبيدلي
مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين

حول "السلامة الرقميّة والاستخدام المتوازن (كيفية تحقيق توازن صحي للأطفال في العصر الرقمي)"

مقدمة:

في عصر التكنولوجيا الرقميّة المتسارع، أصبح من الضروري تعزيز الوعي بأهميّة المسؤولية الأخلاقية في العالم الرقمي. البيئة الرقميّة لم تُعدَّ مجرد وسيلة للتواصل أو إنجاز الأعمال، بل أصبحت عالمًا متكاملًا يؤثر بشكل مباشر على حياتنا اليومية. وفي هذا السياق، تلعب دولة قطر دورًا رياديًا في توجيه المجتمع نحو الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا من خلال مبادرات وطنية وبرامج توعوية تستهدف جميع فئات المجتمع. كما تساهم مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين بشكل فعّال في هذا الجهد من خلال دمج مبادئ المسؤولية الأخلاقية في مناهجها التعليمية، وتنظيم ورش عمل توعوية للطلاب والمجتمع المحلي، ممّا يعزز من استدامة هذا العالم الرقمي ويحترم حقوق الأفراد.

السياق التعليمي في مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا

- **تدريس المسؤولية الأخلاقية:**

في إطار منهاج الأمن السيبراني في مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين، تمّ دمج تعليم المسؤولية الأخلاقية في العالم الرقمي كجزء أساسي من التعليم. يشمل هذا التدريس جوانب متعددة، منها:

1. **احترام الخصوصية:** يتعلم الطلاب كيفية حماية معلوماتهم الشخصية ومعلومات الآخرين أثناء التفاعل في الفضاء الرقمي. يتمّ التركيز على أهميّة عدم مشاركة البيانات الحساسة أو الشخصية على الإنترنت دون إذن، وأهميّة استخدام كلمات مرور قويّة وإجراءات أمنية لحماية حساباتهم.
2. **التعامل بأمان مع المعلومات:** يشمل هذا الجانب تعليم الطلاب كيفية تقييم المصادر الرقميّة وكيفية التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها أو مشاركتها. كما يتمّ تدريب الطلاب على تفادي الروابط والملفات المشبوهة التي قد تحتوي على فيروسات أو برمجيات ضارّة.
3. **محاربة التنمر الإلكتروني:** يتعلم الطلاب كيفية التعرف على أشكال التنمر الإلكتروني وكيفية مواجهته، سواء كانوا ضحايا أو شهودًا عليه. يشمل هذا التدريب أيضًا كيفية الإبلاغ عن التنمر وكيفية دعم الزملاء الذين يتعرضون له.

- **طرق التدريس:**

تعتمّد المدرسة على مجموعة متنوعة من الطرق التعليمية لضمان استيعاب الطلاب لمفاهيم المسؤولية الأخلاقية. من بين هذه الطرق:

- **الدروس التفاعلية:** يتمّ استخدام تقنيات التعلم التفاعلي مثل الألعاب التعليمية والمحاكاة لتوضيح المفاهيم الأخلاقية بطريقة ممتعة وفعّالة.
- **الدراسة الجماعية:** يشجع الطلاب على العمل في مجموعات لمناقشة السيناريوهات المختلفة التي قد يوجهونها في العالم الرقمي، ممّا يعزز من فهمهم للمبادئ الأخلاقية.
- **التقييمات العملية:** يتمّ تقييم الطلاب من خلال مشاريع عملية تتطلب منهم تطبيق ما تعلموه في مواقف حقيقية، مثل إنشاء مدونة أو موقع إلكتروني يتبع المعايير الأخلاقية.

- **ورش العمل والتوعية المجتمعية**

- **دور الوكالة الوطنية للأمن السيبراني**

تتعاون مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا مع الوكالة الوطنية للأمن السيبراني لتقديم ورش عمل توعوية تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الأمن السيبراني والأخلاق الرقميّة. هذه الورش تشمل:

1. **ورش عمل للطلاب:** تقدّم هذه الورش مفاهيم متقدّمة في مجال الأمن السيبراني، مثل تحليل الثغرات الأمنية وتطوير استراتيجيات للحماية من الهجمات السيبرانية. يتمّ تقديم أمثلة واقعية لحالات تعرّضت للاختراق وكيفية التعامل معها.

2. **ورش عمـل للمجتمّـع المحلـي:** تهـدف هـذه الـورش إلـى توعيـة المجتمـع المحلـي، بمـا فـي ذلـك أوليـاء الأمـور والمعلميـن، بأهميّـة الأمـن السيبراني وكيفيـة حمايـة أنفسـهم وأطفالهـم أثنـاء اسـتخدام الإنترنـت.
3. **جلسـات استشـارية:** توفّـر الوكالـة جلسـات استشـارية فرديـة للطـلاب وأسـرهم لطـرح أيّ استفسـارات أو مخـاوف تتعلـق بالأمـن السـيبراني. هـذه الجلسـات تسـاعد فـي تعزيـز الثقـة والقـدرة علـى التصـرف بشـكل صحيـح فـي المواقـف الحرجـة.

- **مشاركة الطلاب في تعزيز الأخلاق الرقميّة:**

يلعـب الطـلاب دورًا نشـطًا فـي تعزيـز الأخـلاق الرقميّـة داخـل المدرسـة وخارجهـا، مـن خـلال تقديـم ورش العمـل لزملائهـم، يسـاهم الطـلاب فـي نشـر المعرفـة وزيـادة الوعـي بيـن أقرانهـم. بعـض الأنشـطة التـي قـام بهـا الطـلاب تشـمل:

1. **إعـداد العـروض التقديميـة:** يقـوم الطـلاب بإعـداد عـروض تقديميـة حـول مواضيـع مثـل كيفيـة التعامل مـع التنمـر الإلكترونـي، أهميّـة الخصوصيـة الرقميّـة، وأفضـل الممارسـات لاسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي بأمـان.
2. **المبـادرات الطلابيـة:** بعـض الطـلاب قامـوا بإطـلاق مبـادرات علـى مسـتوى المدرسـة لتعزيـز السـلوك الأخلاقـي عبـر الإنترنـت. هـذه المبـادرات تشـمل إنشـاء مدونـات مدرسـية حـول الأخـلاق الرقميّـة وإطـلاق حمـلات توعويـة عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي.
3. **التوجيـه الزميـل:** يتـمّ توجيـه الطـلاب الأكبـر سـنًا لتعليـم وتوجيـه الطـلاب الأصغـر سـنًا حـول كيفيـة اسـتخدام الإنترنـت بشـكل آمـن ومسـؤول. هـذا التوجيـه يشـمل تقديـم نصائـح عمليـة ومشـاركة تجـارب شـخصية.

كيف نبني مجتمّعًا رقميًا آمنًا ومستدامًا؟

- **التعليم والتوعية:**

تُعدُّ التوعية والتعليم الخطوة الأولى نحو بناء مجتمّع رقمي آمن ومستدام. تحقيق هذا الهدف يتطلب:

1. إدراج الأخـلاق الرقميّـة فـي المناهـج الدراسـية: يجـب أنْ تكـون الأخـلاق الرقميّـة جـزءًا مـن المناهـج الدراسية فـي جميـع المسـتويات التعليميـة، بـدءًا مـن المرحلـة الابتدائيـة وصـولًا إلـى المرحلـة الجامعيـة. هـذا الإدراج يضمـن أنْ الطـلاب يتعلمـون مبكـرًا كيفيـة التصـرّف بمسـؤولية فـي الفضـاء الرقمـي.
2. تنظيـم حمـلات توعويـة مسـتمّرة: يجـب تنظيـم حمـلات توعويـة علـى مـدار العـام تسـتهدف جميـع أفـراد المجتمـع، بمـا فـي ذلـك الطـلاب، المعلميـن، أوليـاء الأمـور، والعامـة. هـذه الحمـلات يمكـن أنْ تشـمل محاضـرات، ورش عمـل، وإعلانـات توعويـة علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي.
3. توفيـر مصـادر تعليميـة متنوعـة: يجـب أنْ تكـون المصـادر التعليميـة متاحـة للجميـع وبمختلـف الأشـكال، سـواء كانـت كتبًـا، مقاطـع فيديـو، أو مقـالات عبـر الإنترنـت. هـذه المصـادر تسـاعد فـي نشـر المعرفـة

بشـكل أوسـع وتوفيـر المعلومـات بطـرق مختلفـة تناسـب الجميـع.

- **القوانين والتشريعات:**

لضمـان حمايـة الحقـوق فـي العالـم الرقمـي، يجـب تطويـر وتطبيـق قوانيـن وتشـريعات تواكـب التطـورات التكنولوجيـة السـريعة. هـذا يتطلـب:

1. **تحديث القوانين الحالية:** يجـب أنْ تتمّ مراجعـة القوانيـن الحاليـة بشـكل دوري وتحديثهـا لتتناسـب مـع التحديات الجديـدة التـي تفرضهـا التكنولوجيـا الحديثة.
2. **تطبيـق القوانيـن بصرامـة:** يجـب أنْ تكـون القوانيـن واضحـة ومعروفـة للجميـع، وأنْ يتـمّ تطبيقهـا بصرامـة لضمـان حمايـة الأفـراد مـن التهديـدات الرقميّـة مثـل القرصنـة، الاحتيـال الإلكترونـي، والتنمـر عبـر الإنترنـت.
3. **تعزيـز التعـاون الدولـي:** نظـرًا للطبيعـة العالميـة للإنترنـت، يجـب أن يكـون هنـاك تعـاون دولـي لضمـان تطبيـق القوانيـن بشـكل فعـال عبـر الحـدود. هـذا التعـاون يمكـن أنْ يشـمل تبـادل المعلومـات بيـن الـدول وتطويـر اسـتراتيجيات مشـتركة لمكافحـة الجريمـة الإلكترونيـة.

- **التعاون بين القطاعات**

التعـاون بيـن القطـاع التعليمـي، الحكومـي، والخـاص ضـروري لنشـر الوعـي حـول الأخـلاق الرقميّـة. بعـض الخطـوات الممكنـة تشـمل:

1. **مبـادرات مشـتركة:** يمكـن إطـلاق مبادرات مشـتركة بيـن المـدارس، الجامعـات، والشـركات التكنولوجية لتعزيـز الأخـلاق الرقميّـة. هـذه المبـادرات يمكن أنْ تشـمل برامـج تدريبية، مسـابقات، وورش عمل تسـتهدف تطويـر حلـول تكنولوجيـة تعـزز مـن الأخـلاق الرقميّة.
2. **الاسـتفادة مـن الخبـرات المتنوعـة:** التعـاون مـع الشـركات التكنولوجيـة يمكـن أنْ يوفـر للطـلاب والباحثيـن فرصـة الاسـتفادة مـن الخبـرات المتخصصـة فـي مجـال الأمـن السـيبراني والأخـلاق الرقميّـة. هـذا التعـاون يمكـن أنْ يشـمل برامـج تدريبيـة أو مشـاريع مشـتركة.
3. **تطويـر منصـات رقميـة:** يمكـن تطويـر منصـات رقميـة تعـزز مـن التفاعـل الآمـن بيـن الطـلاب والمجتمـع. هـذه المنصـات يمكـن أنْ تشـمل منتديـات نقـاش، مدونـات تعليميـة، أو تطبيقـات تسـاعد فـي نشـر الوعـي بأهميـة الأخـلاق الرقميّة.

- **تشجيع الابتكار المستدام:**

تشـجيع الابتـكارات التـي تدعـم الاسـتدامة والأمـان الرقمـي يمكـن أنْ يكـون لـه تأثيـر كبيـر علـى بنـاء مجتمّـع رقمـي مسـتدام. هـذا يتطلـب:

1. **الاسـتثمار فـي البحـث والتطويـر:** دعـم البحـث والتطويـر فـي مجـالات مثـل الـذكاء الاصطناعـي،

تحليل البيانات، وتطوير البرمجيات الّتي تعزز من الأمان الرقمي وتقلل من الأثر البيئي للتكنولوجيا.

2. **دعم المشاريع الناشئة:** تشجيع المشاريع الناشئة التي تقدم حلولًا مبتكرة لمشاكل الأمن السيبراني أو التي تدعم الاستدامة الرقميّة يمكن أنْ يسهم في تعزيز الابتكار المستدام.
3. **التوعية بأهميّة الاستدامة:** يجب نشر الوعي بين المستخدمين حول أهمية استخدام التكنولوجيا بطرق مستدامة، مثل تقليل استهلاك الطاقة، إعادة تدوير الأجهزة الإلكترونية، واستخدام تطبيقات صديقة للبيئة.

- **تعزيز الحوار المجتمعي:**

الحوار المفتوح حول المخاطر الرقميّة وأهميّة الأخلاق في العالم الرقمي يمكن أنْ يساهم في خلق بيئة أكثر أمانًا. هذا الحوار يمكن أنْ يشمل:

1. **ورش عمل مجتمّعية:** تنظيم ورش عمل تستهدف مختلف فئات المجتمع لفتح حوار حول التحديات الرقميّة وكيفية التعامل معها بمسؤولية.
2. **المنتديات الإلكترونية:** إنشاء منتديات إلكترونية مفتوحة يمكن أنْ توفر منصة للنقاش وتبادل الآراء بين مختلف أفراد المجتمع حول موضوعات الأخلاق الرقميّة.
3. **التواصل مع وسائل الإعلام:** استخدام وسائل الإعلام لنشر رسائل توعوية وتقديم برامج تلفزيونية أو إذاعية تناقش موضوعات الأخلاق الرقميّة بشكل دوري.

التحديات التي تواجه بناء مجتمّع رقمي آمن ومستدام

- **تفاوت الوعي بين فئات المجتمع**

التفاوت الكبير في مستوى الوعي بين فئات المجتمع يشكل تحديًا كبيرًا في نشر الأخلاق الرقميّة. لتحقيق التكافؤ في الوعي، يجب:

1. **استهداف الفئات الأقل وعيًا:** تنظيم برامج توعوية تستهدف الفئات الأقل وعيًا، مثل كبار السن أو الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية.
2. **تقديم محتوى ملائم:** يجب أنْ يكون المحتوى التعليمي ملائمًا للفئات المستهدفة من حيث اللغة، المستوى التعليمي، والثقافة المحلية.
3. **إشراك المجتمع المدني:** يمكن للمجتمّع المدني أنْ يلعب دورًا رئيسيًا في نشر الوعي، من خلال تنظيم فعاليات محلية أو إطلاق مبادرات توعوية.

- **التطور السريع للتكنولوجيا:**

التطور السريع للتكنولوجيا يجعل من الصعب مواكبة التغيرات المستمّرة في مجال الأمن الرقمي. للتغلب على هذا التحدي، يجب:

1. **تحديـث المناهـج بشـكل دوري:** يجـب أنْ تكـون المناهـج التعليميـة فـي مجـال الأمـن السـيبراني والأخـلاق الرقميّـة ديناميكيـة ويتـمّ تحديثهـا بشـكل دوري لتواكـب التغيـرات التكنولوجيـة.
2. **تطويـر الكـوادر التعليميـة:** تدريـب المعلميـن والمتخصصيـن فـي مجـال الأمـن السـيبراني بشـكل مسـتمّر يضمـن أنْ يكونـوا علـى درايـة بأحـدث التحديـات والتهديـدات الرقميّـة.
3. **اسـتخدام التكنولوجيـا فـي التعليـم:** اسـتخدام الأدوات التكنولوجيـة المتطـورة فـي التعليـم يمكـن أنْ يسـاعد فـي توضيـح التحديـات الرقميّـة الجديـدة وكيفيـة مواجهتهـا.

التهديدات الإلكترونية المتزايدة

- **تزايد التهديدات الإلكترونية يمثل تحديًا كبيرًا يتطلب:**

تعزيـز الدفاعـات السـيبرانية: تطويـر أنظمـة دفاعيـة متقدمـة تحمـي المؤسسـات والأفـراد مـن التهديـدات الإلكترونيـة مثـل الاختراقـات والهجمـات الخبيثـة.

1. **التوعيـة بالمخاطـر:** يجـب أنْ يكـون الجميـع علـى درايـة بالمخاطـر الرقميّـة وكيفيـة التعامـل معهـا بطـرق آمنـة. هـذا يشـمل التعـرف علـى رسـائل البريـد الإلكترونـي الخبيثـة، الروابـط المشـبوهة، وغيرهـا مـن التهديـدات.
2. **الاسـتجابة السـريعة:** تطويـر خطـط اسـتجابة سـريعة لحـالات الطـوارئ السـيبرانية يمكـن أنْ يسـاهم فـي تقليـل الأضـرار الناجمـة عـن التهديـدات الإلكترونيـة.

- **نقص الموارد في بعض المجتمعات**

نقـص المـوارد يمثـل تحديًـا كبيـرًا فـي تطبيـق برامـج التوعيـة والتعليـم فـي مجـال الأخـلاق الرقميّـة. للتغلـب علـى هـذا التحـدي، يمكـن:

1. **التعـاون مـع المنظمـات غيـر الربحيـة:** يمكـن أنْ تلعـب المنظمـات غيـر الربحيـة دورًا مهمًـا فـي توفيـر المـوارد اللازمـة لدعـم برامـج التوعيـة والتعليـم فـي المناطـق الأقـل حظًـا.
2. **اسـتخدام التكنولوجيـا منخفضـة التكلفـة:** تطويـر واسـتخدام تكنولوجيـا منخفضـة التكلفـة يمكـن أنْ يسـهم فـي نشـر الوعـي بيـن الفئـات الأكثـر حاجـة.
3. **التبرعـات والشـراكات:** حشـد التبرعـات وتطويـر شـراكات مـع الشـركات والمؤسسـات الكبـرى يمكـن أنْ يوفـر الدعـم المالـي والفنـي اللازم.

دور المؤسسات التعليمية في مواجهة التحديات

- **تعزيز المهارات القيادية:**

تلعب المؤسسات التعليمية دورًا حيويًا في تعزيز المهارات القيادية بين الطلاب من خلال:

1. **ورش عمل القيادة:** تنظيم ورش عمل تركز على تطوير مهارات القيادة لدى الطلاب، ممّا يساعدهم على تحمل مسؤولية نشر الوعي الرقمي في مجتمّعاتهم.
2. **مشاريع التخرج العملية:** تشجيع الطلاب على تنفيذ مشاريع تخرج تتعلق بالأخلاق الرقميّة والأمن السيبراني، ممّا يمنحهم الفرصة لتطبيق ما تعلموه عمليًا.
3. **المبادرات الطلابية:** دعم المبادرات الطلابية التي تهدف إلى تعزيز الأخلاق الرقميّة، مثل تنظيم حملات توعوية أو إنشاء مجموعات طلابية متخصصة في مجال الأمن الرقمي.

- **الشراكات مع الجهات المختصة:**

التعاون مع الجهات المختصة مثل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني يمكن أنْ يعزز من فعالية برامج التعليم والتوعية من خلال:

1. **تبادل الخبرات:** يمكن للمدارس الاستفادة من خبرات الجهات المختصة في تطوير مناهج وبرامج تعليمية متقدمة تواكب التحديات الرقميّة الحالية.
2. **توفير الموارد التقنية:** يمكن للشراكات توفير الموارد التقنية اللازمة لتعليم الطلاب كيفية التعامل مع التهديدات الرقميّة بشكل عملي.
3. **التدريب العملي:** تنظيم تدريبات عملية للطلاب بالتعاون مع الجهات المختصة يمكن أنْ يعزز من مهاراتهم العملية ويجهزهم بشكل أفضل لمواجهة التحديات المستقبلية.

- **الاستدامة الرقميّة:**

الاستدامة الرقميّة تعني استخدام التكنولوجيا بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من الآثار البيئية السلبية. لتحقيق الاستدامة الرقميّة، يمكن:

1. **التقنيات الخضراء:** دعم البحث والتطوير في مجال التقنيات الخضراء التي تستخدم الطاقة بكفاءة وتحافظ على البيئة.
2. **إعادة التدوير:** تعزيز ثقافة إعادة التدوير للأجهزة الإلكترونية لتقليل النفايات الإلكترونية التي تضرّ بالبيئة.
3. **الابتكار في التصميم:** تشجيع تصميم الأجهزة والبرمجيات بطرق تضمن استدامتها على المدى الطويل وتقلل من حاجتها إلى التحديثات المتكررة التي تؤدي إلى زيادة النفايات.

الخاتمة:

فـي الختـام، تعتبـر مبـادرة المسـؤولية الأخلاقيـة فـي العالـم الرقمـي خطـوة هامـة نحـو بنـاء مجتمّـع رقمـي آمـن ومسـتدام. مـن خـلال التركيـز علـى التعليـم، التعـاون بيـن القطاعـات، وتطويـر الابتـكارات المسـتدامة، يمكننـا تحقيـق هـذا الهـدف. تلعـب مدرسـة قطـر للعلـوم والتكنولوجيـا الثانويـة للبنيـن دورًا محوريًـا فـي هـذا السـياق، مـن خـلال مناهجهـا التعليميـة وورش العمـل التـي تعـزز مـن وعـي الطـلاب والمجتمـع بأهميـة الأخـلاق الرقميّـة. بهـذه الجهـود المشـتركة، يمكننـا المسـاهمة فـي بنـاء مسـتقبل رقمـي أكثـر أمانًـا واسـتدامة للجميـع.

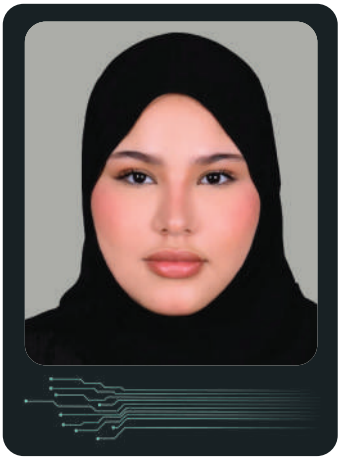

ورقة عمل
الطالبة / الريم سعيد ظافر محمد القحطاني
مدرسة قطر التقنية

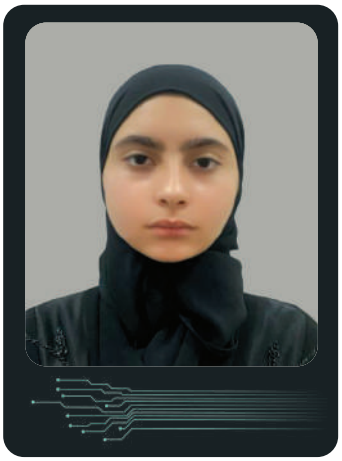

ورقة عمل
الطالبة / مياسة بسام نظامي
مدرسة روضة بنت جاسم الثانوية للبنات

حول "مقترح تصميم تطبيق سايبر للتوعية بمخاطر الهجمات السيبرانية وكيفية الحماية منها لطلاب المرحلة الاعدادية في دولة قطر"

ملخص البحث:

تُعدُّ الهجمات السيبرانية من المشكلات الأكثر انتشارًا في الوقت الحاضر، وقد ظهرت هذه الهجمات بسبب التطور التكنولوجي واعتماد المجتمعات بشرائحها المختلفة على شبكات المعلومات والحواسيب والهواتف الذكية وما الى ذلك، وهي المشكلة التي تحتاج إلى يقظة وحرص وتعاون من الجميع من أجل حماية فئة مهمة في مجتمّعنا ألا وهي فئة الطلاب.

يهدف هذا البحث الى تصميم تطبيق إرشادي لنشر التوعية الرقميّة لدى طلاب المدارس حول أبرز المخاطر والتهديدات والجرائم السيبرانية التي قد تواجههم وكيفية تأمين الحماية اللازمة منها وضمان توفير الخصوصية الفردية جراء استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشبكة الإنترنت. اعتمّد البحث على المنهج التجريبي بتصميم شبه تجريبي، وتمّثلت أدوات البحث الأساسية في اختبار معرفي لقياس مفاهيم الأمن السيبراني وبطاقة تقييم منتج لتقييم التطبيق، حيث تمّ اختيار عينة عشوائية تكونت من (67) طالبة من طالبات المرحلة الإعدادية، وتمّ تطبيق الاختبار قبل دراسة البرنامج وبعده.

تـدل المشـاهدات العمليـة بفاعليـة التطبيـق حيـث سـاعد الطالبـات علـى معرفـة الأنـواع المختلفـة مـن التهديـدات السـيبرانية وطريقـة التعامـل مـع كل منهـا بالإضافـة الـى الإجـراءات التـي يمكـن اتباعهـا حـال التعـرض لأيّ مـن هـذه التهديـدات ولوحـظ تحقيقـه الهـدف المرجـو بكفـاءة عاليـة، غيـر أنّنـا نعتقـد أنّ أكبـر التحديـات أمـام نجـاح هـذا التطبيـق هـي تطويـره ليواكـب الهجمـات السـيبرانية المسـتحدثة بأنواعها باسـتمّرار.

الفصل الأول: المشكلة التي يتناولها البحث

- **المقدمة**

لا شـكّ أنّ التعاطـي مـع التقنيـات الرقميّـة واسـتخدامات الفضـاء الإلكترونـي أصبـح ضـرورة حياتيـة لا مفـرّ منهـا، غيـر أنّـه وفـي بحـر هـذا العالـم الفسـيح ظهـرت مشـاكل عـدة كانـت الهجمـات السـيبرانية علـى رأسـها كمشـكلة لهـا آثارهـا المدمـرة فـي شـتى نواحـي الحيـاة، ولـذا فقـد تطلـب الأمـر اليقظـة والحـذر والبحـث عـن المعالجـات لحمايـة وتلافـي آثـار هـذه الهجمـات فـي أوسـاط طلبـة المـدارس، فالأشـخاص اليـوم وخاصـة الطـلاب يقضـون وقتًـا طويـلًا مـن حياتهـم علـى المواقـع الإلكترونيـة ولديهـم العديـد مـن العلاقـات الاجتماعيـة مـن خلالهـا.

وبالبحـث يمكـن تعريـف الهجمـات السـيبرانية بأنّهـا أيّ نـوع مـن المنـاورة الهجوميـة التـي تسـتهدف أنظمـة معلومـات الحاسـوب، أو البنيـة التحتيـة، أو شـبكات الحاسـوب، أو أجهـزة الحاسـوب الشـخصية لإحـداث الضـرّر بالأشـخاص المسـتهدفين.

وقـد كان هدفنـا مـن البحـث هـو التقديـم المتكامـل لفكـرة تصميـم تطبيـق أسـميناه (سـايبر) يسـاعد فـي الحمايـة والتوعيـة بكيفيـة حـدوث الهجمـات السـيبرانية، والتعريـف بطـرق وأسـاليب المهاجميـن لأخـذ الحيطـة والحـذر، ثـم طرحنـا تصورنـا لطـرق التعامـل مـع الآثـار المترتبـة علـى هـذه الهجمـات.

- **مشكلة البحث:**

أدى انتشـار تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والتطـور المذهـل الحاصـل فيهـا إلـى ظهـور العديـد مـن أشـكال الجريمـة الإلكترونيـة الناتجـة عـن الاسـتخدام مثـل انتهـاك الخصوصيـة، الاحتيـال، الابتـزاز والتهديـد، سـرقة المعلومـات وانتحـال الشـخصية، التنمـر الإلكترونـي، الخ.

ويمكـن تأكيـد انتشـار الجريمـة الإلكترونيـة بشـكل متصاعـد وزيـادة تأثيرهـا علـى الفـرد والمجتمـع فـي قطـر مـن خـلال الرجـوع إلـى التقاريـر الصـادرة عـن شـركة ترينـد مايكـرو، الشـركة الرائـدة عالميًـا فـي حلـول الأمـن السـيبراني، حيـث تشـير هـذه التقاريـر إلـى أنهـا تصـدت ل (10) ملاييـن تهديـد فـي النصـف الأول مـن عـام 2022. ولعـلّ أهـمّ أسـباب انتشـار الهجمـات السـيبرانية يعـزى إلـى قلـة الوعـي بطـرق التصـدّي لهـذه التهديـدات والحمايـة منهـا، أو الجهـل بكيفيـة التعامـل مـع هـذا النـوع مـن التهديـدات حـال الوقـوع فيهـا. حيـث إن غالبيـة المسـتخدمين يفتقـرون إلـى المعرفـة فـي مجـال الوعـي الأمنـي الإلكترونـي.

وكـون المراهقيـن شـريحة كبيـرة مـن بيـن مسـتخدمي الثـورة الرقميّـة بأدواتهـا المختلفـة خاصـة وسـائل التواصـل الاجتماعـي والألعـاب الإلكترونيـة التفاعليـة والتسـوق عبـر الانترنـت ومنصـات التعلـم المختلفـة؛

ينبغـي أن يكـون الفضـاء الإلكترونـي الـذي يستخدمونه يوميًا لساعات طويلـة مكانًا آمنًا. مـن هنـا جـاءت فكـرة تصميـم تطبيـق الكترونـي لتوعيـة طـلاب المـدارس بكل الطـرق الممكنـة لحمايـة حسـاباتهم وهواتفهم واجهزتهـم مـن خطـر هـذه التهديـدات السـيبرانية بالإضافـة إلـى ارشـادهم حـول كيفيـة التصـرّف فـي حـال تعرضهـم لاي نـوع منهـا.

- **أسئلة البحث:**

- السؤال الرئيسي:

هـل يمكـن تصميـم تطبيـق لتوعيـة الطـلاب فـي المرحلـة المتوسـطة بمخاطـر الهجمـات السـيبرانية وكيفيـة التصـدي لهـا؟

- الأسئلة الفرعية:

هل يمكن لتطبيق إلكتروني أنْ يقدم نصائح واقعية تحمي الطلاب من التعرض للهجمات السيبرانية؟
هل يمكن أنْ يقدم التطبيق حلول علاجية لمن كانوا ضحايا للهجمات السيبرانية؟

- فرضية البحث:

اعـداد تصميـم تطبيـق (سـايبر CYBER) كدليـل ارشـادي لطـلاب المرحلـة المتوسـطة فـي قطـر يسـهم فـي رفـع مسـتوى الوعـي حـول أخطـار الهجمـات السـيبرانية وطـرق الحمايـة منهـا.

- **أهميّة البحث:**

تكمـن أهميّـة البحـث فـي كونهـا تهتـمّ بقضيـة جديـدة ومهمـة مـن قضايـا العصـر الحديـث والتـي نتجـت عـن الانتشـار الرقمـي الهائـل بيـن أفـراد المجتمـع ممّـا يسـبب تعرضهـم للمخاطـر الأمنيـة كمـا أنّهـا تلقـي الضـوء علـى وسـائل حمايـة مختلـف أنـواع البيانـات الحساسـة والمهمـة للأشـخاص مـن تعرّضهـا للسـرقة أو الإتـلاف.

- **أهداف البحث:**

يهـدف هـذا البحـث الـى تصميـم تطبيـق إرشـادي لنشـر التوعيـة الرقميّـة لـدى طـلاب المـدارس حـول أبـرز المخاطـر والتهديـدات والجرائـم السـيبرانية التـي قـد تواجههـم وكيفيـة تأميـن الحمايـة اللازمـة منهـا وضمـان توفيـر الخصوصيـة الفرديـة جـراء اسـتخدام تقنيـات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـال بشـبكة الإنترنـت.
بالإضافـة إلـى ذلـك، يَعـرُض هـذا التطبيـق الخطـوات والإجـراءات الاحترازيـة والممارسـات الفضلـى الواجـب إتباعهـا بشـكل واضـح بغيـة حمايـة المعلومـات والبيانـات الشـخصية مـن السـرقة، منـع تعـرض الأجهـزة الإلكترونيـة للاختـراق، تجنُّـب الوقـوع ضحيـة للابتـزاز الإلكترونـي، وحمايـة الأطفـال وباقـي أفـراد العائلـة أثنـاء اسـتخدام شـبكة الإنترنـت.

- **حدود الدراسة:**

- حدود مكانية: تمّ اقتراح تصميم تطبيق (CYBER) في مدرسة معيذر الاعدادية.
- حدود زمانية: 2022-2023م.

- **مصطلحات البحث:**

الأمن السيبراني: هو ممّارسة حماية أجهزة الحاسوب والشبكات وتطبيقات البرامج والأنظمة الهامة والبيانات من التهديدات الرقميّة المحتمّلة.
الهجوم السيبراني: هو محاولة ضارّة ومتعمدة من جانب فرد أو مؤسسة ما لاختراق نظام المعلومات لدى فرد أو مؤسسة أخرى لأغراض معينة.
المهاجم: هو شخص يحاول الوصول إلى بيانات الآخرين في النظام دون الحصول على إذن، ويحتمّل أنْ يكون ذلك بقصد ضار.
الجرائم الإلكترونية: هي أيّ نشاط غير مشروع يمثل اعتداء على المعلومات والبرامج المخزنة داخل جهاز الحاسوب.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

مع ازدياد الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية لاسيما الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة للتواصل على شبكة الإنترنت والاستفادة من مختلف التطبيقات والخدمات الإلكترونية التي تؤمنها الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة على اختلافها، أصبحت هذه الأجهزة عرضة للمزيد من الهجمات الإلكترونية لعدة أهداف منها ما يتعلق بسرقة المعلومات، الابتزاز، التخريب، تحقيق الكسب المادي، أو ضرب المصداقية أو السمعة. لذلك يجب على جميع أفراد المجتمع أنْ يكونوا حريصين على حماية هذه الأجهزة من القرصنة والهجمات الإلكترونية.

وفيما يلي نعرض أبرز أنواع الجرائم الإلكترونية التي ظهرت مؤخرًا:

1. الابتزاز الإلكتروني Extortion:

هو عملية تهديد وترهيب لضحية ما بنشر صور أو مواد مصورة، أو تسريب معلومات سرّية خاصة بها أو بأحد أفراد عائلتها، مقابل إجبارها على دفع مبالغ مالية أو استغلالها لغايات جنسية، غير اخلاقية، أو غير مشروعة لصالح المبتزين.

2. التصيد الاحتيالي عبر الانترنت Phishing:

هو نوع من تقنيات الخداع على شبكة الانترنت التي غالبًا ما تستخدم لسرقة بيانات المستخدمين

الشـخصية مثـل تفاصيـل تسـجيل الدخـول وكلمـات المـرور، رقـم الهاتـف، بطاقـات الائتمّـان، وغيرهـا.

3. سرقة الهوية أو انتحال الشخصية Identity Theft:

هـي نـوع مـن أنـواع الغـش التـي تحصـل عندمـا يسـتخدم شـخص مـا معلومـات تعريـف شـخصية تعـود لشـخص آخـر، مثـل الاسـم، رقـم جـواز السـفر، بطاقـة الهويـة، رخصـة السـوق، بطاقـة الائتمّـان، تفاصيـل الحسـابات الإلكترونيـة أو صورتـه، دون إذنـه، بغيـة ارتـكاب أعمـال احتياليـة، سـرقة المـال وبطاقـات الائتمّـان، أو مجـرد الحـاق الضّـرر والإسـاءة الـى السـمعة.

4. التنمر الإلكتروني Cyberbullying:

هـو قيـام شـخص أو مجموعـة مـن الاشـخاص بمضايقـة، سـوء معاملـة، أو السـخرية تجـاه شـخص آخـر مـرارًا وتكـرارًا مـن خـلال رسـائل البريـد الإلكترونـي، المواقـع الإلكترونيـة، نشـر الفيديوهـات والمدونـات، أو بـأيّ وسـيلة اتصـال أخـرى بهـدف إلحـاق الضـرر بـه.

5. قرصنة الأجهزة والبيانات Hacking IT Systems:

وتتضمـن اختـراق أو محاولـة اختـراق البيانـات الإلكترونيـة الخاصـة بالأفـراد والمؤسسـات الحكوميـة أو الخاصـة بهـدف سـرقتها أو تخريبهـا. وقـد تحتـوي هـذه البيانـات علـى معلومـات حساسـة متعلقـة بالمواطنيـن، العمـلاء، الموظفيـن أو بأمـور أخـرى لا تقـل أهميـة مثـل الملكيـة الفكريـة.

6. برمجيات "الفدية" الخبيثة Ransomware وتشفير البيانات:

يتسـبب هـذا النـوع مـن البرمجيـات بتشـفير البيانـات الهامـة أو تشـفير الجهـاز بأكملـه (جهـاز حاسـوب أو هاتـف ذكـي) بحيـث لا يسـتطيع المسـتخدم الوصـول إلـى بياناتـه. ومـن ثـمّ يقـوم المهاجـم بالطلـب مـن الضحيـة مبلغًـا ماليًـا "فديـة" عبـر العمـلات الرقميّـة مثـل Bitcoin، كونهـا صعبـة التتبـع، مقابـل فـكّ التشـفير عـن البيانـات وإعـادة الأمـور لطبيعتهـا.

- **الحماية من المخاطر والتهديدات السيبرانية:**

بالرغـم مـن تطـور تقنيـات الحمايـة الإلكترونيـة والأمـن السـيبراني بالتـوازي مـع تطـوّر الهجمـات الإلكترونيـة، يبقـى مـن الضـروري اتخـاذ بعـض الاجـراءات الضروريـة واتبـاع أفضـل الممارسـات لتجنّـب الوقـوع ضحيـة للجرائـم السـيبرانية ودرء المخاطـر الناتجـة عنهـا. ومـن هـذه الممارسـات نذكـر:

1. تغيير اسم المستخدم وكلمة المرور المحددَيْن من قِبل المصنّع.
2. مراجعة صلاحيات التطبيقات الموجودة وحذف تلك التي لم تَعُد تستخدمها.
3. أخذ نسخ احتياطية من البيانات والحرص على تحديث البرمجيات وأنظمة التشغيل.
4. تفعيل خصائص الأمان المتقدمة على الأجهزة مثل كلمات المرور القوية، والمصادقة الثنائية وغيرها.

5. الحرص على تنزيل برنامج لمكافحة الفيروسات وتحديثها باستمّرار.
6. الحرص على اختيار كلمات مرور مختلفة لكل من حساباتك في البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
7. الحرص على تعزيز إعدادات الخصوصية والأمان على مواقع التواصل الاجتماعي.
8. عدم استخدام الشبكات اللاسلكية المجانية في المقاهي والحدائق والأماكن العامة.

وهناك الكثير من الطرق التي يجب اتباعها للحماية من هذه التهديدات الأمنية والتي تعتمّد على نوع التهديد والتي قد لا يستطيع الشخص تذكرها ومتابعتها كلها، من هنا جاءت فكرة التطبيق التي توضح كل هذه الأنواع من التهديدات مع ذكر أمثلة عليها وشرح الطرق التفصيلية للحماية منها، كما أنه يساعد الأشخاص على التصرّف الصحيح حال وقوعهم ضحايا لهذه الهجمات.

- **الدراسات السابقة:**

دراسة نورة عمر 2020 بعنوان وعي المعلمين بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من أخطار الإنترنت وتعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم: استهدفت الدراسة التعرّف على مدى وعي المعلمين بالأمن السيبراني وعلاقته بحماية الطلبة من أخطار الانترنت. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي اعتمّد على الاستبانة حيث تمّ تطبيقه على (104) من المعلمين في مدارس الطائف، ونتج عن الدراسة ارتفاع وعي المعلمين بالأمن السيبراني ودرجة استخدامهم لأساليب حماية الطلبة من أخطار الانترنت.

دراسة سلطان ناصر2020 بعنوان دور الإعلام الرقمي في الحدّ من الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية: وكان الهدف من الدراسة التعرّف على دور الإعلام الرقمي في الحدّ من الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية، ورصد الإعلام الرقمي الذي يهتمّ بالأمن الإلكتروني، اعتمّدت الدراسة في جمع البيانات على الاستبانة حيث تمّ تطبيقه على (384) طالب من المرحلة الجامعية، ونتج عن الدراسة أن أفراد العينة موافقون وبشدة على مساهمة الاعلام الرقمي في الحدّ من الجرائم السيبرانية.

دراسة القحطاني 2019 التي هدفت للكشف عن مدى توافر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتمّاعي من وجهة نظرهم، وتكونت العينة من (486) طالب وطالبة من طلبة الجامعات السعودية طبقت عليه استبانة الأمن السيبراني، وأظهرت النتائج أنّ (67.5%) من أفراد العينة سمعوا عن الأمن السيبراني، كما تبيّن أنّ اقرب مفهوم للأمن السيبراني من وجهة نظرهم هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به ولمنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها.

دراسة الصائغ 2018 بعنوان وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياطاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية: وكان الهدف من الدراسة تحديد العلاقة بين وعي أفراد الاسرة بمفهوم الامن

السيبراني وبين الاحتياطات الأمنية التي يتخذونها للوقاية من الجرائم الإلكترونية، حيث تكونت العينة من (215) شخص، واعتمّدت الدراسة على الاستبيان، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة بين وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وبين الاحتياطات الأمنية المتبعة للوقاية من الجرائم الإلكترونية، وكذلك وجدت علاقة بين وعي أفراد الاسرة بمفهوم الامن السيبراني وبين دخل الاسرة، فيما لم توجد فروق في درجة وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وبين متغيرات النوع والعمل والعمر.

أمّا بحثنا فقد أضاف للبحوث السابقة تصميم تطبيق ارشادي يلجأ اليها الطلبة لرفع مستوى الوعي لديهم بالتهديدات والمخاطر والسيبرانية وطرق الحماية منها.

الفصل الثالث: منهجية البحث:

- **منهج البحث:**

اعتمّد هذا البحث على المنهج شبه التجريبي بتصميم تجريبي وهو المنهج المستخدم لقياس فاعلية المتغير المستقل تطبيق (CYBER) على المتغير التابع (التوعية بالتهديدات السيبرانية وطرق الحماية منها) وتمّ تصميم تطبيق (CYBER) لزيادة الوعي بكيفية الحماية من التهديدات السيبرانية وفقًا لذلك باستخدام برنامج (mit app inventor). كما استخدم المنهج الوصفي في استعراض ادبيات الدراسة بهدف بناء وحدة مقترحة عن الأمن السيبراني بالإضافة الى بناء أدوات الدراسة.

- **التصميم التجريبي:**

تمّ استخدام التصميم التجريبي ذو المجموعة الواحدة بقياس قبلي وبعدي والذي ينشأ على أساس العلاقة السببية بين المتغير المستقل تطبيق (CYBER) والمتغير التابع (التوعية بالتهديدات السيبرانية وطرق الحماية منها)

قياس قبلي	المعالجة التجريبية	قياس بعدي
اختبار تحصيلي	تصفح تطبيق (CYBER) في معامل الحاسب الآلي	اختبار تحصيلي بطاقة تقييم التطبيق

- **خارطة التطبيق:**

1. **اسم التطبيق:** CYBER
2. **واجهة التطبيق:** تمّ تصميمها بسلسلة من الشاشات، الصفحات، والعناصر المرئية مثل: الازرار المرئية، الايقونات التي تمّكن الشخص من التفاعل مع المنتج أو الخدمة.
3. يحتوي على نصوص وصور، ملفات فيديو، واجهات لإدخال المعلومات
4. **قواعد البيانات:** لا يوجد

5. **اللغة البرمجية المستخدمة:** اللبنات البرمجية باستخدام موقع (mit app inventor)
6. **الخصوصية والأمان:** راعينا لمسألة حماية بيانات مستخدمي التطبيق وضمان خصوصيتهم أهمية قصوى، من خلال عدم جمع بيانات المستخدمين وعدم وجود قاعدة بيانات لبيانات المستخدمين ففي سياسة الخصوصية يتمّ التوضيح للمستخدمين إنّ وصف مشاكلهم في نموذج التواصل سيتمّ ارسالها مباشرة الى الجهة المعنية عن المشاكل دون اشراك طرف ثالث في ذلك.

- **مجتمّع البحث:**

طلاب وطالبات المدارس الإعدادية في دولة قطر.

- **عينة البحث:**

عينة عشوائية عددها (67) طالبة من المرحلة الإعدادية في مدرسة معيذر الإعدادية للبنات.

- **متغيرات البحث:**

- المتغير المستقل: تطبيق (CYBER)
- المتغير التابع: التوعية بالتهديدات السيبرانية وطرق الحماية منها

- **أدوات جمع وتحليل البيانات:**

1. **المقابلة:**

- مقابلة مع الأستاذ / غانم الهاجري نائب مدير إدارة التمّيز السيبراني من الوكالة الوطنية للأمن السيبراني.
- مقابلة مع الطالب حسان الشمري / طالب في كلية المجتمع يدرس تخصص الأمن السيبراني.
- مقابلة مع الباحث القانوني / آمنه محمد إبراهيم من مكتب التوعية - قسم مكافحة الجرائم الإلكترونية.

2. **الإستبانة:**

تمّ توزيع استبانة على مجموعة من طالبات مدرسة اعدادية في دولة قطر لاستطلاع آرائهم حول معرفتهم بالتهديدات السيبرانية ومدى موافقتهم على وجود تطبيق يساهم في التوعية والحماية من هذه التهديدات وعددهم (67) فرد.

3. **اختبار تحصيلي حول مفاهيم الأمن السيبراني.**
4. **بطاقة تقييم التطبيق.**

- **إجراءات البحث:**

1. في هذه الدراسة تمّ تصميم تطبيق (CYBER) لرفع الوعي لدى الطلبة بمخاطر الهجمات السيبرانية وكيفية الحماية منها حيث قام الباحث بتصميم واجهة المستخدم ورقيًا بجميع صفحاتها وحدد طرق

التنقـل بيـن هـذه الصفحـات، بعـد ذلـك قامـت المشـرفة علـى البحـث الأسـتاذة ايمـان حمـدان بتدريـب الباحـث علـى كيفيـة انشـاء التطبيـق باسـتخدام موقـع (mit app inventor). ليقـوم الباحـث بعدهـا بتصميـم التطبيـق وبرمجتـه.

2. اختيار العينة العشوائية وعددها (67) طالبة.
3. اجراء الاختبار القبلي.
4. تقديم المحتوى للطالبات تحت اشراف قسم الحاسب الآلي في المدرسة.
5. استخدام بطاقة تقييم المنتج.
6. الاختبار البعدي.
7. تحليل النتائج ومناقشتها.

- **عرض وتحليل البيانات:**

المقابلة الأولى: كانت مع الطالب/ حسان الشمري من كلية المجتمع.

قمنا بإجراء مقابلة افتراضية مع الطالب / حسان الشمري والذي يقوم بدراسة تخصص الأمن السيبراني وتمّ توجيه عدة أسئلة له وكانت اجاباته على النحو التالي:
أكّد الطالب حسان الشمري أنّ خطر الهجمات السيبرانية مثل التصيد والفيروسات وسرقة الايميلات وكلمات السر ليس حكرًا على طلاب المرحلة الإعدادية فقط، بل على كل مستخدمي الأنظمة الإلكترونية وأجهزة التواصل (جوالات أجهزة لوحية أجهزة محمولة)، وأكّد على عدم وجود وعي كافي في هذا المجال كما رحب بفكرة التطبيق وشجع على تبنيه من احدى الجهات الحكومية المختصة.

المقابلة الثانية كانت مع الباحث القانوني/ آمنه محمد إبراهيم.

حيث أكّدت الأستاذة الفاضلة / آمنه محمود على عدم وجود الوعي الكافي بين طلاب المدارس حول موضوع الأمن السيبراني على الرغم من جهودهم المبذولة في التوعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وورش العمل في المدارس والجامعات، وقالت أنّ الأشخاص يمكنهم التبليغ عن أيّ تهديد أمني من خلال موقعهم أو الخط الساخن لوحدة الجرائم الإلكترونية، كما أوضحت أنّ هناك فرق بين وحدة الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية حيث تعنى وحدة الأمن السيبراني بحماية المعلومات والممتلكات من السرقة والفساد، أو الكوارث الطبيعية، بينما يسمح للمعلومات والممتلكات أنْ تبقى منتجة وفي متناول مستخدميها المستهدفين في الوزارات والشركات ومؤسسات الدولة وهي جهة مستقله كما رحبت بفكرة التطبيق.

المقابلة الثالثة كانت مع نائب مدير إدارة التمّيز السيبراني من الوكالة الوطنية للأمن السيبراني/ الأستاذ غانم الهاجري.

حيث أكّد أنه لا يوجد وعي كافي في موضوع التهديدات والهجمات السيبرانية بين الطلبة في

المـدارس لذلـك تقـوم الوكالـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني متمّثلـة بـإدارة التمّيـز السـيبراني بعقـد الـورش التدريبيـة والتوعيـة للطـلاب لتوعيتهـم بذلـك، كمـا أن٥٠ تـمّ الاتفـاق مـع وزارة التعليـم علـى عقـد ورش تدريبيـة توعيـة فـي المـدارس تسـتهدف (3000) طالـب كمرحلـة أولـى مـن مراحـل خطـة التوعيـة السـيبرانية يليهـا تضميـن مـادة الأمـن السـيبراني كجـزء مـن المناهـج الدراسـية وفـي المرحلـة الأخيـرة سـيتمّ تدشـينها كمـادة منفصلـة فـي المـدارس ويتـمّ عمـل منصـة الأمـن السـيبراني والتـي تسـتهدف المعلميـن والطـلاب وأوليـاء الأمـور.

- **الإستبانة:**

بعـد توزيـع الاسـتبانة وجدنـا أنّ هنـاك جميـع الطـلاب يسـتخدمون الأجهـزة الرقميّـة ونسـبة كبيـرة منهـم تستخدم الشبكات اللاسلكية المجانية وهذا يدل على عدم معرفتهم بالأخطار الناتجة عن ذلك كما تبين أنّ نسبة مرتفعة من الطلاب على معرفة بالهجمات السيبرانية التي قد يتعرضون لها، غير أنّ نسبة غير قليلة منهم تعرض فعلًا لهذه الهجمات، كما أبدى الطلاب رغبتهم بالتعلّم عن الأمن الإلكتروني على الرغم من تلقي البعض للبرامج التدريبية والتوعوية. وفي النهاية أيّد الطلاب وجود تطبيق الكتروني يساهم في زيادة التوعية بأخطار الهجمات السيبرانية وكيفية الحماية منها.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات:

- **نتائج البحث**

سُمح لنا بتجربة واختبار التطبيق في إحدى المدارس على عينة عشوائية من الطالبات وعددهن (67)، وقد خلصت نتائج المجموعة الأولى من الاختبار (فرع التوعية) إلى الآتي:

التطبيق	العدد	المتوسط الحسابي
القبلي	67	3.41
البعدي		4.65

وبالتالي فان الفرق بين متوسط درجات الاختبار القبلي والبعدي يدلّ على تحسّن معرفة الطالبات لمفهوم التهديدات السيبرانية وطرق الحماية منها وهذه النتيجة تعبر عن الإجابة لسؤال البحث الفرعي الأول (هل يمكن لتطبيق إلكتروني أنْ يقدم نصائح واقعية تحمي الطلاب من التعرض للهجمات السيبرانية؟)

أمّا نتيجة المجموعة الثانية (فرع الحلول العلاجية) من الاختبار فكانت نتيجتها كما في الجدول:

التطبيق	العدد	المتوسط الحسابي
القبلي	67	3.29
البعدي		4.85

وبالتالي فإنّ الفرق بين متوسط درجات الاختبار القبلي والبعدي يدلّ على فعالية التطبيق في تقديم الحلول العلاجية المناسبة لمن وقعوا ضحايا للتهديدات السيبرانية وهذه النتيجة تعبر عن الإجابة لسؤال البحث الفرعي الثاني (هل يمكن أنْ يقدم التطبيق حلول علاجية لمن كانوا ضحايا للهجمات السيبرانية؟). وللإجابة على السؤال الرئيسي؛ هل يمكن تصميم تطبيق لتوعية الطلاب في المرحلة الاعدادية بمخاطر الهجمات السيبرانية وكيفية التصدي لها فقد تمّت الاستعانة ببطاقة أداء التطبيق وكانت النتائج كالآتي:

1. قبول فكرة التطبيق (ممتاز).
2. سهولة الاستخدام (ممتاز).
3. جمالية التصميم وجاذبيته (جيد جدًا).
4. فاعلية التطبيق لنشر الوعي بكفاءة (ممتاز).
5. الحفاظ على الخصوصية والأمان (ممتاز).
6. الاستفادة من معلومات التطبيق في الحماية من التهديدات الإلكترونية (ممتاز).
7. الدعاية للتطبيق ونشر الوعي بالمشكلة (جيد جدًا).

ممّا سبق يتضح فاعلية التطبيق في زيادة الوعي بأهميّة المعرفة بالتهديدات السيبرانية وطرق الحماية منها، وذلك بناء على ما توصلت اليه النتائج من وجود أثر في تعزيز مفاهيم الأمن السيبراني لدى طلاب المرحلة الإعدادية، وأنّ متوسط درجات الاختبار البعدي للطالبات بعد تجربة التطبيق يفوق متوسط درجاتهن في الاختبار القبلي.

اتفقت هذه النتيجة مع عدد من الدراسات التي تهدف الى تعزيز مفاهيم الأمن السيبراني وذلك من خلال تضمينها للتقنيات الحديثة مثل الألعاب التعليمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

التوصيات والخاتمة:

نعتقد أن لهذا البحث من الأهميّة لما له من أثر في حماية الطلبة من التهديدات الإلكترونية ونشر الوعي بهذه الظاهرة، ونوصي من خلال هذه الدراسة بالعمل على:

مواكبة تطوير التطبيق لمواجهة المشكلات التي تفرضها التهديدات السيبرانية

تعميم فكرة التطبيق من قبل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني من خلال تعاونها القائم مع وزارة التربية والتعليم.

اجراء المزيد من الدراسات والتجارب في الآمن السيبراني الخاص بطلبة المدارس.

التوسع في نشر ثقافة المواطنة الرقميّة والآمن السيبراني.

ضرورة تضمين الأمن السيبراني ومفاهيمه في المناهج الدراسية.

المراجع

1. الصانع، نورة عمر أحمد. (2020). وعي المعلمين بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت وتعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم. مجلة كلية التربية، مج36، ع6، 90-41.

2. الصبان، عبير محمد، عبد الحربي، سماح. (2019). إدمان الطلاب على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالأمن النفسي والتورط في الجرائم السيبرانية. International Journal of Educational Psychological Studies (EPS), 6(2), 267-293.
3. رانا مصباح عبد المحسن عبد الراز. (2021). تأثير الذكاء الاصطناعي على الجريمة الإلكترونية. Scientific Journal of King Faisal University, Humanities & Management Sciences, 22(1), 430-437.
4. صائغ، وفاء بنت حسن عبد الوهاب. (2018). وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياطاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ع14، ج3،18 - 70.
5. عمار، أحمد متولي عبدالرحيم. (2021). دور اليوتيوب في تنمية وعي المراهقين بالأمن الإلكتروني. مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، ع31، 389-349.
6. (2022، 13 ديسمبر). منع 10 ملايين تهديد سيبراني في قطر. استرجعت في تاريخ 21 يناير، 2023م من https://s.alarab.qa/n/1567237

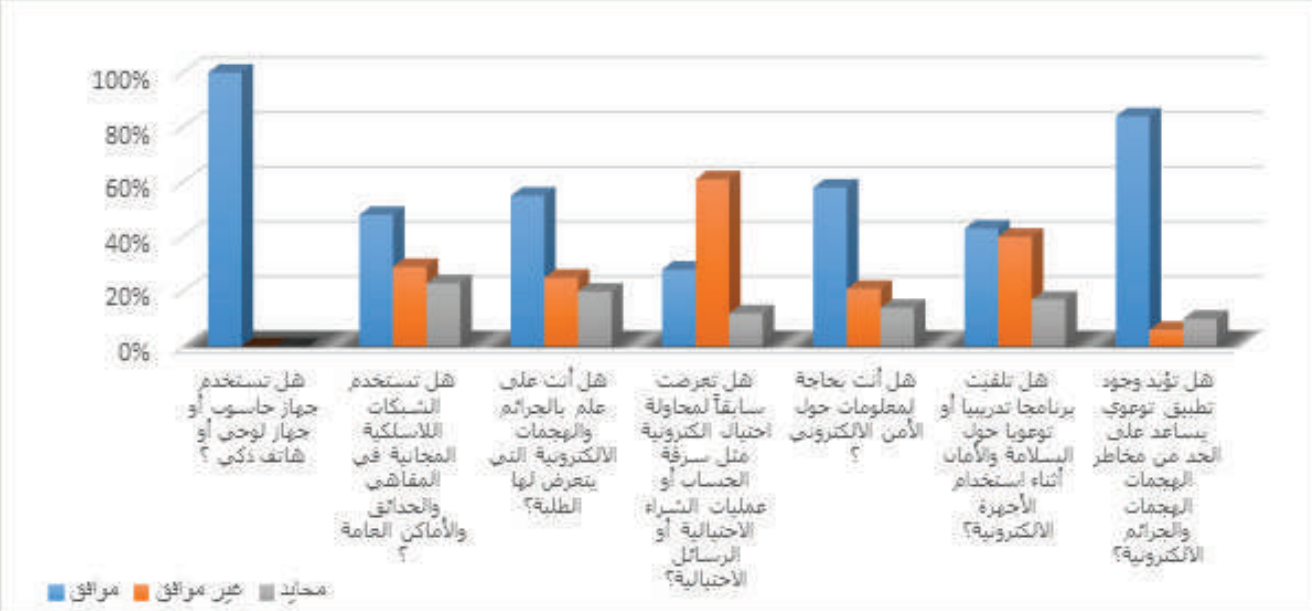

CYBER
Here to help you
عن التطبيق
ما أهمية هذا التطبيق

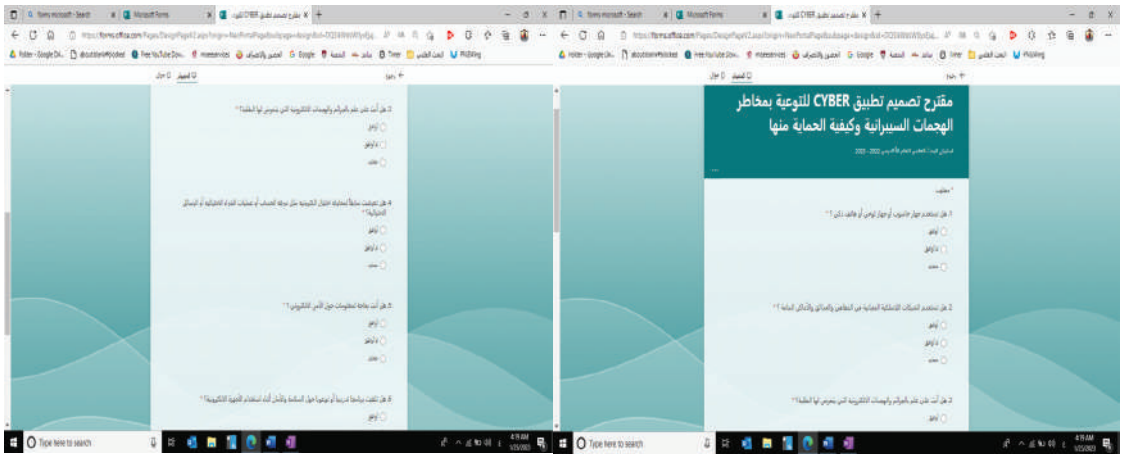
مقترح تصميم تطبيق CYBER للتوعية بمخاطر
الهجمات السيبرانية وكيفية الحماية منها

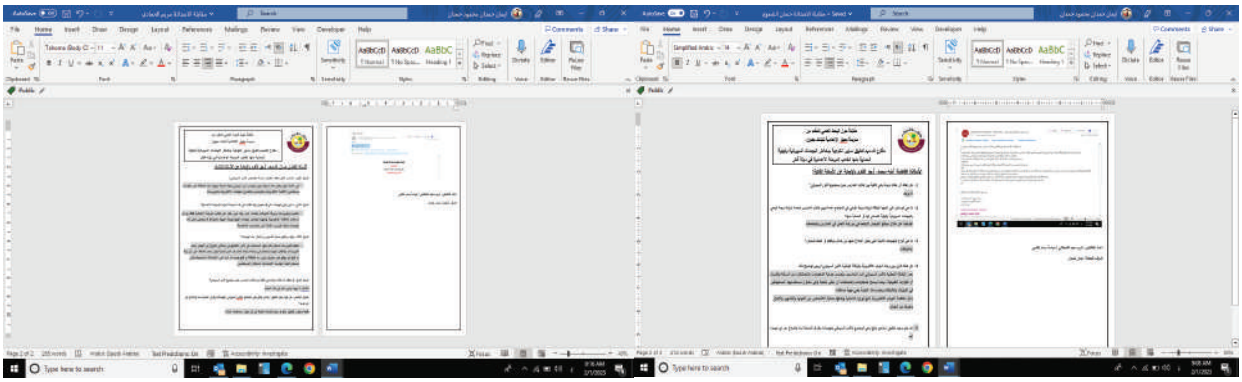

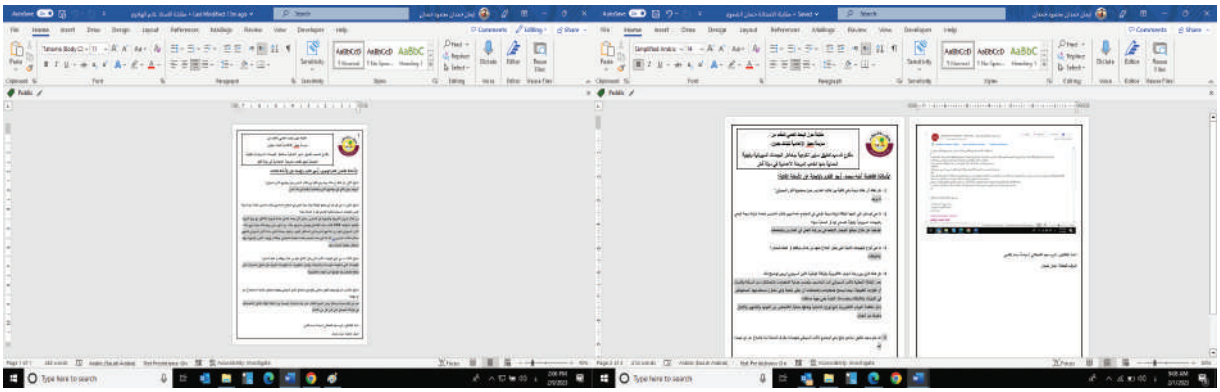

الجلسة السادسة

كلمة

سعادة الأستاذ / سلطان بن حسن الجمّالي

الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.

أصحاب السعادة... السيدات والسادة... الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تحت شعار: حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة: التحديات وآفاق التمكين والحماية: انعقد يومي (10 و11) سبتمبر المنتدى الوطني الثالث لحقوق الإنسان، الذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والوكالة الوطنية للأمن السيبراني، وبالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف، وبمشاركة فاعلة لوزارة العدل ووزارة الثقافة والنيابة العامة واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وجامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية وشبكة الجزيرة الإعلامية، وغيرها من المؤسسات المعنية.

وشارك في إثراء جلسات المنتدى نخبةٌ من الخبراء والمختصين من الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة للأطفال أنفسهم. وقد أبرَزَ المنتدى التقدّم الذي أحرزَتْه الدولةُ تشريعيًا وتقنيًا لتمكين الأطفال من حقّ الوصول الآمن للفضاء الرقمي، بما يتوافق مع قيمنا الوطنية المُعَبَّر عنها في دستور الدولة الدائم، وبما يحقق رؤيَتَنا الوطنية لدولة قطر 2030، وإذ يثمّنُ المشاركون جهودَ جميع الجهات المعنية بالحقوق الرقميّة للأطفال فإنّهم يتقدمون بالتوصيات التالية:

1. **تطوير البنية التشريعية** بما يواكب التطور الرقمي، وبالصورة التي تشمل تجريم جميع أشكال العنف والجرائم التي تُرتكب ضدّ الأطفال في البيئة الرقميّة، بما في ذلك حظر المحتوى غير الملائم والضار بالحياة والنمو الصحي للأطفال.

2. **اتخـاذ سياسـات وتدابيـر لتمكيـن الأطفـال** مـن الوصـول الآمـن للبيئـة الرقميّـة، والتطويـر المسـتمّر لـلأدوات الوقائيـة بمـا يواكـب المخاطـر والتحديـات المتطـورة فـي الفضـاء الرقمـي، وتشـجيع الابتـكارات فـي عالـم التكنولوجيـا، مـع ضمـان معاييـر عاليـة للسـلامة بمـا فـي ذلـك إلـزام المنصـات علـى شـبكة المعلومـات - الإنترنـت - بإجـراء تقييمـات دوريـة للمخاطـر بهـدف استكشـاف ومعالجـة الآثـار الضّـارة لخدماتهـا علـى حقـوق الطفـل، وضمـان احتـرام الشـركات التجاريـة لخصوصيـة الطفـل وحمايـة مصالحـه.
3. **ضـرورةُ أنْ تكفَـلَ التدابيـرُ التشـريعية والإداريـة حمايـةَ حقـوق الأطفـال** فـي التعلـم الرقمـي، وتعزيـز قدرَتهـم علـى التحكـم فـي المعلومـات التـي يشـاركونها عبـر شـبكة المعلومـات - الإنتـرن -"، وحقهـم فـي التعبيـر عـن آرائهـم والمشـاركة الرقميّـة الآمنـة، بمـا فـي ذلـك التفاعـل عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي، وحمايتهـم مـن الاسـتغلال والاعتـداء وحمايـة بياناتهـم الشـخصية، وأنْ تُتـاح الفرصـة لسـماع أصـوات الأطفـال فـي جميـع التدابيـر المتخـذة بشـأنهم.
4. **تمكينُ الأطفـال وذويهـم مـن الوصـول لآليـات الانتصـاف الفعالـة**، مـن خـلال تبسـيط إجـراءات الشـكاوي الصديقـة للطفـل، وتعزيـز قـدرات المكلَّفيـن بإنفـاذ القانـون والنيابـة العامـة والقضـاء، حـول معالجـة الانتهـاكات المرتبطـة بالبيئـة الرقميّـة بوسـائل متعـددة منهـا التعـاون الدولـي.
5. **إنشـاءُ قسـم للـذكاء الاصطناعـي والحقـوق الرقميّـة باللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان**، وتطويرُ أدوات الرصـد، والعمـل علـى تضميـن حقـوق الطفـل فـي البيئـة الرقميّـة فـي أدلَّتهـا الإرشـادية وفـي تقاريرهـا السـنوية، والإسـهام فـي إنشـاء منصـة دوليـة لتطويـر النقـاش حـول أفضـل التدابيـر والممارسـات لمنـع العنـف واسـتغلال الأطفـال فـي البيئـة الرقميّـة.
6. **إنّ توعيـةَ أوليـاء الأمـور وتثقيفهـم** أمـرٌ مهـم جـدًا، فيجـب أنْ يكـون ولـي الأمـر واعيًـا ومـدركًا لمخاطـر اسـتخدام التكنولوجيـا. كمـا يجـب أنْ يكـون للقطـاع الخـاص دورٌ فـي قضيـة البرامـج والمنصـات الرقميّـة التـي تُنشـأ ويتـمّ تطويرهـا، أو وضـع سياسـاتٍ لاسـتخدامها بطريقـة سـليمة. فيجـب أنْ يلعـب القطـاع الخـاص دورًا فـي تطويـر الألعـاب الإلكترونيـة بطريقـة هادفـة وتعليميـة بحيـث تتوفـر فيهـا جميـع المعاييـر التـي تقـي الطفـل مـن أيّ أنـواع عنـف وتنمّـر أو مخالفـة للمبـادئ الدينيـة أو الاجتماعيـة.
7. **تشـديدُ العقوبـات علـى تـداول المواقـع الإباحيـة والمواقـع التـي تشـجع الأطفـال علـى الانتحـار وإيـذاء النفـس**، والعمـل علـى تعزيـز آليـات الوقايـة بمـا فـي ذلـك تصميـمُ مـواد ومنصـات رقميـة تعـزز الهويـة الوطنيـة والدينيـة.
8. **العمـل علـى تطويـر معاييـر إقليميـة موحـدة لصناعـة المحتـوى الرقمـي الموجـه للطفـل**، تراعـي التنـوع الثقافـي والدينـي، وتضمـن تقديـم محتـوى ملائـم وآمـن لجميـع الأطفـال، وفـي هـذا الصـدد ينبغـي تعزيـزُ التعـاون بيـن المؤسسـات الحكوميـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي وشـركات الاتصـالات والتكنولوجيـا والمنصـات الرقميّـة.
9. **إعمـالُ إتفاقيـة حقـوق الطفـل** التـي صادقـت عليهـا دولـة قطـر، وتعزيـزُ التعـاون الثنائـي والإقليمـي والدولـي فـي جميـع المسـائل المتصلـة بمشـاركة الأطفـال فـي الفضـاء الرقمـي، ودعـم الجهـود والمبـادرات الدوليـة الهادفـة لحمايـة حقـوق الأطفـال فـي البيئـة الرقميّـة.
10. **تعزيـزُ وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقـة للبيئـة الرقميّـة الآمنـة**، ورفـع مسـتوى جَـودة خدمـات النفـاذ الرقمـي والتكنولوجيـا المسـاعدة لدعـم الأطفـال ذوي الإعاقـة.

11. **دمـجُ الـذكاء الاصطناعـي فـي المناهـج المدرسـية**، ودعـمُ التصميـم الأخلاقـي الآمـن والاسـتخدام المسـؤول وتخصيـصُ المـوارد لبرامـج الأطفـال المبنيـة علـى الـذكاء الاصطناعـي وتطويـرُ قـدرات المعلميـن والإداريـيـن وأوليـاء الأمـور فـي الـذكاء الاصطناعـي.

وفـي الختـام يتوجـه المشـاركون فـي أعمـال المنتـدى بالشـكر للجهـات المنظمـة والمشـاركة، ويأملـون أنْ تجـدَ هـذه التوصيـاتُ طريقَهـا للإعمـال والتنفيـذ.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرجى المسح للمشاهدة

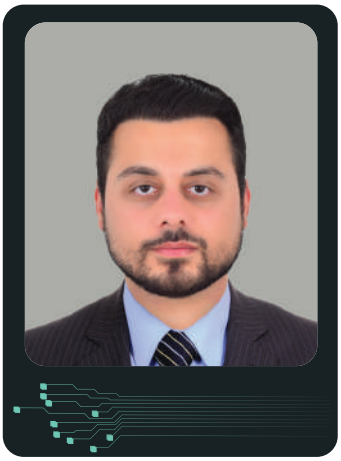

السيد / محمد حيدر فرج ورمزيار

مقرر الجلسة الثانية

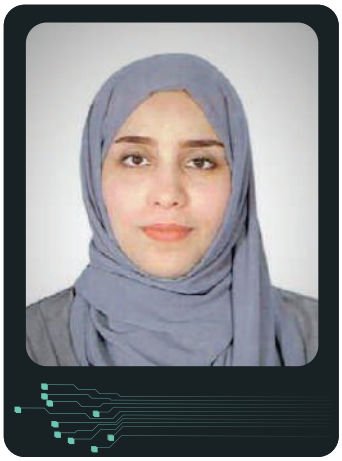

السيدة / هبه حسن الطليس

مقرر الجلسة الثالثة

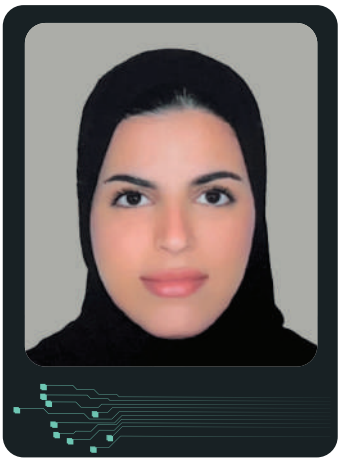

السيدة / فاطمة غانم النعيمي

مقرر الجلسة الرابعة